

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٣

الكتاب (١٣٥) في الحساب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله
الطاهرين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله
الطاهرين

أحسن الكلام

فی

الفتاوى والأحكام

بقلم

فضيلة الشيخ عطية صقر

رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف

الطبعة الأولى

المجلد الرابع

الناشر



כאן נמצאים

٣ شارع دانيال، العاصمة

2. **УВАЖАЮЩЕ**;

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لِلناشر

الناشر



دار الفكر العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

٣ ش دانش - العباسية - عبده باشا - القاهرة
الإدارة: ٢٨٥٦١٢٢ / ٨٢٤٣٢٩ / ٢٨٤٣١١٥
فاكس: ٨٢٤٣٢٩
جمهورية مصر العربية

س : ما هو اسم الله الأعظم الذى إذا دعى به أجاب ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ والله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٠]
ويقول ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيَّاماً تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾
[سورة الإسراء : ١١٠] .

الإنسان مخير فى أن يدعو ربه بأى اسم من أسمائه التى ذكرت فى القرآن الكريم ،
ويزيد عددها على التسعة والتسعين التى ذكرت فى الحديث الذى رواه الترمذى ، وجاء
فى فضلها حديث البخارى ومسلم « من أحصاها دخل الجنة » أى من حفظها وعمل بما
فيها .

وهناك من الأسماء ما هو أقرب للاستجابة عند الدعاء به ، وهو اسم الله الأعظم ،
الذى إذا دُعى به أجاب ، وإذا سئل به أعطى ، والراجح من أقوال العلماء أنه مؤلف من
عدة أسماء ، بناء على الأحاديث الواردة فيه ، فقد روى أصحاب السنن أن النبى ﷺ
سمع رجلا يدعو ويقول : اللهم إنى أسألك بأنى أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد
الصمد ، الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد . فقال والذى نفسى بيده لقد سأل
الله باسمه الأعظم ، الذى إذا دعى به أجاب ، وإذا سئل به أعطى كما رووا أيضا أنه سمع
رجلا يدعو بقوله : اللهم لا إله إلا أنت المنان بديع السموات والأرض ذو الجلال
والإكرام . فقال النبى ﷺ « لقد دعا الله باسمه الأعظم » وفى بعض الروايات أن اسم الله
الأعظم موجود فى آية ﴿ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ وفى فاتحة
سورة آل عمران ﴿ الله لا إله إلا هو الحى القيوم ﴾ رواه أبو داود والترمذى وقال : حسن
صحيح .

والظاهر من تعدد الروايات أن القاسم المشترك بينها هو توحيد الله سبحانه ، والدعاء بالتوحيد فيه إخلاص وثقة بالله ، ونفى للشريك عنه ، وتقرير أنه لا يستحق أحد سواه أن يُلجأ إليه فلا بد لكل دعاء أن يصحبه هذا الشعور حتى يكون فى موضع الرجاء للقبول .

من هذا نرى أن اسم الله الأعظم موجود فى القرآن الكريم . على أن هناك أسماء لله لم ينزل بها قرآن ولم يثبت بها حديث ، فقد جاء فى بعض أدعية النبی ﷺ « أسألك بكل اسم سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب غمي » رواه ابن السنى عن أبى موسى الأشعرى ، وذكره النووى فى كتابه « الأذكار المتخبة من كلام سيد الأبرار » .

س : هل صحيح أن الله سبحانه يضع قدمه في جهنم، وكيف يفهم هذا ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد ﴾ [سورة ق: ٣٠] المفسرون فريقان في قول جهنم « هل من مزيد » فريق يقول : المعنى ليس هناك مكان لزيادة أحد على من هم فيها ، فقد امتلأت ، كقول النبي ﷺ فيما روى عنه « هل ترك لنا عقيل من ريع أو منزل » يعنى ما ترك . فمعنى الكلام النفي . وفريق يقول : المعنى هل هناك أحد يزداد على من فيها ، ففيها متسع لمن يلقى فيها ؟ وعلى كلا المعنيين يصح أن يُنطق الله النار فتقول هذا الكلام ، ويصح أن يراد بذلك التشبيه فقط ، يعنى كأنها تقول ذلك . والمعنى الأول أصح .

ثم جاء في صحيحى البخارى ومسلم أن النبي ﷺ قال « لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه ، فينزوى بعضها إلى بعض وتقول : قَطُّ قَطُّ ، بعزتك وكرمك ، ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقا فيسكنهم فضل الجنة » وفي رواية « وأما النار فلا تمتلئ » حتى يضع الله عليها رجله يقول لها ، قَطُّ قَطُّ ، فهناك تمتلئ » وينزوى بعضها إلى بعض ، فلا يظلم الله من خلقه أحدا ، وأما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقا . فقول « قط قط » في الرواية الأولى من جهنم ، وفي الرواية الثانية من الله .

يقول القرطبي : القدم هنا قوم يقدمهم الله إلى النار ، وقد سبق في علمه أنهم من أهل النار ، وكذلك الرجل وهو العدد الكبير من الناس وغيرهم ، ويبين هذا المعنى ما روى عن ابن مسعود أنه قال : ما في النار بيت ولا سلسلة ولا مَقَمَّع ولا تابوت - وهى أدوات التعذيب - إلا وعليه اسم صاحبه ، فكل واحد من الخزنة ينتظر صاحبه الذى قد عرف

اسمه وصفته ، فإذا استوفى كل واحد منهم ما أمر به وما ينتظره ولم يبق منهم أحد قال المخزنة : قط قط ، حسبنا حسبنا . أي اكتفينا اكتفينا . وحيث تنزوي جهنم على من فيها وتنطبق ، إذ لم يبق أحد ينتظر ، فعبر عن ذلك الجمع المنتظر بالرجل والقدم .

لكن قال بعض العلماء : إن معنى وضع الله رجله أو قدمه في النار إخضاعها وإسكانها ، حتى لا تطلب زيادة على من فيها ، كمن يريد أن يعبر عن قهره وانتصاره على عدوه فيقول : وضعت تحت قدمي ، وليس لله سبحانه قدم ولا رجل كما هو معهود للمخلوقات ، فليس كمثله شيء ، وإذا سكنت النار عن طلب المزيد بعث الله بخلقه ليسكنهم المنازل في الجنة ، وهذا دليل على سعة رحمة الله تعالى .

وخلاصة الكلام في القدم أنه من المتشابه الذي يؤمن به السلف ، فالله له قدم ورجل ويد وعين وإصبع كما ورد في القرآن والسنة ، لكن هذه الأشياء ليست كالمعهودة في المخلوقات ، أما الخلف فينفون أن الله أعضاء بالمعنى الحقيقي ، والمراد منها لازمها ، فالتعبير مجازي والمراد القوة والعناية والرعاية والعلم .

س : ما حكم الدين فيما ينشر في الصحف عن أبراج المواليد وتوقعات الأحداث لهم ؟

ج : هذه التوقعات ظنون تتخلف كثيرا ، والله وحده له العلم الشامل الكامل والصادق الدقيق ، كما قال سبحانه ﴿ وما تدرى نفس ماذا تكسب فدا وما تدرى نفس بأى أرض تموت إن الله عليم خبير ﴾ [سورة لقمان : ٣٤] .

وقد حذر النبي ﷺ من التصديق والتشجيع لهذه الوسائل الكاذبة لمعرفة المستقبل ، وتقديم الكلام كثيرا عن ذلك فى عنوان « علم الغيب » .

وفى الحديث الذى رواه مسلم « من أتى عرافا فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل له صلاة أربعين يوما » والعراف كما قال البغوى : هو الذى يدعى معرفة الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها ، وقيل : هو الكاهن الذى يخبر عن بعض المضممرات فيصيب بعضها ويخطئ أكثرها ويزعم أن الجن تخبره بذلك ، وقد جاء فى الكاهن حديث « من أتى كاهنا فصدقه بما قال فقد كفر بما أنزل على محمد » رواه البزار بإسناد جيد قوى ، والذى أنزل على محمد ﷺ هو حصر علم الغيب فى الله تعالى .

وما ينشر فى الصحف من الطوالع وحظوظ أصحابها يطلق عليه اسم التنجيم ، وجاء فيه حديث أبى داود وابن ماجه وغيرهما « من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من السحر ، زاد ما زاد » قال الحافظ : والمنهى عنه من علم النجوم ما يدعيه أهلها من معرفة الحوادث الآتية فى مستقبل الزمان كمجنى المطر وهبوب الريح وتغير الأسعار ونحو ذلك ، ويزعمون أنهم يدركون ذلك بسير الكواكب واقتنائها واقتراقها وظهورها فى بعض الأزمان ، وهذا علم استأثر الله به ، لا يعلمه أحد غيره ، فأما ما يدرك من طريق المشاهدة من علم النجوم والذى يعرف به الزوال وجهة القبلة وكم مضى من الليل والنهار وكم بقى فإنه غير داخل فى النهى .

قال العلماء : من صدق هذه الطوابع واعتقد أنها تضر وتنفع بدون إذن الله ، أو أن غير الله يعلم الغيب فهو كافر . ومن آمن بأنها خلبية ولم يعتقد أنها تضر وتنفع فهو مؤمن عاص يتقص ذلك من حسناته .

وفى ذلك يقول الحديث الذى رواه الطبرانى « من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد برئ مما أنزل على محمد ، ومن أتاه غير مصدق له لم تُقبل منه صلاة أربعين ليلة » والمداومة على قراءة هذه الطوابع قد تجر إلى أنها اطلاع حقيقى على الغيب الخاص بالله تعالى ، وهو حرام .

س : ما حكم الدين في قول بعض الناس : إن أصل الإنسان قرد ؟

ج : جاء « شارل داروين » الإنجليزي المتوفى سنة ١٨٨٢ م بعد « لامارك » الفرنسي المتوفى سنة ١٨٢٩ م بمذهبه في أصل الخليقة الذي أثار ضجة في الأوساط العلمية عندما ظهر كتابه « أصل الأنواع » سنة ١٨٥٩ م وكتابه « تسلسل الأنواع » سنة ١٨٧١ م وهو يشتمل على ثلاث مسائل ، خلاصتها أن العالم نشأ بالتدريج والتطور ، والإنسان كذلك حدث بهذه الطريقة ، وأنه لمشابهته للقرود لا يمنع أن يكون قد اشتق هو والإنسان من أصل واحد ، وكذلك قال : إن العقل والحياة ظاهرتان ترجعان إلى المادة .

إن « داروين » لم يقدم دليلاً كافياً على كلامه ، وإنما هو مجرد افتراض واحتمال ، واعتمد في افتراضه على تطوير نوع من الزهور والنباتات ، غير شكلها ولم يغير جوهرها ، ولم ينجح في شيء من عالم الحيوان .

يقول « س . فان هوفستيلت » في تفنيد هذه النظرية : إن النتائج التي وصل إليها الباحثون في الأحياء المتحجرة لم تساعد على إقامة أي دليل على التسلسل أو التطور التدريجي ، بل ثبت على عكس ذلك أن الفروقات الدقيقة بين صفوف الأجناس التي نعرفها بقيت على الدوام فاعرة ولم تتلاش أو تقرب من ذلك .

إن الأجدر بالإنسان ألا يجهد نفسه كثيراً في محاولة الوصول إلى معرفة خلق الإنسان ، إذ أن الصانع وحده هو الذي يعرف حقيقة ما صنع ، وأما المصنوع فلا يصل ولن يصل إلى إدراك كيفية وجوده وخلقه ، وما يعرفه من ذلك قليل .

إن الكلام في هذا الموضوع طويل ، وما قاله « داروين » مجرد احتمال ، فإن أنكر أن الله هو المخلوق الحقيقي فهو ملحد من ملاحدة الماديين ، وقد رد عليه كثيرون من علماء الطبيعة ، ونحن كمسلمين نؤمن بأن الله خلق آدم من طين ومن حملاً مسنون ومن

صلصال كالفخار ومن ماء . وورد أن الله خلق الإنسان نوعا مستقلا ، لا بطريق النشوء والاشتقاق من نوع آخر ، وإن كان كلا الأمرين من الجائز العقلى الذى يدخل تحت قدرة الله تعالى ، قال بعض العلماء : إنه لا يوجد فى النصوص أن الله خلق الإنسان الأول من تراب دفعة واحدة ، أو بتكوين متمهل على انفراده ، فسييل ذلك التوقف وعدم الجزم بأحد الأمرين ، حتى يقوم الدليل القاطع عليه ، فتعقده ما دام أن الذى فعل ذلك كله هو الله تعالى ، ثم إن النواميس المذكورة فى مذهب « داروين » ظواهر واضحة ، فى الكون ، ولا حرج فى اعتقادها ما دام أن الله هو الذى خلقها ووجهها ، فهى لا تحقق وجودها من نفسها ﴿ ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شىء ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٢] فهو خالق المادة والنااميس .

هذا ، وقد سبق شرح الحديث الشريف : « إن الله خلق آدم على صورته » رواه البخارى ومسلم ، وذكرنا أن بعض الأقوال تفسره بأن الله خلق آدم على صورته التى هو عليها لم يتقل فى النشأة أحوالا ، ولا تردد فى الأرحام أطوارا كذريته ، بل خلقه رجلا كاملا سويا من أول ما نفخ فيه الروح ، وكان على أحسن صورة كما قال سبحانه : ﴿ لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم ﴾ [سورة التين : ٤] فيرجع إليه لتكتمل الصورة فى فهم هذا الحديث^(١) ويمكن الرجوع إلى « مجلة الأزهر — المجلد الثانى — صفحة ٧٤٩ ، وكتابه دراسات إسلامية لأهم القضايا المعاصرة ، وكتاب الجواب الإلهى أو الإسلام أمام العلم والفلسفة للشيخ نديم الجسر » .

س : ما حكم الدين فى قراءة القرآن فى المواصلات العامة ؟

ج : قراءة القرآن فى أى مكان طاهر محترم لا حرج منها مطلقا ، إذا قصد بها ذكر الله والتعبد ورجاء الثواب من الله سبحانه ، أو التعليم للغير كيفية التلاوة أو أحكام القرآن وهدايته ، ويدل على ذلك إطلاق قوله تعالى : ﴿ الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ﴾ [سورة آل عمران : ١٩١] .

وإطلاق قوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا ﴾ وسبحوه بكرة وأصيلاً ﴾ [الأحزاب : ٤١ ، ٤٢] .

والقرآن أشرف الذكر ، وذلك إلى جانب ما ورد من الحث على قراءة القرآن .
وإنما الممنوع أن يُتخذ القرآن وسيلة للاستجداء واستدراار عطف الناس ، وبخاصة ما يكون عليه المستجدى من هيئة مبتذلة كأنها عنوان للقراء أو المشتغلين بالدين عامة .

وعلى هذا يحمل قول النبى ﷺ فيما رواه أحمد « اقرءوا القرآن واحملوا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا فيه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به » قال الهيثمى : رجاله ثقات ، وقال ابن حجر فى الفتح : سنده قوى . كما رواه الطبرانى والبيهقى أيضا ، وفسر الأكل به بأخذ الأجرة عليه ، كما فُسر بالاستجداء به والتسول .

ويجب العمل على إزالة هذه المظاهر وغيرها من مظاهر التسول ، فهى صورة سيئة للإسلام ، وإغراء بالكسل وعدم البحث عن العمل المجاد الشريف .

أما العاجزون فيجب رعايتهم بما يكفل لهم العيش الكريم ، وتلك مسئولية المجتمع كله والأجهزة المختصة لذلك .

« هل من الحديث ما يقال « اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر، فإنه سيجن أقبام من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم » ؟

ج : هذا الحديث موجود فى مقدمة تفسير القرطبى « ج ١ ص ١٧ » ذكره الحافظ أبو الحسن رزين وأبو عبد الله الترمذى الحكيم فى « نواتر الأصول » ولم يذكر درجته من الصحة وغيرها، وهو على كل حال ينهى عن التغنى بالقرآن بما يخرج عن أصول التلاوة الصحيحة، ويجعله كالأغاني التى يرددونها المغنون والتى فيها ترجيع وتطريب يهمز فيه ما لا يهمز، ويمد ما لا يمد، وتصير الألف الواحدة ألفات، والواو الواحدة واوات، كما وضحه القرطبى، ونعى على كثير من قراء اليوم الذين يخرجون بالقرآن عن أصول القراءة العربية المتلقاة عن النبى ﷺ.

س : «عندى شرائط مسجلة عليها سور من القرآن الكريم ، هل يجوز لى أن أحملها أو أمسها وأنا غير متطهر ؟

ج : جمهور الفقهاء على عدم جواز حمل المصحف ومسه بدون طهارة من الحدثين الأكبر والأصغر ، استنادا إلى قوله تعالى ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ [سورة الواقعة : ٧٩] وقول النبي ﷺ « لا يمس القرآن إلا طاهر » رواه النسائي وغيره ، وقال ابن عبد البر : إنه أشبه بالمتواتر لتلقى الناس له بالقبول .

وهذا فى القرآن المكتوب ، أما المسجل على أشرطة أو أسطوانات فإنه مكتوب بطريقة حديثة لم تكن معروفة من قبل ، فهو يسمع ولا يقرأ ، لأنه ليس بحروف يمكن أن ترى ويفطن لها ليعلم ما تدل عليه إلا بإعادة سماعها ، وإذا كان القرآن الذى يسمع من الأشرطة له الحكم فى الإنصات له وتدبره ، غير أن الشريط نفسه لا يطلق عليه عرفا أنه كتاب ولم يكن العرب يعرفونه حتى يدخلوه تحت اسم الكتاب ، ولهذا أرجح أنه لا يحرم مسه ولا حمله بدون طهارة ، وإن كانت الطهارة أكمل ، واحترام الشريط فى حد ذاته راجع إلى نية الإنسان وتحديد موقفه منه ، وعلى كل حال فالاحتياط أفضل .

س : هل صحيح أن النظر فى المصحف عبادة ؟

ج : روى أبو داود فى ضمن حديث عن النبى ﷺ « النظر فى المصحف عبادة ، والنظر إلى الكعبة عبادة ، والنظر إلى وجه الوالدین عبادة » وروى الطبرانى والبيهقى حديثاً فيه « قراءة الرجل فى غير المصحف ألف درجة ، وقراءته فى المصحف تضاعف ذلك إلى ألفى درجة » وروى أبو عبيد القاسم فى سلام فى كتابه فضائل القرآن « فضل القرآن نظراً على من قرأه ظاهراً تفضل الفريضة على النافلة » .

وعن ابن عباس : كان عمر إذا دخل البيت نشر المصحف يقرأ فيه . وعن الشعبى أنه أنه كان يصلى العتمة - العشاء - ويضع المصحف فى يديه فما يطبقه حتى الصبح . وقال أحمد بن حنبل ، كان أبى يقرأ فى كل يوم شيئاً من القرآن فى المصحف لا يتركه نظراً هذه أحاديث وأثار لا أعرف لها سنداً صحيحاً ، وكيف نفهم أن عمر كان ينشر المصحف يقرأ فيه ، هل له مصحف خاص ، وكيف كتبه ؟ مع أن المصحف المعتمد الوحيد كان عند حفصة بنته ، ومنه عملت نسخ فى عهد عثمان .

المهم أن هذه الآثار ترغّب فى تلاوة القرآن ، وتبين فضل النظر فى المصحف ، ولكن الفضل ليس لمجرد النظر ، بل للقراءة . ومن هنا اختلف العلماء : هل القراءة من الحفظ أفضل أم من النظر فى المصحف ؟

قال النووى فى كتابه « الأذكار ص ١١١ » : قراءة القرآن فى المصحف أفضل من حفظه ، هكذا قال أصحابنا ، وهو مشهور عن السلف رضى الله عنهم . وهذا ليس على إطلاقه ، بل إن كان القارئ من حفظه يحصل له من التدبر والتفكير وجمع القلب والبصر أكثر مما يحصل من المصحف فالقراءة من الحفظ أفضل ، وإن استويا فمن المصحف أفضل ، وهذا مراد السلف ، انتهى .

ولم يستند النووى إلى حديث مروي عن النبى ﷺ فى ذلك ، وهذا يدل على أن الوارد لا يعتمد عليه فى حكم النظر إلى المصحف .

س : أرجو تفسير قوله تعالى ﴿ وأيوب إذ نادى ربه أنى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين ﴾ فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر وآتيناه أهله ومثلهم معهم رحمة من عندنا وذكرى للعابدين ﴿ [سورة الأنبياء : ٨٣ ، ٨٤] .

ج : امتحن الله أيوب بامتحانات فى بدنه وماله وأهله ، فمرض مرضاً شديداً ليس بالصورة التى حكيت فى كتب التفسير بدون دليل ، والتى لا تليق برسول يعمل لجمع الناس حوله وحبهم له لا لتفجيرهم منه . وضاع ماله وفقد أهله وأفسد الناس بينه وبين زوجته التى واسته بكل ما تملك .

وسبب الامتحان غير مذكور بسند صحيح ، ولشدة صبره وطول أمله فى رحمة الله دعا ربه فكشف ما به من ضر ، وعوضه ما فقد من أهل ومال ، بل زاد على ما ضاع منه ، وذلك رحمة من الله وعبرة للناس فى وجوب الصبر وفى ثوابه العظيم .

وجاء فى آيات أخرى كيف استجاب الله دعاءه . فى [سورة ص : ٤٢ — ٤٤] قوله تعالى ﴿ اركض برجلك هذا مفتسل بارد وشراب ﴾ ووهبنا له أهله ومثلهم معهم رحمة منا وذكرى لأولى الألباب ﴾ وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب ﴿ .

وهناك تفاصيل كثيرة لا يتسع لها المقام ، فيرجع إلى كتب التفسير .

س : أرجو تفسير قوله تعالى ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ
وَيَرْزَأُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [سورة إبراهيم : ٤٨] .

ج : تبدل الأرض والسموات يكون يوم القيامة ، وقيل : إن المراد تبدل الصفات لا
تبدل الذوات ، بمعنى أن تبدل الأرض يكون بمدها أو بسطها كالأديم . وتبدل
السموات يكون بتكوير شمسها وقمرها وتناثر نجومها .

وقيل : يكون التبدل بتبدل ذواتها أى إزالتها ، وصححه القرطبى فى تفسيره ، حيث
يخلق الله أرضاً أخرى ليحشر عليها الناس . ففى صحيح مسلم قال رسول الله ﷺ
« ويحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء كقرصة النقي ، ليس فيها حَكَمٌ لأحد »
والنقى هو الدقيق الأبيض كما فى نهاية ابن الأثير .

وقال ابن مسعود : تبدل بأرض غيرها بيضاء كالفضة لم يعمل عليها خطيئة ، وقال
على رضى الله عنه : تبدل الأرض فضة والسماء ذهباً .

هذه بعض أقوال المفسرين ، وفى الكتب متسع لمن أراد ، وما جاء فى الأحاديث
الصحيحة أفضل فى التفسير .

س : نرجو تفسير قوله تعالى ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا ﴾ [سورة الأحزاب : ٧٢] ؟

ج : فى تفسير هذه الآية كلام كثير ، وبخاصة فى بيان المقصود من الأمانة ، لكن الجمهور على أن الأمانة نعم جميع التكاليف الشرعية ، عرضها الله على السموات والأرض والجبال : إن أدوها أنا بهم ، وإن ضيعوها عذبهم ، فكرهوا ذلك وأشفقوا ، ليس معصية لله ولكن تعظيما لدين الله ألا يقوموا به .

ويروى فى ذلك أثر عن الترمذى الحكيم عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عن النبى ﷺ قال « قال الله تعالى لأدم : يا آدم إني عرضت الأمانة على السموات والأرض والجبال فلم تقبها ، فهل أنت حاملها بما فيها ؟ فقال : وما فيها يارب العالمين ؟ قال : إن حملتها أجرت ، وإن ضيعتها عُذبت . فاحتملها بما فيها ، فلم يلبث فى الجنة إلا قدر ما بين صلاة الأولى إلى العصر حتى أخرجه الشيطان منها » .

فالأمانة هى التكاليف ، وترتب الشواب على أدائها والعقاب على تضييعها لأبد له من حرية واختيار والمخلوقات غير الإنسان ليست لها هذه الحرية ، فهى مسيرة بقوانين ثابتة لا تملك الخروج عليها ، ولا تتحقق بها الطاعة والمعصية . ومن هنا كان الإنسان أصلح المخلوقات للعيش على الأرض ، ومتناسبا مع ما فيها من ماديات ومعنويات متقابلة بالتضاد أو التناقض . وهذا تكريم من الله للإنسان حيث اختاره لحمل هذه الأمانة .

وليس قوله ﴿ إنه كان ظلوما جهولا ﴾ نقضا لهذا التكريم ، فإن مجرد استعداده لتلقى

التكاليف دون غيره من المخلوقات هو مناط التكريم ، وكونه يفسى بالمهد أو ينقض هو مظهر من مظاهر الاستعداد الذى ليس لغيره . فهو ظلوم إن تعدى حدود التكليف وهو يعلم بها ، وجهول إن كان لا يعلمها وعنده أمانة العقل الذى يهديه إلى علمها ، وليس هناك كائن غير الإنسان يوصف بالظلم والجهل ، لأنه لا يعرف حدا يقف عنده . وما وصف الإنسان بالظلم والجهل إلا لأنه يصح أن يوصف بضدهما من العدل والعلم كما قال المحققون . هذا بعض ما قيل فى تفسير الآية ، ولعل فيه الكفاية .

س ، ما المقصود بقوله تعالى ﴿ يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغياً ﴾ [سورة مريم : ٢٨] ؟

ج : السيدة مريم عليها السلام لما حملت بأمر ربها بعيسى عليه السلام وولدت اتهمها الناس بالفاحشة ، وتعجبوا كيف تقع فيها وهي من نسل طاهر من جهة الأب والأم ، وقولهم لها « يا أخت هارون » معناه يا شبيهة الرجل الصالح المعروف في زمانهم بالطهر والعفاف ، واسمه هارون . وكانوا يسمون بأسماء الأنبياء والصالحين .
والأقوال في ذلك كثيرة ذكرها المفسرون ، ولكن أقربها إلى الصحة هو ما ذكرته .
فقد روى مسلم عن المغيرة بن شعبة قال : لما قدمت نجران سألتني ، فقالوا : إنكم تقرأون ﴿ يا أخت هارون ﴾ وموسى قبل عيسى بكذا وكذا ، فلما قدمت على النبي ﷺ سألتني عن ذلك فقال « إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم » .

س : يقول الله تعالى لإبليس حين امتنع عن السجود لأدم ﴿ قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾ المعنى الظاهر من هذا التعبير أن إبليس سجد ، والله يسأله عن السبب في عدم السجود . نريد توضيح المعنى ؟

ج : قال المفسرون إن لفظ « لا » زائد ، والمعنى ما منعك أن تسجد ، كما جاء في موضع آخر ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ [سورة ص : ٧٥] واستشهد القرطبي على زيادة « لا » بقول الشاعر :

أبى جوده لا البخل فاستعجلت به

نعم من فتي لا يمنع الجود نائله

والمعنى أبى جوده البخل . فزاد « لا » . وقيل : ليست زائدة ، فإن المنع فيه طرف من القول والدعاء ، فكأنه قال : من قال لك ألا تسجد ؟ أو من دعاك إلى ألا تسجد ؟ كما تقول : قد قلت لك ألا تفعل كذا . وقيل : في الكلام حذف ، والتقدير : ما منعك من الطاعة وأحوجك إلى ألا تسجد . انتهى .

هكذا خرجوا اللفظ على المعنى الصحيح ، ولو حذف « لا » لكان المعنى واضحا كما حذف في سورة « ص » لكن تواتر القرآن بالتلقى عن رسول الله ﷺ وفيه « لا » في هذه الآية . ولو كان القرآن عرضة لحذف شيء من نص ليلتم ويتفق مع نص آخر لحذفوا هذا الحرف الزائد ، ولكن أبقوا عليه كما أنزل وحاولوا - على قواعد اللغة العربية التي نزل بها - أن يوقفوا بينه وبين النصوص الأخرى ، وهو دليل على حرص الصحابة والتابعين ومن بعدهم على نقل القرآن الكريم كما تلقوه عن الرسول ﷺ .

س : يقول الله تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ [سورة المائدة : ٤٤] وفي الآية التي بعدها ﴿ فأولئك هم الظالمون ﴾ وفي الآية رقم ٤٧ ﴿ فأولئك هم الفاسقون ﴾ فهل تصدق هذه الآيات على الذين يحكمون بقوانين وضعية ؟

ج : هذا الموضوع مستوفى في الجزء الأول من كتاب « بيان للناس من الأئمة الشريف » والحكم بغير ما أنزل الله ليس قاصراً على الحكام والقضاة ، وإنما هو شامل لكل إنسان يعطى حكماً لأى شيء غير حكم الله ، سواء فى فتوى أو قضاء أو غير ذلك ، كالذى يشرب الخمر ويقول إنها حلال ، ويتعامل بالربا ويقول إنه حلال وهكذا .

وإذا كان الحكم على من لم يحكم بما أنزل الله بأنه كافر أو ظالم أو فاسق ، فهو حكم صادق ، لأن الفسق خروج عن المشروع ، وكذلك الظلم تجاوز للحد المشروع ، والكفر تجاوز الإيمان إلى غير الإيمان .

وإن رأى بعض المفسرين أن الحكم بالكفر يكون على من أنكر حكم الله أو استهزأ به ، وهو مناسب فى الآية الأولى لرفض اليهود حكم الله فى التوراة ، وأن الحكم بالظلم يكون على من تجاوز القصاص فى الأمور التى ذكرتها الآية ﴿ النفس بالنفس والعين بالعين ﴾ إلى آخره ، والظلم واضح فى ذلك . وأن الحكم بالفسق على أهل الإنجيل يشمل الكفر عند إنكار حكم الله ويشمل الظلم عند تجاوز الحد .

ومهما يكن من شيء فإن كلام المفسرين فى هذه الآيات كثير ، ويلتقى كله على أن إنكار حكم الله أو الاستهزاء به كفر ، وأن عدم الإنكار وعدم الاستهزاء مع تجاوز الحد فى التطبيق أو التقصير ليس كفراً وإنما يكون ظلماً ويكون فسقاً .

من لم يحكم بما أنزل الله

أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

وعليه فإنه لا يصح أن يتعجل بالحكم بالكفر على من لم يحكم بشريعة الله فرداً أو جماعة أو دولة إلا بعد التأكد من أن ترك حكم الله كان عن إنكار له أو استهزاء به ، وذلك أمر باطنى لا يصرح به غالباً ، فإن صرح به دون تأويل جاز الحكم بالكفر ، وإن لم يعلم ذلك على وجه اليقين فالواجب هو عدم الحكم بالكفر ، والحديث يقول « من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال وإلا رجعت عليه » رواه مسلم بعبارات متقاربة .

وإليك نماذج من أقوال المفسرين القدامى والمحدثين ، وتتفق كلها مع ما تقدم ، ومع ما هو مسطر فى « بيان للناس » .

ذكر الفخر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ خمسة أجوبة ارتضى منها ما قاله عكرمة من أن الحكم بالكفر يكون عند الحجد والإنكار ، أما المؤمن يحكم الله لكنه خالفه فهو عاص ، وقال : إن الكفر يكون بالتقصير فى حق الله ، أما الظلم فهو تقصير فى حق النفس .

وذكر البيضاوى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ ما نصه : فكفرهم لإنكاره ، وظلمهم بالحكم على خلافه ، وفسقهم بالخروج عنه .

وقال الزمخشري المتوفى سنة ٥٢٨ هـ : من حجد حكم الله كفر ، ومن لم يحكم به وهو مقر - يعنى به - فهو ظالم فاسق .

وقال الألوسى المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ : ولعل وصفهم بالأوصاف الثلاثة باعتبارات مختلفة ، فلإنكارهم ذلك وُصِفُوا بالكافرين ، ولوضعهم الحكم فى غير موضعه وُصِفُوا بالظالمين ، ولخروجهم عن الحق وصفوا بالفاسقين .

س : أرجو تفسير قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ .

وهل من الحديث ما يقال : « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » وهل هناك تناقض بين الآية والحديث ؟

ج : هذه الآية تنص على أن الإنسان لا يتحمل وزر غيره إذا كان هو مهتديا لكن الاهتداء لا يكون الا بالقيام بالواجبات ومنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالسكوت على المنكر ممنوع ولابد من تغييره بإحدى الوسائل الممكنة ، ففي الحديث الشريف « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » فمن لم ينكر المنكر لا يكون مهتديا ، والإنكار يتفق مع الحديث « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » .

فلا يوجد تناقض بين الآية والحديث ، ويوضح هذا ما رواه أبو داود والترمذي وغيرهما عن قيس قال : خطبنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقال : إنكم تقرأون هذه الآية وتناولونها على غير تأويلها :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [سورة المائدة : ١٠٥] .

وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده » وهو حديث حسن صحيح .

وروى أبو داود والترمذي وغيرهما عن أبي أمية الشعباني قال : أتيت أبا ثعلبة الخشني فقلت له : كيف تصنع بهذه الآية ؟ فقال : أية آية ؟ قلت : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ قال : أما والله لقد سألت عنها

خبيرا، سألت عنها رسول الله ﷺ فقال « بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحا مطاعا وهوى متبعا ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك ودع عنك أمر العامة، فإن من ورائكم أياما، الصبر فيهن مثل القبض على الجمر، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلا يعملون مثل عملكم ».

والكلام كثير فى هذا الموضوع.

وخلاصته: أنه لا بد من الاهتمام بأمر المسلمين، ومنه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فإذا فعل ذلك فقد اهتدى، وبالتالي لا يقع عليه وزر من ضلوا الطريق.

س : أرجو تفسير قوله تعالى ﴿ إنا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ ليفغر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ [سورة الفتح : ١] .
وماذا كان هذا الفتح، والذنب الذى تأخر وتقدم للرسول ﷺ ؟

ج : الفتح المذكور فى الآية هو صلح الحديبية فى السنة السادسة من الهجرة لأنه كان مقدمة لفتح مكة فى السنة الثامنة من الهجرة ، وهو قول كثير من المفسرين .
والذنب الذى غفره الله للرسول مختلف فيه كثيرا ، فالمتقدم منه ما كان قبل الرسالة ، والمتأخر ما كان بعدها ، أو المتقدم ما كان قبل الفتح والمتأخر ما كان بعده .
والكلام كثير فى وقوع الذنب من الرسول .
فالإجماع على أن الكبائر لم تقع منه أو من الرسل الآخرين بعد تشریفهم بالرسالة ، أما الصغائر فقليل تقع منهم بشرط ألا تكون فيها حَسَّة لا تليق بمقامهم .
وقيل : إن ما يقع منهم هو صورة الذنب وليس ذنبًا ، بل هو من باب : حسنات الأبرار سيئات المقربين .

والمهم هو بيان الربط بين الفتح والمغفرة للذنوب وأثرها فى نفس الرسول .
وقد ثبت أن الرسول فرح بنزول هذه الآية ، كما رواه الترمذى بسند حسن صحيح عن أنس قال : أنزلت على النبى - ﷺ - « ليفغر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » .
مرجعه من الحديبية فقال « لقد أنزلت على آية أحب إلي مما على وجه الأرض » ثم قرأها .

وفى الربط بين الفتح والمغفرة قال الزمخشري : لم يجعل الفتح علة للمغفرة ، ولكن لاجتماع ما عدَّد من الأمور الأربعة وهى : المغفرة ، وإتمام النعمة ، وهداية الصراط

المستقيم، والنصر العزيز، كأنه قال: يسرنا لك فتح مكة ونصرتناك على عدوك ليجمع لك عز الدارين وأعراض العاجل والأجل.

ويجوز أن يكون فتح مكة من حيث إنه جهاد للعدو سبباً للغفران والثواب.
ويكفي هذا القدر، ومن أراد الزيادة فعليه بكتب التفسير.

١١ : هل كان أصحاب الكهف فى حالة نوم أو حالة موت ؟

ج : أصحاب الكهف كانوا فى حالة نوم ، وليسوا فى حالة موت ، بدليل قوله تعالى ﴿ وَنَقَلْنَاهُم مِّنَ الْمَيِّتِ إِلَى الْحَيِّ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلَمْتَ مِنْهُمْ رُجْبًا ﴾ [سورة الكهف : ١٨] والعادة أن الإنسان لا يخاف ولا يفر إذا رأى أمواتا ، بل ذلك يكون عند تغير هيئتهم المعتادة ، يمثل طول شعورهم وأظفارهم ، وهذا من علامات الحياة لا الموت .

وقد قال الله فى أول قصتهم ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ [سورة الكهف : ١١] .

يقول القرطبي : عبارة عن إلقاء الله تعالى النوم عليهم ، وهذه من فصيحيات القرآن التى أقرّ العرب بالقصور عن الإتيان بمثلها . قال الزجاج : أى منعناهم من أن يسمعوا ، فإن النائم إذا سمع انتبه ، وقوله تعالى ﴿ ثُمَّ يَمُتْنَاهُمْ ﴾ لا يلزم منه أن يكون البعث بعد موت ، فقد يكون من نوم ، وهو أشبه بالموت ، وجاء ذلك فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ [سورة الأنعام : ٦٠] .

س : يعتقد بعض الناس أن الرسول ﷺ خلق من نور لقوله تعالى ﴿ قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ﴾ نرجو التوضيح ؟

ج : كلمة النور تطلق فى القرآن أحيانا على القرآن الكريم وأحيانا على النبى ﷺ باعتبار أن كلا منهما ينير للناس طريق الخير ، بل تطلق أيضا على الله سبحانه فى قوله ﴿ الله نور السموات والأرض ﴾ [سورة النور : ٣٥] .

إن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يُخلق من نور ، فهو من ذرية آدم وآدم من طين ، وهو القائل « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر » .

والله سبحانه أمره أن يُبين للناس ذلك فقال ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم ﴾ [سورة الكهف : ١١٠] وقال ﴿ سبحانه ربي هل كنت إلا بشرا رسولا ﴾ [سورة الإسراء : ٩٣] .

وكون الله أخبر عنه بأنه نور ، وكون بعض الآثار جاءت تخبر بأن نوره كان موجودا قبل أن يولد ، كل ذلك لا ينفى أنه بشر ، وهو عليه الصلاة والسلام ليس فى حاجة إلى اختلاق أمور تزيده شرفا وتكريما ، فكفى تشريف الله له ، بما ثبت من الأخبار ، وقد تحملنا شدة حبه على وضعه فوق ما يستحق وهو القائل كما رواه البخارى « لا تطرونى كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم ، ولكن قولوا : عبد الله ورسوله » وبرهان حبتنا له جاء فى قوله « من أحببني فَلْيَسْتَنْ بِسْتِي » رواه أبو يعلى بسند حسن .

س : ما حكم الدين فيمن ينادون بعدم ترديد عبارة « صل على النبي » أثناء الحديث بين اثنين، وهل إجابة الأمر بالصلاة على النبي هنا واجبة ؟

ج : لا بأس أبداً بترديد عبارة « صل على النبي » أثناء الحديث أو في أية فرصة أخرى، فهي تذكير للناس بالصلاة على الرسول، لأن فضلها عظيم، والله أمرنا بها في قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [سورة الأحزاب: ٥٦].

والصلاة على النبي ﷺ واجبة بدليل الأمر بها. لكن قال العلماء، إن وجوبها مرة واحدة في العمر، وأما ما عدا ذلك فهي سنة. وأوجبها الشافعية في التشهد الأخير من كل صلاة.

جاء في تفسير القرطبي للآية المذكورة: لا خلاف في أن الصلاة عليه فرض في العمر مرة، وفي كل حين من الواجبات وجوب السنن المؤكدة التي لا يسع المؤمن تركها، ولا يغفلها إلا من لا خير فيه. قال الزمخشري: فإن قلت: الصلاة على رسول الله ﷺ واجبة أم مندوب إليها؟ قلت: بل واجبة. وقد اختلفوا في حال وجوبها. فمنهم من أوجبها كلما جرى ذكره، ومنهم من قال: تجب في كل مجلس مرة وإن تكرر ذكره.

س : هل من الحديث ما يقال «الأرواح جنود مجنّدة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف» ؟

ج : جاء فى الجامع الكبير للسيوطى أن هذا الحديث رواه البخارى عن عائشة مرفوعاً إلى النبى ﷺ ، ورواه أيضاً مسلم وأحمد .

وجاء فى تخريج العراقى لأحاديث «إحياء علوم الدين» أن البخارى ذكره تعليقا عن عائشة ، أى لم يذكر له سنداً ، وأن مسلماً رواه عن أبى هريرة ، وأورد الغزالى مناسبتة فى حديث أخرجه الحسن بن سفيان فى مسنده فقال : روى أن امرأة بمكة كانت تُضجك النساء وكانت بالمدينة أخرى ، فنزلت المكية على المدنية ، فدخلت على عائشة فأضحكتها فقالت : أين نزلت ؟ فذكرت لها صاحبها . فقالت عائشة : صدق الله ورسوله ، سمعت رسول الله ﷺ يقول «الأرواح جنود مجنّدة ...» ويراجع توضيح ذلك فى الإحياء «ج ٢ ص ١٤٢» طبعة عثمان خليفة .

س : هل من الحديث ما يقال «عليكم بدين العجائز» وإذا صح فما المراد به ؟

ج : أورد الإمام الغزالي هذا الحديث في كتابه «الإحياء» ج ٣ ص ٦٧ وعلق عليه العراقي بما نصه : قال ابن طاهر في كتاب التذكرة : هذا اللفظ تداوله العامة ولم أقف له على أصل يرجع إليه من رواية صحيحة ولا سقيمة ، حتى رأيت حديثا لمحمد بن عبد الرحمن بن السلماني عن ابن عمر عن النبي ﷺ «إذا كان في آخر الزمان واختلفت الأهواء فعليكم بدين أهل البادية والنساء» وابن السلماني له عن أبيه عن ابن عمر نسخة كان يُتهم بوضعها ، انتهى ، وهذا اللفظ من هذا الوجه رواه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة ابن السلماني .

حديث « في فضل العامل على المتعبد » أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

س : هل صحيح أن النبي ﷺ رأى رجلاً يتعبد في المسجد ولما سأله عمن يعوله قال أخوه ، فقال « هو أعبد منك » ؟

ج : جاء في إحياء علوم الدين للإمام الغزالي في فضل الكسب والحث عليه مانصه :

وروي أن عيسى عليه السلام رأى رجلاً فقال : ما تصنع ؟ قال : أتعبد ، قال : من يعولك ؟ قال : أخى ، قال : أخوك أعبد منك .

قال الغزالي : هذا الكلام ولم يجعله حديثاً عن النبي ﷺ ، ومثل ذلك ما روي أن قوماً من الأشعرين كانوا في سفر ، فلما قدموا على النبي ﷺ قالوا : ما رأينا بعدك أفضل من فلان ، كان يصوم النهار ، فإذا نزلنا قام الليل حتى نرتحل ، فقال : « ومن كان يكفله ويخدمه ؟ » قالوا : كلنا ، فقال « كلكم أفضل منه » وهو موجود في كتاب « العقد الفريد » لابن عبد ربه ، وليس فيه سند له .

وتحدث الغزالي في باب التوكل ، وفصل أحوال المتوكلين ، ثم ذكر أن الرجل المتوكل على الله إذا تعلق قلبه بالدنيا والكسب كان العمل له أفضل من الانقطاع عنه إلى التعبد والانزواء والكسل ، أما إذا قوى إيمانه بالله وتوكل عليه ، ولم يتعلق قلبه بالدنيا فالانقطاع إلى العبادة أفضل ، على ألا يكون لأحد منة عليه في شيء من رزقه .

ومع ذلك فالغزالي يتحدث عن عصره وله ظروفه ، أما الآن فالواجب هو التنسيق بين عمل الدنيا وعمل الآخرة ، فهما أمران لا بد منهما ، وذلك على نسق ما قال الله تعالى ﴿ وابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴾ [سورة القصص : ٧٧] وقوله تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا

لعلكم تفلحون ﴿ [سورة الجمعة ١٠] وقول النبي ﷺ « إن لربك عليك حقا ولبدنك عليك حقا ولأهلك عليك حقا فأعط كل ذي حق حقه » رواه البخاري .
 وذلك ما يوحى إليه قوله تعالى في قيام الليل والاقتصاد فيه ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فافروا ما تيسر منه ﴾ [سورة المزمل : ٢٠] وتوضيح ذلك في كتابي « الإسلام دين العمل » .

س : ما حكم الدين فيمن يلعن اليوم أو الدهر أو غيرهما ؟

ج : اللعن معناه الطرد من رحمة الله ، وهو منهى عنه بوجه عام ، فالمؤمن لا يكون لعنا ولا يكون شفيعا ولا شهيدا يوم القيامة كما جاء في الأحاديث التي رواها مسلم ، وروى أبو داود والترمذي حديث « من لعن شيئا ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه » حتى الدابة لا يجوز لعنها ، فقد روى مسلم أن امرأة من الأنصار كانت في سفر مع النبي فضجرت من ناقتها فلعلتها ، فقال الرسول « خذوها ما عليها ودعوها فإنها ملعونة » وقال كما رواه مسلم في رواية أخرى « لا تصاحبنا ناقة عليها لعنة » .

جاء في الأذكار للنووي « ص ٣٥٠ » أنه يجوز لعن أصحاب المعاصي بالعنوان العام كما لعن الرسول أكل الربا والواصلة والنامصة والسارق ومن يلعن والديه ، ومن اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ... أما لعن إنسان بعينه ممن اتصف بشيء من المعاصي كزنا وسارق وأكل ربا فظواهر الأحاديث أنه ليس بحرام ، وأشار الغزالي إلى تحريره إلا في حق من علمنا أنه مات على الكفر كأبي لهب وأبي جهل وفرعون وهامان وأشباههم ، قال : لأن اللعن هو الإبعاد عن رحمة الله تعالى وما ندرى ما يختم به لهذا الفاسق أو الكافر وأما الذين لعنهم رسول الله بأعيانهم فيجوز أنه علم موتهم على الكفر . انتهى .

والذي يلعن الزمان أو المكان خالف هدى الرسول ﷺ في النهي عن اللعن وبخصوص الدهر جاء حديث البخاري ومسلم « قال الله تعالى : يسب بنو آدم الدهر وأنا الدهر ، بيدى الليل والنهار » وفي رواية « أقلب ليله ونهاره ، وإذا شئت قبضتهما » وفي رواية لمالك « لا يقل أحدكم يا خيبة الدهر ، فإن الله هو الدهر » .

يقول الحافظ المنذرى : معنى الحديث أن العرب كانت إذا نزلت بأحدهم نازلة أو أصابه مصيبة أو مكروه يسب الدهر ، اعتقادا منهم أن الذي أصابه هو فعل الدهر ، فكان هذا كاللعن للفاعل ، ولا فاعل لكل شيء إلا الله تعالى خالق كل شيء ، فنهاهم النبي ﷺ عن سب الدهر ، لأنه مدرجة لسب فاعل الأمور وخالقها وهو الله تعالى .

س : ما حكم الدين في اجتماع جنازات في وقت واحد للصلاة عليها، مع العلم بأن بعضها لرجال وبعضها لنساء ؟

ج : إذا اجتمع أكثر من ميت وكانوا ذكورا أو إناثا يصفون واحدا بعد واحد، بين الإمام والقبلة، ليكونوا جميعا بين يدي الإمام . ووضع الأفضل مما يلي الإمام، وصلى عليهم جميعا صلاة واحدة .

وإن كانوا رجالا ونساء جاز أن يصلى على الرجال وحدهم والنساء وحدهن، وجاز أن يصلى على الجميع صلاة واحدة . يجعل الرجال أمام الإمام، ويجعل النساء مما يلي القبلة .

فمن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما : أنه صلى على تسع جنازات رجال ونساء، فجعل الرجال مما يلي الإمام، وجعل النساء مما يلي القبلة، وصفهم صفا واحدا، ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي زوجة عمر وابن لها يقال له زيد - والإمام يومئذ هو سعيد بن العاص وفي الناس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة - فوضع الغلام مما يلي الإمام .

قال رجل : فأنكرت ذلك، فنظرت إلى ابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وأبي قتادة، فقلت : ما هذا؟ قالوا : هي السنة . رواه النسائي والبيهقي . وقال الحافظ : وإسناده صحيح .

وفي الحديث أن الصبي إذا صُلِّي عليه مع امرأة كان الصبي مما يلي الإمام، والمرأة مما يلي القبلة « نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ٧٢ » وإن كان فيه رجال ونساء وصبيان، تقدم الرجال ويليهم الصبيان ثم النساء .

س : ما حكم الدين فى إقامة المقابر من عدة طوابق ودفن الموتى فيها؟ وهل يفضل إزالتها مع الإبقاء على المقبرة الملاصقة للأرض ؟

ج : الأصل فى دفن الميت أن تحفر له حفرة فى الأرض ، ويوضع تحت مستوى سطحها ، ولا يتحقق الدفن بغير ذلك ، قال تعالى ﴿ منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى ﴾ [سورة طه : ٥٥] وينبغى تعميق القبر بحيث يمنع رائحة الجثة وسطو السباع والوحوش عليها ، لحديث النسائي والترمذى فى شهاد أحد « احفروا وأعمقوا » ولا يجوز رفع القبر زيادة على قدر شبر من الأرض ، كما لا يجوز البناء عليه ، لحديث مسلم عن جابر رضى الله عنه أن النبى ﷺ نهى عن ذلك .

وعلى هذا لا يجوز الدفن فى مقابر ذات طوابق بعضها فوق بعض ، لأن شرط القبر أن يكون تحت مستوى الأرض . فهل يتحقق ذلك فى قبر متعدد الطبقات؟ ومع ذلك لا توجد ضرورة الآن إلى هذه الطبقات ، ويجب تدبير مكان آخر إذا لم يوجد متسع فى المقبرة الحالية ، وإذا بليت عظامها جاز الدفن فيها مرة أخرى .

س : هل يجوز للابن أن يصلى الفوات عن والده المتوفى ؟

ج : الصلاة فرض عين لا تقبل النيابة ولا الوكالة ، لأنها حق الله سبحانه على كل عبد ، وليس هناك عذر لتركها أبداً ، فهي تؤدي من قيام أو قعود أو اضطجاع ، فى السلم وفى الحرب ، بحركات الجسم والعقل وبأية وسيلة ممكنة ، لأنها صلة بين العبد وربّه ، لا يمكن للعاقل أن يستغنى عنها ، ولا يقبل الله من يقوم بها بدل العبد ، فالشحنة الروحية لا يمكن أن تنتقل ممن حصل عليها إلى غيره أبداً ، فالصلة مقطوعة .
ولأهمية الصلاة جعلها الحديث الشريف الذى رواه مسلم الفرق بين المسلم والكافر فمن تركها عمداً جحداً أو استهزاء كفر ، وإذا فاتت وجب قضاؤها ، ومن لم يقضها يحاسب عليها حساباً عسيراً إن لم يغفر الله له . ولهذا لا يجوز للابن ولا لغيره أن يصلى الفوات عن المتوفى ، لقول الله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى ﴾ [سورة النجم : ٣٩] وقول النبى ﷺ « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » رواه مسلم ، ولأن الأصل فى الفروض العينية أن يؤديها الشخص بنفسه إلا ما استثنى كالصوم والزكاة والحج ، فإنه يمكن أن يؤديها عنه غيره لورود النص الصريح فى ذلك .

أما الصلاة للوالد المتوفى - لا الصلاة عنه - فجائزة ، حيث يمكن للولد أن يصلى نافلة ويهب ثوابها لوالده فينتفع بها إن شاء الله .

إن جمهور العلماء على أن قضاء الصلاة المفروضة عن الميت ممنوع ، ونقل ابن بطال الإجماع عليه ولكن الإجماع غير صحيح ، لأن هناك من يقول بجواز ذلك ، ودليله ١ - ما رواه البخارى أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء - يعنى ثم ماتت - فقال : صلى عنها .

٢ - ما رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح أن امرأة قالت لابن عباس رضي الله عنهما : إن أمها نذرت مشيا إلى مسجد قباء ، أى للصلاة ، فأفتى ابنتها أن تمشي لها . وأخرجه مالك أيضا في الموطأ .

٣ - أن بعض التابعين وعلماء السلف أجاز الصلاة عن الميت . قياسا على الدعاء والصدقة والحج . ورد الجمهور على ذلك بأن النفل عن ابن عمر وابن عباس مختلف ، فقد جاء في الموطأ للإمام مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يصلى أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، وأخرج النسائي عن ابن عباس مثل ذلك القول . فالنفل متضارب عنهما ، وإن كان يمكن الجمع بأن المنع عن القضاء هو في الفرض أو النذر ، وأن الجواز هو في النفل وقال الحافظ : يمكن الجمع بين النقلين بجعل جواز القضاء في حق من مات ، وجعل النفي في حق الحي « نيل الأوطار للشوكاني ج ٩ ص ١٥٥ » .

يقول النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم : جاء في البخارى في باب من مات وعليه نذر أن ابن عمر أمر من ماتت أمها وعليها صلاة أن تصلى عنها ، وحكى صاحب « الحاوى » وهو الماوردي عن عطاء بن أبى رباح وإسحاق بن راهويه أنهما قالا بجواز الصلاة عن الميت ، ومال الشيخ أبو سعيد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبى عصرون من أصحابنا المتأخرين في كتابه « الانتصار » إلى اختيار هذا . وقال الإمام أبو محمد البغوى من أصحابنا في كتابه « التهذيب » : لا يبعد أن يطعم عن كل صلاة مُدٌّ من طعام . [وهو أساس القول بإسقاط الصلاة بالصدقة وغيرها] .

قال النووي : وكل هذه المذاهب ضعيفة ، ودليلهم القياس على الدعاء والصدقة والحج ، ثم ساق دليل من يمنعون الصلاة عن الميت . وقد سبق ذكره .

فقول الجمهور بعدم جواز قضاء الصلاة عن الميت هو المختار للفتوى ، ولا يصح

غيره حتى لا يتهاون الناس بهذه الفريضة التي هي من الإسلام بمنزلة الرأس من الجسد، أما الصلاة للميت أى الصلاة النافلة التي يهب ثوابها له فلا مانع منها وقد جاء النص عليها كالعبادات الأخرى .

ونقل الألوسى فى تفسيره عن ابن حزم جواز صلاة النذر والفرض إن نسيه أو نام عنه ولم يصل حتى مات، لدخول ذلك تحت قول النبى ﷺ « فذَيْنَ الله أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » ووجهه نظره أن الصلاة مقيسة على الصوم والحج والذَّيْنِ الذى منه الزكاة، حيث ورد النص بقضائها عن الميت .

ومهما يكن من شئ فرأى الجمهور على عدم قضاء الصلاة المفروضة عن الميت، أساسه أنها لا تقبل النيابة استقلالاً ولا تبعاً، وما قيل من أن الذى يحج عن الميت سيصلى ركعتين عنه للطواف عند مقام إبراهيم، فلماذا لا يصلى عنه الصلوات الأخرى - فهو مردود، لأن صلاة ركعتي الطواف سنة لا فريضة، وتابعة للفريضة لا مستقلة، ولا تجوز النيابة فيها فى الحياة ولا بعد الممات « الفتاوى الإسلامية - المجلد الرابع - صفحة ١٤٩١ وما بعدها » .

س : ما هى الموازين التى تُوزن بها الأعمال يوم القيامة ، وكيف يكون الوزن ؟

ج : قال الله تعالى : ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين ﴾ [سورة الأنبياء : ٤٧] .

الموازين هى الوسائل التى تقدر الشئ ، وهى مختلفة فى أشكالها وتصميماتها كما نرى فى الدنيا ، وموازين الأعمال يوم القيامة لا يعرف حقيقتها إلا الله سبحانه ، وإن كانت وردت آثار تذكر ما فيها من كفة توضع فيها الحسنات وأخرى توضع فيها السيئات على ما كان معهودا للناس عند نزول القرآن .

وموازين الدنيا تطورت وتدخلت الإليكترونيات فى تقدير الأنصال والأزمنة وتحركات الأجسام والأحاسيس التى تتفعل بها النفوس وكل شئ . وموازين الله أدق من كل الموازين ، فهى قسط أى عدل ، والله لا يظلم أحدا ما يزن أقل مقدار كان يعرف قبل بحبة الخردل ، والميزان وسيلة لاطمئنان الإنسان لمعرفة ماله وما عليه ، وإن كان عدل الله لا يحتاج إلى ميزان يطلع عليه الإنسان ﴿ وكفى بنا حاسبين ﴾ .

وجاء فى تفسير القرطبي « ج ٧ ص ١٦٥ » أن الذى يوزن هو صحائف الأعمال كما قال ابن عمر وهو الصحيح . وقد أنكر المعتزلة الميزان ، بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها ، لأنها لا تقوم بنفسها . ومن المتكلمين - علماء الكلام والتوحيد - من يقول : إن الله تعالى يقلب الأعراض أجساما فيزنها يوم القيامة .

والصحيح أن الموازين تثقل بالكتب التى فيها الأعمال مكتوبة ، وبها تخف ، وقد روى أن ميزان بعض بنى آدم كاد يخف بالحسنات فيوضع فيه رق مكتوب فيه « لا إله إلا الله » فيثقل . وفى صحيح مسلم أن النبى ﷺ قال ما معناه : « إن الله يعطى صحيفة الحسنات للعبد الذى غفر له وستر ذنوبه » وهو دليل على أن الأعمال تكتب فى الصحف وتوزن . كما روى ابن ماجه أن رجلا ينشر عليه يوم القيامة تسعة وتسعون سجلا ، كل سجل مذهب البصر .

وبعد ، فهذه أمور سمعية تؤمن بها وتترك معرفة حقيقتها لله تعالى ، وسنعرفها حتما عند لقاء الله ، ونرجو أن نعمل صالحا لتثقل موازيننا بالحسنات .

س : أرجو تفسير قوله تعالى ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴿ [سورة الأعراف: ٣١، ٣٢] ؟

ج : أمر الله المؤمنين إذا ذهبوا للصلاة أن يستروا عورتهم بالملابس ، خلافا لما كان عليه العرب من خلع ملابسهم والطواف حول البيت عراة .

وقيل إن المراد بالزينة هو ما زاد على ستر العورة من التطيب وحسن الهندام واختيار الملابس النظيفة ذات اللون الأبيض الذى حث عليه النبي ﷺ فى بعض الأحاديث ، أو أى لون آخر، كما يتزين بتقليم الأظفار وتهذيب الشعر وتنظيمه حسب العرف الذى لا يخالف الشرع .

وفى هذا التشريع جمع بين مطالب الروح والجسد فى اعتدال وتوسط ، وقد أنكر الله على من يحرمون التزين والتمتع بالمباحات فى الحدود المعقولة ، من أكل وشرب ولبس وغيرها . والرسول ﷺ نفسه كان - على رقة حاله - نموذجاً صالحاً فى التزين بما يتاح وبإباح . ومأثوراته فى ذلك كثيرة لا يتسع لها المقام . ويكفى من ذلك حديث صلاة الجمعة « من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج حتى يأتى المسجد فيركع ما بدا له ، ولم يؤذ أحداً ، ثم أنصت حتى يصلى كان كفارة لما بيننا وبين الجمعة الأخرى » رواه أحمد ورواته ثقات ، وكتب التفسير فيها مزيد لمن أراد .

س : ما هو مسجد الضرار، وهل ينطبق على بعض مساجدنا فى هذا العصر؟

ج : قال تعالى ﴿والذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين وإرصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل، وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون﴾ [سورة التوبة: ١٠٧] .

نزلت فى جماعة من المدينة أرادوا أن يبنوا مسجدا يصلى فيه الرسول ويباركه كما صلى فى مسجد قباء وباركه، فلما بنوه دعوا الرسول للصلاة فيه، وكان خارجا لغزوة تبوك فوعدهم إن عاد، فأخبره الله بأن المسجد ليس خالصا لله، بل بنى للضرار والانصراف عن الصلاة فى مسجد الرسول واستقبال أبى عامر الراهب الذى فر إلى الروم وتنصر وطلبوا عودته، فأمر الرسول بإحراق المسجد وهدمه .

يقول القرطبى فى تفسيره : قال علماؤنا - أى المالكية - لا يجوز أن يبنى مسجد إلى جنب مسجد، ويجب هدمه والمنع من بنائه لئلا يصرف أهل المسجد الأول فيبقى شاغرا، إلا أن تكون المحلة كبيرة فلا يكفى أهلها مسجد واحد، فيبنى حيثشذ إذا لم يتيسر له مكان بعيد عنه يبنى فيه .

وقالوا : كل مسجد بنى على ضرار أو رياء وسمعة فهو فى حكم مسجد الضرار لا يجوز الصلاة فيه . ثم ذكر القرطبى أن من فعل أى شئ بقصد الإضرار بالغير وجب منه .

وهدم مسجد الضرار له حشيات، وهى الإضرار والكفر والتفريق وإيواء المحاربين لله ورسوله، ومن هنا إذا بنى مسجد فى منطقة - وبخاصة إذا كانت مساجدها كافية - يراد

بذلك تفريق كلمة المسلمين والإضرار بالناس بأى لون من ألوان الضرر عقيدة أو سلوكا ،
وتجتمع فيه جماعة خارجة عن حدود الدين ، لأنهم يكفرون غيرهم مثلا أو يستحلون
حرماتهم ، أو يريدون بذلك رياء وسمعة - فهو فى حكم مسجد الضرار لا تجوز الصلاة
فيه على ما رآه علماء المالكية كما ذكره القرطبي .

وبهذا لا بد من اعتبار النية والنظر إلى الأثر المترتب على بناء هذه المساجد . والأمر
يحتاج إلى دقة وحكمة فى المعالجة . والتوعية لها دخل كبير فى هذا الموضوع .

س : ما حكم الدين في الزيادة في الأذان بعد « لا إله إلا الله » ؟

ج : الزيادة على الأذان أكثرها الصلاة على النبي ﷺ، ويلحق بها الدعاء لبعض الأولياء.

١ - أما الصلاة على النبي ﷺ فقد سبقت الإجابة عليها، وقلنا: ليس هناك نص صحيح بمنعها من المؤذن، وهناك رأيان اجتهديان، أحدهما يقول: لا مانع منها، والآخر يقول: إنها ممنوعة حتى لا يُظن أنها من الأذان، ولا داعي للتعصب لأحد الرأيين.

٢ - أما الزيادة على ذلك فينبغي عدم فعلها وعدم الإكثار من ذكر المشايخ وغيرهم. وقد جاء في كتاب « بلغة السالك لأقرب المسالك » في فقه المالكية « ج ١ ص ٨٦ » أنه قيل: إن الصلاة على النبي بدعة حسنة، وكان أول حدوثها زمن الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة ٧٨١ هـ في ربيع الأول. وكانت أولا تزداد بعد أذان العشاء ليلا في الإثنين والجمعة. ثم بعد عشر سنين زيدت عند كل أذان إلا المغرب. لكن ذكر الشيخ أحمد البشبيشي في رسالته « التحفة السنية في أجوبة الأسئلة المرضية » أن أول ما زيدت الصلاة والسلام على النبي بعد كل أذان على المتأخرين زمن السلطان المنصور حاجي بن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر بن محمد بن المنصور قلاوون، وذلك في شعبان سنة ٧٩١ هـ، وكان قد حدث قبل ذلك في أيام صلاح الدين بن أيوب أن يقال قبل أذان الفجر في كل ليلة بمصر والشام: السلام على رسول الله، واستمر ذلك إلى سنة ٧٧٧ هـ فزيد فيه بأمر المحتسب صلاح الدين البرلسي أن يقال: الصلاة والسلام عليك يا رسول الله، ثم جعل ذلك عقب كل أذان سنة ٧٩١ هـ « حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٩٣ ».

س : هل يفضل ختم الصلاة بعد أداء الفريضة مباشرة أم بعد ركعتي السنة ؟

ج : ختم الصلاة جاءت فيه أحاديث بعبارة « دُبِّرَ الصلاة أو خلف الصلاة » وجمهور العلماء على أن ختم الصلاة بالذكر الوارد فيه هذه العبارة يكون عقب الانصراف من الصلاة المكتوبة بالتسليم مباشرة ، لدلالة العبارة عليه ، ويقويها فعل النبي ﷺ ، حيث كانت الصفوف الأخيرة في صلاة الجماعة تعرف انتهاء النبي منها بالتكبير أى بالذكر بعد الصلاة .

ورأى بعض العلماء أن الختم يكون له فضله إذا كان بعد الانتهاء من السنة الراتبة التابعة للفريضة .

جاء في فتح الباري « ج ٢ ص ٣٨٢ » فى باب الذكر بعد الصلاة قوله : ومقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة ، فلو تأخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيرا بحيث لا يُعَدُّ مُعْرِضًا أو كان ناسيا أو متشاغلا بما ورد أيضا بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يضر ، ثم قال : هل يكون التشاغل بعد المكتوبة بالراتبة بعدها فاصلا بين المكتوبة والذكر أو لا ؟ محل نظر ، والله أعلم .

س : هل يجوز قطع الصلاة إذا تعرض المصلى للخطر من حيوان مؤذ كالعقرب والثعبان مثلا، وهل للإنسان أن يكمل الصلاة بعد التخلص من الخطر، أو عليه أن يصليها من جديد؟

ج : من رأى عقربا تقترب وهو مصلى ويخشى أن تلدغه وجب عليه أن يقتلها، لحديث « اقتلوا الأسودين فى الصلاة، الحية والعقرب » رواه أحمد وأصحاب السنن بسند صحيح . ولا تبطل الصلاة بهذا العمل لأنه للضرورة .

وجاء فى نيل الأوطار للشوكانى « ج ٢ ص ٣٥٤ » أن الحديث يدل على جواز قتل الحية والعقرب فى الصلاة من غير كراهة ، وقد ذهب إلى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي . وعن قتادة أنه قال : إذا لم تعرض لك فلا تقتلها ، بل روى عن ابن عمر أنه رأى ريشة وهو يصلى فحسب أنها عقرب فضربها بنعله . ومنع بعض العلماء ذلك محتجين بحديث « استكنوا فى الصلاة » وحديث « إن فى الصلاة لشفلا » رواه أبو داود . ولكن الجمهور ردوا عليهم بأن هذه الأحوال مخصصة لمعوم هذا الحديث .

وهكذا يقال فى كل فعل كبير ورد الإذن به ، لحديث حمله صلى الله عليه وسلم لأمامة فى الصلاة ، وكذلك خلعه لنعله ، وصلاته على المنبر ونزوله للسجود ورجوعه بعد ذلك ، وحديث أمره بدمه المار أمام المصلى وإن أفضى إلى المقاتلة ، وحديث مشيه لفتح الباب لعائشة وكان مغلقا ، وكان الباب جهة القبلة ، وبعد الفتح عاد إلى مقامه .

« ما حكم الدين في المصلين الذين يسبقون الإمام في الركوع والسجود ؟ »

ج : في حديث رواه أحمد وأبو داود « إنما الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، ولا تكبروا حتى يكبر ، وإذا ركع فاركعوا ، ولا تركعوا قبل أن يركع ، وإذا سجد فاسجدوا ، ولا تسجدوا حتى يسجد » وفي حديث رواه الجماعة « أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو يحول الله صورته صورة حمار » .

وللفقهاء خلاف في حكم السبق ، ففي مذهب الحنفية لو ركع المأموم قبل الإمام وانتظر حتى ركع الإمام وشاركه معه في الطمأنينة لا تبطل الصلاة ، أما إذا رفع المأموم رأسه من الركوع قبل أن يركع الإمام ولم يركع معه بطلت صلاته . وكذلك قال المالكية والشافعية قالوا : إن السبق المبطل لصلاة المأموم يكون بركنين لا بركن واحد ، فلو سجد المأموم وكان الإمام ما يزال قائما للقراءة بطلت صلاته إن كان متعمدا ، فإن كان ناسيا أو جاهلا وجب أن يعود لموافقة الإمام عند التذكر أو العلم ، وإلا بطلت صلاته .

واختار لنفسك من هذه الأقوال ما يطمئن إليه قلبك « الفقه على المذاهب الأربعة » .

س : ما حكم الدين فى تصفيق أحد المصلين لتنبيه الإمام لأنه أطال فى خطبة الجمعة ؟

ج : مبدأ الاعتراض على الخطيب بأى وجه من الوجوه ليس ممنوعاً، ولكن ينبغى أن يكون بأسلوب حكيم . وقد ثبت أن امرأة اعترضت على عمر رضى الله عنه فى خطبته وهو ينهى عن المغالاة فى المهور، وأن رجلاً قال له : والله لا سمعنا قولك ولا أطعنا أمرك، عندما قال لهم : اسمعوا قولى وأطيعوا أمرى، إلى غير ذلك من الحوادث .

ومن هنا لا نجد مانعاً من تصحيح خطأ أو وضع وقع فيه الخطيب، سواء أكان ذلك بالكلام أو التصفيق أو غيرهما، بشرط ألا يترتب عليه لفظ أو تشويش يتنافى مع جلال الموقف، فإن استجاب فيها، وإلا فلا يجوز الإلحاح فى التنبيه فقد يكون لذلك رد فعل سىء بأى وجه يكون .

ونوصى الخطيب بتقصير الخطبة كما هو هدى النبى ﷺ، وليس للتطويل ولا للتقصير حد معين، فهما يرجعان إلى أهمية الموضوع وإلى الظروف الأخرى كالحر والبرد والمطر والسفر وغيرها . مع العلم بأن فى المستمعين ذوى أعذار، فالتقصير أفضل، وإذا كان للموضوع توضيح فليكن بعد الصلاة لمن أراد أن يستزيد من المعرفة .

س : أريد أن أؤدي الحج والعمرة معا هي سفرة واحدة فكيف أقوم بهما ؟

ج : قال تعالى ﴿ وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦] فالحج واجب على كل مستطيع في العمر مرة واحدة، كما أن العمرة واجبة عند الشافعي وأحمد وسنة عند أبي حنيفة ومالك .

وأعمال العمرة تؤدي داخل مكة، فهي طواف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، ثم تحلل منها بحلق الشعر أو تقصيره، أما أعمال الحج فتؤدي في مكة بالطواف والسعى والحلق، وخارج مكة بالوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة وبمنى ورمى الجمرات فيها .

والذي يقصد بيت الله في أشهر الحج - شوال وذى القعدة وذى الحجة - ويريد أن يؤدي الحج والعمرة له أن يختار في إحرامه إحدى الكيفيات التالية :

الأولى : أن ينوي أداء العمرة فقط، بعد أن يلبس ملابس الإحرام وقبل أن يصل إلى الميقات، فإذا وصل مكة طاف سبعا بالبيت ثم سعى سبعا بين الصفا والمروة، ثم حلق بعض شعره أو قصره .

وبهذا تمت عمرته، ويخلع ملابس الإحرام ويلبس ملابسه العادية ويتمتع بما كان محظورا عليه أثناء الإحرام، من مثل الطيب وقص الشعر والأظافر والاتصال الجنسي . وعليه في مقابل ذلك أن يذبح شاة، لقوله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦] .

وعندما يحين الخروج إلى عرفات يحرم بالحج من المكان الذي هو فيه بعد أن يلبس ملابس الإحرام، ثم يقف بعرفة ويفيض منها إلى المزدلفة بعد المغرب، ويمكن بها مدة بعد منتصف الليل، ثم يصبح يوم العيد في منى ويرمى حجرة العقبة وهي الكبرى ثم

يقص بعض شعره، وهنا يجوز له أن يخلع ملابس الإحرام ويلبس الملابس العادية ويمكث فى منى ثلاثة أيام لرمى الجمار، أو يذهب إلى مكة ليطوف طواف الإفاضة، ويسعى بين الصفا والمروة يوم العيد، ثم يعود إلى منى ليبيت فيها ويرمى الجمرات وهذه الكيفية وهى تقديم العمرة على الحج فى أشهره تسمى بالتمتع .

الثانية : أن ينوى قبل الوصول إلى الميقات الإحرام بالحج فقط ، وعند وصوله مكة يطوف طواف القدوم - وهو سنة - ويسعى بين الصفا والمروة إن أراد، ويمكث ملتزماً للإحرام حتى يقف بعرفة ويتم أعمال الحج بالمبيت بمزدلفة ورمى الجمرات والمبيت بمنى والطواف ، والسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، وبالحلق أو التقصير . وهذه الكيفية من الإحرام تسمى الأفراد .

وبعد أن ينتهى من الحج يمكن أن يحرم بالعمرة من مسجد عائشة بالتعميم ، ويؤدى أعمالها المعروفة وليس عليه فى هذه الكيفية هدى .

الثالثة : أن ينوى الحج والعمرة معا فى إحرام واحد قبل الميقات ، فإذا وصل مكة طاف طواف القدوم وسعى ووقف بعرفة ويات بالمزدلفة ورمى حجرة العقبة صباح يوم العيد ثم حلق ثم طاف طواف الإفاضة وسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، ثم كمل أعمال الحج برمى الجمرات والمبيت بمنى ، وهذه الكيفية من الإحرام تسمى «القران» وفيها هدى كهدي التمتع ، لأنه طاف طوافا واحدا - سبعة أشواط - وسعى سعيا واحدا - سبعة أشواط - عن الحج والعمرة معا . ففى مقابل راحته بعدم تكرار الطواف والسعى يلزمه الهدى .

والإنسان حُرٌّ فى أن يختار أية كيفية من هذه الكيفيات ، حسب ظروفه وحالاته الصحية أو المالية أو غيرها ، والمهم أنه أدى النسكين فى رحلة واحدة ، وبرئت ذمته من أداء الواجب وإن كان الفقهاء اختلفوا فى أيها أفضل بناء على اختلافهم فى حج الرسول

وإن صحح بعضهم أنه كان قارنا لأنه ساق الهدى فذهبت الشافعية إلى أن الإفراد والتمتع أفضل من القران، لأن المفرد والتمتع يأتي بكل من النسكين بكمال أفعاله، أما القارن فيقتصر على عمل الحج وحده. وفي التفاضل بين التمتع والإفراد قولان.

والحنفية قالوا: القران أفضل من التمتع والإفراد، والتمتع أفضل من الإفراد.

والمالكية قالوا: الإفراد أفضل من التمتع والقران.

والحنابلة قالوا: التمتع أفضل من القران ومن الإفراد، لأنه الأيسر، وقد تمناه النبي ﷺ لما رواه مسلم عن جابر أن أصحاب النبي في حجهم معه أحرموا بالحج وحده، أي مفردين، فلما كان صبح الليلة الرابعة من ذي الحجة أمرهم أن يحلوا من الإحرام وأباح لهم أن يأتوا نساءهم قبيل الوقوف بعرفة، ثم خطب فيهم فقال « قد علمتم أني أتقاكم وأصدقكم وأبركم، ولولا هديي لحللت كما تحلون، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى، فحلوا » فحللنا وسمعنا وأطعنا.

س : ما هى خطبة الوداع، وهل كانت فى عرفة أم فى منى ؟

ج : النبى ﷺ كان له أكثر من خطبة فى حجة الوداع، فقد خطب فى مكة وفى عرفة وفى منى، بيّن فيها مناسك الحج كما بيّن الأصول العامة للمدين، ونبّه على التمسك بالشريعة كأخّر وصية له فى هذا الجمع الحاشد. وفى يوم عرفة خطب فى وادى عرنة وكان فيما قال :

إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا، ألا إن كل شىء من أمر الجاهلية تحت قدمى موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة، وأول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، وأول ربا أضع من ربائنا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع ... فاتقوا الله فى النساء فإنهن عوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعدي إن اعتصمتم به، كتاب الله، وأنتم تسألون عنى فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأدّيت ونصحت : فأشار بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس - أى يرددها ويقلبها، وهو يقول : اللهم اشهد، اللهم اشهد، اللهم اشهد.

وخطب فى منى يوم النحر خطبة أكد فيها ما خطبه فى عرفة، وبيّن أن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، فالسنة اثنا عشر شهرا، منها أربعة حرم ... وقال فيها « ألا لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض، ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب، قرب مبلغ أوهى من سامع ».

هذا ما ورد من الخطبة فى الأحاديث الصحيحة، وقد عنى بدراستها علماء الدين، ومن أراد الاستزادة فعليه بكتب الحديث.

س : يقول البعض : إن الحديث الذى روته السيدة عائشة عن الرسول ﷺ الذى يحل ظهور كفى المرأة ووجهها فقط حديث ضعيف . لأن الآية التى تتحدث عن الحجاب نزلت بعد هذا الحديث ، وأن الذين رويها هذا الحديث أحدهما لم يكن موجودا فى حياة السيدة عائشة والآخر كذاب ، فما صحة هذا القول ؟

ج : حديث السيدة عائشة رواه أبو داود وابن مردويه والبيهقى عن خالد بن دريك عنها ، وهو أن أسماء بنت أبى بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال « يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا » وأشار إلى وجهه وكفيه .

يقول الحافظ المنذرى فى « الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٣٣ » : هذا مرسل ، وخالد بن دريك لم يدرك عائشة ، وذكره القرطبى فى تفسيره وقال : إنه منقطع . وقال ابن قدامة فى « المغنى » : إن صح هذا الحديث فيكون قبل نزول الحجاب .

وبناء على هذا لا يوجد دليل يستثنى وجه المرأة وكفيها من وجوب سترهما . ويؤكد ذلك الشوكانى بأن المسلمين من قديم الزمان على ذلك ، ويميل إلى هذا فى زمن يكثر فيه الفساق . والخلاف موجود بين الأئمة ، وفى قول فى مذهب مالك : للمرأة أن تكشف وجهها وعلى الرجل أن يغض بصره ، وقيل : يجب ستره ، وقيل : يفرق بين الجميلة فيجب وبين غيرها ، فيستحب . وجاء فى « خليل » وشرحه ومحشيه كراهة انتقاب المرأة فى الصلاة وغيرها ، لأنه من الغلو فى الدين ، إذ لم ترد به السمحة ، ما لم يكن من عادتهم ذلك . وفى الموطأ جواز أكل المرأة من غير ذى رحم . وقال ابن القطن : فيه

إباحة إبداء المرأة وجهها ويديها للأجنى، إذ لا يتصور الأكل إلا هكذا، وقد أبقاه الباجى على ظاهره.

وتوجد نصوص أخرى للمالكية فى قولهم بجواز كشف المرأة وجهها أمام الأجانب «يراجع ذلك فى الجزء الثانى من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام».

وما دام الأمر خلافياً فلا يحكم بإعلان رأى ولا يجوز التعصب لغيره، وللإنسان حرية الاختيار، وكل هذا الخلاف ينتهى إذا كان وجه المرأة جميلاً تخشى منه الفتنة فيجب ستره.

س : هل يقع طلاق المدهوش والمكره والسكران ؟

ج : المدهوش هو الذى اعترته حالة انفعال لا يدرك فيها ما يقول ويفعل ، أو يصل به الانفعال إلى درجة يغلب معها الخلل والاضطراب فى أقواله وأفعاله ، وذلك بسبب فرط الخوف أو الحزن أو الغضب ، ويلحق به من اختل إدراكه لكبر أو مرض . وهذا لا يقع طلاقه .

والمكره لا يقع طلاقه عند الأئمة الثلاثة ، اعتمادا على حديث « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه أصحاب السنن برجال ثقات .

وذلك لأن الإكراه يغلط على المكره طريق الإرادة ، ولو نطق بالكفر لا يكفر ، لقوله تعالى ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ [سورة النحل : ١٠٦] وأبو حنيفة يوقع طلاق المكره ، معتمدا على حديث « لا قيلولة فى الطلاق » وهو حديث مطعون فيه . ورأى الجمهور هو المعتمد لقوة دليله .

والسكران هو الذى غطى على عقله بسبب تناول الخمر وما شاكلها حتى صار يهذى ويخلط فى كلامه ولا يعي بعد إفاقته ما كان منه حال سكره . وفى الحكم على طلاقه تفصيل ، فإن كان سكره من شيء حلال ، أو من شيء حرام ولكن تحت الضغط والإكراه فلا يقع طلاقه ، أما إن كان سكره بشيء حرام وهو متمدد له فإن طلاقه يقع ، على الرغم من تغطية عقله ، وذلك عقوبة له على عصيانه .

وكانت المحاكم الشرعية قبل صدور قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩م تحكم بوقوع طلاق السكران والمكره كما قال الحنفية ، لكن نص القانون فى المادة الأولى منه على أنه لا يقع طلاقهما ، والفتوى عليه « انظر كتاب الأحوال الشخصية ، للشيخ عبد الرحمن تاج »

س : هل يجوز قتل الإنسان الذي يخالف رأى الدين ؟

ج : كلمة الرأى كلمة عامة تشمل رأى من ليس مسلماً ، ورأى المسلم ، ورأى المسلم قد يكون عقيدة وقد يكون حكماً فى فروع الشريعة .

(أ) فرأى غير المسلم أقصاه الكفر بالإسلام ، والكفر لا يبيح قتل الكافر ابتداء . وإنما يبيح رد العدوان الصادر منه ، قال تعالى ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ﴾ [سورة التوبة : ٧] وقال ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ﴾ [سورة الممتحنة : ٨] فإن نكثوا العهد وظهرت بوادر العدوان أو بدءوه بالفعل ، أو اعترضوا طريق الدعوة أباح الإسلام قتالهم ، قال تعالى : ﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾ [سورة التوبة : ١٢] وقال تعالى ﴿ وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتسوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾ [سورة البقرة : ١٩٠] إلى غير ذلك من النصوص .

(ب) والمسلم المخالف فى رأى عَقْدِي ، أو فى عقيدة من العقائد الدينية ، إما أن ينكر أمراً مجمعاً عليه ، أو لا ، فإن أنكر أمراً مجمعاً عليه كوحداية الله ووجوب الصلاة وحرمة القتل كان مرتداً ، وحكمه الاستتابة مدة اختلف العلماء ، فى تحديدها ، فإن أصّر على رده قتل لقول النبى ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » رواه البخارى .

وقد تقدم أن الذى ينفذ الحدود هو الحاكم أو من يأذن له ، ولو نفذ أحد غيره أثم ، وله عقوبة عند الله ، ويجوز لولى الأمر أن يعزّره على ذلك ، والتعزير قد يكون بالقتل كما يراه الإمام أبو حنيفة .

وإذا لم ينكر أمراً مجمعاً عليه فالواجب هو محاورته لبيان الحق ، قياماً بواجب الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يجوز التعدي عليه أوقتاله إذا لم يرجع عن رأيه ما دام مسالماً لم يبدأ بعدوان ، لأنه ما زال مسلماً ولا يخرج بخلافه عن دائرة الإيمان كالمعتزلة والخوارج ، والحديث يقول « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » رواه مسلم .

فإن بدأ بعدوان وجب رده ففي الحديث الشريف « من قُتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قُتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قُتل دون عرضه فهو شهيد ، ومن قُتل دون دينه فهو شهيد » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح . فإن كان المخالفون جماعة وخرجوا على الحاكم فهم بغاة ، وللمحاكم أن يقتلهم بعد التفاوض معهم ، وذلك جمعا للكلمة وتوحيداً للصف ، قال تعالى : ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلَا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [سورة الحجرات : ٩] .

(جـ) وإذا كان الخلاف في رأي فقهى من الأحكام الفرعية فلا يجوز التعدي بأي نوع من الاعتداء على المخالف ، فضلاً عن قتاله ، فالإسلام عصم الدماء إلا بحقها ، والحديث يقول « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، الثيب الزاني ، والقاتل ، والتارك لدينة المفارق للجماعة » رواه مسلم .

كما أجاز محاربة المسلم حتى لو لم يخالف في عقيدة أو رأى فقهى إذا كان مفسداً قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة المائدة : ٣٣] .

والخلاصة أن الدماء في الأصل مصونة ، لا يجوز إهدارها إلا لمبررات قوية ، وهي محدودة بينها الكتاب والسنة . والقتل بدون وجه حق من أكبر الكبائر ، جاء في التحذير منه نصوص كثيرة ، منها قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النساء : ٩٣] وما دام هناك

موقف الإسلام من المخالف في الرأي أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

خلاف في مسألة فالرأى فيها غير قطعى لا يجوز أن يكون مبررا للمحكم بالردة وبالقتل فالحديث يقول « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ... » رواه أحمد والترمذى . ومن أقوى علامات الشبهة عدم القطع به والاتفاق عليه . ولو استباح كل إنسان قتل من يخالفه في رأى لهلكت البشرية كلها ، فما يزال الاختلاف في الأديان والمقائد والآراء سمة الناس بمقتضى طبيعتهم التى خلقهم الله عليها ، قال تعالى ﴿ ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالوا مختلفين ﴾ [إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم] [سورة هود : ١١٨ ، ١١٩] وقال تعالى ﴿ ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا أفأنت تكفر الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾ [سورة يونس : ٩٩] . وإذا كان حديث البخارى المروى عن النبى ﷺ يقول « من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاما » فما بالكم يقتل المسلم بغير وجه حق ؟

ألا إن المخالفة فى الرأى يمكن معالجتها بالحوار المخلص والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتى هى أحسن كما أمر الله نبيه بذلك ، وليس القتل وسيلة وحيدة للعلاج ، فنزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم ، كما جاء فى صحيح مسلم .

س : ما هو موقف الإسلام من الخدمة العسكرية ؟

ج : قال علماء الاجتماع قديما وحديثا إن الأمن من أهم أركان المجتمع السليم ، وأن من واجب الحاكم حراسة الأمة من عدو أو باغ على نفس أو مال أو عرض ، وهذا يقتضى تكوين جيش قوى لهذه المهمة .

والإسلام يدعو إلى ذلك من أجل إقرار الأمن والدفاع عن الحرمات ، وجاء التعبير عنه فى القرآن والسنة باسم الجهاد ، والجهاد فرض كفاية إذا قام به البعض من القادرين عليه سقط الطلب عن الباقين ، ويكون فرض عين على كل إنسان عند الهجوم علينا أو أمر ولى الأمر بالنفّر والخروج له ، والنصوص فى ذلك كثيرة منها قوله تعالى ﴿ كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ﴾ [سورة البقرة : ٢١٦] وقوله تعالى ﴿ انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله ﴾ [سورة التوبة : ٤١] ورغب فيه بمزجيات كثيرة منها قوله تعالى ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون وهذا عليه حقا فى التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستشروا بيعكم الذى بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم ﴾ [سورة التوبة : ١١١] وقول النبى ﷺ فيما رواه البخارى « إن فى الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين فى سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض » .

وحذر من التقاعد والتقاعد عنه فقال سبحانه ﴿ يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقنتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة إلا قليل ﴾ * لا تنفروا يذهبكم هذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا ﴾ [سورة التوبة : ٣٨ ، ٣٩] .

ولأهمية القوة العسكرية كان الإسهام فيها بأى نوع من الإسهام له ثوابه العظيم ، ففى الحديث « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم » رواه أبو داود بسند صحيح وفيه أيضا « من جهز غازيا فقد غزا ، ومن خلف غازيا فى أهله بخير فقد غزا » رواه البخارى ومسلم .

ومن هنا جاء الأمر بالاستعداد القوى له فقال سبحانه ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾ [سورة الأنفال : ٦٠] وحث على التدريب على كل الأسلحة ، وكان منها أيام الرسول ﷺ ركوب الخيل والرمى فقال « من ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فإنه نعمت كفرها » رواه أبو داود ، وأمر بأن يعيش كل إنسان فى جو الاستعداد للطوارئ فقال « من لم يغزو ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة من النفاق » رواه مسلم وقال « من سأل الله تعالى الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه » رواه مسلم والخدمة العسكرية تدريب واستعداد وأخذ بالحذر واحتياط للمفاجآت ، قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم ﴾ [سورة النساء : ٧١] وقال تعالى ﴿ وَذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة ﴾ [سورة النساء : ١٠٢] والمؤدى للخدمة العسكرية مُربط وفى الحديث « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه » رواه مسلم . وهى أمر تنظيمى إلى جانب أنه أمر إلهى دينى ، فلا بد من طاعة ولى الأمر فيه لأنه للمصلحة ولا معصية فيه .

إن المتهرب من الخدمة العسكرية واحد من اثنين ، فهو إما جبان يخاف على نفسه أو ماله أو أهله ، وإما جاسوس متواطئ على الأمة مع العدو المتريص ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهو سلبى والسلبية من أكبر عوامل الانهزام فى المعارك أيا كان ميدانها ، ومن لم يهمه أمر المسلمين فليس منهم كما فى الحديث المقبول ، فالفرار من المعركة من كبائر الذنوب ، والتحايل على عدم المشاركة فى الجهاد من صفات المنافقين

الجنباء والمتواطئين على الإسلام ، فقد استأذن جماعة منهم عند خروج الرسول إلى الغزو متعللين بأسباب واهية كخوف الفتنة بنساء العدو كما قال سبحانه ﴿ ومنهم من يقول ائذن لى ولا تفتنى ألا فى الفتنة سقطوا وإن جهنم لمحيطة بالكافرين ﴾ * إن تعبك حسنة تسؤهم وإن تعبك مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل ويتولوا وهم فرحون ﴿ [سورة التوبة : ٤٩ ، ٥٠] وفى ذلك بيان لسوء نيتهم وكراهية الخير للمسلمين ، وذم الله تخلفهم بدون عذر فقال ﴿ رضوا بأن يكونوا مع الخوالف ﴾ [سورة التوبة : ٨٧] ، والخوالف هم المتخلفون الذين لم يحفظوا بشرف الجهاد ، من النساء والصبيان والمرضى وذوى العاهات ، كما ذمهم بقوله ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين خير أولى الضرر والمجاهدون فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، ففضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة ... ﴾ [سورة النساء : ٩٥] .

لعل بعض المتهربين من شرف الخدمة العسكرية يقول : إن الجيوش الآن لا تقوم بالجهاد الحقيقى لنشر دين الإسلام ، ونقول : إن الجهاد ليس هجوما على الأمنين وإنما هو دفاع أو تأمين لطريق الدعوة ، والبدء به ممنوع كما دلت على ذلك النصوص ، فهو لدفع عدوان واقع أو متربح دلت عليه القرائن .

ونقول لهؤلاء المتخلفين : من الذى يدافع عنكم إذا أغار عليكم العدو ؟ هل تنتظرون من غيركم - وأنتم ترمزونهم بالكفر أو الفجور - أن يدافعوا عنكم ؟ وهل تستسلمون للعدو وأنتم لا تحسنون الدفاع عن أنفسكم ؟ كيف غاب عنكم ما رواه مسلم أن رجلا سأل النبي ﷺ : أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالى ؟ فقال له « فلا تعطه مالك » قال : أرايت إن قاتلتى ؟ قال « قاتله » قال : أرايت إن قتلنى ؟ قال « فأنت شهيد » قال : أرايت إن قتلتى ؟ قال « هو فى النار » والحديث يقول أيضا « من قُتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح . إن الخدمة

المسكينة تعلمك كيف تدافع العدو وتحمي نفسك ومالك وعرضك ودينك وكل المقدسات ، وتنال بذلك شرف الشهادة .

ولعل بعض المتخلفين عن الخدمة بدون عذر يقول : إن الجهاد لا يجب تحت قيادة كافرة ، ونقول له ، أين أنت من قول النبي ﷺ « والجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل » رواه أبو داود .

وهو يدل على صحة الجهاد تحت قيادة الفاجر ، ولكل واحد جزاء عمله ، وعلى الجندي طاعة قائده في الأوامر العسكرية منعا للترقق ﴿ ولا تنازعوها فتفتشوا وتذهب ربحكم ﴾ [سورة الأنفال : ٤٦] والنبي ﷺ كان يولى قيادة الجيش مَنْ هو خير بفنون القتال ، أما عمله الخاص فهو له ، وفي حديث البخاري ومسلم « إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » وذلك بمناسبة انتحار رجل يظهر الإسلام وقد أبلى بلاء حسنا في المعركة ، وأخبر عنه الرسول بأنه في النار .

يقول ابن تيمية في كتابه « السياسة الشرعية » : يقدم في ولاية الحروب القوى الشجاع وإن كان فيه فجور ، يقدم على الضعيف العاجز وإن كان أمينا ، كما سئل أحمد بن حنبل عن رجلين في الغزو ، أحدهما قوى فاجر والآخر صالح ضعيف ، فقال : أما الفاجر القوى فقسوته للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين ، فيُغزَى مع القوى الفاجر ، والنبي ﷺ وَلَّى خالد بن الوليد الذي قال عنه إنه سيف سَلَّه الله على المشركين مع أنه أحيانا كان يعمل ما ينكره عليه ، ورفع مرة يديه إلى السماء وقال « اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد » وذلك حين أرسله إلى (جَذِيمَةَ) فقتلهم وأخذ أموالهم بنوع شبهة ، فتحمل النبي ﷺ دياتهم .

إن الجهاد شرف عظيم لا يفر منه إلا الجبناء أو المنافقون . ولشرفه كان الصحابة يتسابقون إليه ، ومن لم يُغَزْ بهذا الشرف لعذر كان يحزن ويبكى ويحاول تقديم خدمة لأمة ولو بالعمو عن الحقوق التي له عندهم كما فعل عُلبَةُ بن زيد في غزوة تبوك ، وكان

صغار الصحابة يتنافسون أمام الرسول لإظهار قوتهم حتى يقبلهم ضمن المقاتلين ، وكان الرجل من السلف الصالح إذا خرج للغزو طلب من أهله أن يدعوا الله ألا يرجع إليهم ، وذلك شوقاً إلى الشهادة في سبيل الله .

وإذا بعث الله الإماماً قال : لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، فإن مما صلح به الأولون حب الجهاد وخدمة الإسلام بما يمكن من قوة ومال وجهد في أي ميدان من ميادين الخير .

س : ما حكم الإسلام فى العدسات اللاصقة الملونة التى يقصد بها الزينة ؟

ج : أول ما سمعنا عن العدسات اللاصقة أنها بدل العدسات الموجودة فى المنظار (النظارة) يستغنى بها عن الإطارات « الشنابر » التى قد تؤثر على بعض مواضع فى الوجه ، وقد تقع أو تفسيع فتكون الحيرة عند من يعتادها .

وفى أول استعمال العدسات اللاصقة كانت تحتاج إلى إجراءات فى تركيبها وقد تحدث مضايقات للعين كجسم غريب ليس من جنسها ، وحاول المختصون تسهيل هذه الإجراءات والتقليل من المضايقات وكان استعمالها أولاً لإصلاح النظر الطويل أو القصير ، ولم يعلق عليها الناس بمدح ولاذم كما لا يعلقون على « النظارة العادية » .

ولكن جاء التعليق عليها عندما روى فيها ناحية الجمال فاخترت لها ألوان لتبدو العين فى شكل جذاب يلفت النظر ويزيد من عدد المعجبين بالميون الخضراء التى لا يفرق الناظر إليها بين ما هو طبيعى وبين ما هو صناعى ، فما هو موقف الدين من الإقبال على هذه العدسات اللاصقة ذات الألوان الجذابة ؟

أعتقد أن الجنس الخشن إذا استعمل العدسات اللاصقة إنما يستعملها لإصلاح نظره ، وهو استعمال طبي يعالج به - كما قلت - قصر النظر أو طوله ، وهذا أمر مستساغ ومشروع ، مثله مثل « النظارات العادية » وكذلك الجنس الثانى إذا استعملها طيباً فلا غبار عليها شرعاً وعرفاً .

لكن إذا استعملت للزينة ولفت الأنظار ، فإن لهذا القصد دخلاً فى تكييف الحكم عليها ، مثلها مثل النظارات العادية قد تختار لها « شنابر » غالبية وترصع ببعض الفصوص البراقة مع سلك ذهبى أو من معدن ثمين ، وقد يكون أكثر من ذلك مما يَتَقَنُّ فيه ذوو الخبرة الفاهمون لطبيعة الإنسان فى علاقته بالمجتمع .

فإذا كان القصد مباهاة وفخرا ، أو جذبا لأنظار الجنس الآخر كان ذلك ممنوعا شرعا دون خلاف فى ذلك ، والعدسات اللاصقة التى يختار لها اللون الأخضر تحرص عليها الفتيات بالذات ، وهنا يدخل عامل النية والقصد فى الحكم ، فإن كانت النية الفتنة والإغراء ، أو كانت النية التدليس والتفجير فلا شك فى حرمتها ، مثلها فى ذلك الأصباغ التى تلون بها وجوها والأهداب الصناعية والأظافر الملونة والعطور النفاذة وما يماثل ذلك والإسلام قد نهى عن التدليس والتفجير الذى يخفى الحقيقة ويخدع الناظر . ففى الحديث « من غشنا فليس منا » ونهى المرأة بالذات عن أن تبدى مفاتها بأية صورة من الصور ، وذلك لغير زوجها ، مع التحفظ فيها لأقاربها ومحارمها ، كما نهاها عن الخضوع بالقول الذى يوقظ الغرائز ويلهب المشاعر ﴿ فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض ﴾ [سورة الأحزاب : ٣٢] ونهاها عن التعطر ليعجب بها من تمر عليهم ، والحديث يقول فى ذلك « أيما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية » رواه أبو داود والترمذى وقال الترمذى : حسن صحيح وانظروا إلى كلمة « ليجدوا ريحها » لنعرف أن مناط الحكم فى التعطر أمام الأجانب هو قصد الإعجاب بها بشد أنوفهم إليها وبالنسبة شدة ما تريده من سوء ، والقرآن الكريم قد ذكر المنطلق الذى تحرم به كل المغريات وهو قصد إبراز ما خفى من زيتها إلى جانب ما ظهر منها ، فقال ﴿ ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴾ [سورة النور : ٣١] .

يتلخص من كل ذلك أن الإسلام يريد أن ينظم العلاقة بين الجنسين ، ويجعلها فى حُرِّ يتج الخير والمصلحة للطرفين ، فالفرصة الجنسية من أقوى الغرائز - إن لم تكن أقواها - تأثيرا على سلوك الإنسان ، والعدسات اللاصقة الملونة ومثلها كل زينة فى النظارات العادية أو فى غيرها ، إن أريد بها العلاج فقط فلا ضرر فيها ، وإن أريد بها الإغراء والفتنة أو التدليس والتفجير فهي محرمة ، وإذا كانت المرأة تحرص عليها حرصها

على كل زينة لاقطة للنظر فإن الرجل لا يليق به أن يهبط إلى هذا المستوى ، قاله قد لعن تشبه أحد الجنسين فيما هو من خصائص الجنس الآخر ، وأقول للجنسين : نحن الآن في وضع اقتصادي واجتماعي يدعونا إلى الجد والانصراف إلى العمل المنتج ووضع كل شيء في موضعه اللائق به ، والضرورات الملحة تشجب إهمالها وتشجب الانصراف عنها إلى العبث والإغراق في المتع والكماليات .

س : أنا مريض ولا يوجد في بلدي متخصص في علاج مرضي إلا طبيب أجنبي، هل يجوز أن أعالج عنده ؟

ج : في كتاب « الآداب الشرعية » لابن مفلح : قال الشيخ تقي الدين ، إذا كان اليهودي أو النصراني خبيراً بالطب ثقة عند الإنسان جاز له أن يستطب ، كما يجوز له أن يودعه المال وأن يعامله ، كما قال تعالى ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً ﴾ [سورة آل عمران : ٧٥] .

وفي الصحيح أن النبي ﷺ لما هاجر استأجر عبد الله بن أريقط وكان مشركاً ، ليكون دليلاً له في الطريق لأنه ماهر بخيرت ، واتتمنه على نفسه وماله ، وكانت قبيلة خزاعة عيناً لرسول الله ﷺ على أعدائه ، ومنهم المسلم والكافر ، وقد روى أنه أمر أن يستطب الحارث بن كلدة وكان كافراً ، ومحل ذلك إذا كان غير متهم وليست فيه رية ، وإذا أمكن أن يستطب مسلماً فلا ينبغي أن يعدل عنه ما دام كفاءاً للعلاج .

س : ما حكم الدين فيمن يجترلون على الفتوى من غير أهل الاختصاص ويحدثون بلبلة بين الناس تتعصبهم لأرائهم؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ [سور الإسراء : ٨٨] ويقول ﴿ وفوق كل ذى علم علم عليم ﴾ [سورة يوسف : ٧٦] ويقول ﴿ وقل رب زدنى علما ﴾ [سورة طه : ١١٤] ويقول ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ [سورة النحل : ٤٣] ويقول ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ [سورة النحل : ١١٦] .

ويقول النبي ﷺ « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من قلوب العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا فأتوهم بغير علم فضلوا وأضلوا » رواه البخارى ومسلم ويقول « أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار » رواه الدارمى عن عبيد الله بن أبى جعفر مرسلا . ويقول « إن عيسى عليه السلام قال : إنما الأمور ثلاثة ، أمر تبين لك رشده فاتبعه ، وأمر تبين لك ضيه فاجتنبه ، وأمر اختلف فيه فرده إلى عالم » رواه الطبرانى فى الكبير بإسناد لا بأس به . ويقول « ألا سألوا إذا لم يعلموا ، فإنما شفاء العي السؤال » رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطنى وصححه ابن السكن « بيان للناس » ج ١ ص ٦٤ .

هذه بعض النصوص التى تدل على أن الإنسان مهما بلغ من العلم فلن يحيط بكل شيء علما ، وأن الجاهل بالحكم يجب عليه أن يسأل المختصين ، ومن أتى بغير علم فقد كذب على الله وعلى الرسول ، ضل فى نفسه طريق الحق وأضل غيره عنه ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة كما فى الحديث الذى رواه مسلم .

ولهذا لا يجوز لأحد أن يفتى بغير علم، أو يتعصب لرأى لم يطلع على ما يخالفه من آراء المجتهدين.

والنبي ﷺ سئل عن الروح وعن أهل الكهف وعن ذى القرنين فلم يجب حتى نزل عليه الوحي، غير عابىء بما يقوله المشركون والأعداء عندما تأخر الوحي عن الإجابة، ولما سئل عن خير البقاع وشربها قال: حتى أسأل جبريل، كما رواه أحمد وهو بهذا يقف عند حد علمه، ويرسم للناس من بعده الطريق الأمثل لنشر العلم والإجابة على الأسئلة، وصح أنه قال لأميره «بريدة» إذا حاصر العدو أن يتزلهم على حكمه هو لا على حكم الله فإنه لا يدري ما عند الله.

ونحن نعلم أن بعض الصحابة كانوا يسألون عن مسألة فيحيل على غيره، وأن أبا بكر قال: أى سماء تظننى وأى أرض تقلنى وأين أذهب وكيف أصنع إذا قلت فى حرف من كتاب الله بغير ما أراد الله تبارك وتعالى؟

وكان لعبارة «لا أدرى» عند القدماء منزلة وممارسة شائعة، فقد روى فيها خبر «العلم ثلاثة، كتاب ناطق وستة قائمة ولا أدرى» رواه الخطيب موقوفاً على ابن عمر، وروى أبو داود وابن ماجه نحوه مرفوعاً «العراقي على الإحياء ج ١ ص ٦١».

وقال ابن مسعود: جنة العالم لا أدرى، فإن أخطأها فقد أصيبت مقاتله.

وكان ابن عمر يسأل عن عشر مسائل فيجب عن واحدة ويسكت عن تسع، والإمام مالك سئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال فى اثنتين وثلاثين منها: لا أدرى.

هذه كلها صور مشوقة عن السلف ترينا إلى أى حد كانوا يخشون الفتوى بغير علم، على الرغم من الأمر بتبليغ الدعوة والتحذير من كتم العلم، أرجو أن تكون نبزاً لكل من عنده بعض العلم أن يقف عند حده، ولمن عنده رغبة فى نشر العلم أن يكون متبثاً بما يقول، وأن من عرف رأياً اجتهادياً لا ينبغي أن يتعصب له.

وعلى أن يكون النشاط العلمى تحت مظلة الإخلاص لله ، بعيدا عن الرياء والشهرة ، وبريثا عن أغراض سيئة تضر بنفسه أو تضر بغيره أو تضر بسمعة الدين نفسه . « ملخص من بحث لى عن الفتوى ، ويمكن الرجوع إلى كتاب « الفقه الإسلامى - مرونته وتطوره » لشيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق ، نشر سنة ١٩٨٩ م » .

س : هل أرسل الله جبريل إلى النبى ﷺ ليعاتب جماعة من أصحابه بصقوا على كلب أسود ، اشتمزازا من منظره ؟

ج : لم أجد حديثا صحيحا عن النبى ﷺ فى هذا الموضوع ، والثابت أنه عليه الصلاة والسلام كان يحذر من الكلب الأسود ، وأمر بقتله ، وأخير أن مروءه أمام المصلى يقطع الصلاة ، أى يذهب ثوابها لعدم الخشوع فيها بسبب الخوف من الكلب الأسود الذى عبر عنه بأنه شيطان .

س : من هو أول من تكلم باللغة العربية ؟

ج : جاء فى تفسير القرطبى « ج ١ ص ٢٨٣ » قوله : واختلف فى أول من تكلم باللسان العربى ، فروى عن كعب الأحبار أن أول من وضع الكتاب العربى والسريانى والكتب كلها وتكلم باللسنة كلها آدم عليه السلام ، وقاله غير كعب الأحبار .

فإن قيل : قد روى عن كعب الأحبار من وجه حسن قال : أول من تكلم بالعربية جبريل عليه السلام ، وهو الذى ألقاها على لسان نوح عليه السلام ، وألقاها نوح على لسان ابنه سام . ورواه ثور بن زيد عن خالد بن معدان عن كعب ، وروى عن النبی ﷺ أنه قال « أول من فلق لسانه بالعربية الميمنة إسماعيل وهو ابن عشر سنين » وقد روى أيضا : أن أول من تكلم بالعربية يعزب بن قحطان ، وقد روى غير ذلك .

قلنا : الصحيح أن أول من تكلم باللغات كلها من البشر آدم عليه السلام ، والقرآن يشهد له ، قال الله تعالى ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ واللغات كلها أسماء ، فهى داخله تحته ، وبهذا جاءت السنة ، قال ﷺ « وعلم آدم الأسماء كلها حتى القصعة والقُصيمة » وما ذكره يَحتمل أن يكون المراد به أول من تكلم بالعربية من ولد إبراهيم عليه السلام وإسماعيل عليه السلام ، وكذلك إن صح ما سواه فإنه يكون محمولا على أن المذكور أول من تكلم من قبيلته بالعربية ، بدليل ما ذكرنا ، والله أعلم ، وكذلك جبريل أول من تكلم بها من الملائكة وألقاها على لسان نوح بعد أن علمها الله آدم أو جبريل على ما تقدم . والله أعلم .

وإذا كان القرطبى يرجح أن أول من تكلم بالعربية هو آدم ، فقد ذكر أنه قال الشعر العربى الموزون ، فنقل عن الثعلبى أنه قال عندما تغيرت الأحوال بسبب قتل قابيل لهاييل :

تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مُبَيَّرٌ قَبِيحٌ
تغير كل ذى طعم ولون وقلّ بشاشة الوجه المليح

ثم قال : قال القشيري وغيره قال ابن عباس : ما قال آدم الشعر، وإن محمدا والأنبياء كلهم في النهي عن الشعر سواء، لكن لما قتل هابيل رثاه آدم وهو سرياني، فهي مرثية بلسان السريانية أوصى بها إلى ابنه شيث وقال : إنك وصيى فاحفظ منى هذا الكلام ليتوارث، فحفظت منه إلى زمان يعرب بن قحطان، فترجم عنه يعرب وجعله شعرا. اهـ
وفي التعليق على تفسير القرطبي، قال الألوسي : ذكر بعض علماء العربية أن في ذلك الشعر لحنًا، أو إقواء، أو ارتكاب ضرورة. والأولى عدم نسبته إلى يعرب أيضا لما فيه من الركاكة الظاهرة، وقال أبو حيان في « البحر » : ويروى بنصب « بشاشة » من غير تنوين على التمييز، ورفع « الوجه المليح » وليس بلحن.

هذا ما قاله العلماء، وليس فيه نص صحيح، إنما هو نقل غير مسند، واجتهاد واستنباط، وذلك لا يوصل إلى حقيقة، وجهلنا بأول من نطق العربية لا يضر العقيدة، وعلمنا به لا يحل مشكلاتنا، فالأولى عدم الجدل فيه.

س : ما هي اليمين الغموس، ولم سميت بذلك، وما هي كفارتها ؟

ج : اليمين الغموس هي التي تغمس صاحبها في النار، وتسمى الصابرة كما وردت بها بعض الأحاديث، وهي اليمين الكاذبة المتعمدة تهضم بها الحقوق، أو يقصد بها الغش والخيانة، وإن كان بعض الفقهاء خصها بالتي تكون في ساحة القضاء، لأنها تضلل العدالة.

واليمين الغموس من الكبائر، وكفارتها التوبة النصوح التي لا تتم إلا برد الحقوق إلى أصحابها أو عفوهم عنها، ومع التوبة قال الشافعي وأحمد: فيها كفارة، لأنها كذب. روى أحمد أن النبي ﷺ قال « خمس ليس لهن كفارة: الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وبهت مؤمن - أي بالتهمة - ويمين صابرة بقطع بها مالا بغير حق » وروى البخاري أن النبي ﷺ قال « الكبائر الإشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس » وروى أبو داود حديث « من حلف على يمين مصبورة - أي ألزم بها - كاذباً فليتبوأ بوجهه مقعده من النار ».

س : بعض الناس الراضين لحد الردة يرفضون أيضا أن تطلب من المرتد توبة، فإله وحده هو الذى يقبلها، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : هناك فرق بين طلب التوبة أى الاستتابة، وبين قبول التوبة، فطلبها من العاصى حق لله وللرسول وحق للمؤمنين، فإله سبحانه أمر بها فى مثل قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توباً نصوحاً عسى يكرمكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ﴾ [سورة التحريم : ٨] .
وقوله ﴿ وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾ [سورة النور : ٣١] وأمر بها الرسول ﷺ فى مثل قوله ﴿ يا أيها الناس توبوا إلى الله واستغفروه، فإنى أتوب فى اليوم مائة مرة ﴾ رواه مسلم .

والمؤمن يجب عليه أن يطلب التوبة من العاصى قيساً بواجب الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فى ظل قوله تعالى ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾ [سورة النحل : ١٢٥] وحذر الإسلام من السكوت على المعاصى، فالرضا بها مشاركة فى الإثم، ووضح الرسول معنى الآية ﴿ عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ [سورة المائدة : ١٠٥] موضحاً أن الاعتداء لا يكون إلا بالقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، كما رواه ابن ماجه والترمذى وحسنه وأبو داود .
«الترغيب ج ٤ ص ٢٨» .

والمرتد ننصحه بالرجوع عن رده ببيان الحق فيما يشك فيه لعله يهتدى، أما قبول التوبة فهو أيضاً قدر مشترك بين الله سبحانه وبين العباد، فقبولها من الله مرهون بالإخلاص فيها وصدورها من القلب لا من اللسان فقط، فهو سبحانه لم يقبل من المنافقين ما لا يتفق ظاهرهم مع باطنهم، وذلك بعد استكمال مقوماتها المعروفة .

ويقولها بالنسبة لنا هو معاملته معاملة المسلم بحسب ظاهره فقط ، ولا شأن لنا بباطنه ، والأحاديث في ذلك واضحة ، فالرسول قال لأسماء في شأن من أسلم بلسانه «هلا شققت عن قلبه» مقررًا أن علينا الأخذ بالظاهر لأنه المستطاع والله يتولى السرائر «بيان للناس من الأزهر الشريف ج ١ ص ١٤١-١٤٦» .

فقول القائل : إن التوبة حق لله يقبلها ويرفضها ، وليس لأحد سواه هذا الحق قول نابع من عدم الفهم الصحيح ، وتحريف للكلم عن مواضعه ، والوعيد عليه شديد .

س : كيف تكون التوبة إلى الله توبة خالصة، والعودة إلى الله بلا رجعة ؟

ج : التوبة إلى الله مطلوبة، والآيات والأحاديث فى ذلك كثيرة، وشعور المؤمن بالنقص فى أداء الواجب لله يدعوه إلى الرجوع إليه، حتى لو كان التقصير فى مندوبات، فمن باب أولى تكون التوبة من التقصير فى الواجبات.

وقال العلماء: إن أركانها ثلاثة: الإقلاع عن الذنب، والندم على ما فرط منه، والعزم على عدم العودة إليه، وإذا كان العصيان متعلقاً بحقوق الغير كالسرقة مثلاً وجب رد المسروق إلى صاحبه أو طلب السماح منه.

ولا تقبل هذه التوبة إلا إذا كانت خالصة لله صادرة من أعماق القلب لا يكتفى فيها باللسان فقط.

ولو وقعت التوبة بهذه المواصفات يرجى قبولها، ويرجى استقامة السلوك بعدها. وعدم العود إلى المعصية أمر لا يجزم به الإنسان، فالإنسان معرض للخطأ غير معصوم، لكن لو صدق فى توبته ثم غلبه الشيطان وأخطأ، ثم بادر بالتوبة الخالصة يرجى أن يعفو الله عنه، فباب التوبة مفتوح إلى أن تقوم الساعة أو يحتضر الإنسان، والمهم هو الإخلاص فيها، والمبادرة بها عند المعصية.

س : ما حكم الدين في حفلات الزار التي تقام كعلاج لبعض الأمراض ؟

ج : الزار طقس خاص يقام للتخلص من تسلط الشيطاني كما يزعم المعتقدون فيه ، وأصله عبادة وثنية قديمة تقوم على موسيقى عنيفة وحركات هستيرية ورقص من المريض ومن يشاركه ، مع بخور وأشياء أخرى .

والمريض الذي يعالج بالزار قد يكون مرضه بسبب اعتقاد تسلط الأرواح الشريرة عليه ، أو بسبب إجهاد عقلي ، أو بسبب وهم حين تشير بعض الجاهلات على المريضة بأنها ممسوسة مثلا .

والعلاج يكون تابعا لمعرفة أسباب المرض ، فالذى يصاب بمس روح شريرة يقول ابن القيم في كتابه « الطب النبوي » : علاجه بقوة نفسه وصدق توجهه إلى الله والتعمود الصحيح الصادر من القلب واللسان معا ، وكذلك بتوسط رجل صالح يرقيه بالقرآن أو يدعوه له ، ويقول : وأكثر مرضى الأرواح الخبيثة يكون من جهة قلة دينهم وخراب قلوبهم وألستهم من الذكر والتحسينات النبوية والإيمانية .

ومن عنده إجهاد عقلي يعالج بالراحة والترويح . والوهم يعالج بالتخلص منه . والموسيقى التي يقوم عليها الزار قد تكون مؤثرة على الأعصاب وطريقا للشفاء الذي قام به أطباء الغرب لعلاج الصرع البدني والعصبي ، مع الإيحاء للمريض بالشفاء ، لكن الرقص الجماعي الذي يختلط فيه الرجال بالنساء حرام . وذبح الطيور أو الحيوانات باسم الجان ميتة أهل لغير الله بها فهي حرام ، وشرب دمه حرام أيضا . وعلى العموم فحفلات الزار بوضعها الحالي لا يوافق عليها الدين « من المراجع التاريخية والعلمية : مجلة نهضة أفريقيا - العدد التاسع - يوليو ١٩٥١ م ، رسالة للسيدة فاطمة المصرية للماجستير بجامعة الإسكندرية ١٩٤٠ م ، ورسالة أخرى للسيدة هدى بدران » .

س : ما حكم الدين فى أخذ الدول الإسلامية بالتاريخ الميلادى، فى حين لا تأخذ بالتاريخ الهجرى فى التعاملات المحلية والمخارجية ؟

ج : ليس فى كتابة التاريخ الميلادى بأس، وبخاصة إذا كان عالمياً، وإذا كان فى الأمور الموقوتة بزمان محدود لا يتغير، ذلك لأن التاريخ الهجرى موقوف كل شهر على رؤية الهلال، ونحن نعلم اختلاف الناس فيه، فقد نفلن أن أول شهر هو يوم الثلاثاء فإذا به يكون - حسب الرؤية - هو الإثنين مثلاً، وهذا يحدث ارتباكاً فى الأمور المحسوبة بحساب دقيق من جهة الزمن - وهو نظام دنيوى لا حرج فى استعماله، ففى الحديث « أنتم أهلهم بأمور دنياكم » .

أما التاريخ الهجرى فترتبط به العبادات كالصوم والحج والأيمان والنذور وغيرها، فلا بد من الحرص عليه فيها، ومن المستحسن ذكر التاريخين معاً حتى لا ننسى حرمة تاريخنا وقداسته . فى غمرة الفتنة بالدنيا .

س : هل صحيح أن النخلة خلقت من بقايا الطينة التي خلق منها آدم فتكون عمتنا؟

ج : شجرة النخل ورد فيها حديث في الصحيحين عن ابن عمر رضی الله عنهما قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ أتى بجُمَار نخلة فقال « إن من الشجر شجرة مثلها مثل الرجل المسلم ، لا يسقط ورقها ، أخبروني ما هي ؟ » فوقع الناس في شجر البوادي ، ووقع في نفسى أنها النخلة ، فأردت أن أقول : هي النخلة ، ثم نظرت فإذا أنا أصغر القوم سنًا فسكت ، فقال رسول الله « هي النخلة » فنقل ذلك إلى أبيه عمر ، فقال : لأن تكون قلتها أحب إلى من كذا وكذا .

يقول ابن القيم « زاد المعاد ج ٣ ص ١٩٣ » تعليقاً على هذا الحديث : فيه إلقاء العالم المسائل على أصحابه وتمرينهم واختبار ما عندهم ، وفيه ضرب الأمثال والتشبيه ، وفيه ما كان عليه الصحابة من الحياء من أكابرهم وأجلائهم وإسكاتهم عن الكلام بين أيديهم ، وفيه فرح الرجل بإصابة ولده وتوفيقه للصواب ، وفيه أنه لا يكره للولد أن يجيب بما عرف بحضرة أبيه وإن لم يعرفه الأب ، وليس في ذلك إساءة أدب عليه .

ثم قال : وأما حديث « أكرموا عماتكم النخل ، فإنها خلقت من الطين الذي خلق منه آدم » فإن إسناده ليس صحيحاً .

س : ما حكم الذهاب إلى المسارح والسينما ؟

ج : المكان الذى يعرض فيه الموضوع يسمى المسرح إن كان العرض حيا ، ويسمى سينما أو خيالة إن كان العرض مصورا .

وإذا تمخض الحضور لجنس واحد - كما فى بعض الدور التى يخصص فيها وقت للرجال وآخر للنساء - ينظر إلى موضوع الفيلم أو المسرحية ويعطى حكم الغناء فى مادته وأسلوبه وأثره ، فيحرم إذا كانت المادة محرمة كدعوة إلى الإحاد أو فتنه أو خمر أو غير ذلك ، أو إذا كان الأسلوب محرما ككشف العورات والتقبيل بين الجنسين أو الخفض من المرأة بالقول أو غير ذلك من المحرمات ، أو إذا كان التأثير سيشا على الفكر والسلوك ، أو ألهى عن واجب كان الذهاب إلى المسرح أو السينما حراما .

أما إذا كان الحضور مع اختلاط للرجال والنساء ، فإن كان مع سفور وكشف لما أمر الله بستره حرم ، وإن كان مع احتشام كامل وتحفظ بما هو معروف فى الحجاب الشرعى - ينظر إن ذهبت الزوجة بدون إذن زوجها حرم ، وإن كان بإذنه وهو معها أو معها محرر كأخيها وابنها فلا حرمة ، وكذلك مع الرفقة المأمونة .

والملاحظ: الآن أن دور اللهو لا تحترم هذه الآداب ، واتخذت ذريعة للعبث وقتل الوقت . والجلال بين والحرام بين . وقد قلل من الإقبال عليها انتشار أجهزة التلفاز . ودخولها كل البيوت أو أكثرها ، وصار أكثر رواد هذه الدور من الطبقات التى لا ترعى حرمة .

س : قال الله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ [سورة النور: ٢] وقال ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ [سورة المائدة: ٣٨] لماذا قدم الزانية على الزانى وعكس فى السارق، ولماذا لا يكون الحد هو القطع فيهما ؟

ج : ذكر القرطبي فى المسألة السابعة والعشرين عند تفسير آية السرقة «ج ٦ ص ١٧٥» أن البدء بالزانية لأن شهوة الاستمتاع على النساء أغلب، وحسب المال على الرجال أغلب، وذكر فى تفسير آية الزنى «ج ١٢ ص ١٦٠» أن الزانية قدمت حيث كان فى ذلك الزمان زنى النساء فاش، وكان لإماء العرب وبغايا الوقت رايات، وكُن مجاهرات بذلك، ولأن العار بالنساء ألحق، إذ موضوعهن الحجب والصيانة فقدم ذكرهن تغليظا واهتماما .

وذكر أن الله جعل حد السرقة قطع اليد لأنها تتناول المال، ولم يجعل حد الزنى قطع الذكر مع واقعة الفاحشة به كما واقع السرقة باليد، وذلك لثلاثة معان، أحدها أن للسارق مثل يده التى قطعت فإن انزجر بقطعها اعتاض بالثانية، وليس للزانى مثل ذكره إذا قطع فلم يعتض بغيره لو انزجر بقطعه، والثانى أن الحد زجر للمحدود وغيره، وقطع اليد فى السرقة ظاهر واضح للناس يتعظ به غيره، أما قطع الذكر فهو باطن مستور لا يراه غير الزانى فلا يكون الزجر المطلوب للغير، والثالث أن قطع الذكر فيه إبطال للنسل، وليس فى قطع اليد إبطاله .

س : هل الإسلام هو الدين الوحيد الذي جاء بقطع يد السارق، أم أنه كان معروفاً من قبل؟ وما الحكم لو وصلت اليد بعد قطعها؟

ج : جاء في تفسير القرطبي «ج ٦ ص ١٦٠» أن القطع كان في الجاهلية، وأول من حكم بذلك هو الوليد بن المغيرة، وأقره الإسلام، وكان أول سارق طبق عليه الحد من الرجال الخيثار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم - وهي التي قال فيها الرسول ﷺ «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» ولم يقبل الشفاعة فيها كما كان في الجاهلية يتركون إقامة الحد على ذوى الشرف - وأبو بكر قطع يد الرجل اليمنى الذي سرق عقداً لأسماء بنت عميس زوجة أبي بكر. وقطع عمر يد ابن سمرة أخى عبد الرحمن بن سمرة.

ولأجل أن يكون قطع اليد عبرة للغير تعلق في عنق السارق حتى يراها الناس، لأن موضع قطعها قد يوارى ويستتر فلا يتعظ أحد، روى أبو داود والنسائي والترمذي وقال: حديث حسن غريب، أي رواه راو واحد فقط أن النبي ﷺ جيء بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلق في عنقه.

وإذا كان قطع يد السارق حقاً لله وحقاً للمجتمع فهل يضيع حق المسروق منه؟ ذكر القرطبي «ج ٦ ص ١٦٥» أن العلماء اختلفوا هل يكون مع القطع غرم أو لا؟ فقال أبو حنيفة لا يجتمع الغرم مع القطع، وقال الشافعي: يغرم قيمة السرقة موسراً كان أو معسراً، وهو قول أحمد وإسحاق، أما مالك وأصحابه فقالوا: إن كانت العين المسروقة قائمة وجب ردها، وإن تلفت فإن كان موسراً غرم، وإن كان معسراً فلا شيء عليه ولا تكون ديناً يطالب به، وقيل: يتبع بها ديناً مع القطع موسراً كان أو معسراً، وهو قول غير

واحد من علماء أهل المدينة . لأنهما حقان لمستحقين فلا يسقط أحدهما الآخر كالدية مع الكفارة . ثم قال : والصحيح قول الشافعي ومن وافقه .

وهنا مسألة أثبتت أخيرا وهي : إذا قطعت يد قطعت يد السارق ثم عولجت بوصلها كما كانت هل يسقط الحد بقطعها أو لا بد من قطعها ثانيا لأن حكمة القطع لم تتحقق ؟ للعلماء رأيان ، رأى بسقوط الحد بمجرد القطع ، ورأى يمنعه من وصلها وقطعها إن وصلها ، وجهة نظر الرأي الأول أن القطع تمّ كما أمر الله وهذا كاف في زجره هو ، ولا يُهم إن كان سيتبدل بها يدا صناعية أو يصل يده التي قطعت ، فالعقوبة وقعت ولو في حدها الأدنى ، وإذا نفذ القطع علنا كان النكال وكانت العبرة .

ووجهة نظر الرأي الثاني أن العقوبة إذا كانت زجرا له فهي زجر لغيره ، ومن أجل ذلك كان تعليق يده بعنقه ليعتبر الناس ، فلو وصل ما قطع ضاع معنى العبرة . بل ضاع المعنى في زجر نفسه هو ، إذا عرف أن إعادة يده ممكنة وإن كان فيها بعض الألم .

وقد يقال : إن الخزي حصل للسارق بإثبات السرقة بالشهود ، وبإشهار القطع وإعلانه ، وهذا كاف في التأثير عليه وعلى غيره ، ولا يهم بعد ذلك وصل يده أو تعويضها بيد صناعية ، لكن أيضا يقال : إنه لو كرر السرقة تقطع اليد الأخرى لتعطيله عنها فلو صح الوصل لضاعت الحكمة .

الرأيان مطرحان للمناقشة ، وللظروف دخل في ترجيح أحدهما على الآخر إذا أعوز الدليل القوي .

س : ما معنى إحياء الموات وما حكمه فى الشرع ؟

ج : ورد أن النبى ﷺ قال « من أحيا أرضاً ميتة فهى له » رواه أبو داود والنسائى والترمذى وقال : إنه حسن . وقال « من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر » رواه النسائى وصححه ابن حبان .

إحياء الموات هو استغلال الأرض بالزراعة وغيره من أنواع الاستغلال ، مأخوذ من قوله تعالى ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذى أحياها لمحى الموتى ﴾ [سورة فصلت : ٣٩] .

والحديثان يبينان فضل إحياء الأرض الموات ، وأن ما يحيها منها فهو لمن أحيا لكن اشترط العلماء لاعتبار الأرض مواتاً أن تكون بعيدة عن العمران ، حتى لا تكون مرفقاً من مرافقه ، ولا يتوقع أن تكون من مرافقه . وفى الوقت نفسه اشترط بعض الفقهاء أن يأذن الحاكم فى إحيائها واستثمارها ، ابتداء قبل العمل أو بعده ، على خلاف فى ذلك .

وإحياء الموات يدل على حيوية التشريع الإسلامى بدعوته إلى الاستثمار والتعمير وإخصاب الحياة بالخير ليساعد ذلك على تحقيق خلافة الإنسان فى الأرض ، بتعميق الإيمان بالله وشكره على نعمه ، والتمتع بالحلال الطيب الذى يعطى القوة ويحقق الكرامة للإنسان .

ومن أساليب الدعوة إلى ذلك قوله تعالى ﴿ هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه ﴾ [سورة الملك : ١٥] وقوله ﷺ « ما من مسلم يفرس فرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » رواه مسلم .

وقد تحدث الماوردى فى كتابه « الأحكام السلطانية » ص ١٩٠ عن أحكام الموات وإذن الإمام فى إحيائه ، وإذا أهمل الإنسان فى ذلك بدون عذر سلب الإذن منه ، وكان غيره أحق به ، ويمكن استيفاء معرفة أحكامه منه ومن كتب الفقه .

س : هل الحب حلال أو حرام ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ﴾ [سورة آل عمران : ٣١] ويقول النبي ﷺ فيما رواه أصحاب السنن عن حبه لعائشة رضى الله عنها « اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » ويقول فيما رواه مالك فى الموطأ « قال الله تعالى : وجبت محبتي للمتحابين فى ، والمتجالسين فى ، والمتزاورين فى » ويقول فيما رواه مسلم « الأرواح جنود مجنونة ، ما تعارف منها ائتلف .

الحب فى دنيا الناس تعلق قلبى يحس معه المحب لذة وراحة ، وهو غذاء للروح ، وشيع للفرقة ، ورى للعاطفة ، أفرده بالتأليف كثير من العلماء الأجلاء . ومن جهة حكمه فإنه يعطى حكم ما تعلق به القلب فى موضوعه والفرص منه ، فمنه حب الصالحين ، وحب الوالد لأولاده ، وحب الزوجين ، وحب الأصدقاء ، وحب الولد لوالديه ، والطالب لمعلمه ، وحب الطبيعة والمناظر الخلابة والأصوات الحسنة وكل شىء جميل .

ومن هنا قال العلماء : قد يكون الحب واجبا ، كحب الله ورسوله ، وقد يكون مندوبا كحب الصالحين ، وقد يكون حراما كحب الخمر والجنس المحرم . وأكثر ما يسأل الناس عنه هو الحب بين الجنسين ، وبخاصة بين الشباب ، فقد يكون حبا قلبيا أى عاطفيا ، وقد يكون حبا شهويا جنسيا ، والفرق بينهما دقيق ، وقد يتلازمان ، ومهما يكن من شىء فإن الحب بنوعيه قد يولد سريعا من نظرة عابرة ، بل قد يكون متولدا من فكر أو ذكر على الغيب دون مشاهدة ، وهنا قد يزول وقد يبقى ويشد إن

تكرر أو طال السبب المولد له . وقد يولد الحب بعد تكرر سببه أو طول أمده ، وهذا ما يظهر فيه فعل الإنسان وقصده واختياره .

ومن هنا لابد من معرفه السبب المولد للحب ، فإن كان من النوع الأول الحادث من نظر الفجأة أو الخاطر وحديث النفس العابر فهو أمر لا تسلم منه الطبيعة البشرية ، وقد يدخل تحت الاضطراب فلا يحكم عليه بحل ولا حرمة .

وإن كان من النوع الثانى الذى تكرر سببه أو طالت مدته فهو حرام بسبب حرمة السبب المؤدى له . وإذا تمكن الحب من القلب بسبب اضطراب إليه ، فإن أدى إلى محرم كخلوة بأجنبية أو مصافحة أو كلام مثير أو انشغال عن واجب كان حراما ، وإن خلا من ذلك فلا حرمة فيه .

والحب الذى يتولد من طول فكر أو على الغيب عند الاستغراق فى تقويم صفات المحبوب إن أدى إلى محرم كان حراما ، وإلا كان حلالا ، وما تولد عن نظرة متعمدة أو محادثة أو ما أشبه ذلك من الممنوعات فهو غالبا يسلم إلى محرمات متلاحقة ، وبالتالي يكون حراما فوق أن سببه محرم .

وعلى كل حال فأحذر الشباب من الجنسين أن يورطوا أنفسهم فى الوقوع فى خضم العواطف والشهوات الجنسية ، فإن بحر الحب عميق متلاطم الأمواج شديد المخاطر ، لا يسلم منه إلا قوى شديد بعقله وخلقه ودينه ، وقُلْ من وقع فى أسرهِ أن يفلت منه ، والعوامل التى تفك أسرهِ تضعف كثيرا أمام جبروت العاطفة المشبوبة والشهوة الجامحة . وبهذه المناسبة طُرح هذا السؤال : أنا فتاة من أسرة متدينة ، ولكن شعرت بقلبي يشد إلى شاب توسمت فيه كل خير ، ولا أدري إن كان يشعر نحوى بما أشعر به ، فهل هذا الحب يتنافى مع الدين ؟

إن الحب إذا لم يتعد دائرة الإعجاب ولم تكن معه محرمات فصاحبه معذور ، ولكن

إذا تطور وتخطى الحدود فهنا يكون الحظر والمنع . وإذا كان للفتاة أن تحب من يبادلها ذلك والتزمت الحدود الشرعية فقد انتهى نهاية سعيدة بالزواج ، وإذا كان للزوجة أن تحب فليكن حبها لزوجها وأولادها ، إلى جانب حبها لأهلها ، لكن لا يجوز أن يتعلق قلبها بشخص أجنبي غير زوجها ، تعلقا يثير الغريزة ، فقد يؤدي إلى النفور من الزوج والسعي من التفلت من سلطانه بطريق مشروع أو غير مشروع ، والطريق المشروع هو الطلاق مع التضيحية بمالها من حقوق ، وهو ما يسمى بالخُلْع ، فقد جاءت امرأة ثابت ابن قيس بن شماس - وهي حبيبة بنت سهل أو جميلة بنت سلول - إلى النبي ﷺ تقول له : إن زوجها لا يعيب عليه في خلق ولا دين ، ولكنها تكره الكفر في الإسلام ، لأنها لا تحبه لدمامته ، وقد جاء في بعض الروايات أنها رأت في جماعة من الناس فلماذا هو أشدهم سوادا ، وأقصرهم قاما ، وأقبحهم وجها ، فردت إليه الحديقة التي دفعها إليها مهرًا وطلقها . رواه البخاري وغيره .

أما أن تستجيب الزوجة إلى صوت قلبها وغريزتها عن غير هذا الطريق فهو الخيانة الكبرى التي جعل الإسلام عقوبتها الإعدام في أشنع صوره ، وهي الرجم بالحجارة حتى تموت .

فلتلق الله الزوجة ، ولا تترك قلبها يتعلق بغير زوجها تعلقا عاطفيا ، ولتحذر أن تذكر اسم من تحب أو تتحدث عنه أو تظهر لزوجها أي ميل نحوه ، حتى لو كان الميل إعجابا بخلق ، فإن الزوج يغار أن يكون في حياة زوجته إنسان آخر مهما كان شأنه ، والله سبحانه جعل من صفات المحور العين ، لتكمل متعة الرجال بهن ، عدم التطلع إلى غير أزواجهن فقال فيهن ﴿ فيهن قاصرات الطرف لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان ﴾ [سورة الرحمن : ٥٦] وقال تعالى ﴿ حور مقصورات في الخيام ﴾ [سورة الرحمن : ٧٧] وذلك لتحقيق الزوجة قول الله تعالى ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ [سورة الروم : ٢١] .

وانتهز هذه الفرصة وأقول للفتاة غير المتزوجة ، إذا ربطت علاقة الحب بين فتى وفتاة وانفقا على الزواج ينبغي أن يكون ذلك بعلم أولياء الأمور ، لأنهم يعرفون مصلحة كل منهما أكثر ، ولأن الفتى والفتاة تدفعهما العاطفة الجارفة دون تعقل أو روية أو نظر بعيد إلى الآثار المترتبة على ذلك ، فلا بد من مساعدة أهل الطرفين ، للاطمئنان على المصير وتقديم النصح اللازم ، مع التنبيه إلى التزام كل الآداب الشرعية حتى يتم العقد ، وربما لا تكون النهاية زواجا فتكون الشائعات والانتهاكات . والدين لا يوافق على حب لا تلتزم فيه الحدود .

س : ما هي الجاهلية الأولى ، وماذا كانت عليه من التبرج المنهى عنه ؟

ج : قال تعالى ﴿ وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ [سورة الأحزاب : ٣٢] الآية مذكورة في سياق النداء لنساء النبي ﷺ . ترشدن إلى الاستقرار في بيوتهن وعدم التبرج كما كان عند الجاهلية الأولى .

والتبرج قيل : هو المشى مع تبخر وتكسر ، وقيل : هو أن تلقى المرأة خمارها على رأسها ولا تشده ، فتكشف قلائدها وقمرطها وعنقها ، وقيل : هو أن تبدى من محاسنها ما يجب ستره . وهو مأخوذ من التبرج - بفتح الباء والراء - أى السعة ، كما توصف العين الحسنة بالسعة ، وكما يقال في أسنانه برج ، إذا كانت متفرقة . وقيل : هو من البرج - بضم الباء - أى القصر العالى . ومعنى تبرجت ظهرت من برجها ، وهو بهذا المعنى يجعل جملة « ولا تبرجن » مؤكدة لجملة « وقرن » .

والجاهلية الأولى مختلف في تحديد زمنها . وملخص الأقوال كما في تفسير القرطبي « ج ١٤ ص ١٧٩ » :

- ١- ما بين آدم ونوح . وهي ثمانمائة سنة . قاله الحكم بن عيينة .
 - ٢- ما بين نوح وإدريس ، كما قاله ابن عباس .
 - ٣- ما بين نوح وإبراهيم ، كما قاله الكلبي .
 - ٤- ما بين موسى وعيسى ، كما قاله جماعة .
 - ٥- ما بين داود وسليمان . كما قاله أبو العالية .
 - ٦- ما بين عيسى ومحمد ، كما قاله الشعبي .
- وكلها أقوال لا يسندها دليل صحيح . فالقدر المتفق عليه أنها قبل البعثة النبوية بزمان

طويل ، لأن وصفها بالأولى يشعر بأن هناك جاهلية ثانية أتت بعدها ، وهى أقرب منها إلى البعثة .

وكانت المرأة فى الجاهلية الأولى تلبس الدرع من اللؤلؤ ، أو القميص من الدر غير مخيط الجانبين ، وتلبس الرقاق من الثياب ولا توارى بدنها ، فتمشى وسط الطريق تعرض نفسها على الرجال .

وهذا يشعر بأن ذلك العهد عهد ترف ، فهل كان فى أيام عاد وثمود حيث جاء فى القرآن الكريم ما يدل على أن هؤلاء كان فيهم حضارة وقوة وترف يبنون بكل مكان آية على قوتهم يعشون ولا يجذون بشكر الله . ويتخذون مصانع لهم يخلدون . وأمدهم الله بأنعام وبنين وجنات وعيون ، وينحتون من الجبال بيوتا فارحين ؟ ربما يكون ذلك هو عهد الجاهلية الأولى ، ومهما يكن من شيء فإن الجاهلية الثانية المتصلة ببعثة النبى ﷺ ما كانت بهذا الثراء الفاحش ، لكن كان فى بعض نساتها بعض مظاهر التبرج ، الذى قد يصل الى المرى الكامل فى بعض الأحيان . فقد ذكر مسلم فى صحيحه « كتاب التفسير » أن المرأة كانت تطوف بالبيت وهى عريانة - وفى لسان العرب : إلا أنها كانت تلبس رهطا من سيور - فتقول : من يعيرنى تطوفا - بفتح التاء وكسرها - تجعله على عورتها وتقول :

اليوم يبدو بعضه أو كله

فما بدا منه فلا أحله

فنزل قوله تعالى ﴿ يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ [سورة الأعراف : ٣١] وكان إعطاء المرأة ما تطوف به يُعد من البر .

ووصف التبرج بأنه تبرج الجاهلية الأولى ، لا يعنى أن المنهى عنه هو ما كان على هذه الصورة الفاضحة ، بل هذا الوصف لبيان الواقع وليس قيда لإخراج ما عداه من الحكم . ويراد به بيان شاعته ومضادته للذوق والفطرة السليمة . فلا يقال : إن التبرج

اليسيط معفو عنه ما دام لم يكن فاضحا حسب العرف الذى يحدده ، ومثاله قوله تعالى
 فى الربا ﴿ لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ﴾ فالمراد النهى عنه مطلقا حتى لو كان
 بسيطا ، لكن ذلك هو ما كان عليه العرب كمظهر من مظاهر الجشع والاستغلال .

والتبرج المنهى عنه فى الإسلام هو كشف العورة التى يختلف حجمها أو مساحتها
 باختلاف من يطلعون عليها ، فمع المحارم كالأب والابن والأخ ، هى ما بين السرة
 والركبة ، ومع الرجال الأجانب هى جميع البدن ما عدا الوجه والكفين ، والخدم
 الموجودون الآن رجال أجانب ، وعورة المرأة مع المرأة كعورتها مع المحارم . وليس من
 المحارم ابن العم وابن العممة وابن الخال وابن الخالة ، وأخو الزوج وكل أقاربه ما عدا
 والده .

وإذا جاز لها كشف الوجه مع الأجانب فليكن من غير أصباغ ومغريات فاتنة ،
 فالمقصود من النهى عن التبرج هو عدم الفتنة وسد باب الفساد .

وإذا كان هذا النهى موجها إلى نساء النبى فغيرهن أولى ، لعدم وجود ما لديهن من
 الشرف والحصانة والانتساب للرسول والبيئة الصالحة . ويتبع كشف العورة لين الكلام
 والتعطر والخلوة والتلامس وكل ما يدعو إلى الفتنة .

س : أيهما أفضل : عمل ما يسمى بالاسبوع أم العقيقة بعد الولادة ؟

ج : كلمة السبوع فى لغة العامة مأخوذة من العدد سبعة ، الذى ورد أن الإنسان يسن أن يسمى ولده ويعق عنه ويحلق شعره ويتصدق بوزنه فضة أو ذهباً يوم السابع .

فروى أصحاب السنن قوله ﷺ « الغلام مرتنه بمقيقته تذب عنه يوم السابع ويحلق رأسه » وهو حديث صحيح كما قال الترمذى . وروى الترمذى أيضاً أن النبى ﷺ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق .

ومعنى مرتنه لا ينمو نمو مثله ، ولا يأمن من الأذى . وقيل إن المعنى لا يشفع لوالده إن مات صغيراً .

وإن لم يتيسر الذبح يوم السابع ففى اليوم الرابع عشر ، وإلا ففى اليوم الحادى والعشرين ، وإلا ففى أى يوم .

هذا ، وما يعمل يوم السابع من رش الملح وإيقاد الشموع والدق بالهاون والكلمات المخصوصة التى ترجع إلى أفكار غير صحيحة لا أصل له فى الدين .

مع التنبيه على مراعاة الآداب عند اجتماع الأهل والأصحاب للاحتفال بالمولود يوم سابعه أو فى مناسبات أخرى .

س : سافرت إلى بعض البلاد وكنت أرسل لأبي ما أدره من أجل أن يبنى لي بيتا أو يشتري أرضا أكسب منها عيشي عندما أعود إلى بلدي ، فوجدت أبي سجل ما اشتراه باسمه هو وقال إنه شركة بينك وبين إخوانك ، ولما قلت له : واين كسبي ؟ قال لي ، أما تعرف أن الرسول قال للولد : أنت ومالك لأبيك ؟ فهل هذا صحيح ؟

ج : إن الجهل بالدين سبب لكثير من ألوان الانحراف ، والطمع كذلك مدرجة للانزلاق ، وضعف الروح الأخوية أو تحكم الأثرة والأنانية لا يقوم بها مجتمع سليم . قال العلماء في مظاهر بر الولد بالديه : لابد من الإنفاق عليهما النفقة المناسبة من طعام وكساء ومسكن وما إلى ذلك من الضروريات ، بشرط أن يكون ذلك في وسع الولد ، ولا يضر به ضررا واضحا ، فإذا استولى الوالدان على مال ولدهما لحاجتهما إليه فلا شيء فيه بشرط عدم الضرر بالولد ، كأن يأخذ ما يزيد على كفايتهما ، ولا يمكنانه من أداء التزاماته الخاصة ، وإلا كان على الولد أن يعطيها فقط مقدار الكفاية ، وهو النفقة الواجبة ، ويبقى لنفسه ما يعيش به مع أسرته .

أخرج البيهقي عن قيس بن أبي حازم قال : جاء رجل إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال : إن أبي يريد أن يأخذ ماله كله يجتاحه ، أي لا يُبقى منه شيئا ، فقال لأبيه : إنما لك من ماله ما يكفيك . فقال : يا خليفة رسول الله ، أليس قد قال رسول الله ﷺ « أنت ومالك لأبيك » ؟ فقال : نعم ، وإنما يعنى بذلك النفقة « تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٦٦ » .

والحديث المذكور رواه ابن ماجه عن جابر ، ورواه الطبراني عن سمرة وابن مسعود

حديث « أنت ومالك لأبيك » أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

بسنده صحيح ، جاء في معجم المغنى لابن قدامة الحنبلي « ص ٢ » أن للآب دون غيره أن يأخذ من مال ولده ما يشاء ويتملكه مع حاجة الأب إلى ما يأخذه ومع عدمها ، صغيرا كان الولد أو كبيرا ، بشرطين : ألا يجحف بالابن ولا يضره ، ولا يأخذ شيئا تعلقت به حاجته . وألا يأخذ من مال ولده فيعطيه لآخر .

وروى البيهقي في الدلائل والطبراني في الصغير والأوسط بسنده فيه من لا يعرف عن جابر : أن رجلا أتى النبي ﷺ يشكو إليه والده بأنه أخذ ماله ، فأرسل خلفه - استدعاه - فجاء إلى النبي وسأله عما يقوله ولده فقال : سلّه ، هل أنفقه إلا على أخواته وعماته ؟ وبعد أن سمع منه أبياتا « انظر الجزء الخامس من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام » قال النبي لابنه « أنت ومالك لأبيك » وجاء في تفسير الزمخشري « الكشف » أن الولد غنى وإن أباه صار عاجزا يتوكأ على عصا ، وأن النبي ﷺ بكى لمنظره وأنه قال « ما من حجر ولا مدر يسمع هذا إلا بكى » ولكن مخترع أحاديث الكشف قال : لم أجده .
فالحديث ضعيف .

ولما كان بعض الآباء يتخرج من أخذ شيء من مال أولاده ، لأنه مال للغير ، جاء النص الذي يطيب النفس بأخذ ما يحتاج إليه منه ، ففي الحديث « إن أولادكم من أطيب كسبكم ، فكلوا كسب أولادكم » رواه أبو داود وأحمد وابن ماجه . وهو صحيح ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » والبخاري في « مصابيح السنة » وابن القيم في « إعلام الموقعين » وفي زاد المعاد « ج ٤ ص ١٦٤ » .

س : إذا اصطدنا نمرا وذبحناه هل يجوز الانتفاع بجلده ؟

ج : اتفق الفقهاء على أن جلد مأكول اللحم إذا ذبح طاهر يجوز الانتفاع به ، كجلد الغنم والمعز والبقر والأرنب ، أما إذا لم يذبح أى كانت ميتة فإن جلده نجس يطهر بالدباغ لحديث مسلم « إذا دبح الإهاب فقد طهر » وغير مأكول اللحم كالسباع والنمور إذا لم يذبح فجلده نجس يطهر بالدباغ ، لعموم الحديث السابق ، أما إذا ذبح فالجمهور على أن ذبحه لا يطهر جلده بل لا يطهر إلا بالدبغ والحنفية يجعلون ذبحه مسوغاً لطهارة جلده وإن حرم أكله .

وكل ذلك فيما عدا جلد الكلب والخنزير ، فلا يطهرهما الدبغ عند الجمهور .

س : هل يعتبر كل ما تمسه العائض نجسا إذا لم يتم تطهيره بفعله سبع مرات مع التلفظ بالشهادة ؟

ج : هذه نظرة قديمة كانت عند بعض عرب الجاهلية تأثروا فيها باليهود الذين كانوا يقولون . إن أى شئ تمسه العائض ينجس ، ويجب غسله ، فإن مست لحم القربان أحرق بالنار ، ومن مسها أو مس شيئا من ثيابها وجب عليه الغسل ، وما عجزته أو طبخته أو غسلته فهو نجس وحرام على الطاهرين حلال للحائض ، ذكر ذلك المقرئى فى خطبته « ج ٤ ص ٣٧٣ » . ولو أردت أن تعرف مقدار تخرجهم منها فاقرا سفر اللاويين « إصحاح ١٥ » كله ، ففيه حديث طويل عن الدم [راجع ص ٥٠ من الجزء الثالث من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام] .

أبطل الإسلام ذلك وكرّم المرأة بما لم تكرم به من قبل ولا من بعد . ويمكن الرجوع إلى عنوان « التعامل مع الحائض » لمعرفة طرف من ذلك ، وما دامت يد الحائض طاهرة من النجس فإن ما تمسه لا ينجس أبدا ، ودم الحيض لا ينجس إلا المكان الذى خرج منه أو أصابه من الجسم أو الثياب . ولا داعى لتطهير المسته ، لا مرة ولا سبع مرات .

هـ : من الذى سمي الرسول ﷺ باسم محمد؟

ج : ذكر كلام كثير وأخبار لا ترقى إلى درجة الصحة أن الذى سمي الرسول باسم محمد هو الله سبحانه قبل الخلق بآلاف السنين . وأن آدم وجد اسمه مكتوبا على ساق العرش وهو ما يزال بين الروح والطين ، ووجد اسمه مكتوبا على أشياء كثيرة فى الجنة .

قال ابن قتيبة : من أعلام نبوته ﷺ أنه لم يسم قبله أحد باسم محمد ، صيانة من الله لهذا الاسم كما فعل مع يحيى حيث لم يجعل له من قبل سميا ، قال تعالى ﴿ يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سميا ﴾ [سورة مريم : ٧] ولما قرب زمنه وبشر أهل الكتاب بقربه سمي قوم أولادهم بذلك رجاء أن يكون هو ، وعدّهم القاضي عياض ستة فقط ، وقال ابن حجر الذى جمع أسماء من تسمّى باسمه فى جزء مفرد : إنهم حوالى العشرين مع تكرير فى البعض ووثق فى البعض ، وانتهى منهم إلى خمسة عشر نفسا ، ذكر أسماء المشهورين منهم وقال : لم يدرك الإسلام منهم إلا محمد بن عدى التميمي السعدي ، ومحمد بن البراء البكرى لأنه صحابى جزما ، وذكر ابن خلكان أنه لا يعرف أحد سمي بمحمد فى الجاهلية إلا ثلاثة : محمد بن سفيان بن مجاشع جد الفرزدق ، ومحمد بن أحيحة بن الجلاح أخو عبد المطلب لأمه ، ومحمد بن حمران بن ربيعة .

والذى سمي النبى ﷺ بهذا الاسم جده عبد المطلب لرؤيا رآها ، وهى سلسلة فضية ذات أطراف فى السماء والأرض والشرق والغرب ، وتأويل الكاهنة بأن عقيتا يخرج من ظهره يتبعه أهل المشرق والمغرب ، أو لرؤيا رأتها أمه حين أخبرت بحمله وأمرها بتسميته محمدا ، ولكن ذلك لم يثبت بطريق صحيح .

س : هل صحيح ما يذكره بعض الناس أنهم رأوا حيوانات أو نباتات أو أشياء مكتوبا عليها اسم الله أو اسم محمد؟

ج : ذكرنا أن هناك أخبارا بأن اسم الرسول كان مكتوبا على أشياء فى الجنة قبل أن يولد، وهى أخبار لا تثبت بها حقائق، أما بعد ولادته وبعثه فكثرت الأخبار بأن اسمه وجد مكتوبا على أشياء كثيرة، والرسول فى ليلة المعراج بالسموات وجد اسمه مكتوبا فيها، وأبو بكر من خلفه، وأن موسى بن عمران وقَّع باسمه بالخط العبرانى على حجر كتب عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله. وأن فى بعض بلاد خراسان مولودا كتب على أحد جنبيه اسم محمد، وفى بلاد الهند ورد أحمر مكتوب عليه بالأبيض اسمه، وأن بعض الناس شك فى هذا ففتح ورقة ورد لم تفتح فوجد الاسم مكتوبا، وكذلك وجد اسمه على شجرة فى الهند يتركون بها، وأن صيادا صاد سمكة فوجد الاسم مكتوبا على أحد جنبها، وأن بطيخة أو حبة عنب عليها هذا الاسم.

هذا كله مكتوب فى مؤلفات عن السيرة ليس لها سند صحيح أو تحقيق ثابت، وسمعنا فى أيامنا هذه أن بيضة كتب عليها اسم الله أو اسم محمد، وغير ذلك من الأخبار التى أوردها القسطلانى فى «المواهب اللدنية» ج ١ ص ١٨٦، ١٨٧.

وإذا كنا لا نستبعد عقلا أن يوجد ذلك بقدرة الله. أو يكون بفعل بشر فإن مقام النبى ﷺ مقام عظيم، ورسائله رسالة حق لا يجهلها أحد اليوم، ونحن فى حل أن نصدق هذه الأخبار أو لا نصدقها مع عقيدتنا القوية فى شرف المصطفى وصدق رسالته.

وحُبُّنا له يكون بنشر دعوته الصحيحة ما أمكن، وبالعَمَل بها نصا وروحا، وإثبات جدارتها بأنها لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وجدارتنا بأن نحمل هذا الوسام العظيم ﴿كُتِبَ خَبَرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

س : يقول بعض الناس : إن الرسول ﷺ كان إذا مشى في الشمس لا يكون له ظل على الأرض فهل هذا صحيح؟

ج : جاء في المواهب اللدنية للقسطلاني وشرحها للزرقاني « ج ٤ ص ٢٢٠ » عند الكلام على مشى النبي ﷺ أنه لم يكن له ظل في شمس ولا قمر، وعلمه ابن سبع بأنه كان نورا، وعلمه رزين بغلبة أنواره، وقيل : إن الحكمة في ذلك صيانة ظله عن أن يطأه كافر. ونفى أن يكون له ظل رواه الترمذي الحكيم عن ذكوان مولى عائشة ورواه ابن المبارك وابن الجوزي عن ابن عباس بلفظ : لم يكن للنبي ﷺ ظل، ولم يرق مع الشمس قط إلا غلب ضوءه سراج قط إلا غلب ضوء الشمس، ولم يرق مع سراج قط إلا غلب ضوء السراج. وقال ابن سبع : كان ﷺ نورا، فكان إذا مشى في الشمس أو القمر لا يظهر له ظل، وقال غيره : ويشهد له قوله ﷺ في دعائه لما سأل الله أن يجعل في جميع أعضائه وجهاته نورا ختم بقوله « واجعلني نورا » أي والنور لا ظل له، وبه يتم الاستشهاد.

هذا ما نقل وليس فيه نص قاطع أو صحيح، ولا مانع أن يكون ذلك تكريما للنبي ﷺ، وكونه نورا لا يتحتم منه ألا يكون له ظل، فهو نور للعالمين برسالته المخالدة.

س : هل أسلمت مارية قبل زواجها بالرسول ﷺ أم بعد الزواج منه، وهل اعتقها وهل عقد عليها أم كانت من بين ما ملكت يمينه، ولماذا لم تغاظم بأم المؤمنين كبقية زوجات النبي ﷺ ؟

ج : مارية القبطية المولودة في « خَفْنُ » المسماة الآن بالشيخ عبادة بالمنيا مقابل الأشمونين، أهداها المقوقس « جريج بن مينا » القبطى سنة سبع من الهجرة إلى النبي ﷺ هي وأختها « سيرين » عندما عرض عليه حاطب بن أبى بلتعة كتاب النبي ﷺ بدعوته إلى الإسلام، وفي الطريق إلى المدينة المنورة عرض عليها حاطب الإسلام فأسلمت، وكذلك أسلمت أختها التي وهبها النبي ﷺ إلى حسان بن ثابت .

وكان الرسول ﷺ يتسرى بها، أى يتمتع بها بملك اليمين، ولم يعتقها ولم يتزوجها بعقد، وولدت له إبراهيم الذي مات صغيرا، والولد من الأمة المتمتع بها بملك اليمين يكون حرا، ومع أنها ليست زوجة معقودا عليها كان يحجبها كما يحجب زوجاته، وقد ظلت أمة لكن تحررت بعد موت النبي ﷺ كما تحرر كل أم ولد .

ولعدم العقد عليها لا يطلق عليها اسم زوجة، ولا يطلق عليها لقب « أم المؤمنين » لأن الله تعالى قال ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ [سورة الأحزاب : ٦] .

س : يرى بعض الناس أن وضع المصحف مع الميت في القبر يشفع له ، فهل هذا صحيح؟

ج : ليس صحيحاً أن مجرد وضع المصحف مع الميت يشفع له ، فإن وضعه ليس من عمله وإنما هو من عمل غيره ، والميت ينفعه عمله هو ويشفع له عند الله ، وكذلك ينفعه عمل غيره مما نص عليه الدين ، وهو الدعاء له ، والصدقة عليه ، وهبة القربات من الصلاة النافلة والصيام وقراءة القرآن والحج والعمرة .
وأما وضع المصحف معه فلن يشفع له ، وهو غير جائز ، لأن المصحف متعرض للتلوث ، وذلك لا يجوز .

س : هل من الحديث ما يقال: بَارَكَ اللهُ فى الرجل المشعر ، والمرأة الملساء ؟

ج : لم أَعثر على حديث صحيح بهذا اللفظ ، وإن كان من السنة إبقاء شعر اللحية وشف الإبط وحلق العانة للرجل ، وفى الحديث نهى المرأة عن النمص وهو إزالة شعر الخدين ، وقد حمّله ابن الجوزى على التدليس والإغراء ، وأباحه للزوج .

وذكر أن امرأة سألت عائشة رضى الله عنها عن قشر الوجه ، أى وضع دواء عليه ليصفر لونها ، فقالت : إن كان شيء وُلدت به فلا يحل لها ، لا أمرها ولا أنهاها ، وإن كان شيء حدث فلا بأس ، تعمد إلى ديباجة كساها فتتنحىها عن وجهها ، ولا أمرها ولا أنهاها .

وجاء فى معجم المغنى لابن قدامة « طبعة الكويت ص ٨٧٧ » أن المرأة يكره لها حلق شعرها ، ويجوز لها حَفُّ وجهها ونف شعره « موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام ج ٣ ص ٣٠٥ » .

س : هل من الحديث ما يقال: أصحابى كالتجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ؟

ج : هذا حديث ضعيف وقيل موضوع .

س : ما هي الباقيات الصالحات الواردة في قوله تعالى ﴿ والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً ﴾ [سورة الكهف: ٤٦] ؟

ج : الباقيات الصالحات هي الأعمال الصالحة التي يكون لها ثواب في الآخرة، فهي كالشجرة المثمرة التي تبقى ثمرتها بعد انتهاء هذه الدنيا .

جاء في تفسير القرطبي أن العلماء اختلفوا في المراد بهذه الأعمال الصالحة على أقوال كثيرة، فقليل هي الصلوات الخمس، وقيل : كل عمل صالح من قول أو فعل يبقى للآخرة، وهو الصحيح . وقال الجمهور : هي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، كما أخرجه مالك في الموطأ، ووردت في هذا الذكر آثار كثيرة تؤكد أنها المراد من الباقيات الصالحات منها حديث « استكثروا من الباقيات الصالحات » قيل : وما هن يا رسول الله ؟ قال « التكبير والتلهيل والتسبيح والحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله » رواه أحمد وأبو يعلى والنسائي واللفظ له ، وابن حبان في صحيحه، والحاكم وصححه . وحديث « خذوا جنتكم » قالوا : يا رسول الله : عدوٌّ حضر؟ قال « لا، ولكن جنتكم من النار، قولوا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فإِنَّهن يأتين يوم القيامة مجنَّبات ومعقبات، وهن الباقيات الصالحات » رواه النسائي والحاكم والبيهقي، والجُنَّة ما يستر ويقي، ومعنى المجنَّبات المتقدمات أمامكم، وفي رواية منجيات، وفي رواية للطبراني بإسناد جيد الجمع بين اللفظين «مجنَّبات ومنجيات» ومعنى معقبات تأتي من وراءكم . والمراد أن هذه الكلمات تكون حارسة يوم القيامة للإنسان من خلفه ومن أمامه .

وجاءت أحاديث كثيرة في فضل هذا الذكر أو بعضه يرجع إليها في « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذرى ج ٢ ص ١٦٥ وما بعدها .

س : ما المراد بقوله تعالى ﴿ الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات ﴾ [سورة النور: ٢٦] ؟

ج : هذه الآية مختلف فى تفسيرها ، فقليل : المعنى أن الكلمات الخبيثة تكون للخبيثين من الرجال ، والخبيثون من الرجال يستحقون الخبيثات من الكلام . وكذلك يقال فى الطيبين والطيبات .

وقيل فى معناها أن النساء الخبيثات لاثقات للخبيثين من الرجال ، أى يملن إلى الزواج منهم أو مصاحبتهم ، وكذلك الخبيثون من الرجال لاثقون للخبيثات من النساء أى يميلون إلى الزواج منهن أو مصاحبتهن ، وكذلك يقال فى الطيبين والطيبات .

على حد المثل القائل : إن الطيور على أشكالها تقع :

وهذه الآية جاءت إثر الحديث عن اتهام بعض الناس للسيدة عائشة رضى الله عنها بالإفك ، فهى طيبة لا يليق وصفها إلا بالطيب من الأوصاف ، وكذلك لا يبحث عنها ويتزوجها إلا الطيبون من الرجال .

فالآية إما حديث عن طبائع الناس ، وإما تشريع فى صيانة الألسنة عن الاتهامات الكاذبة ، والبحث فى الزواج عن الدين والخلق .

س : أرجو تفسير قوله تعالى ﴿ قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا اثنتين وأحييتنا اثنتين ﴾
[سورة غافر: ١١] ؟

ج : قال المفسرون : الموتان هما :
الأولى : ما قبل خلقهم وتكوينهم فى بطون أمهاتهم .
والثانية : خروج الروح بعد الحياة .
أما الحياتان :
فالأولى : بنفخ الروح فى الجنين .
والثانية : بالبعث يوم القيامة ، وقيل غير ذلك . وكله اجتهاد .
وفى كتب التفسير متسع لمن أراد أن يستزيد .

س : من هو الذى يطلق عليه اسم الولى، وهل لا بد أن تكون له كرامة ؟

ج : الولى هو الذى تولى أوامر الله بالتنفيذ، وتولاه الله بالرعاية . قال تعالى ﴿ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ الذين آمنوا وكانوا يتقون * لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة لا تبديل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم ﴾ [سورة يونس : ٦٢-٦٤] .

ففى هذه الآيات مواصفات الأولياء ﴿ آمنوا وكانوا يتقون ﴾ حيث تولوا أوامر الله بالتنفيذ عقيدة وعملا، فالتقوى هى امتثال الأوامر واجتناب النواهي، فى كل قطاعات النشاط البشرى، فى العبادات والمعاملات والأخلاق وفى كل شىء .

وفىها جزاؤهم ﴿ لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ لا يخافون من المستقبل ولا يحزنون على الماضى ﴿ لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ﴾ حيث تولاهم الله برعايته رعاية شاملة فى حياتهم الدنيا وحياتهم الآخرة .

والكرامة أمر خارق للعادة يظهره الله على يد شخص صالح، أما ما يظهر على يد فاسق أو كافر فهو استدراج قال فيه رب العزة ﴿ فذرني ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ﴾ وأملئ لهم إن كيدى متين ﴾ [سورة القلم : ٤٤، ٤٥] .

والكرامة للولى غير لازمة أن تكون فى الدنيا، فهى ليست للدعاية والكسب والتحدى، وقد يدخرها الله فى الآخرة، والأولياء الصالحون لا يطلبون كرامة ولا يحبون أن يعلنوها لو حدثت .

إن الحديث فى هذا الموضوع طويل ومن الكتب التى استوفته : الرسالة القشيرية .

س : هل صحيح أن سيدنا آدم دفع مهرا للسيدة حواء صلاة على النبي ﷺ ؟

ج : جاء في « المواهب اللدنية » للقسطلاني وشرحها للزرقاني « ج ١ ص ٢٥ » أن الله سبحانه لما خلق آدم خلق له حواء من ضلع من أضلاعه اليسرى وهو نائم فلما استيقظ ورآها سكن إليها ومد يده إليها فمنعته الملائكة حتى يؤدي مهرها، فقال : وما مهرها؟ قالوا : تصلى على محمد - ﷺ - ثلاث مرات . وذكر ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ في كتابه « سلوة الأحرار » أنها لما سمعت كلام الملائكة طلبت مهرها من آدم فسأل ربه كم يعطيها ؟ فقال : صل على حبيبي محمد بن عبد الله عشرين مرة ، ففعل ، وجاء في بعض الروايات أن الله زوجه إياها وخطب في ذلك خطبة .
ولم يذكر الكتاب سند هذا الكلام ولا درجته من القبول وعدمه ، فنحن في حل أن نصدقه أو لا نصدق . ولا يضرننا الجهل به .

س : هل صحيح أن الله لم يتب على آدم إلا بعد أن استشفع بسيدنا محمد ﷺ؟

ج : جاء فى « المواهب اللدنية » للقسطلانى وشرحها للزرقانى « ج ١ ص ٦٢ » أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لما اقترف آدم الخطيئة - قال : يا رب أسألك بحق محمد إلا ما غفرت لى ، فقال الله تعالى : يا آدم وكيف عرفت محمدًا ولم أخلفه ؟ قال : يا رب لأنك لما خلقتنى بيدك ونفخت فى من روحك رفعت رأسى فرأيت على قوائم العرش مكتوباً « لا إله إلا الله محمد رسول الله » فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك ، فقال الله تعالى : صدقت يا آدم إنه لأحب خلق الله إلى ، وإذ سألتنى بحقه قد غفرت لك ، ولولا محمد ما خلقتك » رواه البيهقى فى « دلائل النبوة » من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وقال البيهقى : تفرد به عبد الرحمن ، أى لم يتابعه عليه غيره فهو غريب مع ضعف راويه ، ورواه الحاكم وصححه ، وذكره الطبرانى وزاد فى آخره « وهو آخر الأنبياء من ذريتك » .

يؤخذ من هذا أن استشفاع سيدنا آدم بسيدنا محمد ﷺ ليس حديثه صحيحاً ولا حسناً ، بل هو ضعيف ، ولا تثبت به عقيدة ، ولا يكفر من يكذب ذلك .

س : قال الله تعالى ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾ [الزخرف :
 ٨٤] فهل يفيد ظاهر الآية تعدد الآلهة ؟

ج : ليس المعنى أن هناك إلهين ، واحدا فى السماء وواحدا فى الأرض ، لأن تعدد
 الآلهة ممنوع ، والإسلام دين التوحيد الخالص ، والنصوص فى ذلك كثيرة ، وهو سبحانه
 القائل ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [سورة المؤمنون : ٩١] والقائل ﴿ قل هو
 الله أحد ﴾ [الإخلاص : ١] .

وإنما المعنى فى الآية الواردة فى السؤال أن الألوهية ثابتة لله فى السموات وفى
 الأرض ، أى فى الكون كله .

ونفى التعدد مصحوب بالدليل وهو فساد الكون ، بسبب تنازع الآلهة ، كل يزعم أنه
 الأحق بالألوهية ، وحتى لو اتفقا فما هو الداعى إلى الإله الثانى المعطل عن مجال
 تصرف الإله الأول ، والاستدلال المنطقى موجود فى كتب التوحيد .

س : هل يجوز أن تكتب بعض آيات القرآن يعلقها المريض أو يمحوها بالماء من أجل الشفاء ؟

ج : أما أن القرآن شفاء فذلك أمر لا شك فيه ، قال تعالى ﴿ ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ﴾ [الإسراء : ٨٢] وقال ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما فى الصدور ﴾ [يونس : ٥٧] .

وقد حمل كثير من العلماء الشفاء على ما يعم الأمراض العقلية والنفسية والخلقية والجسمية ، حيث لا يوجد ما يمنع ذلك . فهو يصحح الفكر والمقيدة ، ويهذب النفس ويمنعها الأمن والطمأنينة ، ويقوم السلوك بالأخلاق الحميدة ، ويزيل العلل والأمراض التى تعترى الأجساد .

وقد روى البخارى ومسلم حكاية سيد الحى الذى لدغ ، وقرأه المسلمون بفاتحة الكتاب فشفاه الله ، وأخذوا على ذلك أجرا أقرهم عليه النبى ﷺ وقال « إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله تعالى » والحديث بطوله موجود فى زاد المعاد لابن القيم « ج ٣ ص ١٢١ » وذكر أن ابن ماجه روى فى سننه من حديث على قال : قال رسول الله ﷺ « خير الدواء القرآن » ووضح تأثير العلاج بالقرآن توضيحا كبيرا يمكن الرجوع إليه .

وقال بعض العلماء : إن المراد بشفاء القرآن هو ما عدا شفاء الأجسام ، بدليل أن النبى ﷺ أخبر أن لكل داء دواء إلا الموت أو إلا الهرم ، وأمر بالتداوى ، عند المختصين كالحارث بن كلدة ، وعالج بالفصد والحجامة وشرب العسل وبغير ذلك مما وضحه ابن القيم فى كتاب الطب النبوى .

والحق أن علاج الأمراض البدنية مطلوب عند المختصين ، والقرآن هو الذى أرشد إلى ذلك بسؤال أهل الذكر ، وبالأمر بالتعلم والإفادة . مع الإيمان بفاعليته فى العلاج الفكرى

والنفسى، وقد ذكر السيوطى فى «الإتقان» ج ٢ ص ١٦٣ طرفاً من خواص القرآن فى العلاج العام، وأورد حديث ابن ماجه عن ابن مسعود «عليكم بالشفاءين العسل والقرآن» وحديث السديغ سيد الحى وعلاجه بفاتحة الكتاب الذى رواه البخارى ومسلم، وذكر حديث الطبرانى عن على قال: لدغت النبى ﷺ عقرب، فدعا بماء وملح وجعل يمسح عليها ويقرأ: قل يا أيها الكافرون والمعوذتين.

ثم ذكر السيوطى أن التورى قال فى شرح المذهب: لو كتب القرآن فى إناء ثم غسله وسقا المريض فقال الحسن البصرى ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعى: لا بأس به، وكرهه النخعى، قال: ومقتضى مذهبنا - الشافعية - أنه لا بأس به. قال الزركشى: وممن صرح بالجواز فى مسألة الإناء العماد النيهى، مع تصريحه بأنه لا يجوز ابتلاع ورقة فيها آية، لكن أفتى ابن عبد السلام بالمنع من الشرب أيضاً، لأنه يلاقى نجاسة الباطن. وفيه نظر.

هذا ما نقل عن العلماء فى جواز العلاج بالقرآن قراءة من الجواز، فهو نافع إن شاء الله، وبخاصة إذا كان القارئ صالحاً ترجى بركته، أو دعا الله بعد قراءة القرآن فقد يستجيب الله الدعاء، وقد رأينا أن النبى ﷺ فى علاج لدغة العقرب أخذ بالوسائل المادية مع قراءة القرآن.

ورأينا اختلاف العلماء فى كتابة القرآن ومحوه بالماء وشربه للاستشفاء ما بين مجيز ومانع، مع تحريضهم من تعرض القرآن للنجاسة أو الإهانة.

س : قرأنا أن من فرق الشيعة من تدعى أن القرآن الموجود الآن فى المصاحف ناقص، حذف منه ما يخص علياً وذريته، نريد توضيحاً لذلك؟

ج : نزل القرآن على النبى ﷺ، وكان يأمر كتابه بتدوين ما ينزل، على مدى ثلاثة وعشرين عاماً، وحفظ هذا المكتوب ونسخت منه عدة نسخ فى أيام عثمان بن عفان، رضى الله عنه، ثم طبعت المصاحف المنتشرة فى العالم كله طبق المصحف الإمام الذى كان عند عثمان والنسخ الذى أخذت منه.

والشيعة يزعمون أن أبا بكر وعمر بالذات حذفوا من المصحف آيات كثيرة، منها عدد كبير يتصل بخلافة على رضى الله عنه، ويزعمون أن المصحف الكامل كتبه على بعد انتقال النبى ﷺ إلى الرفيق الأعلى.

جاء فى كتاب « الأنوار النعمانية » لمحدثهم وفقههم الكبير « نعمة الله الموسوى الجزائرى » ما نصه : إنه قد استفاض فى الأخبار أن القرآن كما أنزل لم يؤلفه إلا أمير المؤمنين عليه السلام، بوصية من النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فبقى بعد موته ستة أشهر مشتغلاً بجمعه، فلما جمعه كما أنزل أتى به إلى المتخلفين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله فقال : هذا كتاب الله كما أنزل . فقال له عمر بن الخطاب : لا حاجة بنا إليك ولا إلى قرآنك . فقال لهم على عليه السلام : لن تروه بعد هذا اليوم، ولا يراه أحد حتى يظهر ولدى المهدي عليه السلام ... وفى ذلك القرآن زيادات كثيرة، وهو خال من التحريف.

ولكثير من علمائهم تأليف ثبت أن القرآن الموجود بيننا ناقص ومحرف، وأن المصحف الصحيح الكامل سيظهر آخر الزمان مع المهدي المنتظر، ولم يتح لنا الاطلاع على هذا المصحف، ويقولون هم أشياء يدَّعون أنها فيه . وأكثرها خاص بآل البيت وإمامة على .

ومن أمثلة التحريف في زعمهم أن آية ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله﴾ [سورة البقرة: ٢٣] نزل بها جبريل على محمد هكذا « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا في على فأتوا بسورة من مثله » .

ونقل في « أصول الكافي » عن إمامهم جعفر الصادق أنه أقسم بالله أن آية ﴿ ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى ولم نجد له عزما ﴾ [سورة طه: ١١٥] نزلت هكذا « ولقد عهدنا إلى آدم من قبل في محمد وعلى وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ذريتهم فنسى » .

وجاء في كتاب « أصول الكافي » وهو أصح الكتب عند الشيعة أن القرآن الذي جاء به جبريل سبعة عشر ألف آية . وقال القزويني شارح كتاب أصول الكافي الذي نسب هذا الكلام لجعفر الصادق: إن الغرض ببيان أنه حذف من أصل القرآن شيء كثير، الذي لا يوجد في نسخ القرآن المشهورة .

وفي كتاب « الاحتجاج » المعتمد عند الشيعة ، لفقيههم أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في القرن الخامس : أن آية سورة النساء « رقم ٣ » ﴿ وإن خفتن ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ... ﴾ لا يوجد الربط فيها بين الشرط والجزاء ، فقد أسقط المتأفقون « هكذا » أكثر من ثلث القرآن .

هذا ، وقد رأيت في رسالة للسيد / محب الدين الخطيب ، عنوانها « الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية » التي طبعت أكثر من مرة منذ سنة ١٣٨٠ هـ : أن الأستاذ محمد علي سعودي الذي كان كبير خبراء وزارة العدل بمصر، ومن خواص الشيخ محمد عبده - اطلع على مصحف إيراني مخطوط عند المستشرق « برامين » فنقل منه سورة بعنوان « سورة الولاية » مذكور فيها ولاية علي ، ونص صفحتها الأولى « يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنبى وبالولى اللذين بعثناهما يهديانكما إلى صراط مستقيم . نبى وولى بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير . إن الذين

يوفون بعهد الله لهم جنات النعيم ... والذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا باياتنا مكذبين .
فإن لهم في جهنم مقاماً عظيماً إذا نودى لهم يوم القيامة : أين الظالمون المكذبون
للمرسلين . ما خالفتم المرسلين إلا بالحق وما كان الله ليعظمهم إلى أجل قريب وسبح
بحمد ربك وعلى من الشاهدين .

وهذه السورة أثبتتها الطبرسي في كتابه « فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب
الأرباب » وثابتة أيضاً في كتابهم « دبستان مذاهب » باللغة الإيرانية، لمؤلفه « محسن
فاني الكشميري » ونقل عنه هذه السورة المكذوبة المستشرق « تولدكه » في كتابه « تاريخ
المصاحف » ج ٢ ص ١٠٢ ، ونشرتها الجريدة الآسيوية الفرنسية سنة ١٨٤٢ م
« ص ٤٣٩-٤٣١ » .

وبعد، فالموضوع واسع يحتاج إلى الاطلاع على كتبهم، وحسبنا أن نقرر أن علماء
السنة ردوا على مزاعمهم، والمقام لا يتسع لأكثر من هذا، ويمكن الرجوع إلى كتاب
« الوشيعية في نقد عقائد الشيعة » ورسالة رئيس أهل السنة بباكستان « محمد عبد الستار
التونسي » المطبوعة بالقاهرة بمطبعة دار العلوم، شارع حسين حجازي « قصر العيني »
على نفقة مجلس علماء باكستان بلاهور، ونشرة بعنوان : موقف العلماء المسلمين من
الخميني والاثني عشرية . تأليف الشيخ محمد منظور النعماني، من « لكهنو » بالهند .

س : لماذا كان المعراج من بيت المقدس ولم يكن من مكة ؟

ج : لقد حدث الإسراء من مكة وانتهى إلى المسجد الأقصى بالشام ، كما نص على ذلك القرآن الكريم ، وهو معجزة من أنكرها كفر لتكذيبه خبر القرآن ، وهو قاطع في ثبوته ودلالته ، والمعراج معجزة أثبتتها السنة ، وفي منكرها خلاف بالقول بالكفر أو بالفسق . وجاء في بعض الروايات أن المعراج كان من مكة وكان على البراق ، وإن كانت رواية المعراج من المسجد الأقصى هي الأقوى ، وكون المعراج على البراق غريب ، لأنه إلى السموات وليس إلى موضع آخر في الأرض حيث يكون التناسب بينها وبين الدابة التي هي البراق ، ولعل التعبير « بالمعراج » من مكة خطأ بدل « الإسراء » .

من الطبيعي أن يحدث الإسراء من مكة - كما أخبر القرآن - لأن الرسول ﷺ كان فيها منذ ولد ونشأ وبدأ الدعوة وحدث له الظروف التي كانت مقدمة للإسراء ، وكان هو والمعراج يعيدان عن مكة لحكم جليلة منها :

١ - إثارة التعجب عند المشركين ، كيف تم الانتقال والمسافة بعيدة ، وإمكان تصديقه طلبوا من الرسول ﷺ وصف بيت المقدس .

٢ - أن المسجد الأقصى كان فيه اجتماع الأنبياء الذين احتفلوا به وكرموا الرسول بإمامته لهم في الصلاة ، وكان الله يقول له : إن لم يؤمن بك المشركون فقد آمن بك وكرمك من هم أفضل منهم ، وهم أفضل البشر ، أنبياء الله المصطفون الأخيار ، وفي ذلك تسلية وعزاء للرسول ﷺ وتنشيط له ليعتزم في دعوته .

٣ - وفي حفاوة الأنبياء به إشارة إلى وحدة الأديان ، وكما جاء في الحديث الصحيح « الأنبياء إخوة من عِلَّات ، أمهاتهم شتى ودينهم واحد » .

٤ - وفي ذلك إشارة إلى أن دين الإسلام سيتنشر على الرغم من محاولات أهل مكة

للقضاء عليه ، وستغضى دعوته العالم كله ، لأن فيه خلاصة الدعوات السابقة ، مع المبادئ الصالحة لمسيرة البشرية في تطورها المستمر .

لقد كان المعراج من المسجد الأقصى ليكون بعد الاحتفال الأرضى العام بالرسول احتفال خاص فى السماء لم يحظ به نبي من الأنبياء ، وكانت صفوة منهم فى طريق عروجه يستقبلونه ويكرّمونه فى السماء كما كرموه فى الأرض ، وكان كل منهم يمثل مرحلة من حياته ﷺ ، أحس فيها بنصر الله لهم على الرغم مما حدث لهم من أقوالهم .

هذا بعض ما أحس به من كون المعراج كان من المسجد الأقصى ولم يكن من مكة كالإسراء ، ولكل أن يقرأ ما بين السطور ، ويستشف ما يفتح الله به عليه ، والأسرار فى التشريعات كثيرة لا يحيط بها إلا من وضعها سبحانه وتعالى .

س : نرجو تفسير قوله تعالى ﴿ وإن من قرية إلا نحن مهلكوها قبل يوم القيامة أو معذبوها عذاباً شديداً كان ذلك في الكتاب مسطوراً ﴾ [سورة الإسراء: ٥٨] ؟ وهل المقصود في الآية قرية معينة ؟

ج : ليس المراد في هذه الآية قرية بعينها ، فإنها - كما يقول العلماء - نكرة في سياق النفي فتعم - أى لا توجد قرية إلا والله سيهلكها قبل يوم القيامة ، جاء في تفسير القرطبي عن مقاتل : أن هلاك القرية الصالحة يكون بالموت ، والقرية الطالحة يكون بالعذاب .
وقيل : المراد بالقرية هي الطالمة ، ويقوى ذلك قوله تعالى ﴿ وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون ﴾ [القصص : ٥٩] أى فليتق المشركون ربهم فإنه ما من قرية كافرة إلا سيحل بها العذاب ، والعذاب إما إبادة كاملة وإما مصائب ومتاعب شديدة ، كان ذلك مسطوراً أى مكتوباً في اللوح المحفوظ ، قال تعالى ﴿ وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم إلا قليلاً وكنا نحن الوارثين وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون ﴾ [القصص : ٥٨ ، ٥٩] .

س : جاء فى الحديث أن من علامات الساعة أن تلد الأمة ربّتها، فما معنى ذلك ؟

ج : صح فى الحديث أن جبريل عليه السلام سأل النبى ﷺ عن أمارات الساعة، فقال « أن تلد الأمة ربّتها » يعنى أن المرأة الرقيقة غير المحرة تلد بنتا تكون هذه البنت حرة وسيدة مالكة لأمتها .

جاء فى شرح صحيح مسلم « ج ١ ص ١٥٨ » قال الأكثرون من العلماء : هو إخبار عن كثرة السراى - الإمام - وأولادهن . فإن ولدها من سيدها بمنزلة سيدها، لأن مال الإنسان صائر إلى ولده، وقد يتصرف فيه فى الحال تصرف المالكين إما بتصريح أبيه له بالإذن، وإما بما يعلمه بقرينة الحال أو عرف الاستعمال .

وقيل : معناه أن الإمام يلدن الملوك، فتكون أمه من جملة رعيته، وهو سيدها وسيد غيرها من رعيته، وهذا قول إبراهيم الحري .

وقيل : معناه أنه تفسد أحوال الناس فيكثر بيع أمهات الأولاد فى آخر الزمان - ويجهن حرام - فيكثر ترددها فى أيدي المشتريين حتى يشتريها ابنها ولا يدري .

يقول النووي بعد سرد هذه الأقوال : إن هناك أقوالاً أخرى غير ما ذكرناه، ولكنها أقوال ضعيفة جداً أو فاسدة فتركها . اهـ .

وهذا القدر كاف فى فهم معنى أن تلد الأمة ربّتها، وخلاصته فساد الزمان .

س : ما هي القرية التي قال الله عنها: إنها حاضرة البحر ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيمهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً ويوم لا يسبتون لا تأتيمهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٣] .

هذه الآية من ضمن الآيات التي تحدثت عن بنى إسرائيل وتمردهم على أوامر الله وعصيانهم لتوجيه أنبيائهم، تأمر هذه الآية رسول الله ﷺ أن يسأل اليهود الموجودين معه في المدينة سؤال تذكير لهم بما حدث لأبيائهم الذين ورثوا عنهم الصفات والأساليب التي يعاملونه بها .

فقد حدث أن سكان قرية ساحلية اختلف في تعيينها على أقوال كثيرة، منها أنها أيلة أو مدين أو طبرية أو غيرها - خالفوا أمر الله بتحريم اصطياد السمك يوم السبت ، ومن أجل اختبارهم لإظهار مدى امتثالهم لأمر الله جعل الله الحيتان كثيرة في هذا اليوم وفي متناول أيديهم ، ليسهل عليهم صيدها ﴿ شرعاً ﴾ ظاهرة رافعة رهوسها ، بخلاف الأيام الأخرى غير يوم السبت ، وهو معنى قوله ﴿ لا يسبتون ﴾ حيث تكون قليلة تحتاج إلى جهد لصيدها ، فلم تطاوعهم أنفسهم أن يتركوها ، فاصطادوها غير مباليين بنهى الله عن صيدها .

وقيل : تحايلا على صيدها في اليوم التالي ، وذلك بحبسها في حياض عند تكاثرها يوم السبت ، حتى إذا جاء يوم الأحد أخذوها . وهذه صورة من صور كثيرة تحايلا بها على تحقيق أغراضهم بشيء حرمه الله عليهم ، كما حرم عليهم شحوم الذبائح - وهي عادة تكون متماسكة جامدة كاللحم - فأذا بها لتصير سائلا وتتحول عن حالتها الأولى ، وقد ابتلاه الله بمثل هذه التكاليف لأنهم قوم فاسقون عاصون لله .

س : هل من الحديث « داعب ولدك سبعا، وأذبه سبعا، وأخه سبعا، ثم اترك له
العجل على الغارب » ؟

ج : لم أر هذا حديثاً عن النبى ﷺ، ومثله موجود فى كلام العلماء والمربين ، جاء
فى « إحياء علوم الدين للإمام الغزالى » فى حقوق الوالدين والأولاد : وقد قيل : ولدك
ريحانتك فشمها سبعا ، وخادمك سبعا ، ثم هو عدوك أو شريكك .
والمراد بهذا الكلام أن يعامل الوالد ولده فى تربيته بحكمة ، فالأسلوب يختلف فى
مراحل العمر، من الطفولة إلى الصبا إلى المراهقة إلى البلوغ، وشرح ذلك يطول » انظر
الجزء الرابع من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام .

س : يقول بعض الناس: إن التلفظ بالنية في الصلاة بدعة، فانية محلها القلب، فهل لو تلفظ بها المصلي تبطل صلاته أو يضيع ثوابها ؟

ج : النية معناها القصد، والقصد عمل قلبي، فلا يجب التلفظ بها في الصلاة وغيرها، ولا يتوقف قبول الصلاة على التلفظ بها سرا أو جهرا.

وقد قال الشافعية: لا بأس بالتلفظ بها، بل يُسَنُّ، وذلك ليساعد اللسان القلب، فلو ترك التلفظ بها فالصلاة صحيحة ومقبولة إن شاء الله، إذا توافرت فيها عوامل القبول بعد الأداء الشكلي، ومنها الخشوع والإخلاص.

وجاء في « فقه المذاهب الأربعة » أن المالكية قالوا: التلفظ بالنية خلاف الأولى إلا للموسوس فإنه مندوب، دفعا للموسوسة. وقال الأحناف: إن التلفظ بدعة. إذ لم يثبت عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه. ويستحسن دفعا للموسوسة.

فالخلاصة أن النية في الصلاة محلها القلب، ولا يشترط التلفظ بها. بل قال الأحناف: إنه بدعة، وقال المالكية: إنه خلاف الأولى، وذلك لغير الموسوس فيكون التلفظ مندوبا أو مستحسنا. وقال الشافعية: إنه سنة.

وابن القيم في كتابه « زاد المعاد » ج ١ ص ٥١ نعى بشدة على من يقول بجواز النطق بالنية، وصحح رأى الشافعية في ذلك فقال:

كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة قال: الله أكبر، ولم يقل شيئا قبلها، ولا يلفظ بالنية ألبتة، ولا قال: أصلى له صلاة كذا مستقبل القبلة أربع ركعات إماما أو مأموما، ولا قال: أداء ولا قضاء ولا فرض الوقت.

وهذه عشر بدع لم ينقل عنه أحد قط بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مسند ولا مرسل

لفظ واحد منها ألبتة ، بل ولا عن أحد من أصحابه ، ولا استحسنة أحد من التابعين ولا الأئمة ، وإنما غرَّ بعض المتأخرين قول الشافعى رضى الله عنه فى الصلاة إنها ليست كالصيام ولا يدخل أحد فيها إلا بذكر ، فظن أن الذكر تلفظ المصلى بالنية ، وإنما أراد الشافعى رحمه الله بالذكر تكبيرة الإحرام ليس إلا ، وكيف يستحب الشافعى أمرا لم يفعله النبى ﷺ فى صلاة واحدة ولا أحد من خلفائه وأصحابه ؟

هذا هو رأى ابن القيم ، وللأئمة آراؤهم ، والمحكم على ما ذكر بأنه بدعة ليس مسلما على طول الخط أنه ضلالة ، فقد قال به علماء أفاضل ، وجعلوه سنة أو مستحبا ومندوبا فى بعض الحالات كالوسوسة ، مع العلم بأن التلفظ بها لا يضر وقد ينفع .

س : ما هو القدر الواجب مسحه من اليدين بالتراب عند التيمم ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن عمار بن ياسر رضى الله عنه أنه لما أصابته الجنابة ولم يجد ماء تمرغ فى التراب قال له الرسول ﷺ « إنما كان يكفيك هكذا » وضرب بكفيه الأرض « ونفخ فيهما » ثم مسح بهما وجهه وكفيه . وجاء فى رواية الدارقطنى أنه قال له « ثم مسح بهما وجهك وكفيك إلى الرسغين » .

يفيد هذا أن ضرب الأرض بالكفين كان مرة واحدة ، وأنه مسح بهما وجهه وكفيه إلى الرسغين وليس إلى المرفقين .

وجمهور الفقهاء على أن الضرب يكون مرتين ، مرة للوجه ومرة لليدين ، وذلك لورود حديث بذلك « التيمم ضربتان » والشافعية والحنفية قالوا : مسح اليدين يكون إلى المرفقين ، أما المالكية والحنابلة فقالوا : الفرض هو المسح إلى الكوعين « الرسغين » .
وأما المسح إلى المرفقين فهو سنة ، كما فى « فقه المذاهب الأربعة » .

وفى نيل الأوطار للشوكانى ج ١ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ مناقشة للأدلة ظهر منها أن حديث « التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » ضعيف ، ونقل عن النووى فى شرح مسلم أن المسح إلى المرفقين هو قول مالك وأبى حنيفة ، وأن المسح إلى الكفين هو مذهب أحمد ، الأمر يحتاج إلى توفيق بين ما فى فقه المذاهب والنقل عن النووى ، لكن الخلاصة أن هناك رأيين فى عدد الضربات أحدهما يكفى بضربة واحدة ، والآخر يوجب ضربتين ، وكذلك هناك رأيان فى القدر الواجب مسحه من اليدين ، أحدهما إلى الرسغ والآخر إلى المرفقين .

س : عندي مال أدخره لمشروع ينفذ بعد سنتين، ولو أخرجت عنه الزكاة
نقص المال وتعطل المشروع. فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : ما دام المبلغ وصل إلى حد النصاب وحال عليه الحول وجبت فيه الزكاة ما دام
فائضا عن حاجاتك الحالية أما المستقبل فلا عبرة بها ، لأن المستقبل غيب لا يعلمه إلا
الله ، والزكاة نسبتها قليلة جدا (٥ , ٢ ٪) لا تؤثر على المشروع تأثيرا واضحا ، والمبادرة
إلى أداء حق الله يبارك الله بها المال ﴿ ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ﴾ [سورة
الطلاق : ٤]

س : تربي ولد في الملجأ حتى تخرج في المدارس ونال قسطا من التعليم الديني، فأراد جماعة بنوا مسجداً أن يجعلوه إماما لهم في الصلاة، فقليل لهم: هذا لا يجوز، فما هو رأى الدين في ذلك ؟

ج : اللقيط يغلب أن يكون نتاج علاقة جنسية غير مشروعة، وأوجب الفقهاء التقاط ورعايته، لأنه لا ذنب له في هذا المصير، وقد يكون له شأن في التاريخ.

والقرطبي في تفسيره « ج ١ ص ٣٥٥ » أثار مسألة إمامته في الصلاة، وقال: إن الإمام مالكا يكره أن يكون راتبا، أي إماما دائما معينا لذلك، وكذلك كرهه عمر بن عبد العزيز، وكان عطاء بن أبي رباح يقول: له أن يؤم إذا كان مرضيا، وهو قول الحسن البصري والزهرى والنخعي وسفيان الثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق. وتجزي الصلاة خلفه عند أصحاب الرأي « أبي حنيفة وأصحابه » وغيره أحب إليهم، والشافعي قال: أكره أن ينصب إماما راتبا من لا يعرف أبوه، ومن صلى خلفه أجزاءه. وقال عيسى بن دينار: لا أقول بقول مالك في إمامة ولد الزنى، وليس عليه من ذنب أبويه شيء، ونحوه قال ابن عبد الحكم إذا كان في نفسه أهلا للإمامة، قال ابن المنذر: يؤم، لدخوله في جملة قول رسول الله ﷺ « يؤم القول أقرؤهم » وقال أبو عمر: ليس في شيء من الآثار الواردة في شرط الإمامة ما يدل على مراعاة نسب، وإنما فيها الدلالة على الفقه والقراءة والصلاح في الدين.

بعد هذا العرض لأراء الفقهاء نرى أن إمامته جائزة والصلاة خلفه صحيحة بالاتفاق، وأن الجمهور على ذلك إذا كان حسن السير والسلوك متفقا في الدين، فليست العبرة في الإمامة بالأنساب بل بالفقه والصلاح، وهو متفق مع قوله تعالى ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ وعموم الحديث الذي يقدم في الإمامة من هو أفقه وأقرأ.

والقليلون كرهوا أن يكون إماما راتبا، ولم يكرهوا أن يؤم الناس في بعض الأحيان، وهو إحساس عاطفي أكثر منه عقليا.

س : هل يجوز للإمام أن يطلب كوب ماء إذا شعر بالتعب فوق المنبر ؟

ج : لا مانع من طلب الخطيب ماء ليشربه أو دواء ليتناوله ، وقد ثبت أن النبي ﷺ نزل من فوق المنبر وأخذ الحسن الذي كان يتعثر في قميصه وأجلسه إلى جواره وهو يخطب ، فالخطبة لا تبطل بشيء من ذلك ، لا بالأكل والشرب ، ولا بالكلام العادي ولا بالحركة مطلقا ، والأولى أن يكون ذلك عند الحاجة وفي أضيق الحدود ، وللعرف دخل كبير في هذا الموضوع .

س : هل حرام أن يقرأ الإنسان في الصلاة سورة المسد ؟

ج : لم يرد دليل يمنع قراءة سورة المسد في الصلاة ، فالقرآن كله كلام الله يتلى في كل حين ، سواء أكان داخل الصلاة أم خارجها ، وعاطفة بعض الناس التي تقول : إن الرسول ﷺ يتأذى من قراءتها لأنها في حق عمه أبي لهب - عاطفة لا وزن لها أبدا ، فما لقيه الرسول ﷺ منه لم يلقه من أحد من أقاربه ، ولم يرد عنه أنه لم يقرأها في الصلاة أو أنه نهى الناس عن قراءتها فيها .

س : نرى في بعض المساجد، وبخاصة الزوايا الصغيرة، بعض الخطباء يتناولون موضوعات فيها إثارة كاد بعض المستمعين أن يقاطعه فيها، فلماذا لا توجد رقابة على من يقومون بالإرشاد والتوجيه ؟

ج : إن بعض من يعتلى المنابر أو يتصدر مجالس الوعظ قد يكونون على غير دراية صحيحة بما يتحدثون فيه فيضلون ويُضِلُّون . وقد يكونون على دراية ولكن يختارون موضوعات خلافية يقصدون بها الإثارة أو لفت الأنظار إليهم والالتفاف حولهم ، وهؤلاء مرءون أو مجافون لأسلوب الدعوة كما وجه الله رسوله إليه ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ [النحل : ١٢٥] .

وغير العالم بالحكم الصحيح يجب أن يمنع حتى يتعلم ويفقه ، ومثير الفتنة يجب أن يمنع من إثارتها والمساجد أو الزوايا التي تحتضن هؤلاء يجوز أن تمنع إقامة الجمعة ودروس الوعظ منها . ولا يصح أن يقال : إن ذلك المنع منهي عنه لقوله تعالى ﴿ ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسمى في خرابها ﴾ [البقرة : ١١٤] فقد أمر النبي ﷺ بإحراق مسجد الضرار الذي اتخذته بعض المنافقين لمناهضة الدعوة وتفريق الصفوف كما قال سبحانه ﴿ والذين اتخذوا مسجدا ضرابا وكفرا وتفرقا بين المؤمنين وإرصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون ﴾ [التوبة : ١٠٧] .

وقد أمر علي رضي الله عنه بإخراج القصاص الذين لا يتحرون الدقة في قصصهم - من مسجد البصرة ، ولم يترك إلا الحسن البصري لاستقامة كلامه . ويرى الإمام أبو حنيفة أنه لا يجوز أن يخطب الجمعة إلا من هو أهل لذلك ، والذي

يقدر هذه الأهلية هو الحاكم أو ولي الأمر أو المستول عن المنابر، الذي يعطى الخطيب إذنا أو شهادة بذلك .

وقد وضع ذلك الماوردي في « الأحكام السلطانية » ص ١٨٨ ، ٢٤٨ وجاء في تفسير القرطبي « ج ٨ ص ٢٥٤ » ما نصه : قال علماؤنا : وكل مسجد بنى على ضرار أو رياء وسمعة فهو في حكم مسجد الضرار، لا تجوز الصلاة فيه .

س : هل يجوز أن يعزى الإنسان شخصا غير مسلم فى وفاة قريب له، وهل يقول المرحوم، أو الله يرحمه ؟

ج : أما مبدأ التعزية فمشروع، وهو من ضمن البر الذى جاء فى قوله تعالى ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ﴾ [الممتحنة : ٨] وقرر الفقهاء أن يقال لغير المسلم : أخلف الله عليك ، ومن صور المجاملات أن النبى ﷺ عاد غلاما يهوديا كان يخدمه وعرض عليه الإسلام فأسلم ، كما رواه البخارى فى « الأدب المفرد » وذكره ابن حجر فى « المطالب العالية » ج ١ ص ٢١٢ فالمجاملات جائزة ولكن فى حدود المشروع .

وقد بجرى على بعض الألسنة عند العزاء أو الحديث عن ميت غير مسلم عبارة : المرحوم فلان ، أو الله يرحمه ، فإن كانت العبارة إخبارا عن الميت بأنه مرحوم فذلك لا يصح ، لأنه ذهب إلى ربه بما عمل وهو أعلم به ، حتى الإخبار عن المسلم بأنه مرحوم هو أمر ظنى لا يبنى أن يؤخذ مأخذ الحقيقة .

روى الترمذى أن غلاما استشهد يوم أحد ، فوجد المسلمون على بطنه حجرا مربوطا ، بسبب الجوع ، فمسحت أمه التراب عنه وقالت : هنيئا لك الجنة يا بنى ، فقال ﷺ « وما يدريك لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ، ويمنع ما لا يضره » .

فإذا كان هذا فى المسلم فغير المسلم من باب أولى لا نخبر عنه بأنه مرحوم أو ذهب إلى رحمة الله . وإذا كانت رحمة الله وسعت كل شيء لكنه كتبها للمؤمنين الصالحين ، الذين يتبعون النبى الموصوف فى التوراة والإنجيل .

أما الدعاء له بالرحمة ، أو قراءة الفاتحة ليرحمه الله ، فذلك للمسلم جائز إذا مات

على الإيمان بأن لم يصدر عنه شيء يكفر به . أما غير المسلم فقد تحدث العلماء عن الاستغفار أو طلب الرحمة له ، في حال حياته أو بعد مماته ، فقالوا : إن كان حيًّا جاز الاستغفار وطلب الرحمة والهداية بالتوفيق إلى الإيمان ، وعليه يحمل ما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال عن قومه المشركين « اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » رواه البخاري ومسلم وذلك على بعض الأقوال التي قالت : إن هذا إنشاء من الرسول ، وليس حكاية عن نبي سابق دعا لقومه .

ويحمل أيضا ما رواه مسلم أن النبي ﷺ لما زار عمه أبا طالب في مرضه الذي مات فيه وعرض عليه الإسلام فأبى ، قال « أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عن ذلك » فأنزل الله تعالى ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ﴾ [التوبة : ١١٣ ، ١١٤] .

فالاستغفار للأحياء جائز لأن إيمانهم مرجو ، أما من مات فقد انقطع عنه الرجاء فلا يُدعى له . قال ابن عباس : كانوا يستغفرون لموتاهم فنزلت ، فأمسكوا عن الاستغفار ، ولم ينهم أن يستغفروا للأحياء حتى يموتوا .

فالدعاء لمن مات غير مؤمن بأن الله يرحمه أو يغفر له ، أو قراءة الفاتحة له لذلك لا يجوز ، وقد روى مسلم أن النبي ﷺ استأذن ربه أن يستغفر لأمه فلم يأذن له .

لا يقال إن الآية خاصة بالموتى المشركين ، أما اليهود والنصارى فليسوا كذلك ، لا يقال هذا لأن الله قال في كل من كان على غير الإسلام ﴿ ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ [آل عمران : ٨٥] وقال في عباد الأصنام وغيرهم من اليهود والنصارى ﴿ إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية ﴾ [البينة : ٦] ووصف بعض أهل الكتاب بأنهم كفار

فقال جل شأنه ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم ﴾ وقال تعالى: ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾ [المائدة - : ٧٢ ، ٧٣] .

وقال تعالى في الكفار جميعا ﴿ إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون ﴾ [البقرة : ١٦١ ، ١٦٢] .

ومن هنا لا يجوز وصف الميت غير المسلم بأنه مرحوم ، ولا الدعاء له بالرحمة .

س : ما حكم الدين فى إطلاق أسماء بعض الحكام والأغنياء وذوى الشهرة على المساجد التى أنفقوا على إنشائها، وهل هذا يتنافى مع قول الله تعالى ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٨] ؟

ج : لا مانع من إطلاق أسماء بعض الناس على المساجد، وهذا الإطلاق قد يكون من غير من بنى المسجد، وذلك لتخليد اسم شخص عالم أو حاكم أو مصلح، وقد يكون هو الذى بنى المسجد وميزه باسمه.

أما تخليد أسماء بعض الناس بنسبة المساجد إليهم فلا مانع منه إذا كان هذا الشخص يستحق ذلك، وإذا كانت نية من قاموا بهذا العمل حسنة.

وأما كتابة بنائى المسجد اسمه عليه فيرجع فيه أيضا إلى نيته، فإن كان لمجرد تمييزه عن غيره وسهولة الاستدلال عليه أو عمل الإجراءات اللازمة له فلا مانع، وإن كان للفخر والرياء فممنوع، والنصوص فى وجوب الإخلاص لله وتحريم الرياء كثيرة، والحديث معروف « إنما الأعمال بالنيات ».

وإذا كان القصد من إطلاق اسم بنائى المسجد عليه إثارة الحماس فى نفوس الأغنياء أن يقيموا منشأة دينية مثله فربما يكون أهلا للتقدير والاحترام، والله سبحانه هو الذى يقدر نيته، على غرار ما كان من تنافس الصحابة فى تمويل غزوة العسرة، ومحاولة بعضهم أن يكون نصيبه فيه أكثر، ومدح الرسول لعثمان الذى قدم كثيرا، والله يقول فى مثل هذه الظروف ﴿ إِن تَبَدَّلُوا الصَّدَقَاتِ فَعَتَمَا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرَ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ولا صلة لنسبة المسجد لبعض الناس بقوله تعالى ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾ فالمعنى أن المساجد بيوت الله لا يعبد فيها سواه لما كان يعبد المشركون الأصنام فى مسجد مكة، وهو بيت الله سبحانه.

س : هل صحيح أن الرسول ﷺ قال « إذا وضع العشاء فقدموه على العشاء » ؟

ج : روى مسلم وغيره أن النبي ﷺ قال « إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء » .

وروى البخارى عن نافع أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يوضع الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وأنه يسمع قراءة الإمام .

يقول الخطايب : إنما أمر النبي ﷺ أن يُبدأ بالطعام لتأخذ النفس حاجتها منه ، فيدخل المصلى فى صلاته وهو ساكن الجأش - القلب - لا تنازعه نفسه شهوة الطعام ، فيُعجله ذلك عن إتمام ركوعها وسجودها وإيفاء حقوقها . اهـ

فالحديث ليس خاصا بصلاة العشاء ، وإنما هو عام فى كل صلاة ينبغي أن يدخلها الإنسان خاليا من المؤثرات التى تشده عن الخشوع فيها ، وقد مر شرح ذلك فى شroud الذهن فى الصلاة وعلاجه .

س : ما حكم من نسي قراءة الفاتحة في الركعة الأولى من الصلاة ؟

ج : قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة عند جمهور الفقهاء ، للحديث الصحيح « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ومن تركها عمدا بطلت صلاته ، فإن تركها ناسيا وتذكر قبل أن يصل إلى مثلها من الركعة التالية وجب عليه أن يعود إلى القيام ويقرأها ، فإن تذكر وهو يقرأها في الركعة التالية ضاعت عليه الركعة السابقة وعليه أن يأتي ببدلها . وعند أبي حنيفة لو تركها سهوا يجب عليه أن يسجد للسهو ، فإن لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة ، فإن لم يعدها كانت صحيحة وعليه الإثم . هذا ، وإذا كانت الصلاة باطلة فهي غير مقبولة .

ولو صحت عند أبي حنيفة عند عدم إعادتها أو عدم سجود السهو كان عليه ذنب يذهب بشراب الصلاة أو يقلله .

كل هذا في الإمام والمنفرد ، أما المأموم فإن نسيان الفاتحة أو تركها عمدا لا يبطل الصلاة عند أبي حنيفة لتحريمه قراءتها خلف الإمام ، وكذا عند بعض الأئمة ، وقد مر ذلك واضحا .

١٨ : يقول الله تعالى ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ [سورة
الأعراف: ٣١] فهل يجوز للمرأة أن تصلّي بالمكياج ؟

ج : جاء في سبب نزول هذه الآية ما رواه مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :
كانت المرأة تطوف بالبيت وهى عريانة وتقول : من يعيرنى تطوفاً ؟ تجعله على فرجها ،
وتقول :

اليوم يبدو بعضه أو كله * وما بدا منه فلا أحله

فنزلت هذه الآية ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ وقال القاضى عياض : هذه المرأة
هى ضُباعة بنت عامر بن قُرط ، وفى صحيح مسلم أيضاً : كانت العرب تطوف بالبيت
عراة إلا الحُمس : قریش وما ولدت ، كانوا يطوفون بالبيت عراة إلا أن تعطيهم الحمس
ثيابا ، فيعطى الرجال الرجال ، والنساء النساء ، وكانت الحمس يخرجون من المزدلفة ،
وكان الناس كلهم يقفون بعرفات .

وفى غير مسلم : ويقولون : نحن أهل الحرم ، فلا ينبغي لأحد من العرب أن يطوف إلا
فى ثيابنا ، ولا يأكل إذا دخل أرضتنا إلا من طعامنا ، فمن لم يكن له من العرب صديق
بمكة يعيره ثوبا ، ولا يسأّر يستأجره به كان بين أحد أمرين : إما أن يطوف بالبيت عريان ،
وإما أن يطوف فى ثيابه ، فإذا فرغ من طوافه ألقي ثوبه عنه فلم يمسسه أحد ، وكان ذلك
الثوب يسمى اللّقى ، قال قائل من العرب :

كَفَى حَزَنًا كَدَى عَلَيْهِ كَأَنَّهُ * لَقَى بَيْنَ الطَّائِفِينَ حَرِيمَ

فكانوا على تلك الجهالة والبدعة والضلالة حتى بعث الله نبيه محمدا ﷺ فأنزل الله
تعالى ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ الآية . وأذن مؤذن رسول الله ﷺ : ألا
يطوف بالبيت عريان .

ومعنى هذا أن الطواف بالمسجد الحرام لأبد فيه من أخذ الزينة ، وهى ستر العورة ،
لكن الآية لا تتحدث عن المسجد الحرام الذى لا يصح الطواف إلا فيه ، بل قالت « كل

مسجد » ولهذا قال بعض المفسرين : المراد إذا ذهبتم للصلاة فى أى مسجد فخذوا زيتكم .

ويصح أن يراد بالزينة ستر العورة فى الصلاة، وكانوا لا يهتمون بها، فقد صح فى البخارى والنسائى عن عمرو بن سلمة قال : لما رجع قومى من عند النبى ﷺ قالوا : قال « ليؤمكم أكثركم قراءة للقرآن » قال : فدَعَوْنِي فَعَلَمُونِي الركوع والسجود، فكنت أصلى بهم - وكان صبيًا - وكانت على بردة مفتوحة - ثوب مشقوق - وكانوا يقولون لأبى : ألا تغطى عنا امت ابنتك - ألا تغطى عورتها - هذا لفظ النسائى .

وثبت عن سهل بن سعد قال : لقد كان الرجال عاقدى أزهم فى أعناقهم من ضيق الأزر، خلف رسول الله ﷺ فى الصلاة كامثال الصبيان، فقال قائل : يا معشر النساء لا ترفعن رءوسكن حتى ترفع الرجال . أخرجه البخارى والنسائى وأبو داود .

ورأى جماعة أن زينة الصلاة هى النعال، لأن النبى ﷺ قال ذات يوم « خذوا زينة الصلاة » فسألوه : وما زينة الصلاة؟ قال « اليسو نعالكم فصلوا فيها » قال القرطبى : رواه أنس عن النبى ﷺ ولم يصح . ج ٧ ص ١٨٩ ، ١٩٠ وذكر ابن كثير أن تفسير الزينة بالنعال فيه نظر فى صحته عن النبى ﷺ، وذكر أن من السنة التجميل عند الصلاة ولا سيما يوم الجمعة، ومنه الطيب والثياب البيض . وأورد فيها حديثاً بإسناد حسن رواه أهل السنن وكان بعض السلف إذا توجه إلى المسجد أخذ كل أدوات الزينة تنفيذاً لأمر الله تعالى .

بعد هذا نقول :

إن من زينة المرأة ما تستعمله من أصباغ ودهون وعطور، فهل يجوز لها أن تصلى بها؟ نعم يجوز ما دامت صلاتها فى بيتها أو فى مكان ليس فيه رجال أجانب . بشرط أن يكون « المكياج » بعد الوضوء أو الغسل، أما قبل ذلك فلا بد من إزالته حتى يصح التطهر ولا يجوز بعد الصلاة أيضاً أن تظهر للأجانب بهذه الزينة حتى لا يضيع ثواب الصلاة أو يقل .

س : في بعض المساجد إذا أذن المؤذن بين يدي خطيب الجمعة نصح الناس بالإنصات والخشوع، وتلا حديثاً في ذلك، فهل هذا بدعة مذمومة؟

ج : لم يثبت أن ذلك كان أيام النبي ﷺ أو في عهد التشريع، ويدخل في باب النصيحة، وذلك قبل أن يشرع الخطيب في الخطبة، ولا أجد نصاً ينهى عن ذلك، فالإنصات المطلوب هو أثناء إلقاء الخطبة عند الجمهور .
جاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة :

أن أبا حنيفة قال : إن الترقية مكروهة كراهة تحريم، لأن الكلام ممنوع بعد خروج الإمام من خلوته إلى أن ينتهي من الصلاة، حتى لو كان ذكراً، أما صاحبه فقالا : لا يكره الكلام إلا حال الخطبة، وعليه فالترقية جائزة عندهما .

والشافعية قالوا : إن الترقية بدعة حسنة، لأنها لا تخلو من حث على الصلاة على النبي ﷺ وتحذير من الكلام أثناء الخطبة .

والمالكية قالوا : إنها بدعة مكروهة لا يجوز فعلها، إلا إذا شرطها الواقف في وقفه فتجوز.

والحنابلة قالوا : لا بأس بالكلام مطلقاً قبل الخطبتين، وعليه فالترقية جائزة .
والخلاصة أن الترقية جائزة عند صاحب أبي حنيفة وعند الشافعي وأحمد، ومكروهة عند المالكية إذا لم يشترطها الواقف، فالجمهور على الجواز. وابن الحاج تعجب من مالك حيث يعمل بعمل أهل المدينة مع أنهم كانوا يقلدون فيها أهل الشام، تعجب كيف ينكرها هو وهم يجيزونها * الزرقاني على المواهب اللدنية ج ٧ ص ٣٩٤ .

هذا، والشيخ محمد عبده تعصب لمذهب أبى حنيفة، وحمل حملة عنيفة على من يقولون بجوازها، مع أنها بدعة، وكل بدعة فى الدين ضلالة، ولا عبرة بمن يقول: إن البدعة قد تكون حسنة « الفتاوى الإسلامية ج ١ ص ٣٩ والتاريخ ١٤ من رمضان ١٣٢١ هـ » ولم هذا التعصب وجمهور الأئمة قال بالجواز، وليس فيها ضرر ؟

* * * *

س : ما حكم الزوجة المسيحية إذا ماتت وهى بطنها جنين مسلم، أين يكون الدفن؟

ج : روى البيهقى عن واثلة بن الأسقع : أنه دفن امرأة نصرانية فى بطنها ولد مسلم فى مقبرة ليست بمقبرة النصارى ولا المسلمين، واختار هذا الإمام أحمد، لأنها كافرة لا تدفن فى مقبرة المسلمين، فيتأذوا بعذابها، ولا فى مقبرة الكفار، لأن ولدها مسلم فيتأذى بعذابهم . وقال بعض العلماء :
لماذا لا يجوز شق بطنها وإخراج الجنين منه ، ليدفن كلٌّ فى مقبرته؟ وذلك عند تعذر وجود مقبرة تصلح لكل الأديان .

س : إذا دخل الإنسان المسجد ووجد شخصاً أو جماعة جالسين هل يبدأ بالسلام عليهم، أم يبدأ بتحية المسجد ؟

ج : يقول النووي في كتابه « الأذكار ص ٢٤٩ » : السنة أن المسلم يبدأ بالسلام قبل كل كلام ، والأحاديث الصحيحة وعمل سلف الأمة وخلفها على وفق ذلك مشهورة ، فهذا هو المعتمد في دليل الفصل ، يعنى البدء بالسلام قبل كل شيء .
ثم قال : وأما الحديث الذى رويناه فى كتاب الترمذى عن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « السلام قبل الكلام » فهو حديث ضعيف ، قال الترمذى : هذا حديث منكر .

يقول ابن علان شارح كتاب الأذكار فى تعليل البدء بالسلام : أى لأنه تحية يبدأ به ، فيفوت بالافتتاح بالكلام ، كتحية المسجد فإنها قبل الجلوس وتفوت به . انتهى
يؤخذ من هذا أن الداخل للمسجد الذى فيه شخص أو جماعة مطلوب منه شئتان : تحية المسجد وتحية المسلم ، فبأيهما يبدأ ؟ لعل البعض يقول : تحية المسجد أولاً لأنه بيت الله فكأنها تحية لله ، وتحية الله مقدمة على تحية الإنسان . لكن لا يغيب عنا أن السلام يفوت بالانشغال بأى شيء قبله ، سواء أكان كلاماً أم عملاً ، كما تقدم من الاستدلال على ذلك ، فلو صلى تحية المسجد فلا معنى لتحية المسلم بالسلام بعدها لأنها فاتت ، ومن هنا يكون الأفضل البدء بتحية السلام ثم يأتى بتحية المسجد لأنها لا تفوت إلا بالجلوس ، والداخل ما زال قائماً لم يجلس ، فيسلم على الحاضرين ثم يصلى تحية المسجد ، وهنا يكون قد جمع بين التحيتين ، والأساس كما قلت : إن تحية السلام تفوت بالانشغال بأى شيء ، وتحية المسجد لا تفوت إلا بالجلوس .
هذا ، وما كنت أحب أن أشغل القارئ بهذه المسألة لولا أن كثيراً يثيرونها والله أعلم بغرضهم من ذلك ، وأماننا ما هو أهم بالبحث .

س : هل صحيح أن يقوم بالأذان شخص ، وأن يقيم للصلاة شخص آخر ؟

ج : تحدث القرطبى فى تفسيره « ج ٦ ص ٢٢٩ » عن اختلاف العلماء فى هذه المسألة ، فقال : ذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى أنه لا بأس بأن يؤذن شخص ويقيم غيره . لحديث محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه أن رسول الله ﷺ أمره إذ رأى النداء فى النوم - أن يلقيه على بلال ، فأذن بلال ، ثم أمر عبد الله بن زيد فأقام . رواه أحمد وأبو داود .

وقال الثورى والليث والشافعى : من أذن فهو يقيم ، لحديث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن زياد بن نعيم عن زياد بن الحارث الصدائى قال . أتيت رسول الله ﷺ ، فلما كان أول الصبح أمرنى فأذنت ، ثم قام إلى الصلاة فجاء بلال ليقيم فقال رسول الله ﷺ « إن أخا صداء أذن ، ومن أذن فهو يقيم » قال أبو عمر : عبد الرحمن بن زياد هو الإفريقى ، وأكثرهم يضعفونه ، وليس يروى هذا الحديث غيره ، والأول أحسن إسنادا إن شاء الله .

والمناقشات طويلة فى نيل الأوطار « ج ٢ ص ٥٨ » .

ثم انتهى القرطبى إلى قوله : ومع هذا فإنى أستحب إذا كان المؤذن واحدا راتبا أن يتولى الإقامة ، فإن أقامها غيره فالصلاة ماضية بإجماع .
يؤخذ من هذا أن العلماء فريقان ، وذلك كله فى الأفضلية ، أما الصحة فهى متفق عليها ، سواء أقام المؤذن أم أقام غيره ، والأمر لا يحتاج إلى تعصب ولا طول بحث .

س : ما حكم الدين في اللعب واللهو والسهر أيام الأعياد ؟

ج : في الأعياد المشروعة كعيد الفطر وعيد الأضحى لا بأس بالتمتع بالطيبات المشروعة وإظهار الفرح والسرور على تمام النعمة بالصيام وبالحج .

ومن المتع المشروعة الغناء الطيب العفيف الذي لا يثير فتنة عقلية أو خلقية ، وقد صح أن النبي ﷺ استمع وأجاز لعائشة أن تسمع الأغاني في يوم العيد . ولما استنكر أبوها أبو بكر ذلك بيّن له الرسول ﷺ أن اليوم عيد ، ولكل قوم عيد ، وفي بعض الروايات « لتعلم يهود أن في ديننا فسحة » .

وثبت أنه ﷺ نظر هو والسيدة عائشة إلى لعب الحبشة بالحرايب في مسجده ، وفي الحديث « إن لربك عليك حقا ولبدنك عليك حقا » وقال الرسول ﷺ لحنظلة الذي يكون عنده في روحانية ، فإذا خرج من عنده شغل بأهله وماله « يا حنظلة ساعة وساعة » ثلاث مرات . وكان الرسول ﷺ يمزح ولا يقول إلا حقا .

فالممتعة إذا كانت في حدود المشروع لا مانع منها أبدا ، على أن تكون بقدر ، أما الخروج على الآداب والانطلاق في التمتع بما يتنافى مع الدين والأدب فهو ممنوع قطعاً . وتوضيح ذلك موجود عند الحديث عن الموسيقى والغناء .

س : ما هو الأفضل عند الهوى إلى السجود هل تقدم اليدين أم الركبتين ؟

ج : أخرج أحمد وأبو داود والنسائي عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال « إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير ، وليضع يديه ثم ركبته » .

وروى الخمسة إلا أحمد عن وائل بن حجر قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبته قبل يديه ، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبته .

جمهور الفقهاء على وضع الركبتين قبل اليدين ، ومالك والأوزاعى والشيعة يميلون إلى وضع اليدين قبل الركبتين .

قال ابن القيم فى كتابه « زاد المعاد » حديث أبى هريرة انقلب متته على بعض الرواة ، ولعله « وليضع ركبته قبل يديه » وقد جاء مرويا فى مسند أبى بكر بن أبى شبة « إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبته قبل يديه ، ولا يرك كبروك الفحل » وقال ابن القيم أيضا : حديث أبى هريرة متناقض أوله مع آخره ، لأنه نهى عن بروك البعير ، ووضع اليدين أولا هو كبروك البعير .

قال النووى : لا يظهر له ترجيح أحد المشاهدين . وابن القيم رجح حديث وائل وأطال الكلام فى ذلك ، وذكر عشر مرجحات .

وما دام الأمر خلافا بين الفقهاء فلا يصح التماذى فى التعصب لرأى من الآراء .

س : يحرص كثير من زوار المسجد الحرام والمسجد النبوي على الصلاة في المساحة التي كانت أيام النبي ﷺ لأنها المقصودة بزيادة الثواب فيها، ولكن الواقع لا يمكن كل الزوار من ذلك، فهل لو صلينا في الزيادات المضافة للمسجد الأصلي يكون ثوابنا مضاعفا أيضا؟

ج : صح في الحديث أن الصلاة في المسجد الحرام بمكة بمائة ألف صلاة فيما سواه، كما رواه الطبراني وابن خزيمة، وفي المسجد النبوي بالمدينة بألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام كما رواه مسلم.

وهذا واضح في مساحة المسجد التي كانت موجودة في أيام النبي ﷺ لكن طرأت على المسجدين زيادات في عصور متعددة، كما كثر عدد المترددين عليهما للصلاة، فكيف يفعل من لم يستطع أن يجد له مكانا في المساحة المحدودة؟

اختلف العلماء في فضل الصلاة في الزيادة الطارئة على الأصل، فقال النووي: الفضل خاص بالأصل دون الزيادة، مستدلا بقول النبي ﷺ « في مسجدي هذا » فالإشارة إلى ما بناه هو وحده، لا ما بناه غيره فيما بعد. لكن قد يُردُّ عليه بأن الحديث قال هذه العبارة ليخرج المساجد الأخرى، لا ليخرج الزيادة في مسجده والنوى وحده هو صاحب هذا الرأي، وقيل: رجع عنه.

وجمهور العلماء على أن كل زيادة في المسجدين لها هذا الحكم، فقد سئل مالك رحمه الله عن ذلك فقال: النبي ﷺ تحدث بما سيكون بعده فزويت له الأرض فرأى مشارقها ومغاريها، ولولا تحدثه بما يكون بعده ما استجاز الخلفاء أن يزيدوا في مسجده بحضرة الصحابة، دون أن ينكر عليهم أحد « خلاصة الوفا للمسمودي » ص ٩٧. قال ابن تيمية: وهو الذي يدل عليه كلام المتقدمين وعملهم، وكان الأمر عليه زمن عمر

وعثمان، فزادوا في قبلة المسجد، وكان وقوفهما في الصلوات وفي الصف الأول في الزيادة، وما بلغني عن أحد من السلف خلاف هذا، ويشهد له روايات للدليمي وغيره «لو مُدَّ هذا المسجد إلى صنعاء لكان مسجدي» وسنده وإه، وعن عمر رضي الله عنه: لو زدنا فيه حتى بلغ الجبانة كان مسجد الرسول. وفي سنده متروك. ويقاس على مسجد المدينة مسجد مكة.

هذا فضل الصلاة في المسجد وزياداته، أما الصلاة خارج هذه الزيادات فلا تعطى هذا الثواب، وإلا لصلَّى الناس في بيوتهم، وبخاصة أن الحرم يتجاوز مكة التي قد يتسع عمرانها، ويدخل فيه المزدلفة، وله حدود معينة.

وأرى أن صفوف المصلين خارج المسجد لو اتصلت بالصفوف التي داخله يرجى إياها ثواب الصلاة في المسجد، وإن كان الحرص على الصلاة داخل المسجد يجعل الإنسان يبادر بالذهاب إليه حتى يجد مكانا فيه، والمبادرة لحضور الصلاة مطلوبة.

س : يحصل في بعض الأحيان أن يبيع الإنسان أرضاً أو عقاراً لأحد أقاربه ويشترط أن يبقى الانتفاع بهذا المبيع حقاً للبائع، ولا يملكه المشتري إلا بعد وفاة البائع، فهل هذا البيع صحيح؟

ج : وجه مثل هذا السؤال إلى الشيخ محمد بخيت المطيعي المفتي الأسبق وأجاب عليه في جمادى الأولى سنة ١٣٣٣ هـ (١٩١٥ م) بأنه بيع فاسد على مذهب الإمام أبي حنيفة، الذي كان هو المذهب الرسمي للإفتاء، وعلمه بأن فيه شرطاً فاسداً في صلب العقد الذي لا يقتضيه ولا يلائمه، ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه، وفيه نفع للبائع مع أن منفعة المبيع هي للمشتري بمقتضى العقد، وما دام المبيع يتسلمه المشتري فهو باق في ملك البائع يجوز له فسخه. وإذا قبضه المشتري منع وجود هذا الشرط كان ملكاً له. «الفتاوى الإسلامية المجلد الثالث ص ٧٩٤».

وجه مثل هذا السؤال إلى الشيخ عبد الرحمن قراة فأجاب عليه في شوال ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م) بمثل ذلك. ولم يجعل العقد وصية، لأنها تملك مضافاً إلى ما بعد الموت بطريق التبرع، والتمليك في هذه الصورة ليس تبرعاً. «المصدر السابق ص ٨٠٧».

وبمثل إجابة الشيخ قراة أجاب الشيخ محمد إسماعيل البرديسي في شوال ١٣٣٩ هـ (يونية ١٩٢١ م) «الفتاوى الإسلامية - المجلد الرابع ص ١٥٦١».

وهناك وجهة نظر تقول: لو باع الإنسان أو وهب أرضاً أو عقاراً لإنسان آخر، وجعل استغلاله لهذه الأرض أو العقار جزءاً من الثمن أو المقابل أو هو كل الثمن أو المقابل، وتم البيع أو الهبة بتسليم العين للمشتري أو الموهوب له، ثم أعطى للبائع حق الاستغلال لها، فما هو المانع من صحة هذه المعاملة؟ طرفان في العقد وعين وقع عليها العقد ومقابل للعين وهو انتفاع البائع بها لمدة.

إنها وجهة نظر معقولة قد يتغير بها الرأي الذي جاء في الفتاوى السابقة.

س : ما حكم الدين في عقد الإيجار الذي يمتد سنوات طويلاً، وما الحكم إذا قام المستأجر بتأجير الأرض إلى شخص آخر بأضعاف السعر الذي تعاقد به مع المالك ؟

ج : عقد الإجارة لبيت أو أرض أو أى شيء آخر ينتهى بانتهاء الأجل المضروب لها أو المهمة التى تعاقد الطرفان عليها ، فإذا انتهى الأجل أو المهمة وجب تسليم العين لمالكها ، ويحرم على المستأجر استغلالها أو إمساكها .
وفى أثناء المدة المتعاقد عليها يجوز للمستأجر أن يؤجر لغيره هذه العين ، لأنه يملك المنفعة منها ، فله الحق فى التصرف فيها بوجوه الانتفاع التى لا تضر بالعين ، إلا إذا جرى الاتفاق بغير ذلك . أما لو أمسك المستأجر العين ولم يسلمها لصاحبها فكل كسبه وانتفاعه منها حرام وسحت ، لأنه ليست هناك إجارة على التأبيد حتى لو أجازها القانون ، وكل لحم نبت من سحت فالنار أولى به .

س : والذى ترك لنا أرضا وعقارا لكنه كان يتعامل أحيانا بالربا ويأخذ الرشاوى
فهل ميراثنا منه حلال أم حرام ؟

ج : يقول الامام الغزالي فى كتابه « إحياء علوم الدين » ج ٢ ص ١١٥ : رجل ورث
مالا ولم يدر أن مورثه اكتسبه من حلال أم من حرام ، ولم تكن ثمة علامة ، فهو حلال
باتفاق العلماء ، وإن علم أن فيه حراما وشك فى قدره أخرج مقدار الحرام بالتحري
والاجتهاد ، وقال بعض العلماء : لا يلزمه والإثم على المورث ، واستدل بما روى أن
رجلا ممن ولى عمل السلطان مات فقال صحابى : الآن طاب ماله ، أى لوأرثه ، وهذا
ضعيف ، لأنه لم يذكر اسم الصحابى ، ولعله صدر من متساهل ، فقد كان فى الصحابة
من يتساهل ولكن لا نذكره لصحبته .

س : رجل كسبه مختلط فيه الحلال والحرام هل يجوز أكل شيء منه ؟

ج : قال الإمام الغزالي فى كتابه « إحياء علوم الدين » ج ٢ ص ٩٣ : لو اختلاط حرام لا يحصر بحلال لا يحصر ، كحكم الأموال فى زماننا هذا لا يحرم تناول شيء منه ما دام محتملا الحلال والحرام ، إلا أن يقترب تلك العين علامة تدل على أنه من الحرام ، والدليل :

١ - أن أثمان الخمر ودرهم الربا من أيدى أهل الذمة مختلطة بالأموال ، وكذلك غلول الأموال وغلول الغنيمة ، ومن يوم أن نهى الرسول ﷺ عن الربا فى حجة الوداع ما ترك الناس الربا بأجمعهم ، كما لم يتركوا شرب الخمر ولا تركوا المعاصى ، وأدرك أصحاب الرسول ﷺ الأمراء الظلمة ولم يمتنع أحد منهم عن الشراء والبيع فى السوق بسبب نهب المدينة ، وقد نهى أصحاب يزيد ثلاثة أيام ، والأكثر لم يمتنعوا عن تلك الأموال مع الاختلاط وكثرة الأموال المنهوبة فى أيام الظلمة .

٢ - لو فتح هذا الباب لانسد باب جميع التصرفات وخرب العالم ، إذ الفسق يغلب على الناس ، ويتساهلون بسببه فى شروط البيع فى العقود ، ويؤدى ذلك إلى الاختلاط . ولو قيل : إن الحرام كثر عن أيام السلف فيجب ترك المختلط بالحلال الآن أقول : ليس حراما وإنما الورع تركه .

وفى « ص ٩٦ » : لو طبق الحرام الدنيا حتى علم يقينا أنه لم يبق فى الدنيا حلال كنت أقول نستأنف تمهيد الشروط من وقتنا ونعفو عما سلف ونقول : ما جاوز حده انعكس إلى ضده . فمهما حرم الكل حل الكل ، وذلك لأن الناس لو تركوا الأكل منه ماتوا عن آخرهم ، ولو اقتصرنا على قدر الضرورة فسيشول أمرهم إلى الموت . فالذى نراه أن كل ذى يد على ما فى يده ، وهو أولى به ، لا يجوز أن يؤخذ منه سرقة وغصبا ، بل يؤخذ برضاه ، والتراضى هو طريق الشرع .

وقال في صفحة ١٠٨ : شخص معين خالط ماله الحرام مال حلال ، فإن كان الأكثر حراما لا يجوز الأكل من ضيافته ولا قبول هديته وصدقته إلا بعد التفتيش ، فإن ظهر أن المأخوذ من وجه حلال فذاك ، وإلا ترك ، وإن كان الحرام أقل والمأخوذ مشتبّه فهذا في محل النظر.

وفي ص ١٠٩ قال : فإن قيل : روى عن عليّ الترخيص في أخذ ما يعطيه السلطان له ، وابن مسعود بجواز الأخذ من الجار صاحب المال الخبيث وقال : عليه المأثم ولك المهنأ ، وقال بجواز الأكل من الجار الذي يتعامل بالربا ، ورويت عنه روايات كثيرة مختلفة ، وأخذ الشافعي ومالك جوائز الخلفاء والولاة ، مع العلم بأنه خالطه حرام . ويرد الغزالي بقوله : عليّ كان شديد الورع فليس معقولا أن يرخص في ذلك ، وإن كان يمكن الترخيص في مال السلطان لكثرة ما فيه من حلال ، وكذلك ما نقل عن الشافعي ومالك ، لأن الحلال أكثر في مال السلطان . وأما قول ابن مسعود فتنقله عنه نحوأت التيمى ، وهو ضعيف الحفظ ، وابن مسعود اشتهر بتوقى الشبهات .

وفي ص ١١٠ قال : ليس له أن يسأل صاحب الطعام والمال إذا لم يأمن غضبه إذا كان الحلال أكثر ، أما إذا كان الحرام أكثر فعليه أن يسأل ولا يبالي بغضبه ، لأنه ظالم . وفي ص ١١٧ قال : إن كان في يده حلال وحرام أو شبهة وليس يفضل الكل عن حاجته فإذا كان له عيال فليختص نفسه بالحلال ويطعم أولاده الحرام بقدر الحاجة ، ويقدم الأهم على المهم .

هذه الصورة مفروضة في أن الرجل محتاج ، أما غير المحتاج فلا يطعم أولاده الحرام . وفي ص ١١٨ قال : إذا كان الحرام أو الشبهة في يد أبويه فليمتنع من مؤاكلتهما ، فإن كانا يسخطان فلا يوافقهما على الحرام المحض بل ينههما ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، فإن كان شبهة وكان امتناعه للورع فقد عارضه أن الورع طلب رضاها ، بل هو واجب ، فليتلطف في الامتناع ، فإن لم يقدر فليوافق وليقلل الأكل

ولا يتوسع ، ولو ألبسته أمه ثوبا من شبهة وكانت تسخط برده فليقبل وليلبسه بين يديها ، وليتزعه فى غيبتها .

هذا ، وقد جاء فى تفسير القرطبى « ج ٢ ص ١٠٩ » ما نصه :

قال ابن خُوَيْرِزِمَناد : وأما أخذ الأرزاق « المرتبات » من الأئمة الظلمة فلذلك ثلاثة أحوال :

إن كان جميع ما فى أيديهم مأخوذا على موجب الشريعة فجاز أخذُه ، وقد أخذت الصحابة والتابعون من يد الحجاج وغيره .

وإن كان مختلطا حلالا وظلما كما فى أيدي الأمراء اليوم فالورع تركه ، ويجوز للمحتاج أخذه ، وهو كلص فى يده مال مسروق ومال جيد حلال قد وكلّه فيه رجل ، فجاء اللص يتصدق به على إنسان ، فيجوز أن تؤخذ منه الصدقة ، وإن كان من الجائر أن يتصدق اللص ببعض ما سرق إذا لم يكن شىء معروف بنهب ، وكذلك لو باع أو اشترى كان العقد صحيحا لازما ، وإن كان الورع التنزه عنه ، وذلك أن الأموال لا تحرم بأعيانها وإنما تحرم لجهاتها .

وإن كان فى أيديهم ظلما صراحا فلا يجوز أن يؤخذ من أيديهم ، ولو كان ما فى أيديهم من المال مفسويا غير أنه لا يعرف له صاحب ولا مطالب فهو كما لو وجد فى أيدي النصوص وقطاع الطرق ، ويجعل فى بيت المال وينتظر طالبه بقدر الاجتهاد ، فإذا لم يعرف صرفه الإمام فى مصالح المسلمين .

س : هل يجوز سداد إيجار الأرض الزراعية من المحصول الذى يزرع فيها بالاتفاق بين المالك والمستأجر ؟

ج : إيجار الأرض الزراعية مبلغ معلوم متفق عليه بين المالك والمستأجر، يُلزم بدفعه المستأجر من أى مصدر وبأية وسيلة . ما دام هناك اتفاق على ذلك ، والمؤمنون عند شروطهم .

هذا إذا كان العقد عقد إجارة ، وهو كما قال الفقهاء ، العقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم ، كأن أجّر له الأرض لمدة سنة أو لزيع القمح مثلاً لقاء مبلغ معين كمائة جنيه مثلاً ، أو أردب من قمح أو من ذرة أو من أرز مثلاً .

لكن هناك عقداً آخر اسمه « المزارعة » وهو أن يعطى المالك أرضه لزراع يزرعها ، والمالك يعطى الزارع بعض ما يخرج منها ، ويكون البذر والتكاليف من صاحب الأرض أو حسب الاتفاق ، فما يأخذه الزارع هو أجره على العمل ، وقد يكون البذر من المستأجر ويسمى هذا العقد « مخابرة » وفيه خلاف للفقهاء فى جواز هذه المعاملة وعدم جوازها .

والصورة الواردة فى السؤال الظاهر أنها إجارة ، والعوض هو جزء معين من المحصول كأردب من القمح أو الذرة مثلاً ، وهى جائزة ، ولا يتحتم أن يكون العوض من المحصول نفسه ، بل يجوز أن يكون من قمح آخر يساوى فى قيمته قيمة الناتج من هذه الأرض ، اللهم إلا إذا شرط المالك أن يكون العوض من الناتج من أرضه ، فينفذ الشرط .

س : ما هو الحكم الشرعى فى شهادات الاستثمار ذات العائد المعدد، وهل يصدق عليها أنها وديعة أو من باب المضاربة كما يقول بعض الناس؟

ج : لقد وجه مثل هذا السؤال إلى الأزهر ونشرت الإجابة فى مجلة منبر الإسلام، عدد رمضان ١٣٩٢هـ (أكتوبر ١٩٧٢م)، وعلى الرغم من أن حكمها قد سبق نشره فإن فى إعادة نشره تأكيداً له، وإبطالا لدعاوى من يروجون لحل هذه المعاملة. وهذا نص الإجابة:

لقد صدرت الفتوى عقب ظهور هذا النوع من المعاملة، وجاء فيها أن ذلك من باب القرض الذى جر نفعا، فهو بالتالى ربا، لأن عمليات البنوك فى هذه الشهادات هى جمع الأموال وإعطائها للمؤسسات والهيئات وجهات الاستثمار الأخرى بفائدة كبيرة، وإعطاء أصحاب الشهادات فوائد أقل مما تحصل عليه من هذه الجهات، والفرق ربح لها، ولا صلة لها بجهات الاستثمار، فلها ربح محدد منها على المال الذى أخذته، فالأمر لا يعدو أن يكون قروضا جاءت بفائدة.

وما يقال من أن الأموال ودائع عند البنك وليست قروضا - يرد عليه بأن الوديعة إذا ردت لصاحبها ترد كما هى دون زيادة أو نقص. بل قال العلماء: إنه لا يجوز التصرف فى الوديعة خصوصا بما يعرضها للتلف، فمن أين يستحل صاحب الوديعة هذه الأرباح؟ على أنها لا تأخذ شكل الوديعة، لأن الوديعة مطلوب حفظها لردّها حين طلبها، وهذه موجهة أصلا للاستثمار لا للحفظ، فهى سلفة جاءت من الناس إلى البنك، وهو بدوره يقرضها لجهات الاستثمار.

هذا، وقد قال جماعة من الفقهاء العصريين: إن الأمر لا يعدو أن يكون من باب المضاربة، مع أن المضاربة يعطى فيها الإنسان مالا لغيره ليستثمره ويعطيه نصيبا من

الربح بنسبة معينة، وقد يكون عائد هذه النسبة قليلا وقد يكون كثيرا، حسبما يحقق رأس المال من ربح، وقد تكون هناك خسارة.

قال هؤلاء: إن البنك وسيط بين الناس وبين شركات وجهات الاستثمار، يأخذ هو فروق الفوائد للمصرف على العاملين به مثلا، وعلى هذا يكون التعامل بين الطرفين على أساس المضاربة والربح مضمون وكبير، سواء في حجمه المادي أو المعنوي بسبب الخدمات التي يؤديها هذا النشاط للبلد في ظروفها الحالية بالذات. قالوا هذا مع علمهم بأن الربح محدد، وقد قال العلماء المتقدمون بأنه يفسد عقد المضاربة، أما هم فقالوا: إن تحديد الربح لا يفسد العقد، فلماذا يخالفون ما تواضع عليه الفقهاء منذ مئات السنين؟

والإسلام يشجع استثمار الأموال ويكره حبسها وعدم سيولتها، ولذلك أوجب عليها الزكاة إذا لم تتحرك وظلت جامدة. ووجه الاستثمار الحلال كثيرة، وعندنا الشركات متوفرة، وبعضها يحقق ربحا لا بأس به، وهو خاضع للظروف المختلفة لهذه الشركات، والتجارة في أصل مفهومها تكون عرضة للربح والخسارة...

هذا نص الحكم الذي نشر من سنة ١٩٧٢ م، ومحاولة الرجوع فيه تحايل يأباه الدين، وقد ذم الله به اليهود الذين أحلوا به ما حرم الله عليهم.

س : ما حكم الشرع فيما يسمى الآن بخلو الرجل ؟

ج : شاع بين الناس الآن بسبب تزايد السكان وكثرة الطلب وقلة المعروض من الأراضى والبيوت والمحلات ، وبسبب بعض القوانين الخاصة بالعلاقة بين المالك والمستأجر ، أن بعض المستأجرين لييت أو محل يعطيه لغيره فى مقابل مبلغ يقدره كيف يشاء ، وذلك بدون علم المالك أو موافقته ، وقد يتوارد على هذا المكان المودجر عدد كبير من الناس عن طريق خلو الرجل الذى اتخذ كحرفة أو مهنة أو تجارة ، بل يحدث أن المستأجر للأرض إذا طلبها منه صاحبها يطلب منه مبلغا كبيرا أو أن يتنازل عن جزء كبير من الأرض فى مقابل إخلائها وتسليمها له .

وإذا كانت بعض القوانين وضعت فى فترة معينة لأغراض معينة ، فقد تغيرت الظروف وضُح الملاك بالشكوى من هذا الظلم الفادح ، وتعطلت بسبب ذلك مشروعات كثيرة كبناء المساكن التى خاف الناس من استغلال أموالهم فيها ، أو ترك المباني خالية خوف تسلط المستأجر عليها وتعذر استردادها منه .

والنداءات كثيرة لمراعاة الشريعة فى وضع القوانين التى ظهر فسادها بعد تجربتها ، وإذا كانت القوانين غير شرعية فالواجب على المتعاملين أن يتعدوا عنها ولا يتمسكوا بها ، ولا يجوز مطلقا أن يلقوا المسئولية على واضعيها لئتملصوا هم من التبعة ، فالمبدأ الإسلامى معروف : لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق .

وقد وجه سؤال إلى مفتى الديار المصرية الشيخ جاد الحق على جاد الحق فى هذا الموضوع ، فأجاب فى ٣ من يوليو سنة ١٩٨٠م بما نصه :

أخذ المستأجر نصف الأرض المؤجرة إليه فى نظير إخلائها ليتمكن المالك من بيعها أمر محرم شرعا ، لأن عقد الإجارة لا يستتبع ملكية العين المؤجرة ، ويصبح هذا - إن تم -

من باب أكل أموال الناس بالباطل المنهى عنه بقول الله سبحانه ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ [سورة النساء : ٢٩] ويكون إثمه على المستأجر إن لم يرض المالك رضاء خالصا بهذا التصرف ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

«الفتاوى الإسلامية ج ١٠ ص ٣٥٦٣» .

س : ما رأى الدين فيمن تطيل أظافرها وتلونها، وفيمن يترك من أصابعه إصبعاً يطيل ظفره ؟

ج : تقليم الأظافر من سنن الفطرة التى جاءت فى قول النبى ﷺ « خمس من الفطرة : الاختتان والاستحداد - حلق العانة - وقص الشارب وتقليم الأظافر ونف الإبط » رواه البخارى ومسلم . وروى مسلم أيضاً : وَقَتَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَصَ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ وَنَفَ الْإِبْطِ وَحَلَقَ الْعَانَةَ لَا تَرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً .

وحكمة الأمر بقص الأظافر منع تجمع الأوساخ التى هى مظنة وجود الميكروبات الضارة ، التى يسهل انتقالها بالأيدى لمزاولتها شئون الطعام والشراب ، كما أن تراكمها يمنع وصول الماء إلى البشرة عند التطهير بالوضوء أو الغسل . وطولها يخدش ويضر . يقول أبو أيوب الأنصارى : جاء رجل إلى النبى ﷺ فسأله عن خبر السماء ، فنظر إليه النبى ﷺ فرأى أظفاره طويلاً فقال « يسأل أحدكم عن خبر السماء وأظفاره كأظفار الطير يجمع فيها الجنابة والثفت » وهو الخبث . « تفسير القرطبى ج ٢ ص ١٠٢ » .

والحد المطلوب فى قص الظفر إزالة ما يزيد على ما يلامس رأس الإصبع ، وذلك حتى لا يمنع الوسخ وصول الماء إلى البشرة فى الطهارة ، ولو لم يصل بطل الوضوء .

ولم يثبت عن النبى ﷺ خبر صحيح فى استحباب القص فى يوم معين ولا بكيفية معينة كالابتداء بإصبع معين فى اليد اليمنى واليد اليسرى ، وأرجحها نقلاً ودليلاً يوم الجمعة ، « الزرقانى على المواهب ج ٤ ص ٢١٤ ، ٢١٥ » ، « غذاء الألباب ج ١ ص ٣٨٠ » ، « الإسفار فى قص الأظفار للسيوطى » وأنبه إلى عدم المبالغة فى قصها فذلك مؤلم وعائق عن العمل لمدة ، بل هناك حالات تستحب فيها إطالة الأظفار إلى حد معقول كما قال عمر : وفروا الأظفار فى أرض العدو فإنها سلاح ، وفسر ذلك بالحاجة إليها فى حل عقدة أو ربطها أو ما يشبه ذلك ، وقد رفع أحمد هذا الأثر إلى رسول الله ﷺ .

أما إطالتها إلى حد متفرّ يعوق عن مزاولة الأعمال أو لطاقتها للسيدات فغير مستحب . ووضع الأصباغ عليها يمنع من صحة الوضوء والغسل ، كما يمنعها من أعمال التنظيف بالماء حرصاً عليها من الزوال فلا يلجأ إلى إطالتها وصبغها إلا نسوة مترفات أو خاملات ، همهن الظهور في المجتمعات بمظهر المتمدنات ، أو الهروب من الأعمال المنزلية .

على أن بعض الظرفاء علّل اهتمام نساء العصر بإطالة أظفارهن بأنها كأسلحة للدفاع عن أنفسها أو الهجوم على زوجها إن فكر في إيذاها ، أو الهروب من مطالبتها . ويعجبنى قول القائل :

قل للجميلة أرسلت أظفارها * إني - لخوف - كدت أمضي هاربا
إن المخالب للوحوش نخالها * فمتى رأينا للظباء مخالبها
بالأمس أنت قصمت شمرك غيلة * ونقلت عن وضع الطبيعة حاجبا
وفدا نراك نقلت ثنرك للقفنا * وأزحت أنفك رغم أنفك جانبها
من علم الحسناء أن جمالها * في أن تخالف خلقها وتجانبا ؟
إن الجمال من الطبيعة رسمه * إن شذ خط منه لم يك صائبا

وإذا كانت المرأة تطيل أظفارها وتلونها ، فلماذا يطيل بعض الرجال بعض أظافرهم ؟ في رأيي أن السبب هو التقليد لا غير ، وبالتنا تقلد فيما يفيد .

س : هل من الحديث ما يقال : شكا رجل إلى النبي ﷺ أن امرأته لا ترد يد لامس، فقال « طلقها » قال : إنى أخاف أن تتبعها نفسى، فقال « استمتع بها »؟ وقد قرأت أن ابن القيم يقول : أى أنها لا تجذب نفسها ممن لاعبها ووضع يده عليها أو جذب ثوبها ونحو ذلك، فإن من النساء من تلين عند الحديث واللعب ونحوه « روضة المحبين ص ١٣٠ »؟

ج : هذا الحديث رواه أبو داود عن ابن عباس، ورواه الترمذى والبخارى، ورجاله ثقات . وأخرجه النسائى من وجه آخر، وقال عنه : إنه مرسل وليس بثابت، وقال أحمد : حديث منكر، وذكره ابن الجوزى فى الموضوعات « الإحياء ج ٢ ص ٣٤ » وذكره صاحب « المطالب العلية ج ٢ ص ٥٣ » وقال : رواه أحمد بن منيع بسند ضعيف كما قاله البوصيرى .

وعلى فرض ثبوته اختلف فى معناه، فاختار أحمد أن عيبها اقتصادى وليس خلقيا يتصل بالشرف، أى أنها تعطى من يطلب منها إحسانا ولا ترد أحدا يلتمس منها ذلك . وهذا يؤثر على الحالة الاقتصادية للزوج، ولما علم الرسول أنه يحبها أمره بإمساكها، فربما تميل إليها نفسه بالمعصية .

وقيل : إن عيبها خلقى لا تتورع عن الفاحشة، ولكن كيف يأمره النبى بإمساكها وهو الذى ذم الديوث الذى يقر السوء على أهله؟ قيل : إن النبى ﷺ أمره أولا بطلاقها، ولما وجد تعلقه بها أمره بإمساكها من أجل تربية الأولاد أو عدم الصبر على الاتصال بها إن طلقها، لكن ذلك كله يتنافى مع الشرف الذى أمر الرسول ﷺ بحمايته .

وقيل : إن طبعها هو ذلك لكنه لم يقع منها شئ، فالرسول ﷺ لا يقر الفاحشة، ولعل هذا التفسير أقرب، يقول فيه على وابن مسعود : إذا جاءكم الحديث عن رسول الله ﷺ فظنوا به الذى هو أهلى وأتقى « تفسير ابن كثير لسورة النور، ونهاية ابن الأثير » .

س : ما هو عدد الرضعات التي يحرم بسببها الزواج ؟

ج : قال تعالى في آية المحرمات من النساء ﴿ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ﴾ [سورة النساء : ٢٣].
والرضاع المحرم للمصاهرة اختلف الفقهاء في عدد مراته ، ويتلخص ذلك فيما يلي :

١ - قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم ، أى بالمرة الواحدة والمرة الكثيرة ، وبالقدر القليل في الرضعة الواحدة والكثير منها ، وهذا مذهب مالك وأبى حنيفة ، وزعم الليث بن سعد أن المسلمين أجمعوا على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر به الصائم ، وهذا القول رواية عن أحمد .

وحجتهم أن الله علّق التحريم باسم الرضاعة ، فحيث وجد اسمها وجد حكمها ، ولأنه فعل يتعلق به التحريم فاستوى قليله وكثيره ، وذلك للاحتياط في الأبضاع بالذات ، ولأن إنشاز العظم وإنبات اللحم يحصل بالقليل والكثير ، ولأن القائلين بالعدد اختلفت أقوالهم في الرضعة وحقيقتها ، ولأن النبي ﷺ لما رفعت له قضية عقبة بن الحارث الذي تزوج أم يحيى بنت أبى إهاب ، وجاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتهما ، لم يسأل الرسول ﷺ عن عدد الرضعات ، وهو في الصحيحين عن عائشة .

٢ - لا يثبت التحريم بأقل من ثلاث رضعات ، وهو رواية ثانية عن أحمد بن حنبل ، ودليل هذا الرأي حديث « لا تحرم المصة ولا المصتان » وفي رواية « لا تحرم الإملاجة والإملاجتان » رواه مسلم عن عائشة ، وأقل مرتبة في التحريم بالعدد بعد المرتين هو الثلاثة .

٣ - لا يثبت التحريم بأقل من خمس رضعات ، وهو مذهب الشافعى وأحمد فى

ظاهر مذهبه ، وقول ابن حزم الذى خالف داود الظاهرى فى هذه المسألة ، وهو أحد الروايات الثلاث عن عائشة ، والرواية الثانية عنها أنه لا يحرم بأقل من سبع رضعات ، والثالثة لا يحرم بأقل من عشر .

وحجة القائلين بالخمس حديث عائشة فى الصحيحين البخارى ومسلم : كان فيما نزل من القرآن « عشر رضعات يحرمن » ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن . ، وما رواه مسلم أن النبى ﷺ قال لسهلة بنت سهيل « أرضعى سالما خمس رضعات تحرمى عليه » .

قالوا : عائشة أعلم الأمة بحكم هذه المسألة هى ونساء النبى ﷺ ، وكانت عائشة إذا أرادت أن تدخل عليها أحدا أمرت إحدى بنات إخوتها أو أخواتها أن تعرضه خمس رضعات ، وقالوا أيضا : نفى التحريم بالرضعة والرضعتين صريح فى عدم تعليق التحريم بالقليل والكثير ، وهى ثلاثة أحاديث صحيحة صريحة . والتعليق بالخمس لا يخالف نصا ، وإنما هو تقييد للمطلق ، فهو بيان للقرآن لا نسخ ولا تخصيص . ومن علق التحريم بالثلاث خالف أحاديث الخمس ، واختار القضاء المصرى هذا الرأى وعليه الفتوى .

ثم إن القائلين بالرأى الأولين ردوا حديث عائشة ، لأنها نقلته نقل قرآن ، ولا يقبل فيه الأحاد ، بل لا بد فى قبوله من التواتر ، وعلى هذا لا يثبت به حكم ما دام غير قرآن ، ورد عليهم أصحاب الرأى الثالث بأن خبرها يقبل قبول الأحاديث ويكفى فيه خبر الواحد ، لأنه ما دام لم يقبل كقرآن فليس هناك إلا أن يقبل كحديث نبوى ، لأنه لا يصح نسبته إليها كقول خاص بها ، فإن هذا الأمر لا يقال فيه بالرأى ، ولذلك عدّه رجال الحديث من السنة النبوية . والموضوع مبسوط فى كتاب « زاد المعاد » لابن القيم ج ٤ ص ١٦٧ - ١٨٢ وملخص فى الجزء الأول من « موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام » ص ٣٦١ .

هذا، واشترط القائلون بالتحريم بتعدد الرضعات أن يكون العدد متيقنا، ولو حدث شك في ذلك لا يثبت التحريم، ومن هنا أنه من تقوم بإرضاع غير طفلها أن تسجل ذلك أو تُعْلِمَ به عددا من الناس حتى يشتهر أمره، حتى لا يتم في المستقبل زواج بين أخوين من الرضاعة في غيبة الأم المرضع أو نسيانها.

وأرى أنه عند الشك - وإن كان لا يثبت به التحريم - ألا يتم الزواج، ما لم تكن ضرورة أو حاجة مُلِحَّة.

س : هل يحرم أن يرضع مسلم من كافرة وهل يكون كافرا لو رضع منها ؟

ج : الإنسان قبل البلوغ تابع فى الدين لأشرف الأبوين ديناً ، فإن كان أبوه مسلماً وأمه يهودية أو نصرانية فهو مسلم ، وإن كان أبوه مجوسياً وأمه يهودية أو نصرانية فهو يهودى أو نصرانى تبعاً لأمه ، لأن دينها أشرف من دين أبيه .
فإذا بلغ الصبى صار مكلفاً وجرى عليه هذا الحكم الذى كان عليه ، فإذا تحول عنه صار مرتداً .

وكل ذلك فى الأبوة والأمومة النسبية ، أما الأبوة أو الأمومة بسبب الرضاع ، وإن كانت لها أحكام فى الزواج وما يتصل به ، فلا ينسحب حكمها على الرضيع من جهة الدين ولا يحرم أن يرضع طفل مسلم من غير مسلمة لعدم وجود دليل على التحريم ، وبخاصة إذا لم يوجد غيرها . ، وإذا رضع بقى على دينه مسلماً . ولو رضع طفل مسيحى أو يهودى من مسلمة بقى على دين اليهودية أو النصرانية .

وعليه فالرضيع المسلم من امرأة يهودية أو نصرانية يحرم عليه أن يتزوج ممن أرضعته ، لأنها أمه من الرضاعة ، والزواج منها محرم ، ويجوز له لمسها والجلوس معها فى خلوة والنظر إلى غير ما بين السرة والركبة كأنها أمه النسبية فى هذه الأحكام . أما دينه فلا يتأثر بهذا الرضاع .

س : امرأة كبيرة فى السن لا يوجد بثديها لبن وكانت تلقمه لطفلة صغيرة حتى تسكت من البكاء، فهل تعتبر هذه الطفلة ابتتها من الرضاع ؟

ج : الرضاع المحرم للمصاهرة هو ما أنبت اللحم وأنشز العظم كما هو شأنه، بمعنى أن يكون بالمرضع لبن فعلاً يتغذى به الرضيع، فإذا كانت المرضع كبيرة فى السن وليس بثديها لبن بالفعل، فإن الطفلة لم تتغذى بلبن، وإنما سكنت عن البكاء كأنها ترضع، وذلك أشبه بما يوضع فى فم الطفل من حلمة صناعية يخيل إليه أنه يرضع منها فيسكت أو ينام، وعليه فلا تثبت حرمة بهذا الرضاع الخالى من اللبن.

ولو كانت فتاة لم تتزوج ولا يوجد فى ثديها لبن أو أى سائل لو رضعته منه طفلة أو طفل لا يثبت به تحریم، أما لو كان فى ثديها لبن بأى شكل من الأشكال فالتحریم يثبت بالرضاع منه. جاء فى كفاية الأخيار فى فقه الشافعية « ج ٢ ص ١٢١ » ولا فرق فى المرضعة بين كونها مزوجة أم لا، ولا بين كونها بكرًا أم لا، وقيل: لا يحرم لبن البكر، والصحيح أنه يحرم، ونص عليه الشافعى.

وجاء فى تحفة المحتاج لشرح المنهاج « ج ٨ ص ٢٨٠ » فى فقه الشافعية أن المرضع إذا كانت صغيرة أو آيسة وتأكدت أن ما ينزل من ثديها ليس له وصف اللبن ولكن هو ما يسمى عرفاً بالمصل أو الحش الحصى، فإنه لا يترتب عليه تحریم، أما لو كان له وصف اللبن حتى لو كان نقطة واحدة فإن التحريم يثبت بذلك ولا يشترط كون الرضعات مشبعات « الفتاوى الإسلامية ج ٩ ص ٢٣٦٥، ٣٢٧٤ ».

هذا، والصغيرة التى لا يعتبر رضاعها هى التى لم تبلغ تسع سنين كما قال الشافعية، لأنها لا تحتمل البلوغ ولا الولادة، واللبن المحرم فرع ذلك « الشرقاوى على التحريم ج ٢ ص ٣٤٠ ».

س : هل صحيح أن المرأة الحائض لو وضعت يدها فى اللبن الحليب تَحْتَرُّ ؟

ج : ذكر ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث « ص ٢٣١ » أن المرأة الطامث « الحائض » تدنو من اللبن لتسوطه - تخلطه - وهى منظفة الكف والثوب فيفسد اللبن ، وقد تدخل البستان فتضرب بكثير من الغروس فيه من غير أن تمسها .

وجاء فى كتاب « محاضرات الأدباء » للراغب الأصبهاني « ج ١ ص ٢٠٠ » أنهم قالوا : إن الطامث تدنو من إناء اللبن لتسوطه فتفسده .

ومن أجل ما عند الحائض من إفرازات ضارة كان اليهود يقولون : إن أى شئ تمسه الحائض ينجس ويجب غسله ، فإن مست لحم القربان أحرق بالنار ، ومن مسها أو مس شيئاً من ثيابها وجب عليه الغسل ، وما عجنته أو طبخته أو غسلته فهو نجس حرام على الطاهرين جَلَّ لِلْحَيْضِ « خطط المقرئى ج ٤ ص ٣٧٣ » .

ولعل مما يفسر هذه الظواهر ما نشرته مجلة « الحوادث » اللبنانية بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٤ ص ٦٩ : أن المجلة الطبية البريطانية « ذى لانسيت » ذكرت القصة التالية :

تسلم أحد الأطباء باقة زهور ، فأمر الممرضة بوضعها فى الماء فامتنعت ، ثم أرغمها على وضعها . وبعد بضع ساعات ذبلت الزهور ، وأخبرت الممرضة الطبيب بأن هذا سبب امتناعها عن وضعها فى الماء ، فإن الزهور تذبل كلما مستها وهى حائض .

والتفسير العلمى لذلك أن جلد المرأة الحائض يفرز مادة تسمم النبات ، ويعتقد بعضهم أن هذه المادة شبيهة بمادة « أوكسيخولستريف » وزعم بعض الأطباء أيضاً أنهم لاحظوا ظاهرة غريبة لدى بعض النساء وقت الحيض ، وهى أن جلد الأصابع يكتسى ببقعة سوداء تحت محبس الزواج « كذا » ولاحظوا أيضاً أن المرأة المتقبضة النفس قد تفرز مادة خاصة مضرة للأزهار أيضاً ، وجاء فى « عجائب المخلوقات » للقرئى غرائب مماثلة عن الحائض ، وذلك كله يفسر معنى الأذى فى الحيض والأمر باعتزال القربان حتى ينتهى ، ولزيادة المعلومات يرجع إلى الجزء الثالث من كتاب « الأسرة تحت رعاية الإسلام » .

س : ما هو الحد الفاصل بين البكر والثيب وأحكام كل منهما ؟

ج : البكر هي المرأة التي لم تنزل بكارتها بوطء حلال أو شبهة أو زنا والثيب هي التي زالت بكارتها بشيء من ذلك . والبيكاره هي الغشاء الخاص الموجود في فرج المرأة ، جاء في « كفاية الأخبار » في فقه الشافعية « ج ٢ ص ٤٧ » أن الثيوبه لو حصلت بالسقطة أو بأصبع أو حدة العظم وهو الحيض ، أو طول التعنيس ، وهو بقاؤها زمانا بعد أن بلغت حد التزويج ولم تزوج ، فالصحيح أنها كالأبكار ، ولو وطئت مكروهة أو نائمة أو مجنونة فالأصح أنها كالثيب . وقيل كالبكر ، ولو خلقت بدون بكاره فهي بكر .

وجاء في المصدر نفسه أن المرأة لو ادعت البكاره أو الثيوبه فالصيمري والماوردي قطعاً بأن القول قولها ، ولا يكشف حالها ، لأنها أعلم ، قال الماوردي : ولا تسأل عن الوطء ولا يشترط أن يكون لها زوج ، قال الشاشي : وفي هذا نظر ، لأنها ربما أذهبت بكارتها بأصبعها فله أن يسألها ، فإن اتهمها حلفها .

قلت : طبع النساء نزاع إلى ادعاء نفى ما يجزى إلى العار ، فينبغي مراجعة القوابل في ذلك وإن كان الأصل البكاره ، لأن الزمان قد كثر فسادة فلا بد من مراجعة القوابل ولا يكفى السكوت ، احتياطاً للأبضاع والأنساب .

ومن أهم الأحكام المترتبة على ذلك أن البكر عندما تستأذن في الزواج يكفى سكوتها ، أما الثيب فلا بد من نطقها بالقبول أو الرفض ، روى مسلم أن النبي ﷺ قال « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر ، وإذنها سكوتها » .

ومن الأحكام أن الزوج لو تزوج بأخرى خصها بسبع ليال إن كانت بكراً ، أما إن كانت ثيباً فيخصها بثلاث ليال فقط ، ثم يسوى بين الجميع بعد ذلك في القسم ، لقول أنس

رضى الله عنه « من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعة ثم قسم ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم » قال أبو قلابة : لو شئت لقلت : إن أنسا رفعه إلى النبي ﷺ . رواه البخاري ومسلم .

ولو تزوج المرأة على أنها بكر فبانث ثيباً فالنكاح صحيح ، وهو بالخيار إن شاء أمسك وإن شاء طلق ، مع العلم بأن كتمانها ذلك حرام ، لأنه غش والغش حرام .

س : هل صحيح أن دبلة الخطوبة بدعة وحرام ؟

ج : خاتم الخطوبة أو الزواج له قصة ترجع إلى آلاف السنين ، فقد قيل : إن أول من ابتدعها الفراعنة ، ثم ظهرت عند الإغريق ، وقيل إن أصلها مأخوذ من عادة قديمة ، هي أنه عند الخطبة توضع يد الفتاة في يد الفتى ويضمهما قيد حديدى عند خروجهما من بيت أبيها ، ثم يركب هو جواده وهي سائرة خلفه ماشية مع هذا الرباط حتى يصل إلى بيت الزوجية ، وقد تطول المسافة بين البيتين . ثم أصبحت عادة الخاتم تقليدا مرعيا في العالم كله .

وعادة لبسها في بنصر اليسرى مأخوذة عن اعتقاد الإغريق أن عرق القلب يمر في هذا الأصبع ، وأشد الناس حرصا على ذلك هم الإنجليز وقيل : إن خاتم الخطوبة تقليد نصرانى .

والمسلمون أخذوا هذه العادة ، بصرف النظر عن الدافع إليها ، وحرصوا على أن يلبسها الطرفان ، ويتشاءمون إذا خلعت أو غير وضعها ، وهذا كله لا يقره الدين . والمهم أن نعرف حكم لبسها .

أما اللبس في حد ذاته فليس محرما حيث لم يرد نص في التحريم ، ولم يقصد التشبه بالكفار ، فالتشبه ممنوع وبخاصة إذا كان في معنى ديني لا يرضاه الإسلام ، ثم نقول : إن كانت الدبلة من فضة فلا بأس بها للرجال والنساء ، أما إن كانت من ذهب فهي حرام على الرجال حلال للنساء ، وذلك لعدة أحاديث وردت في ذلك ، منها حديث رواه الترمذى بإسناد حسن « حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتى وأحل للإنائهم » وحديث مسلم « ونهانا عن خواتم - أو عن تختم - بالذهب » وحديثه أيضا « يعمد أحدكم إلى جمرة نار فيجعلها في يده » ؟ وذلك عندما رأى خاتما من ذهب في يد رجل ، فنزعه فطرحه .

ومن أراد التوسع في معرفة تاريخ الدبلة والباعث عليها والعبارات المكتوبة عليها وغير ذلك فليرجع إلى الجزء الأول من كتابنا « موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام » .

س : جاء فى الأحاديث أن أعرابيا نقض البيعة مع الرسول ﷺ على الإسلام والهجرة، فهل يعتبر ذلك ردة، وإذا كان ردة فلماذا لم يقم عليه الرسول ﷺ العبد ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن جابر بن عبد الله أن أعرابيا بايع رسول الله ﷺ فأصاب الأعرابى وغك بالمدينة، فقال : يا رسول الله ألقنى بيعتى فأبى رسول الله ﷺ، وتكرر الطلب والرفض ثلاث مرات، فخرج الأعرابى فقال الرسول ﷺ « إنما المدينة كالكبير، تنفى حَبَّتْهَا، وينصع طيها » والطيب بكسر الطاء هو الرائحة الحسنة، ويفتحها وتشديد الياء هو الطاهر.

لم تصرح رواية مسلم بما بايع الأعرابى عليه رسول الله ﷺ وصرحت رواية البخارى بأنه بايعه على الإسلام، وجاء فى شرح النووى على صحيح مسلم أن المبايعه كانت على الإسلام والهجرة، وجاء فى فتح البارى لابن حجر أن طلب الإقالة من الأعرابى هل كان عن الإسلام والهجرة أم عن الهجرة فقط ؟

من المعلوم أن الهجرة إلى المدينة كانت واجبة قبل فتح مكة فى السنة الثامنة من الهجرة، ثم صارت بعد الفتح غير واجبة كما صح فى حديث البخارى ومسلم « لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا » فتركها قبل الفتح معصية، وبعد فتحها ليس بمعصية.

ومن المعلوم أيضا أن جو المدينة لم يلائم كثيرا من الوافدين عليها، وشكا بعض المهاجرين ذلك إلى النبى ﷺ ومنهم أبو بكر وبلال رضى الله عنهما، فدعا الرسول ربه أن يبارك فى المدينة كما بارك فى مكة أو أشد، كما رواه البخارى، ورغب فى الصبر على شدتها وعدم مفارقتها.

والأعرابى الساكن فى البادية لما وفد إلى النبى بالمدينة وأسلم لم يعجبه جوها فطلب

من الرسول إقالته فلم يُقَلِّه، فخرج الأعرابي من المدينة، واختلف العلماء فيما طلب الإقالة منه: هل هو الإسلام والهجرة، أو الهجرة فقط؟ رجح جماعة أنه الهجرة فقط، وذلك بعد سقوط فرضيتها بفتح مكة، لكن قيل: إذا كانت الهجرة سقطت فرضيتها فلماذا لم يأذن له الرسول بترك المدينة؟ أجيب بأن الرسول يحب لمن سكنها ألا يتركها حتى لو كان تركها مباحا، والرجل حين خرج منها بعد طلب الإقالة لم يرتكب إثما، وإنما ارتكب خلاف الأولى، ولا عقوبة في ذلك لا في الآخرة ولا في الدنيا.

وإذا كان طلبه الإقالة من الهجرة قبل فتح مكة كان تركه للمدينة معصية، والرسول لا يسمح بارتكاب المعصية حتى لو كانت صغيرة، وهذه المعصية لا عقوبة عليها في الدنيا مثل كثير من المعاصي كعقوق الوالدين والغيبة والنميمة وإن كانت لها عقوبة أخروية.

وقال جماعة: إن الأعرابي طلب الإقالة من الإسلام والهجرة، وإذا كان الرسول ﷺ قد رفض الإقالة من الهجرة على الوجه المبين من قبل، فإنه يرفض الإقالة من الإسلام لأنها ردة.

وهنا يقال: لماذا لم يعاقبه الرسول على الردة؟ والجواب أن الأعرابي إذا خالف بالخروج من المدينة كما نص الحديث فإن رفضه للإسلام غير معلوم، لأنه لا تلازم بين الاثنين، وبخاصة أنه بيّن في طلبه عدم ملازمة جو المدينة له فقط، فيجوز أن يخرج من المدينة إلى البادية طلبا للصحة مع بقاءه على الإسلام بعقيدته وشريعته.

ورفض الإسلام الذي يكون ردة أمر متعلق بالقلب والباطن، لا يعلم إلا بقول يصرح فيه بالرفض والإنكار لأية عقيدة من عقائده، أو بفعل يدل على ذلك كسجود لصنم أو إهانة المصحف بإلقائه مثلا في القاذورات، وبدون هذه الأمارات لا تعلم الردة، كالمنافقين الذين تكفر قلوبهم ولا يصدر منهم قول أو فعل يصرح بما في قلوبهم، فكانوا يعاملون بظاهريهم معاملة المؤمنين.

والأعرابي لم يتبين للرسول منه ما يفيد رفضه للإسلام حتى يعامله معاملة المرتد،

ومجرد خروجه من المدينة ونقض البيعة على الهجرة على فرض أنه من المعاصي الكبيرة لا يلزم منه الكفر، وحديث أبي ذر في ذلك معروف، فإن المؤمن مصيره الجنة ولا يخلد في النار كالكافرين حتى لو سرق وزنا «رغم أنف أبي ذر» .

وما جاء من الأحاديث التي تنفي الإيمان عن مرتكب الكبائر مثل « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ... » قال فيه العلماء : إن نفي الإيمان إما أن يكون نفياً لكماله، وإما أن يكون نفياً لأصله إذا اعتقد أن الزنا حلال، فإن اعتقاد حِلِّ ما حرمه الله تحريماً قاطعاً كفر، ولم يُعَلِّمْ أن الأعرابي اعتقد أن ترك المدينة حلال على فرض أنه حرام، ومن هنا لم يقم الرسول عليه حد الردة، ولا يصح أن تكون هذه الواقعة مُتَكِّأً لمن يرفضون أن الردة يعاقب عليها بالقتل، وَيَدْعُونَ إلى الحرية في اختيار أى دين، والتحول من دين إلى آخر، أو عدم التقيد بأى دين، تحقيقاً للحرية المكفولة لكل إنسان . متجاهلين قول الله تعالى ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ [سورة البقرة : ٢١٧] وقوله ﴿ ومن يتبغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ [سورة آل عمران : ٨٥] وقول النبي ﷺ « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني والقاتل والتارك لدينه المفارق للجماعة » رواه البخاري ومسلم، وقوله « من بدل دينه فاقتلوه » رواه البخاري .

س : حدث خطأ أنا شاهدته وعند التحقيق فيه بعدت عنه حتى لا أطلب للشهادة، خوفاً من تعطيل مصالحى وانقطاعى عن عملى، أو خوفاً على المخطئ أن يعاقب، فما حكم الدين فى ذلك، وماذا أعمل لو طلبت للشهادة ؟

ج : شرع الله سبحانه فى التعامل بين الناس أن تكون هناك احتياطات لحفظ الحقوق وعدم الجحود، فإنهم ليسوا جميعاً على قلب رجل واحد من الخوف من الله، ومن حب الخير للغير كما يحبونه لأنفسهم. ومن هذه الاحتياطات الإشهاد وكتابة الديون والدقة والأمانة وحسن اختيار الشهود، قال الله تعالى فى آية الدين ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ثم قال تعالى ﴿ وليتق الله ربه ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه أثم قلبه ﴾ [البقرة : ٢٨٣] هناك ثلاثة مواقف : التطوع بالشهادة، طلب الشهادة، أداء الشهادة .

يقول القرطبى عن الآية الأولى بالنسبة إلى الموقفين الأولين : قال ابن عطية : والآية - كما قال الحسن - جمعت أمرين على جهة التنبه، فالمسلمون مندوبون إلى معونة إخوانهم، فإذا كانت الفسحة لكثرة الشهود والأمن من تعطيل الحق فالمدعو مندوب، وله أن يتخلف لأدنى عذر، وإن تخلف لغير عذر فلا إثم عليه ولا ثواب له . وإذا كانت الضرورة وخيف تعطيل الحق أدنى خوف قوى التنبه وقرب من الوجوب، وإذا علم أن الحق يذهب ويتلف بتأخر الشاهد عن الشهادة فواجب عليه القيام بها، لا سيما إذا كانت محصلة وكان الدعاء لأدائها، فإن هذا الظرف أكد، لأنها قلادة فى العنق، وأمانة تقتضى الأداء . انتهى .

ومعنى هذا الكلام أن الإنسان يتدب له أن يشهد متطوعاً بدون أن يستدعيه أحد للشهادة، وله أن يتخلف عنها لعذر أو لغير ذلك، ومحل ذلك إذا كان هناك شهود آخرون ولا يضيع الحق بتخلفه، أما إذا لم يكن إلا هو والحد الأدنى لقبول الشهادة، ونحيف ضياع الحق كان تقدمه للشهادة قوى التدب وقرب من أن يكون واجباً يحرم التخلف عنه، أما إذا علم أن الحق يضيع لو تخلف عن الشهادة وجب عليه التقدم للشهادة ما دام ذلك ممكناً، ويتأكد ذلك إذا طلب منه أن يشهد، أى يتحمل الشهادة لإثبات الواقعة، لأن ذلك من باب نصرة المظلوم كما ثبت في الحديث «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» ونقوله تعالى ﴿ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ .

وعلى هذا لا يتعلل الشاهد بالتأخر عن عمله، أو بالخوف على المخطئ من العقوبة، إذا وجب عليه أن يشهد في الصورة المتقدمة .

وتحمل الشهادة سواء تطوع بها أو دعى إليها لا يتنافى مع حديث الصحيحين عن خير القرون، الذى جاء فيه «ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون» فإنه محمول على ثلاثة أوجه كما قال القرطبي: أحدها أن يراد به شاهد الزور، فإنه يشهد بما لم يستشهد، أى بما يتحمله ولا حُملَه، ويؤيد هذا الوجه حديث فى فضل الصحابة ومن بعدهم جاء فيه «ثم يفسدوا الكذب وشهادة الزور» والوجه الثانى أن يراد به المتطفل الشره النهم على تنفيذ ما يشهد به فيبادر بها قبل أن يسألها، فذلك دليل على هوى غالب عليه، والوجه الثالث أنهم الغلمان الصغار كما قال النخعي .

أما الموقف الثالث للشهادة وهو أدائها عند القاضى فله حالتان، الأولى أن يتطوع بها أى يشهد دون أن يستدعى، والحالة الثانية أن يستدعى لأدائها، ففي الأولى يتدب له أن يتقدم لأدائها، وفيه حديث رواه أصحاب السنن «خير الشهداء الذى يأتى بالشهادة قبل أن يُسألها» وله ألا يشهد ما دام لم يستدع وذلك على النحو الذى سبق فى تحمل الشهادة لا فى أدائها، فإذا وجد شاهد غيره ولم يكن هناك خوف على ضياع الحق كان حضوره لأدائها مندوباً لا واجباً، فإن تعين هو للشهادة وجب الحضور حتى لو لم يستدع .

وفى الحالة الثانية إذا استدعى فلا يجوز له التخلف ، لأن القضاء متوقف على الشهادة ، والتخلف عنها ضياع للحق ، ودليل ذلك قوله تعالى ﴿ ولا يَأْبُ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ فهو عام فى التحمل والأداء . قال الحسن : جمعت هذه الآية أمرين ، وهما ألا تأبى إذا دعيت إلى تحصيل الشهادة ، ولا إذا دعيت إلى أدائها . وحملها قتادة والريبع وابن عباس على تحملها وإثباتها فى الكتاب - أى الذى بين المتعاقدين - وحملها مجاهد على أدائها بعد تحصيلها أى تحملها . وقال : فأما إذا دعيت لتشهد أولاً فإن شئت فاذهب وإن شئت فلا . وقاله جماعة آخرون وعليه فلا يجب على الشهود الحضور ، عند المتعاقدين .

وإذا حضر الشاهد أمام القاضى ليشهد عند الاستدعاء وغيره وجب عليه أن يؤدبها بأمانة كما تحملها ، ولا يجوز له أن يكتمها وينكر أنه تحملها ، قال تعالى ﴿ ولا تكتُموا الشهادة ومن يكتمها فإنه أثم قلبه ﴾ فالكتمان صادق بعدم أدائها ، وبعدم الصدق فيها ، أى بقول الزور .

والتعبير بقوله ﴿ أثم قلبه ﴾ إشارة إلى أن كاتم الشهادة وقع تحت تأثير قصد سيئ انطوى عليه قلبه ، وأقل ما يكون من هذا القصد السيئ عدم حب الخير لأخيه ، أو حب الشر له والإضرار به ، وذلك يتنافى مع الإيمان فى الحديث « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » رواه البخارى ومسلم .

وإذا كان الكتمان ناشئاً عن طمع فى نوال شيء من أحد الطرفين ، أو عن خوف منه فإن الإيمان الحق يوجب أن يكون الرجاء هو فيما عند الله ، فهو خير وأبقى ، وأن يكون الخوف من الله وحده فهو القاهر فوق عباده ، وقد أخذ الرسول ﷺ العهد على أصحابه أن يقولوا الحق لا يخشون فيه لومة لائم ، قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعلمون خبيراً ﴾ [سورة النساء : ١٣٥] .

س : لو زرت صفارا يتامى وقدموا لى تحية الضيف هل يجوز تناولها أم لا ؟

ج : يقول الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ سَعِيرًا ﴾ [سورة النساء : ١٠] .

هذه الآية تنهى عن أكل مال اليتيم ظلماً أى بغير حق ، فإن كان بحق فلا مانع منه ، ويوضح هذا قوله تعالى فى آية سابقة فى السورة نفسها ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [الآية رقم : ٦] فهى تعالج خطأ وقع فيه الناس وهو الطمع فى مال اليتيم ، حيث كان الوصى يتصرف فيه لمصلحة نفسه لا لمصلحة اليتيم ، حتى إذا كبر لم يجد له مالا ، أو يجد ماله قد قل ، لأن الوصى لم يتصرف فيه لصالحه ، وقد أباح الله للوصى أن يأخذ من مال اليتيم ما يوازى إشرافه عليه ، على أن يكون ذلك فى الحد المعقول ، وذلك إذا كان محتاجا ، أما إذا كان مستغنيا فالأولى أن يستعفف ولا يأخذ شيئا فى مقابل الإشراف عليه .

ولما كانت النصوص فى القرآن والسنة تحذر من أكل مال اليتيم بدون وجه حق تحرج الناس عن كفالاته خشية الوقوع فى المحذور ، وذلك أمر يترتب عليه إهمال اليتيم وضياعه ، فأذن الله للناس أن يشرفوا على أموال اليتامى على أن يراقبوا الله ، فلا يتصرفوا فى غير مصلحتهم . قال تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالُطُوهُمْ فَارْحَمُوا أَمْوَالَهُمُ الْمَقْسُودَ مِنَ الْمَصْلُوحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٠] .

وإذا كان هذا فى حق الأوصياء فهو أيضا فى حق كل إنسان يطمع فى مال اليتيم . وقد يحدث أن الذين يتركهم الميت من الأولاد يكون فيهم كبار ، فلا ينطبق عليهم أحكام

اليتامى، لأنه لا يُثم بعد الحُلُم، أى البلوغ، ومع الكبار يوجد صغار، وأموالهم مختلطة بعضها ببعض، وهنا نقطتان :

النقطة الأولى خاصة بمخالطة الأولاد الكبار لإخوتهم الصغار، فيجب التحرز من الطمع فى أموالهم أو التصرف فيها على وجه ليس فيه مصلحتهم، وحيث إن الأموال مختلطة فيصعب ذلك، ولهذا ترك الله الأمر لضمير الكبار ورقابتهم الله ﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾ .

والنقطة الثانية خاصة بعلاقة الأجانب بهؤلاء الأولاد، فى مثل زيارتهم وتناول ما يقدم تحية للزائر، وحيث إن أموال الكبار مختلطة بأموال الصغار فلا تمييز فيما يقدم للضيف، هل هو من نصيب الكبار فيجوز تناوله، أو من نصيب الصغار فلا يجوز ؟

لا يمكن الحكم بحرمة تناول التحية، لأن مناط التحريم هو التيقن، ولا يوجد، وإذا لم يمكن الحكم بالحرمة فأقل ما يحكم به هو الكراهة التنزيهية، وذلك للشبهة، ومن اتقى الشبهات كان لدينه أروع، وقد يكون من المستحسن أن يتناول الضيف من التحية أقل شيء حتى لا يكون فى الامتناع الكلى بعض آلام نفسية لليتامى، وليكن أماننا قول الله سبحانه ﴿ وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأحتكم ﴾ فلتكن هناك زيارة خالصة لله، تخفيفا على اليتامى، وليكن معها هدية لهم إن أمكن، حتى لا يبرزهم فى شيء لو تناول التحية، فالمندوب أن نعطي لهم ولا نأخذ منهم .

س : هل يجوز ضرب المتهم ليقر بما ارتكبه من مخالفة، وهل يُفتد بهذا الإقرار؟

ج : جاء في « الأحكام السلطانية » للمواردى ص ٢٢٠ أنه يجوز للأمير مع قوة التهمة أن يضرب المتهم ضرب التعزيز لا ضرب الحد، ليأخذه بالصدق عن حاله فيما قرف به واتهم، فإن أقر وهو مضروب اعتبرت حاله فيما ضرب عليه، فإن ضرب ليقر لم يكن لإقراره تحت الضرب حكم، وإن ضرب ليصدق عن حاله وأقر تحت الضرب قطع ضربه واستعيد إقراره، فإذا أعاده كان مأخوذاً بالإقرار الثاني دون الأول. فإن اقتصر على الإقرار الأول ولم يستعده لم يضيق عليه أن يعمل بالإقرار الأول وإن كرهناه.

س : لماذا يتحدث الله عن نفسه بقوله « نحن » مع أنها للجمع ، فهل هناك معه إله آخر ؟

ج : إن القرآن الكريم نزل من عند الله بلغة العرب التي هي لغة رسوله ﷺ ، وقد نزل في أرقى درجات البلاغة والفصاحة ﴿ بلسان عربي مبين ﴾ [سورة الشعراء : ١٩٥] .
ومما جرت به عادة العرب أن يعبر المتكلم عن نفسه بلفظ « أنا » فإذا كان معه غيره قال « نحن » كما أن لفظ « نحن » يستعمل عند تعظيم المتكلم لنفسه ، وتعظيم الإنسان لنفسه له دواع تدعو إليه ، فقد يكون ذا منصب أو جاه أو حسب أو نسب فيتحدث عن نفسه تفاخرا وتكبيرا من أجل التواضع والتكبر ، وقد يكون لإدخال الرهبة في قلوب الآخرين ، كأنه عدة أشخاص لا شخص واحد ، وقد يعبر عن نفسه بلفظ « نحن » لتعدد مآثره أو مواهبه ، كأنه عدة أشخاص في شخص واحد ، فالكثرة والتعدد بالنظر إلى الأثر لا إلى المؤثر .

وأسلوب التعظيم للمتكلم أو المخاطب موجود في اللغات الأخرى وليس قاصرا على اللغة العربية ، ويستعمل في مثل الأغراض المذكورة .

فإذا كان رب العزة يقول ﴿ نحن خلقناهم وشددنا أسرهم وإذا شئنا بدلنا أمثالهم تبديلا ﴾ [سورة الإنسان : ٢٨] فالمقام مقام امتنان بالخلق والإنعام ومقام تخويف وإرهاب للكافرين ، يتناسب معه ضمير التعظيم الذي يعطى معنى القوة والهيبة ، وإذا كان يقول ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ [سورة الحجر : ٩] فالمقام مقام الاقتدار الذي يدخل الطمأنينة على حفظ الله للقرآن الذي أنزله بقدرته وحكمته .
وإذا كان يقول ﴿ إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد ﴾

[سورة غافر: ٥١] ففيه اطمئنان لحماية الله لرسله ونصرهم على أعدائهم، كأنها

حمايات بوسائل متعددة.

وأعتقد أن المؤمن حين يقرأ القرآن وفيه أسلوب التعظيم لله لا يتسرب إلى نفسه أي

شك في وحدانيته سبحانه، وهو جدير بكل عظمة وإجلال لا يمكن أن يكون لغيره من

القدرة والإنعام ما يصرف الناس عن عبادته وحده.

س : ضرب شخص دجاجة فماتت، ولما فتح بطنها وجد فيها بيضة، فهل
يجل أكل البيضة ؟

ج : جاء فى كتاب « حياة الحيوان الكبرى » للدميرى عند كلامه على الدجاج ما نصه : « فرع » البيضة التى فى جوف الطائر الميت فيها ثلاثة أوجه حكاهما الماوردى والرويانى والشاشى ، أصحابها - وهو قول ابن القطان وأبى الفياض وبه قطع الجمهور - إن تصلبت فطاهرة وإلا فنجسة ، والثانى طاهرة مطلقا ، وبه قال أبو حنيفة ، لتمييزها عنه ، فصارت بالولد أشبه . والثالث نجسة مطلقا وبه قال مالك ، لأنها قبل الانفصال جزء من الطائر ، وحكاها المتولى عن نص الشافعى رضى الله تعالى عنه ، وهو نقل غريب شاذ ضعيف . وقال صاحب الحاوى والبحر : فلو وضعت هذه البيضة تحت طائر فصارت فرخا كان الفرخ طاهرا على الأوجه كلها كسائر الحيوان ، ولا خلاف أن ظاهر البيضة نجس .

وأما البيضة الخارجة فى حال حياة الدجاجة فهل يحكم بنجاسة ظاهرها؟ فيه وجهان حكاهما الماوردى والرويانى والبعوى وغيرهم ، بناء على الوجهين فى نجاسة رطوبة فرج المرأة ، قال فى المذهب : إن المنصوص بنجاسة رطوبة فرج المرأة ، وقال الماوردى : إن الشافعى رضى الله تعالى عنه قد نص فى بعض كتبه على طهارتها ، ثم حكى التنجيس عن ابن سريج . فملخص الخلاف فيها قولان لا وجهان .

وقال الإمام النووى : رطوبة الفرج طاهرة مطلقا ، سواء كان الفرج من بهيمة أو امرأة ، وهو الأصح . وإذا فرعنا على نجاسة رطوبة الفرج فتقل النووى فى شرح المذهب عن فتاوى ابن الصباغ ولم يخالفه أن المولود لا يجب غسله إجماعا ، وقال فى آخر باب الآتية من الشرح المذكور : إن فيه وجهين حكاهما الماوردى والرويانى ، وقد حكاهما

الشيخ أبو عمرو بن الصلاح فى فتاويه . ورأيت فى « الكافى » للخوارزمى أن الماء لا ينجس بوقوعه فيه ، فيحتمل أن يكون الخلاف مفرعا على القول القديم بعدم وجوب الغسل لكونه نجسا معفوا عنه . وأما إذا انفصل الولد حيا بعد موتها فعينه طاهرة بلا خلاف ، ويجب غسل ظاهره بلا خلاف . وأما البلل الخارج مع الولد أو غيره فنجس كما جزم به الرافعى فى الشرح الصغير والنووى فى شرح المذهب ، وقال الإمام : لا شك فيه .

وأما الرطوبة الخارجة من باطن الفرج فإنها نجسة كما تقدم ، وإنما قلنا بطهارة ذكر المجامع ونحوه على ذلك القول لأننا لا نقطع بخروجها . قال فى الكفاية : والفرق بين رطوبة فرج المرأة ورطوبة باطن الذكر لأنها لزجة لا تنفصل بنفسها ولا تمازج سائر رطوبات البدن ، فلا حكم لها . قلت : والرطوبة هى ماء أبيض متردد بين المذى والعرق ، كما قاله فى شرح المذهب وغيره . انتهى ما قاله الدميرى فى ذلك .

س : ما رأى الدين فى الأحزاب السياسية فى ظل الحكم الديموقراطى ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ ولا تكونوا من المشركين * من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ [سورة الروم : ٣١ ، ٣٢] ويقول عن الكافرين ﴿ استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون ﴾ [سورة المجادلة : ١٩] ويقول عن المؤمنين ﴿ أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون ﴾ [سورة المجادلة : ٢٢] .

الحزب هو الجماعة من الناس ، والحزبية التعصب للحزب ، وهذا الحزب له فكر معين يلزمه سلوك معين لتحقيق الهدف منه . واختلاف الناس فى الفكر المؤدى إلى الاختلاف فى السلوك أمر من طبيعة البشر ، كما قال سبحانه ﴿ ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم ﴾ [سورة هود : ١١٨ ، ١١٩] وكانت رسالة الرسل هى من أجل الدعوة إلى توحيد الفكر والعقيدة ، وعلى رأسها الإيمان بآله واحد والرجوع إليه بعد الموت ، ومع اتفاق الرسالات على هذه الدعوة كان لكل رسالة شريعة خاصة فى ظل هذه العقيدة تتناسب مع استعداد القوم وظروفهم ، كما قال سبحانه ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ [سورة المائدة : ٤٨]

فأمر الاختلاف بين الأمم قائم ، والدعوة إلى توحيد العقيدة مستمرة ، والنهى عن الاختلاف والتفرق إنما هو فى مجال العقيدة فحسب ، فمن كانوا من المؤمنين فهم حزب الله ، ومن كانوا كافرين فهم حزب الشيطان . ولعدم صدق العقيدة عند الكافرين لم يجتمعوا على عقيدة واحدة ، لأنها صدى لأفكارهم البحتة ، والأفكار مختلفة ، والتعصب للفكر شديد ﴿ ولا تكونوا من المشركين * من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ قال تعالى للمؤمنين ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق

تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون* واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ﴿ [سورة آل عمران: ١٠٢، ١٠٣] .

إن الذى ينعى عليه الدين هو الاختلاف فى العقيدة، أما السلوك فإن كان منصوحا على تحديده وجب التزامه، وإلا كان الحكم عليه بمقدار اتصاله بالعقيدة وعدم الخروج عليها، وفى ظل هذا كان اختلاف بعض الصحابة والتابعين والفقهاء الذين جاءوا من بعدهم فى فهم النصوص واستخراج الأحكام لما لم ينص عليه، وكانت الحرية فى الأخذ بأى رأى ما دام لا يصادم نصا ولا يعارض المقررات الأساسية المجمع عليها .

ومع تنوع الأفكار وتعدد المذاهب كان الجميع كتلة واحدة فى تحقيق الخير للامة والدفاع عنها . لا فرق بين عربى وغير عربى، ولا تعصب لجنس أو عرق أو قبيلة، قاله سبحانه يقول ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ [سورة الحجرات : ١٣] والأحاديث كثيرة فى النهى على المصيبة ، والتفرق بسبب من الأسباب الذاتية أو المعارضة كالغنى والنسب والعلم والجاه .

بعد هذا نأتى إلى الأحزاب السياسية القائمة فى ظل النظم الديمقراطية، التى من أهم مظاهرها حرية الفكر وإبداء الرأى، فمن أجل هذه الحرية اختلفت الآراء فى خدمة الوطن، كل جماعة ترى أن رأيها ومنهجها هو الذى يحقق الخير دون رأى غيرها .

ولو أن هذه الأحزاب تلاقى وافتقت على منهج سليم لخدمة الوطن لكان الخير مرجوا منها، لكن يعيبها أن كل حزب معتد بفكرته فى هذا المجال، ويعتقد أنه هو الجدير وحده بتسليم الزمام لقيادة الشعب، فالهدف أولا وبالذات هو الحكم، ثم بعد ذلك يكون التفكير فى الإجراءات اللازمة لخدمة الوطن، وقد توفق وقد تخفق بمقدار ما عندها من إخلاص للمصلحة العامة أو الخاصة .

مع أن كل حزب يمكنه أن يخدم وطنه بعيدا عن الحكم، ويقدم نصائحه بالحكمة

والأسلوب الحضارى لمن يتولى القيادة، ولا يتم التوفيق لهذه الأحزاب إلا إذا صحت عقيدتها فى الله، والتزمت الأخلاق التى أجمعت عليها كل الأديان، وحافظت على الخطوط العريضة التى وضعتها الرسالات للإصلاح، كما قال سبحانه لأدم حين أمبطه إلى الأرض ﴿فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى * ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى﴾ [سورة طه: ١٢٣، ١٢٤].

س : يقول بعض الناس: إن تحية العلم شرك بالله، فلا يعظم إلا الله وحده، فهل هذا صحيح؟

ج : العلم رمز للوطن في العصر الحديث، وكان عند العرب رمزا للقبيلة والجماعة، يسير خلفه ويحافظ عليه كل من يتسبب إلى القبيلة أو الجماعة، وكلما كان العلم مرفوعا دل على عزة أهله، وإذا انتكس دل على ذلهم، ويعرف عند العرب باسم الراية أو اللواء.

يقول ابن حجر في غزوة خيبر: اللواء هو العلم الذي يحمل في الحرب يعرف به موضع صاحب الجيش، وقد يحمله أمير الجيش، وقد صرح جماعة بترادف اللواء والراية، وقال آخرون بتغايرهما، فقد روى أحمد والترمذي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض، وجزم بتغايرهما ابن العربي فقال: اللواء ما يعقد في طرف الرمح ويلوى عليه، والراية ما يعقد منه ويترك حتى تصفقه الرياح، وقيل: اللواء العلم الضخم وهو علامة لمحل الأمير يدور معه حيث دار، والراية يتولاها صاحب الحرب.

وفي شرح الزرقاني على المواهب اللدنية كلام كثير عن العلاقة بين الراية واللواء «ج ١ ص ٣٩٠» وذكر في غزوة تبوك أن حامل اللواء كان زيد بن حارثة، ولما قتل تناوله جعفر ابن أبي طالب وقاتل حتى قتل، ثم تناوله عبد الله بن رواحة فقاتل حتى قتل، فأخذ اللواء ثابت بن أقرم العجلاني وتقدم به إلى خالد بن الوليد وسلمه إياه لجدارته كما ذكر أن جعفرا لما قطعت يده اليمنى حاملة اللواء أخذه بيده اليسرى، فلما قطعت يده احتضنه بعضديه ثم قتل، ثم دعا رسول الله ﷺ له أن يعوضه الله بدل اليدين جناحين في الجنة «ج ١ ص ٢٦٧ وما بعدها».

والمهم أن العلم أو الراية أو اللواء كان يحرص عليه من يحمله ، وإذا وقع رفعه غيره للدلالة على أن في الجيش قوة ، ترفع بها معنوياتهم ليصمدوا .

فتحية العلم بالنشيد أو الإشارة باليد في وضع معين إشعار بالولاء للوطن والالتفاف حول قيادته والحرص على حمايته ، وذلك لا يدخل في مفهوم العبادة له ، فليس فيها صلاة ولا ذكر حتى يقال : إنها بدعة أو تقرب إلى غير الله .

س : لو كان عند الإنسان مال حرام وأراد أن يتوب إلى الله فكيف يتصرف فى هذا المال ؟

ج : من المعلوم أن الله سبحانه نهانا عن أكل الحرام ، وقرر الرسول ﷺ أن الله لا يقبل الصدق إلا بالمال الحلال ، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبا ، وأن القليل من الحرام فى بطن الإنسان أو على جسمه يمنع قبول الدعاء ، ويؤدى فى الآخرة إلى النار ، والمال الحرام يجب التخلص منه عند التوبة ، وذلك برده إلى صاحبه أو إلى ورثته إن عرفوا ، وإلا وجب التصديق به تبرؤا منه لا تبرعا للثواب .

قال الإمام الغزالى فى كتابه « الإحياء » ج ٢ ص ١١٦ فى خروج الثائب عن المظالم المادية : فإن قيل : ما دليل جواز التصديق بما هو حرام ، وكيف يتصدق بما لا يملك وقد ذهب جماعة إلى أن ذلك غير جائز لأنه حرام ، وحكى عن الفضيل أنه وقع فى يديه درهمان فلما علم أنهما من غير وجههما رماههما بين الحجارة وقال : لا أتصدق إلا بالطيب ، ولا أرضى لغيرى ما لا أرضاه لنفسى ؟

فتقول : نعم ذلك له وجه احتمال ، وإنما اخترنا خلافا للخبر والأثر والقياس . فأما الخبر فأمر رسول الله ﷺ بالتصدق بالشاة المصلية التى قدمت إليه فكلمته بأنها حرام ، إذ قال ﷺ « أطعموها الأسارى » - والحديث قال فيه العراقى : رواه أحمد وإسناده جيد - ولما نزل قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَغْلِبِ الرُّومُ ﴾ كذبه المشركون وقالوا للصحابه : ألا ترون ما يقول صاحبكم ؟ يزعم أن الروم ستغلب ، فخطبهم - أى راهنهم - أبو بكر رضى الله عنه ، بإذن رسول الله ﷺ ، فلما حقق الله صدقه وجاء أبو بكر بما قامرهم به قال ﷺ « هذا سحت فتصدق به » وفرح المؤمنون بنصر الله ، وكان قد نزل تحريم القمار بعد إذن الرسول له فى المخاطرة مع الكفار .

وأما الأثر فإن ابن مسعود اشترى جارية فلم يظفر بمالكها ليتقده الثمن ، فطلبه كثيرا

فلم يجده، فتصدق بالثمن وقال: اللهم هذا عنه إن رضى، وإلا فالأجر لى. وروى أن رجلا سولت له نفسه فَعَلْ مائة دينار من الغنيمة ثم أتى أميره ليردها عليه فأبى أن يقبضها وقال له: تفرق الجيش، فأتى معاوية فأبى أن يقبض، فأتى بعض النساك فقال ادفع خمسها إلى معاوية وتصدق بما بقى. فلما بلغ معاوية قوله تلهف إذ لم يخطر له ذلك. وذهب أحمد بن حنبل والحاثر المحاسنى وجماعة من الورعين إلى ذلك.

وأما القياس فهو أن يقال: إن هذا المال مردد بين أن يضيع وبين أن يصرف إلى خير، إذ قد وقع اليأس من ماله، وبالضرورة يعلم أن صرفه إلى خير أولى من إلقائه في البحر، فإذا رميناه في البحر فقد فوتناه على أنفسنا وعلى المالك ولم تحصل منه فائدة، وإذا رميناه في يد فقير يدعو لمالكة حصل للمالك بركة دعائه، وحصل للفقير سُدُّ حاجته، وحصول الأجر للمالك بغير اختياره في التصديق لا ينبغي أن ينكر، فإن في الخبر الصحيح أن للغارص والزراع أجرا في كل ما يصيبه الناس والطيور من ثماره وزرعه، وذلك بغير اختياره، وأما قول القائل: لا نتصدق إلا بالطيب فذلك إذا طلبنا الأجر لأنفسنا، ونحن الآن نطلب الخلاص من المظلمة لا الأجر، وترددنا بين التضييع وبين التصديق، ورجحنا جانب التصديق على جانب التضييع. انتهى.

وقد أخذ برأى الغزالي هذا - إجابة دار الفتوى على مثل هذا السؤال « الفتاوى الإسلامية - المجلد العاشر ص ٣٥٧١ ».

ويستأنس للقول بجواز توجيه المال الحرام إلى منفعة المسلمين إذا لم يعرف صاحبه، بما فعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه مع المتسول الذي طلب منه طعاما فأحاله على صحابى فأطعمه، ثم عاد يسأل فوجده محترفا دون حاجة، ومعه زاد كثير، فأمر بطرحه أمام إبل الصدقة لأنها منفعة عامة للمسلمين.

وجاء في تفسير القرطبي « ج ٣ ص ٣٦٦ » ما نصه .

قال علماؤنا: إن سبيل التوبة مما بيده من الأموال الحرام إن كانت من ربا فليردها

على من أربى عليه، ويطلبه إن كان حاضرا، فإن أيس من وجوده فليصدق بذلك عنه، وإن أخذه بظلم فليفعل كذلك في أمر من ظلمه، فإن التيس عليه الأمر ولم يدر كم الحرام من الحلال مما بيده فإنه يتحرى قدر ما بيده مما يجب عليه رده، حتى لا يشك أن ما يبقى قد خلص له فيرده من ذلك الذي أزال عن يده إلى من عرف ممن ظلمه أو أربى عليه، فإن أيس من وجوده تصدق به عنه، فإن أحاطت المظالم بذمته وعلم أنه وجب عليه من ذلك ما لا يطيق أدائه أبدا لكثرة فتوته أن يزيل ما بيده أجمع، إما إلى المساكين وإما إلى ما فيه صلاح المسلمين، حتى لا يبقى في يده إلا أقل ما يجزئه في الصلاة من اللباس، ما يستر العورة وهي من سرته إلى ركبته، وقوت يومه، لأنه الذي يجب له أن يأخذه من مال غيره إذا اضطر إليه وإن كره ذلك من يأخذه منه.

وفارق هاهنا المفلس في قول أكثر العلماء، لأن المفلس لم يصر إليه أموال الناس باعتداء، بل هم الذين صيروها إليه، فترك له ما يواريه وما هو هيئة لباسه، وأبو عبيدة وغيره يرى ألا يترك للمفلس من اللباس إلا أقل ما يجزئه في الصلاة وهو ما يواريه من سرته إلى ركبته، ثم كلما وقع بيد هذا شيء أخرجه عن يده ولم يمك منه إلا ما ذكرنا، حتى يعلم هو ومن يعلم حاله أنه أدى ما عليه.

س : عندى شرائط مسجل عليها سورة القرآن الكريم، هل يجوز لى أن أحملها أو أمسها وأنا غير متطهر ؟

ج : جمهور الفقهاء على عدم جواز حمل المصحف ومسه بدون طهارة من الحدثين الأكبر والأصغر، استنادا إلى قوله تعالى ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ [سورة الواقعة : ٧٩] وقول النبى ﷺ « لا يمس القرآن إلا طاهر » رواه النسائى وغيره، وقال ابن عبد البر: إنه أشبه بالمتواتر لتلقى الناس له بالقبول .

وهذا فى القرآن المكتوب، أما المسجل على أشرطة أو اسطوانات فإنه مكتوب بطريقة حديثة لم تكن معروفة من قبل ، فهو يسمع ولا يقرأ ، لأنه ليس بحروف يمكن أن ترى ويفطن لها ليعلم ما تدل عليه إلا بإعادة سماعها ، وإذا كان القرآن الذى يسمع من الأشرطة له الحكم فى الإنصات له وتدبره ، غير أن الشريط نفسه لا يطلق عليه عرفا أنه كتاب ولم يكن العرب يعرفونه حتى يدخلوه تحت اسم الكتاب ، ولهذا أرجح أنه لا يحرم مسه ولا حمله بدون طهارة ، وإن كانت الطهارة أكمل ، واحترام الشريط فى حد ذاته راجع إلى نية الإنسان وتحديد موقفه منه ، وعلى كل حال فالاحتياط أفضل .

س : هل يجوز للمسلم اقتحام منزل مسلم أو مسيحي إذا علم أن به خمرًا ،
بقصد تغيير المنكر ؟

ج : اشترط العلماء فى تغيير المنكر - كما جاء فى إحياء علوم الدين للإمام الغزالى -
أربعة شروط : أن يكون منكرا ، وأن يكون موجودا فى الحال ، وأن يكون ظاهرا من غير
تجسس ، وأن يكون معلوما كونه منكرا بالاتفاق دون اجتهاد .

ودليل منع التجسس واقتحام المنزل الذى يمارس فيه منكر قوله تعالى ﴿ولا تجسسوا﴾
[سورة الحجرات : ١٢] وقوله ﷺ « يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه ، لا
تغتابوا المسلمين ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من يتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته ،
ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو كان فى جوف بيته » رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث
حسن .

قال الماوردى فى كتابه « الأحكام السلطانية » : لا يجوز التجسس حتى للإمام
والمحتسب - أى الموظف المنوط به الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - إلا إذا غلب
على ظنه استسرار قوم بالمعصية لأمانة وآثار ظهرت ، ولو لم يتجسس لانتهكت حرمة
بفوت استدراكها ، كما لو أخبره ثقة عنده بخلو رجل بامرأة للزنى ، أو برجل ليقته ، بل
يجوز هذا لغير المحتسب .

س : ما حكم الدين في مصارعة الثيران، حيث يقتل المصارع الثور، وقد يصصره الثور، وهل يتساوى هذا بالصيد في الصحراء حيث يطارد الصياد الحيوان وقد يقتله بالرمح أو البندقية، ويمكن أن يقتل الحيوان صائده ؟

ج : المصارعة بين الإنسان والإنسان عمل قديم، ولها أغراض عدة، فإن كانت من أساليب الاستعداد للجهد والدفاع عن الحرمات فهي مشروعة .

أما مصارعة الثيران فالظاهر فيها أنها من باب المفاخرة بالشجاعة، لأن قصد الخير فيها غير واضح، ولذلك فهي غير مشروعة لأمرين :

الأول : أن فيها إيذاء للحيوان بدون مبرر، بمعنى أنه سيتهى إلى موته، ولحمه لا يؤكل شرعا لأنه لم يذبح بالطريقة الشرعية، أخرج الشافعي وأبو داود والحاكم وصححه حديث « ما من إنسان يقتل عصفورا فما فوقها بغير حقها إلا سأله الله عنها » قيل : وما حقها يا رسول الله ؟ قال « يذبحها ويأكلها ولا يقطع رأسها ويرميها » نيل الأوطار للشوكاني « ج ٨ ص ١٣٠ ، ١٤٢ » .

الثاني : أن مصارعة الثيران مخاطرة قد تؤدي إلى قتل الإنسان بدون هدف مشروع، والله يقول ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ [سورة البقرة: ١٩٥] .

وذلك إلى جانب ما فيها من قصد الفخر والرياء وما يصاحبها من منكرات تلزم لإعداد الحلبة والشهود الذين يحضرون، مع عدم الحاجة إليها فإن التمرين على المصارعة الحلال موجود بدون هذه المخاطر .

س : ما رأى الدين فيما يسمى بالنكتة ؟

ج : النكتة أو الفكاهة شىء من قول أو فعل يقصد به غالباً الضحك وإدخال السرور على النفس، وينظر فى حكمها إلى القصد منها وإلى أسلوبها، فإن كان المقصود بها استهزاء أو تحقيراً مثلاً، أو كان فى أسلوبها كذب مثلاً كانت ممنوعة، وإلا فلا وهى تلتقى مع المزاح فى المعنى، وقد كان النبى ﷺ يمزح ولا يقول إلا حقاً كما رواه أحمد، وجاء فى سنن الترمذى : قالوا إنك تداعبنا، قال « إى ولا أقول إلا حقاً » وهو حديث حسن .

ومن حوادثه أن رجلاً قال له : احملنى على بعير، فقال « بل نحملك على ابن البعير » فقال : ما أصنع به ؟ إنه لا يحملنى، فقال ﷺ « ما من بعير إلا وهو ابن بعير » رواه أبو داود والترمذى وصححه . « الأذكار للنووى ص ٣٢٢ » [وقيل إن السائل امرأة] .
وأنبه إلى الإقلال من النكتة وعدم التماذى فيها، فقد تجر إلى المحرم، ففى الحديث « إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً يهوى بها سبعين خريفاً فى النار » رواه الشيخان .

وقال عمر رضى الله عنه : من كثر ضحكك قلت هيئته، ومن مزح استخف به . وقال عمر بن عبد العزيز : اتقوا الله وإياكم والمزاح، فإنه يورث الضغينة ويجر إلى القبيح .
يقول النووى فى كتابه المذكور : قال العلماء : إن المزاح المنهى عنه هو الذى فيه إفراط ويداوم عليه، لأنه يورث قسوة القلب ويشغل عن ذكر الله ويؤول فى كثير من الأوقات إلى الإيذاء ويورث الأحقاد ويسقط المهابة والوقار، وما سلم من ذلك فلا مانع منه فقد كان الرسول يفعل نادراً للمصلحة وتطبيب النفس والموانسة، وهذا لا مانع منه قطعاً بل هو سنة مستحبة إذا كان بهذه الصفة، فاعتمد ما نقلناه عن العلماء وحققناه فى هذه الأحاديث وبيان أحكامها، فإنه مما يعظم الاحتياج إليه وبالله التوفيق .

س : هل يجوز قراءة آية أو سورة بقراءات مختلفة في أن واحد ؟

ج : جاء في كتاب « منجد المقرئين » لابن الجزري « ص ١٤ » قال الإمام محيي الدين النووي : إذا ابتدأ - يعنى القارئ - بقراءة أحد القراءتين ألا يزال على القراءة بها ما دام الكلام مرتبطاً ، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة أخرى من السبعة ، والأولى دوامه على الأولى في هذا المجلس . وقال أبو عمرو بن الصلاح في آخر جوابه عن السؤال الذى ورد من العجم : وإذا شرع القارئ بقراءة ينبغي ألا يزال يقرأ بها ما بقى للكلام تعلق بما ابتدأ به ، وما خالف هذا ففيه جائز وممتنع .

يؤخذ من هذا أن جمع القراءات في مجلس واحد مكروه في الكلام المرتبط ببعضه ببعض ، فإذا لم يكن ارتباط جازت قراءة آية تامة المعنى بقراءة ، وقراءة غيرها بقراءة أخرى ، ولا يستحسن العلماء جمع أكثر من قراءة في كلمة واحدة يرددها بحسب القراءة الواردة فيها ، وأكثر ما يحتمل على ذلك إظهار القارئ براعته طلباً لاستحسان السامعين لما يريد أن يحققه من وراء ذلك ، وبخاصة إذا كان حسن الصوت ، أو يريد أن يغطى على عدم حلاوة صوته بمعرفته لكل القراءات ، والأعمال بالنيات .

س : قرأ بعض الناس قوله تعالى ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ برفع لفظ الجلالة، وقال إن المعنى صحيح، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : قال تعالى فى سورة فاطر: ٢٨ ﴿ ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ والمعنى الصحيح أن العلماء بما خلق الله فى الكون من المطر والنبات والجبال والناس والحيوانات وغيرها، يصلون بعلمهم المتمتع والمنصف إلى الإيمان بالله ويخشون الكفر به وعصيانه فيما أمر به ونهى عنه . فالعلماء يخشون الله . وإعراب الجملة المذكورة فى السؤال هو أن لفظ الجلالة « الله » فى موقع المفعول به فى نصب، ولفظ « العلماء » فى موقع الفاعل فى رفع، والمعتاد أن يتقدم الفاعل على المفعول، والتأخير فى هذا الموضع له ما يبرره، وتحدث العلماء فى بيانه، وليس محل ذلك هنا .

أما القراءة برفع لفظ الجلالة على أنه الفاعل للخشية، ونصب لفظ « العلماء » على أن الله يخشاهم فقد وجهه بعض المفسرين بأن الخشية هنا ليست على حقيقتها، جاء فى تفسير القرطبى أن المعنى إنما يجعلهم الله ويعظمهم، كما يجعل المهيب المخشى من الرجال بين الناس من بين جميع عباده .

ومع إمكان فهم المعنى برفع لفظ الجلالة، فإن القراءة نفسها غير معترف بها كما يقول علماء القراءات، على الرغم من أن عمر بن عبد العزيز كان يقرأ بها وحكى عن أبى حنيفة، كما يقول القرطبى، فلم ترد فى القراءات السبع المشهورة عن الإمام الشاطبى فى « الشاطبية » ولم ترد فى القراءات الثلاث المكملة للسبع المشهورة من طريق « الدرة » لابن الجزرى، كما لم ترد فى القراءات الأربع الشواذ المنسوبة لابن مَحْبُصٍ والحسن البصرى والأعشى والمطوى من طريق كتاب « الفوائد المعتمدة فى القراءات الأربع الشواذ » للشيخ المتولى الشهير بالشمس المتولى صاحب كتاب « التحريرات » على « الطيبة » لابن الجزرى .

س : هل صحيح ما يقال : إن القرآن ينزع من الصدور آخر الزمان، وكيف ذلك والله يقول ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ [سورة الحجر: ٩] ؟

ج : أخرج ابن ماجه فى سننه عن عبد الله بن عمرو بن العاص وحذيفة أن رسول الله ﷺ قال « يدرس الإسلام كما يدرس وثى الثوب حتى لا يدري : ما صيام ولا صلاة ولا نكح ولا صدقة ، فيسرى على كتاب الله تعالى فى ليلة فلا يبقى منه فى الأرض آية وتبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والمعجوز ، يقولون : أدركنا آباءنا على هذه الكلمة : لا إله إلا الله ، وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نكح ولا صدقة » .

وجاء عن عبد الله مسعود أنه قال : إن هذا القرآن الذى بين أظهركم يوشك أن ينزع منكم ، فسئل : كيف ينزع منا وقد أثبتته الله فى قلوبنا وثبتناه فى مصاحفنا ؟ فقال : يسرى عليه فى ليلة واحدة فينزع ما فى القلوب ويذهب ما فى المصاحف ويصبح الناس منه فقراء . ثم قرأ ﴿ ولئن شئنا لنذهبن بالذى أوحينا إليك ثم لا تجد لك به علينا وكيلا ﴾ [سورة الإسراء: ٨٦] أخرجه أبو بكر بن أبى شيبة وإسناده صحيح « تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٣٢٥ » .

هذه بعض المرويات منها ما هو مرفوع إلى النبى ﷺ ، ومنها ما هو موقوف على ابن مسعود رضى الله عنه ، وطريق الرواية ليس قطعى الثبوت ، وهو على كل حال يدل على أهمية القرآن الكريم ، وعلى العناية بحفظه ومدارسته ويلتقى مع الحديث الصحيح « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغريباء » رواه مسلم .

س : ما هو فضل قراءة سورة الأنعام، وهل صحيح أنها نزلت كلها مرة واحدة؟

ج : فى تفسير ابن كثير حديث رواه الحاكم فى مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم، أن جابراً رضى الله عنه قال : لما نزلت سورة الأنعام سبَّح رسول الله ﷺ ثم قال «لقد شيع هذه السورة من الملائكة ما سدَّ الأفق» وروى مثله ابن مردويه عن أنس، وروى ابن مردويه عن الطبرانى عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال «نزلت علىَّ سورة الأنعام جملة واحدة، وتبعها سبعون ألفاً من الملائكة، لهم زجل بالنسبيح والتحميد». وجاءت روايات عن ابن عباس أنها نزلت بمكة ليلاً جملة واحدة.

وفى تفسير القرطبى مثل ذلك وأنها ليست كلها مكية، فقد نزلت آياتها أو ستايات بالمدينة، وأن البخارى روى عن ابن عباس قوله : إذا سرَّك أن تعلم جهل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين ومائة من سورة الأنعام ﴿قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم﴾ إلى قوله ﴿وما كانوا مهتدين﴾ ورجح القرطبى أنها نزلت مرة واحدة لأنها كانت فى حاجة المشركين وغيرهم من المبتدعين والمكذِّبين بالبعث والنشور.

ولم يذكر فى فضل قراءتها أو قراءة شيء منها إلا حديثاً ذكره الثعلبى عن جابر مرفوعاً «من قرأ ثلاث آيات من أول سورة الأنعام وكُلَّ الله به أربعين ألف ملك يكتبون له مثل عبادتهم إلى يوم القيامة، وينزل ملك من السماء السابعة ومعه مِرْزَبة من حديد، فإذا أراد الشيطان أن يوسوس له أو يوحى فى قلبه شيئاً ضربه فيكون بينه وبينه سبعون حجاباً» فإذا كان يوم القيامة قال الله تعالى «أَمْشِى فى ظلى يوم لا ظل إلا ظلى، وكُلَّ من ثمار جنتى واشرب من ماء الكوثر، واغتسل من ماء السلسيل، فأنت عبدى وأنا ربك».

ومن أجل فضل قراءتها بهذا الحديث الذى لم تعرف درجته، ومن أجل نزولها فى

كوكبة من الملائكة مرة واحدة - حرص بعض الناس على قراءتها على الموتى عدة ليال ، بل حرصوا على قراءتها في الركعة الأخيرة من التراويح في الليلة السابعة من شهر رمضان أو غير السابعة ، وسئل الإمام النووي عن ذلك ، فقال : لم يثبت نزول الأنعام دفعة واحدة ، ولو ثبت فلا دلالة فيه لهذا الفعل - قراءتها في التراويح - لأن فيها تطويلا على المأمومين ، وفيها إيهام بأنها سنة ، وينبغي الإنكار على ذلك ، لصحة الأحاديث في النهي عن محدثات الأمور وفي أن كل بدعة ضلالة ، ولم ينقل هذا الفعل عن أحد من السلف وحاشاهم ، والله أعلم « المسائل المثورة للنووي - المسألة رقم ٥٠ » .

بعد هذه النقول عن سورة الأنعام نرى الأحاديث في فضلها وفي كونها نزلت مرة واحدة لم ترد بطريق صحيح ، ومع ذلك لا ننكر فضل قراءة القرآن من أية سورة وبأى قدر ، فالأحاديث في ذلك كثيرة ، أما التزامها بالذات على القبر ولأيام معدودة ، فليس عليه دليل معتبر ، إلى جانب خلاف الفقهاء في انتفاع الميت بهذه القراءة أو عدم انتفاعه ، وقد بينا ذلك في موضعه .

س : قال تعالى ﴿ والفجر * وليال عشر ﴾ ما هى هذه الليالى وما هو الفضل الذى امتازت به حتى يقسم الله بها ؟

ج : قال الله تعالى فى سورة الفجر ﴿ والفجر * وليال عشر ﴾ الليالى العشر اختلف فى تعيينها ، فقيل هى العشر الأواخر من رمضان كما فى رواية عن ابن عباس ، وقيل العشر الأول من المحرم كما فى رواية أخرى عنه ، وقيل هى العشر الأول من شهر ذى الحجة ، وهو القول الراجح ، وقد ذكر القرطبى حديثا عن جابر أن النبى ﷺ قال ذلك . وقد ورد فى فضلها حديث رواه البخارى يقول ﷺ « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام » يعنى العشر الأوائل من ذى الحجة قالوا : يا رسول الله ولا الجهاد فى سبيل ؟ قال « ولا الجهاد فى سبيل الله ، إلا رجل خرج بماله ونفسه ثم لم يرجع من ذلك بشىء » وحديث رواه الترمذى ، وقال عنه : غريب ، وفيه كلام : « صيام يوم يعدل صيام سنة ، والعمل يضاعف بسبعمائة ضعف » وحديث قال أنس غير مرفوع إلى النبى ﷺ : كان يقال فى أيام العشر بكل يوم ألف يوم ، ويوم عرفة بعشرة آلاف يوم . وكلام قاله الأوزاعى - كما رواه البيهقى - : بلغنى أن العمل فى اليوم كقدر غزوة فى سبيل الله ، يصام نهارها ويحرس ليلها ، إلا أن يختص امرؤ بشهادة .

وإذا كان العمل فيها بهذه المنزلة العالية ، فما هو نوع العمل ؟ ليس هناك نص يخصص عملا معينا لنيل هذه المنزلة ، فكل الطاعات تدخل فى هذا المعنى ، والصيام - وإن كان حديث السيدة عائشة فى صحيح مسلم يقول إنها لم تر النبى ﷺ صام هذه العشر - فعدم رؤيتها لا ينافى صيامه ، والإجماع على ستية الصيام فيها ، وورد فى فضل الذكر بصيغة « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » حديث رواه الطبرانى بإسناد جيد ، بل جاء فىمن يريد أن يضحى أنه يسن له عدم قص الشعر والظفر ، تشبها إلى حدًا بالمحرمين بالنسك ، وأن كل جزء من بدنه يعتق بالأضحية .

ثم يقال : لماذا كان لهذه الأيام هذا الفضل العظيم ؟ قال العلماء : لأنها متصلة بالحج ، وفي نهايتها يوم عرفة ، وفضل هذا اليوم عظيم ، وكذلك فضل يوم العيد فهو أعظم حرمة عند الله ، لأن فيه الحج الأكبر ، وكذلك من دأبى التفضيل العمل على إشاعة الأمن في البلاد عامة ، لتهيئة الجو للمسافرين والحجاج ، وكذلك لمن خلفهم وراءهم ، وذلك بالانشغال بالعبادة والذكر ، وكذلك هذه الأيام فرصة لأداء كل العبادات من صلاة وصيام وصدقة وحج .

س : نريد تفسير قوله تعالى ﴿ الأعراب أشد كفرا ونفاقا وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله ﴾ [سورة التوبة : ٩٧] ؟

ج : يقول القرطبى فى تفسيره لهذه الآية ما ملخصه : أن العرب جيل من الناس ، والنسبة إليهم عربى ، وهم أهل الأمصار ، والأعراب منهم سكان البادية خاصة ، وجاء فى الشعر الفصيح « أعراب » والنسبة إلى الأعراب أعرابى ، لأنه لا واحد له ، وليس الأعراب جمعا للعرب ، كما كان الأنباط جمعا لنبط ، وإنما العرب اسم جنس ، والعرب العاربة هم الخُلص منهم ، والمستعربة هم الذين ليسوا بخُلص ، وكذلك المتعربة . والأعرابى إذا قيل له : يا عربى فريح ، والعربى إذا قيل له يا أعرابى غضب . والمهاجرون والأنصار عرب لا أعراب . وسميت العرب عربا لأن ولد إسماعيل نشأ من عربة وهى من تهامة فنسبوا إليها ، وأقامت قريش بعربة ، وهى مكة ، وانتشر سائر العرب فى جزيرتها . وقد وصفت الآية الأعراب بأن كفرهم ونفاقهم أشد من كفر العرب ونفاقهم ، لأنهم أبعد عن معرفة السنن ، ولأنهم أقسى قلبا وأجفى قولاً وأغلظ طبعاً .

ورتب القرطبى على ذلك أحكاما منها : أن شهادة أهل البادية عن أهل الحضر تسقط ولا تقبل ، وأجازها أبو حنيفة ، كما أجازها الشافعى إذا كان الأعرابى عدلا مرضيا ، وهو الصحيح ، ومنها أن إمامة البدوى لأهل الحضر ممنوعة ، يعنى لا يصح أن يكون البدوى إماما فى الصلاة للمأمومين من أهل الحضر ، لجهله بالسنة ، وقال مالك : لا يؤم وإن كان أقرأهم ، وقال سفيان الثورى والشافعى وإسحاق وأصحاب الرأى - الحنفية - الصلاة خلف الأعرابى جائزة ، واختاره ابن المنذر إذا أقام حدود الصلاة .

يعرف من هذا أن البيئة لها أثر على الإنسان فى عقله وفى سلوكه ، وأن الجامدين على بيئة واحدة يتأخر تطورهم وتغير أحوالهم ، وأن الاختلاط بالبيئات الأخرى يؤثر على الفكر والسلوك ويساعد على التطور ، وكلما كان التطور نحو الأفضل وهو هدى الله لعباده كان ممدوحا .

س : ما هو الضلال الذى كان عليه الرسول ﷺ قبل أن يهديه الله، وما صلة ذلك بعصمة الأنبياء ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ ووجدك ضالا فهدى ﴾ [سورة الضحى : ٧] الضلال أنواع، منه ضلال الشرك، وضلال الهوى، وضلال الطريق، الأول فى العقيدة والثانى فى السلوك القولى والعملى، والثالث فى أمور الدنيا، وإن كان فى بعضها تداخل، والدليل العقلى مع إجماع أهل الملل على أن الشرك مستحيل على الأنبياء قبل البعثة وبعدها، فلا يصح أن يكون مقصودا من الآية، والدليل العقلى قام أيضا على استحالة صدور الكبار من الأنبياء، فلا تصح إرادة ذلك من الآية، بقى النوع الثالث من الضلال وهو ضلال الطريق، سواء منه المادى والمعنوى، وهو الذى يجب حمل الآية عليه، فقد كان ﷺ فى نشأته بين قومه مطبوعا على التمسك بالكمالات، والبعد عن كل ما يشعر بالخسة والنقص فى الفهم والسلوك، وكانت نفسه تنوق إلى السعى دائما لرفع شأن قومه بما يخلصهم مما ارتكسوا فيه من شرك وسلوك غير مستقيم، وما زال يفكر فى وسيلة تحقق له أميته، فلم يجد فى الأدبان السائدة، ما يشفى غلبته حتى طلعت عليه شمس النبوة، ونزل عليه جبريل يبين له الطريق الذى يسلكه ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وبهذا هداه الله من حيرته، ويحمل عليه قوله تعالى ﴿ ووجدك ضالا فهدى ﴾ .

وبمثل هذا يفسر قوله تعالى ﴿ ووضعتنا عنك وزرك ﴾ الذى أنقض ظهرك ﴾ [سورة الشرح : ٢، ٣] فالمراد بالوزر الحمل الثقيل الذى أتعب ظهره، وهو حمل معنوى قائم على التفكير الطويل فى تخلص قومه مما هم فيه من كفر وضلال، لأنه ﷺ، من صغره، لم يكن أنانيا يحب ذاته فقط، ولكنه كان اجتماعيا يشترك مع قومه فى الأمور العظيمة، وبالرسالة خفف الله عنه هذا الحمل، فأنس بجبريل وألف اللقاء به ويسر له أمر الدعوة ﴿ فإن مع العسر يسرا ﴾ إن مع العسر يسرا ﴾ [سورة الشرح : ٦، ٥] .

س : هل تمكن معرفة الفترات التى فصلت بين الرسل ؟

ج : لم يرد تحديد الزمن الذى بين كل رسولين ، لا فى القرآن ولا فى السنة ، مع العلم بأن عدد الرسل كبير ، والذين جاء ذكرهم فى القرآن خمسة وعشرون فقط ، قال تعالى ﴿ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك﴾ [سورة النساء : ١٦٤] وقال ﴿ولقد أرسلنا رسلا من قبلك منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك﴾ [سورة غافر : ٧٨] .

وحاول بعض المؤرخين تحديد الفترات التى بين الرسل ، مثل محمد بن سعد فى كتابه « الطبقات » فذكر عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : كان بين موسى بن عمران وعيسى ابن مريم عليهما السلام ألف سنة وسبعمائة سنة ، ولم يكن بينهما فترة ، وأنه أرسل بينهما ألف نبى من بنى إسرائيل سوى من أرسل من غيرهم ، وكان بين ميلاد عيسى والنبي ﷺ خمسمائة سنة وتسع وستون سنة ، بعث فى أولها ثلاثة أنبياء ، وهم فى قوله تعالى ﴿إذا أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث﴾ [سورة يس : ١٤] والذى عزز به « شمعون » وكان من الحواريين ، وكانت الفترة التى لم يبعث الله فيها رسولا أربعمائة سنة وأربعا وثلاثين سنة . وذكر الكلبي أن بين عيسى ومحمد عليهما السلام خمسمائة سنة وتسعا وستين ، وبينهما أربعة أنبياء ، واحد من العرب من بنى عيس ، وهو خالد بن منان . قال القشيري : ومثل هذا لا يعلم إلا بخبر صادق . وقال قتادة : كان بين عيسى ومحمد عليهما السلام ستمائة سنة ، وقاله مقاتل والضحاك ووهب بن منبه ، إلا أن وهبا زاد عشرين سنة ، وعن الضحاك أيضا أربعمائة وبضع وثلاثون سنة .

وذكر ابن سعد عن عكرمة قال : بين آدم ونوح عشرة قرون ، كلهم على الإسلام ، قال

ابن سعد: أخبرنا محمد بن عمرو بن واقد الأسلمي عن غير واحد قالوا: كان بين آدم ونوح عشرة قرون، والقرن مائة سنة، وبين نوح وإبراهيم عشرة قرون، والقرن مائة سنة، وبين إبراهيم وموسى بن عمران عشرة قرون، والقرن مائة سنة، فهذا ما بين آدم ومحمد عليهما السلام من القرون والسنين « تفسير القرطبي ج ٦ ص ١٢١ » وهي كلها أخبار لا يسندها دليل معتبر.

س : ما رأى الدين فيما نراه في بعض الكتب أن سيدنا داود عليه السلام أحب امرأة متزوجة فانتزعها من زوجها وتزوجها ؟

ج : إن القرآن تحدث عن سيدنا داود عليه السلام بما يتناسب مع مقام النبوة واصفا له بأنه أواب رجّاع إلى الله ، آتاه الله الملك والحكمة وفصل الخطاب ، ولأن له الحديد وعلمه منطلق الطير ، وعصمه كما عصم جميع الأنبياء مما يخل بقدره وشرفه .

وليس من المعقول أن ينتصب امرأة لا تحل له ، أو يفكر في حيلة يتخلص بها من زوجها ليتزوجها هو ، إن هذه الحادثة يتنزه أن يتورط فيها واحد من عامة الناس فكيف بالمصطفين الأخبار من رسل الله الذين بُعثوا للدعوة إلى القيم الأخلاقية العالية ، وحاول المغرمون بالفرايب والناقلون عن أهل الكتاب دون تحوط لما يقولون أن يَخْلُوا على تلك الحادثة قول الله تعالى ﴿ وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ﴾ إذ دخلوا على داود ففرغ منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا إلى سواء الصراط ﴾ إن هذا الخي لا تسع وتسمون نعمة ولى نعمة واحدة فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب ﴾ قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيرا من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود أنما فتنه فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب ﴾ فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب ﴾ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ﴾ [ص : ٢١-٢٦] .

إن ظاهر الآيات يدل على خصومة حقيقية بين فريقين في غنم مشتركة بينهما ، وأن

داود عليه السلام وقع فى خطأ، استغفر ربه منه وخر راکعاً ورجع إلى الله، كما أن أمر الله لداود بالحكم بالحق وعدم اتباع الهوى قد يفهم منه أنه ظلم فى حكمه ومال مع الهوى، فكيف يكون ذلك ؟

إن الكلام فى تفسير هذه الآيات كثيرة، وادعى بعض المفسرين أن « النعمة » هى المرأة، وأن القصة درس لداود الذى طمع فى زوجة القائد « أوريا » ولم يقنع بما عنده من النساء. وهو كلام يتنافى مع مقام الأنبياء.

ومن أحسن ما قيل فى ذلك أن الخصومة حقيقية فى شركة أغنام، وأن المتخاصمين أرادا التحاكم إلى داود على عَجَل حتى يحسم النزاع غير أن داود كان إذ ذاك فى خلوته الخاصة، يعبد ربه كنظام وضعه لنفسه فى توزيع أعماله بين الله والناس، ولم يجد الخصمان وسيلة للوصول إليه إلا تسوُّر المحراب الذى يتعبد فيه، فظن داود أن مجيئهم فى هذا الوقت وبهذه الصورة يراد به شر، فطمأنه وطرحاً أمامه الموضوع، وبدأ أحد الخصمين بتوجيه الاتهام إلى الطرف الآخر، فنطق داود بالحكم بإدانة صاحب الغنم الكثيرة قبل أن يدلى بحجته، وهنا أحس داود أنه كان على غير صواب فى ظنه أن هؤلاء يريدون به شراً، وأن الله امتحنه بالخوف منهم، فاستغفره مما حدَّث به نفسه، وقرَّ الله عليه بقبول استغفاره، وأنزله عنده منزلاً كريماً.

ثم نبهه إلى أن مما يساعد على إصابة الحق والعدل فى الحكم، التأنى، حتى تسمع حجة الطرفين معاً، وعدم التأثر بمظاهر الناس، والبعد بالعواطف عن التدخل فى الحكم، فقد يكون المدعى مخبطاً وظاهره يوحى بالصدق، كإخوة يوسف الذين رموه فى الحب وجاءوا أباهم يبيكون مدعين أن الذئب أكله.

إن الذى وقع من داود عليه السلام هو ظنه أن الخصمين أرادا به سوءاً، فندم على هذا الظن واستغفر ربه، وهو ظن له ما يبرره، والأنبياء - وإن كان ما وقع منه لا يؤخذ عليه -

مقامهم يضعهم دائما فى موضع حساس ، لا يحبون أن يؤخذ عليهم ما هو فى صورة ما يؤخذ عليه . ونطقه بالحكم قبل سماع المدعى عليه ربما كان لأنه سكت ولم يتكلم ، فكان سكوته إقرارا بما نسب إليه ، وتوجيه الله له باتباع الحق وعدم الميل مع الهوى - على الرغم من صواب حكمه - لا يدل على ظلمه أو ميله مع العواطف ، فقد يكون توجيهها بالاستمرار على اتباع الحق كما قال سبحانه لنبيه محمد ﷺ ﴿ يا أيها النبی اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين ﴾ [سورة الأحزاب : ١] فلم يكن منه عصيان حتى يؤمر بالتقوى .

وبعد ، فإن مما نتأسى به فى قصة داود عليه السلام الرجوع إلى الله فى كل الأحوال ، والصبر على ما يقوله أهل الباطل ، وعدم الأنفة من مزاولة أى عمل لكسب عيش شريف ، وأن الصوت الحسن نعمة من نعم الله ، تلين به القلوب وترتاح إليه الأعصاب ، فليكن ترويحنا عن النفس بما شرع الله ، وبما يعطيها نقاء وصفاء واستقامة ، بعيدا عما يغضب الله .

س : جاء في الآيات التي تتحدث عن سيدنا يونس عليه السلام، أنه غضب وظن أن الله لا يقدر عليه، فكيف يتناسب ذلك مع مقام الأنبياء ؟

ج : سيدنا يونس عليه السلام هو يونس بن متى من الأنبياء الذين ورد ذكرهم في القرآن الكريم باسمه وبوصفه بذى النون وبصاحب الحوت، والنون هو الحوت، وكان رسولا إلى أهل « نينوى » بالعراق، وكرمه سيدنا محمد ﷺ بقوله كما فى الصحيحين « ما ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » .

ويستفاد من الآيات التي تحدثت عنه أنه دعا قومه وخوفهم من عقاب الله إن لم يؤمنوا، ثم تركهم غاضبا من موقفهم منه، وتوجه إلى مكان آخر، فركب سفينة كانت مشحونة كادت تغرق بحملها، وعند الاقتراع على من يتخلصون منه فداء للباقيين وقع السهم على يونس، وانتهى الأمر إلى إلقائه فى البحر، فالتقمه حوت ومكث فى بطنه مدة لا يعرف قدرها بالضبط، وسبح ربه داعيا، فنجاه الله وطرحه الحوت على الشاطئ مُتَعَبًا، فأثبت له شجرة من يقطلين، وهو القرع، أو كل زرع ليس له ساق، وبعد ذلك أرسله إلى قوم عددهم مائة ألف أو يزيدون، يقال : إنهم هم الأولون الذين غضب منهم، ويقال إنهم غيرهم، ومتعمهم الله إلى حين آجالهم .

والذى يلفت النظر فى قصة يونس، مما يمس عصمة الأنبياء، قوله تعالى ﴿ وذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٧] فمن الذى غاضبه يونس؟ وكيف يظن أن الله لن يقدر عليه؟ كما أن قوله تعالى عنه ﴿ فالتقمه الحوت وهو مليم ﴾ [سورة الصافات : ١٤٢] يدل على ارتكابه ما يلام عليه، وقول يونس فى دعائه ﴿ سبحانك إنى كنت من الظالمين ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٧] يدل على أنه ارتكب شيئا منهيا عنه، وتحذير الله لنبيه محمد ﷺ بقوله ﴿ فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب

الحوث ﴿ [سورة القلم : ٤٨] يدل على أن فى يونس أمرا غير مرضى عنه ، فكيف ذلك ؟

والجواب : أن يونس لما رأى معارضة قومه تركهم مغاضبا لهم لا مغاضبا لله ، وليست مغاضبة لهم لأمر شخصى ، بل خالصة لله . وليس فى ذلك عيب يؤخذ عليه .

وقد يقال : إذا لم يكن فى المغاضبة بهذه الصورة ما يؤخذ عليه فكيف يمتحنه الله هذا الامتحان الخطير بابتلاع الحوت له ؟ والجواب أن الامتحان كان لتعجله بمفارقتهم وعدم انتظار أمر من الله ، وكان الأولى أن ينتظر ، وإن كان له العذر فى أنه اجتهد وأداء اجتهدا إلى ذلك ، لكن عتاب الله لأوليائه المقربين قد يكون على ما يتسامح فيه مع الأشخاص العاديين . ومما يدل على أن العتاب كان للتعجل بالهجرة - أمر الله لنبيه محمد ﷺ بالصبر على ما يقوله قومه ونهيه أن يكون كيونس فى عدم الصبر .

على أن بعض العلماء رأى أن هذه المغاضبة كانت قبل أن يرسله الله ، فتركهم إلى جهة أخرى ، وكان الأجدر له كماله أن يبقى معهم . ويشفع لرايهم قول ابن عباس رضى الله عنهما : إن رسالة يونس كانت بعد نجاته من البحر .

أما ظن يونس أن الله لن يقدر عليه فليس فيه نسبة العجز إلى الله ، ولكن القدر - يسكون الدال - هنا يعنى التضييق ، كقوله تعالى ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ﴾ [سورة الطلاق : ٧] وقوله ﴿ الله ييسر الرزق لمن يشاء ويقدر ﴾ [سورة الرعد : ٢٦] فيونس ظن ، والظن قد يراد به اليقين كما جاء فى آيات كثيرة ، ظن أن الله لن يضيق عليه واسعا ، وسيبدله قوما غير قومه ، وليس فى ذلك ما يعاب عليه .

هذا ، وشهادة الله ليونس بقوله ﴿ فاجتبه ربه فجعله من الصالحين ﴾ [سورة القلم : ٥٠] تبنيها إلى عدم اتهامه بما يتنافى مع هذه الشهادة العظيمة .

وفى قصة يونس عليه السلام عبر ، منها أن المتصدى للإصلاح يلزمه الصبر والتحمل

وسعة الصدر بالأمل ، وأن المؤمن إذا صدق في عبادته ودعائه استجاب الله له ونجاه من أخطر المهالك . وأن الله مع أوليائه تصرفات لا تخضع لقانون الأسباب والمسببات كالمعجزات والكرامات ، وأن بعض التسييح والدعاء خير وأقوى من البعض الآخر ، ومنه دعاء يونس في بطن الحوت ﴿ لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ﴾ فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك تنجي المؤمنين ﴿ [سورة الأنبياء : ٨٧ ، ٨٨] ولذلك قال بعض العلماء استنادا إلى ماثورات نبوية : إن اسم الله الأعظم الذي إذا سئل به أعطى ، وإذا دعى به أجاب هو دعاء يونس عليه السلام . وهو ليس خاصا به ، بل هو عام لكل مسلم كما قال سبحانه عقبه ﴿ وكذلك تنجي المؤمنين ﴾ .

س : هل هذه العبارة « سيد القوم خادهم » حديث عن النبى ﷺ ؟

ج : هذا القول منسوب إلى النبى ﷺ ولكن بسند ضعيف جاء فى المواهب اللدنية للقسطلانى وشرح الزرقانى « ج ٤ ص ١١٧ ، ١١٨ » أن السلمى رواه عن عقبة بن عامر عن الرسول ، وفى سنده ضعف أو انقطاع ، ورواه غيره أيضا كابن عساكر وأبى نعيم بسند ضعيف جدا مع انقطاعه ، ورواه الحاكم والبيهقى والديلمى بالفاظ أخرى مثل « سيد القوم فى السفر خادهم » ، فمن سبقهم لخدمة لم يسبقوه بعمل إلا الشهادة « يقول الزرقانى فى شرح المعنى : السيد من يفرغ إليه فى النواصب . فيحمل الأثقال ، فلما تحمل الخادم الأمور وكفى المؤنة وما لا يطيقونه كان سيدهم ، وأصل العبارة : خادم القوم كسيدهم فبولغ فيه بالقلب المكانى حتى جعل السيد خادما .
ومهما يكن من شرح للمعنى فإنه ليس حديثا صحيحا ولا حسنا عن النبى ﷺ .

س : هل صحيح أن النبى ﷺ قال « من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم » ؟

ج : ذكر بعض العلماء أن هذا حديث مرفوع إلى النبى ﷺ ، ومنهم البيضاوى ، وجاء فى « الآداب الكبرى » لابن مفلح أن الإمام أحمد بن حنبل رواه مرفوعا إلى الرسول ﷺ من طريق أنس بن مالك . وقال أبو نعيم عقب ذلك : ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عليه السلام ، فوهم بعض أنه من كلام النبى ﷺ « غذاء الألباب » ج ١ ص ٣٨ .

س : هل هناك فضل لابتداء أى عمل بالبسملة وحمد الله ؟

ج : روى عن النبي ﷺ أنه قال « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتَر » وفى رواية « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » رواه أبو داود وابن ماجه والنسائى وابن حبان فى صحيحه مرفوعا ، قال المناوى : بإسناد حسن وفى رواية عند البقوى « بحمد الله » والكل بلفظ « أقطع » وفى رواية « أجزم » وفى رواية « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » وفى رواية « بذكر الله » فتكون الروايات بيسم الله الرحمن الرحيم ، وبالحمد لله ، وبحمد الله ، ويذكر الله . ولفظ « أقطع » هو أكثر الروايات . وكذلك لفظا « أبتَر وأجزم » ومعنى هذه الألفاظ أنه ناقص البركة . « غذاء الألباب - ج ١ ص ٩ » .

هذا ، والبسملة بهذه الألفاظ العربية المرتبة من خصائص الرسول ﷺ وأمته ، وما جاء فى سورة النمل هو ترجمة لما فى كتاب سليمان لبلقيس لأنه لم يكن عربيا ، وفى حديث مرفوع ، رواه الطبرانى عن بريدة « أنزل على آية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيرى » بسم الله الرحمن الرحيم » الزرقانى على المواهب ج ١ ص ٣ .

س : هل صحيح أن النبي ﷺ طلب من الله أن يجعل دعاءه على المؤمن رحمة له ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « اللهم إنما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر، وإنى قد اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه، فأيا مؤمن آذيت أو سببت أو جلدته فأجعلها له كفارة وقرية تقربه بها إليك يوم القيامة » وفى رواية لمسلم « فأيا أحد دعوت عليه من أمتى بدعوة ليس هو لها بأهل ... » فإن قيل : كيف يدعو بدعوة على من ليس لها بأهل ؟ قيل - كما نقله ابن حجر عن المازرى - المراد ليس بأهل لذلك عند الله فى باطن الأمر لا على ما يظهر مما يقتضيه حاله وجنابته حين دعا عليه، فكأنه يقول : من كان فى باطن أمره عندك ممن ترضى عنه فأجعل دعوتى عليه - التى اقتضاها ما ظهر لى من مقتضى حاله حيث - طهوراً وزكاة .

وهذا صحيح لأن الرسول متعبد بالظواهر وحساب الناس فى البواطن على الله . وما فعله كان اجتهداً، أو لم يكن مقصوداً، بل هو مما جرت به عادة العرب فى كلامها بلا نية، كقوله لغير واحد « تربت يمينك » وهذا نادر من النبى فهو لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً ولا لعاناً ولا منتقماً لنفسه « الزرقانى على المواهب ج ٥ ص ٢٤١ » وفى تفسير القرطبي « ج ١٠ ص ٢٢٦ » : أن النبى ﷺ سَلَّمَ أسيراً إلى أم المؤمنين سودة، فبات يَكُنُّ، فسألته فقال : أنينى لشدة القيد والأسر، فأرخت من كسافه، فلما نامت هرب، فأخبرت النبى ﷺ فقال « قطع الله يديك » فلما أصبحت كانت تتوقع الآفة، فقال ﷺ : « إنى سألت الله أن يجعل دعائى على من لا يستحق من أهلى رحمة، لأنى أغضب كما يغضب البشر » ونزلت الآية ﴿ ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير وكان الإنسان عجولاً ﴾ [سورة الإسراء : ١١] ذكره القشيري أبو نصر رحمه الله . انتهى ولم يبين درجة هذه

الرواية، وهي خاصة بدعائه على أهله، أما رواية مسلم فهي عامة في كل من يدعو عليه النبي ﷺ، وهي أليق بما وصف به من الرحمة الشاملة لأهل بيته وغيرهم ﴿لقد جاءكم رسول الله من أنفسكم عزيز عليه ما عتصم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾ [سورة التوبة : ٢٨] بل الشاملة لمن آمن به ومن لم يؤمن ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٧] بل الشاملة للحيوانات أيضا، والأخبار في ذلك كثيرة .

س : هل صحيح أن النبي ﷺ قال « لا تعلموا أولاد السفلة العلم، فإن علمتموهم فلا تولوهم القضاء والولاية » ؟

ج : لم أجد في كتب الصحاح هذا الحديث، وجاء في كتاب « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالي « ج ١ ص ٤٩ » وفي بيان وظائف المرشد المعلم في الوظيفة السادسة : أن يقتصر بالمتعلم على قدر فهمه، لحديث « نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن ننزل الناس منازلهم ونكلمهم على قدر عقولهم » وجاء من أقوال عيسى عليه السلام « لا تعلقوا الجواهر في أحناق الخنازير » فإن الحكمة خير من الجواهر، ومن كرهها فهو شر من الخنازير، وقال تعالى ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ﴾ تنبيهاً على أن حفظ العلم ممن يفسده ويضره أولى، وليس الظلم في إعطاء غير المستحق بأقل من الظلم في منع المستحق، يقول الشاعر:

أنشر درابين سارحة النعم * فأصبح مخزوننا براعية الغنم ؟
فمن منع الجهال علماً أضاعه * ومن منع المستوجبين فقد ظلم

وجاء في « أدب الدنيا والدين » للماوردي « ص ٧٣ » روى عن النبي ﷺ أنه قال « لا تمنعوا العلم أهله فتظلموا، ولا تضموه في غير أهله فتأثموا » ولم يخرج هذا الحديث، كما جاء فيه حديث عن النبي ﷺ « واضع العلم في غير أهله كمقلد الخنازير اللؤلؤ والجواهر والذهب » ولم يخرج أيضاً، وذكر قول عيسى « لا تلقوا الجواهر للخنازير » فالعلم أفضل من اللؤلؤ، ومن لا يستحقه شرعاً خنزير. وجاء أيضاً في « إحياء علوم الدين » للغزالي ج ١ ص ١١ « قول عكرمة : إن لهذا العلم ثمناً، قيل : وما هو؟ قال : أن تضعه فيمن يحسن حمله ولا يضيعه .

ثم جاءت أخبار تحذر من تعلم العلم لغير وجه الله منها « لا تعلموا العلم لنباهوا به

العلماء ، ولتعاروا به السفهاء ، ولتصرفوا به وجوه الناس إليكم ، فمن فعل ذلك فهو في النار ، وهو حديث رواه ابن ماجه بسند صحيح ، ولا شك أن السفلة هم الذين يتعلمون من أجل ذلك .

وعلى هذا فالحديث المذكور لم يرد نصه بطريق صحيح ولا حسن ، ولكن ورد معناه كحديث ابن ماجه المذكور .

س : وصف الله الحور العين في الجنة بأوصاف لا توجد في كثير من نساء
بنى آدم ، فهل تكون فيهن غيرة من جمال الحور ، وهل الفيرة تتناسب
مع نعيم الجنة ؟

ج : جاء في تفسير القرطبي « ج ١٦ ص ١٥٤ » أن هناك رأيين في التضاضل بين
النساء الآدميات والحوور العين ، فذكر ابن المبارك أن نساء الدنيا إذا دخلن الجنة فُضِّلن
على الحور العين ، بما عملته من الصالحات في الدنيا ، وروى مرفوعاً أنهم أفضل من
الحوور العين بسبعين ألف ضعف ، وقيل : إن الحور العين أفضل لقول النبي ﷺ في
دعائه « وأبدله زوجاً خيراً من زوجة » .

نترك ذلك لنرى بأنفسنا عندما يَمُنُّ الله علينا بدخول الجنة ، مع الأخذ في الاعتبار أن
قوانين الآخرة غير قوانين الدنيا ، وأن الغيرة بين الزوجات ممنوعة ، قال تعالى ﴿ ونزغنا ما
في صدورهم من غل ﴾ [سورة الحجر : ٤٧ وسورة الأعراف : ٤٣] وقال عن أهل الجنة
﴿ وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ﴾ [سورة فاطر : ٣٤] .

س : هل هناك رأى يقول: إن إزالة النجاسة وتطهير البدن والثوب منها أمر مستحب غير واجب، بحيث تصح الصلاة مع النجاسة ؟

ج : جاء فى تفسير القرطبي « الجامع لأحكام القرآن » ج ٨ ص ٢٦٢ : اختلف العلماء فى إزالة النجاسة من الأبدان والثياب - بعد إجماعهم على التجاوز والمغفو عن دم البراغيث ما لم يتفاحش - على ثلاثة أقوال :

الأول : أن إزالتها واجبة مفروضة ، فلا تجوز صلاة من صلى بثوب نجس عالما كان بذلك أو ساهيا ، وهو قول الشافعى وأحمد ، ورواه ابن وهب عن مالك ، وهو قول أبى الفرج المالكي والطبرى ، إلا أن الطبرى قال : إن كانت النجاسة قدر الدرهم أعاد الصلاة ، وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف فى مراعاة قدر الدرهم ، قياسا على حلقة الدبر.

الثانى : أن إزالة النجاسة واجبة بالسنة من الثياب والأبدان ، وجوب سنة وليس بفرض ، قالت بذلك طائفة : فمن صلى بثوب نجس أعاد الصلاة فى الوقت فإن خرج الوقت فلا شىء عليه ، هذا قول مالك وأصحابه إلا أبا الفرج ورواية ابن وهب عنه ، وقال مالك فى يسير الدم : لا تعاد منه الصلاة فى الوقت ولا بعده . وتعاد من يسير البول والغائط ، ونحو هذا كله من مذهب مالك قول الليث .

الثالث : قال ابن القاسم : تجب إزالة النجاسة فى حال الذكر دون النسيان ، وهى من مفرداته .

والقول الأول أصح ، بدليل أن النبى ﷺ مر على قبرين فقال « إنهما ليعذبان ، وما يعذبان فى كبير ، أما أحدهما فكان يمشى بالنميمة ، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله » رواه البخارى ومسلم ، ولا يعذب الإنسان إلا على ترك واجب . وروى أحمد وابن ماجه والحاكم أن النبى ﷺ قال « أكثر هذاب القبر من البول » .

واحتج من قال بأن إزالتها سنة والصلاة بها صحيحة بخلع النبي ﷺ نعليه فى الصلاة لما أعلمه جبريل عليه السلام أن فيهما قدرا وأذى كما رواه أبو داود وغيره، قالوا: ولما لم يعد الرسول ﷺ ما صلى دل على أن إزالتها سنة وصلاته صحيحة، ويعيد ما دام فى الوقت، طلبا للكمال.

وجاء فى فقه المذاهب الأربعة أن إزالة النجاسة واجبة عن بدن المصلى وثوبه ومكانه، إلا ما عفى عنه لتعذر إزالته أو عسر الاحتراز منه، دفعا للحرج، أما عن ثوب المصلى فلقوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ [سورة المدثر: ٤] وأما عن البدن فلأن البدن أولى بالطهارة من الثوب المنصوص على طهارته فى الآية.

والمالكية لهم قولان مشهوران فى إزالة النجاسة، أحدهما أنها تجب شرطا فى صحة الصلاة، وثانيهما أنها سنة، وشرط وجوبها أو سنيتها أن يكون ذاكرا للنجاسة قادرا على إزالتها، فإن صلى أحد بالنجاسة وكان ناسيا أو عاجزا عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين، ويندب له إعادتها فى الوقت، أما إن صلى بها عامدا أو جاهلا فصلاته باطلة على القول الأول وصحيحة على القول الثانى، فتجب عليه إعادة الصلاة أبدا، فى الوقت أو بعده على القول الأول لبطلاتها، ويندب له إعادتها أبدا على القول الثانى. انتهى.

وجاء فى كتاب المغنى لابن قدامة «ج ١ ص ٧١٧».

أن الطهارة من النجاسة فى البدن والثوب شرط لصحة الصلاة فى قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعى وأصحاب الرأى [الأحناف].

ويروى عن ابن عباس أنه قال: ليس على ثوب جنابة، ونحوه عن سعيد بن جبير والنخعى، وقال ابن أبى لیلی: ليس فى ثوب إعادة، ورأى طاوس دما كثر فى ثوبه وهو فى الصلاة فلم يباله، يقول ابن قدامة: ولنا - أى الحنابلة - قول الله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ قال ابن سيرين: هو الغسل بالماء، وعن أسماء بنت أبى بكر قالت: سئل رسول الله ﷺ عن دم الحيض يكون فى الثوب فقال « اقرصيه وصلى فيه ». وفى لفظ

قالت : سمعت امرأة تسأل رسول الله ﷺ : كيف تصنع إحدانا بشوبها إذا رأت الطهر، أتصلى فيه؟ قال « تنظر فيه ، فإن رأت فيه دما فلتقرصه بشيء من ماء ، ولتنضح ما لم تر، ولتصل فيه » رواه أبو داود ثم ذكر حديث صاحبى القبرين ، وقال : لأنها - أى طهارة الثوب - إحدى الطهارتين - الحدث والنجس - فكانت شرطاً للصلاة كالطهارة من الحدث . انتهى .

والخلاصة أن طهارة الثوب والبدن شرط لصحة الصلاة عند جمهور الأئمة وليست شرطاً عند بعض التابعين كسعيد بن جبير وطاوس وبعض العلماء كالنخعي وابن أبي ليلى ، وعن ابن عباس روايتان .

ودليل الجمهور « فى الثوب » قوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ والمراد غسل النجاسة بالماء كما قال ابن سيرين ، ويؤيده قول النبي ﷺ لعائشة عن دم الحيض فى الثوب « اقرصه وصلى فيه » وقُسر القرص بالغسل كما فى رواية لأبى داود « فلتقرصه بشيء من ماء » .

[وفى بعض روايات أبى داود : بَلَّته بريقها ثم فصعته بظفرها . وهو يدل على العفو، لأن الريق لا يطهر به] ودليل الجمهور « فى البدن » حديث الاستبراء أو الاستنزاه من البول ، وقياسه على طهارته من الحدث .

وشبهة المخالفين عدم وجود آية فى ذلك، أى فى غسل الثياب ، وأن الثياب ليس عليه جنابة ، وعدم مبالاة طاوس بالدم الكثير فى الصلاة .

والرد عليهم أن الآية موجودة وهى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ . وأن عدم الجنابة على الثوب لا ينافى نجاسته ، وعدم مبالاة طاوس لا تدل على صحة الصلاة ، فهو رأى له ، ولعل الدم الكثير كان دم براغيث يشق الاحتراز عنه .

أما طهارة المكان فقد يستدل عليها بصب الماء على بول الأعرابى فى المسجد .

س : نحن نعلم أن ماء زمزم مقدس، فهل يجوز التطهر منه بالوضوء
والغسل؟

ج : جاء في فتاوى الثوري المسماة بالمسائل المثورة، في المسألة الخامسة : لا
تكره الطهارة بماء زمزم عندنا - الشافعية - وبه قال العلماء كافة، إلا أحمد في رواية .
دليلنا أنه لم يثبت فيه نهى، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال « الماء طهور لا ينجسه شيء » -
أخرجه أحمد من حديث أبي سعيد الخدري - وأما ما يقال عن العباس من النهى عن
الاغتسال بماء زمزم فليس بصحيح عنه . انتهى .

س : نحن نعلم أن الإسراف بوجه عام مذموم، فهل الإسراف في الماء عند الوضوء أو الغسل مذموم على الرغم من توافر الماء ؟

ج : من المعلوم أنه من السنة في الوضوء والغسل أن يكون ثلاث مرات ، حتى يتأكد الإنسان من طهارة ما يغسل ، مع العناية بالأماكن التي تحتاج إلى مزيد من النظافة . وما زاد على المرات الثلاثة التي عمت العضو كله أو البدن كله كان إسرافاً منهياً عنه ، بالنصوص العامة المعروفة . ذلك إلى جانب نصوص خاصة بذلك :

جاء في « كشف الغمة » للشعراني « ج ١ ص ٦١ » حديث « لا تسرف في الماء ولو كنت على طرف نهر جار » وحديث « لا تسرف » قيل : يا رسول الله : وفي الوضوء إسراف ؟ قال « نعم ، وفي كل شيء » إسراف » رواه الحاكم وابن عساكر مرسل . وحديث « لا تسرف » رواه ابن ماجه عن ابن عمر .

وجاء في « المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٢٨ » عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ مر بسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ ، فقال « ما هذا السرف ؟ » فقال : أفي الوضوء إسراف ؟ قال « نعم وإن كنت على نهر جار » رواه ابن ماجه . وعن أبي بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ « إن للوضوء شيطاناً يقال له « ولهان » فاتقوا وسواس الماء » رواه أحمد وابن ماجه .

هذا ، وروى البخاري ومسلم أن النبي ﷺ كان يقتسل بالصاع إلى خمسة أمداد . وروى مسلم أن النبي ﷺ كان يغسله الصاع من الماء من الجنابة ويوضئه المد . وتحدث ابن قدامة في صفحة ٢٢٦ عن الصاع والمد بالتقديرات المعروفة قديماً . ورأى الفقهاء فيها . والمهم أن الزيادة على ما يعم العضو ثلاث مرات يعد إسرافاً .

وحكم هذا الإسراف أنه مكروه إذا كان الماء مملوكاً أو مباحاً ، أما الماء الموقوف على

من يتطهر . ومنه ماء المرافق العامة — فإن الزيادة فيه على الثلاث حرام ، لكونها غير مأذون فيها . أخرج أحمد والنسائي وابن ماجه وأبو داود وابن خزيمة من طرق صحيحة أن أعرابيا سأل النبي ﷺ عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا وقال « هذا الوضوء ، فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم » قال ابن المبارك : لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأنثم .

وقال أحمد وإسحاق : لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى « نيل الأوطار ج ١ ص ١٩٠ » .

س : عندما مسجد آيل للسقوط، هل يجوز هدمه وتعطيله ؟

ج : إذا كان المسجد آيلاً للسقوط وأريد ترميمه أو هدمه وبناء غيره فلا مانع من ذلك، لكن لو كان المسجد صالحاً للصلاة فيه بدون ضرر فلا يجوز هدمه ولا بيعه ولا تعطيله وإن خربت المحلة كما يقول علماء المالكية « تفسير القرطبي ج ٢ ص ٧٨ » .
ويجوز منع بناء المسجد، وهدمه بعد بنائه إذا قصد به الشقاق والخلاف، كبنائه بجوار مسجد أو بقرية دون حاجة إليه، كما يقول المالكية « المرجع السابق » ولذلك لا يجوز عندهم أن يكون في المصر جامعان، ولا لمسجد واحد إمامان، ولا يصلى في مسجد جماعتان .

س : هل يجوز لأحد من المسؤولين أن يمنع أحدا من الخطابة والوعظ فى المساجد ؟

ج : جاء فى كتاب الأحكام السلطانية للماوردي « ص ١٨٨ » قوله :

وأما جلوس العلماء والفقهاء فى الجوامع والمساجد والتصدى للتدريس والفتيا فعلى كل واحد منهم زاجر من نفسه ألا يتصدى لما ليس له بأهل ، فيضل به المستهدى ويزل به المسترشد ، وقد جاء فى الأثر « أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على جرائم جهنم » - حديث مرسل رواه الداريمى عن عبد الله بن أبى جعفر -

وللسلطان فيهم من النظر ما يوجب الاختيار من إقرار أو إنكار ، فإذا أراد من هو لذلك أهل أن يترتب - يوظف - فى أحد المساجد لتدريس أو فتيا تُظَرَّ حال المسجد ، فإن كان من مساجد المحال - الأهلية - التى لا يترتب الأئمة فيها من جهة السلطان لم يلزم من ترتب فيه للتدريس والفتيا استئذان السلطان فى جلوسه ، كما لا يلزم أن يستأذنه فيه من ترتب للإمامة . وإن كان من الجوامع وكبار المساجد التى ترتب الأئمة فيها بتقليد السلطان روى فى ذلك عرف البلد وعادته فى جلوس أمثاله ، فإن كان للسلطان فى جلوس مثله نظر لم يكن له أن يترتب للجلوس فيه إلا عن إذنه ، كما لا يترتب للإمامة فيه إلا عن إذنه ، لشلا يفتات عليه فى ولايته ، وإن لم يكن للسلطان فى مثله نظر معهود لم يلزم استئذانه للترتيب فيه وصار كغيره من المساجد .

وإذا ارتسم بموضع من جامع أو مسجد فقد جعله الإمام مالك أحق بالموضع إذا عرف به ، والذي عليه جمهور الفقهاء أن هذا يستعمل فى عرف الاستحسان ، وليس بحق مشروع ، وإذا قام عنه زال حقه منه ، وكان السابق إليه أحق ، لقول الله تعالى ﴿ سواء الماكف فيه والباد ﴾ [سورة الحج : ٢٥] .

ويمنع الناس في الجوامع والمساجد من استطرار - اختراق - حلق الفقهاء والقراء، صيانة لحرمتها، وقد روى عن النبي ﷺ « لا حمى إلا في ثلاث: ثلثة البئر، وطؤُ الفرس، وحلقة القوم » فأما ثلثة البئر فهو منتهى حریمها، وأما طول الفرس فهو ما دار فيه بمقوده إذا كان مربوطاً، وأما حلقة القوم فهو استدارتهم في الجلوس للتشاور والحديث.

وإذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم فيه، إلا أن يحدث بينهم تنافر فيكفوا عنه، وإن حدث منازع ارتكب ما لا يسوغ فيه الاجتهاد كف عنه ومنع منه، فإن أقام عليه وتظاهر باستغواء من يدعو إليه لزم السلطان أن يحسم بزواجر السلطنة ظهور بدعته، ويوضح بدلائل الشرع فساد مقالاته، فإن لكل بدعة مستمعا، ولكل مُستغو متبعا، وإذا تظاهر بالصلاح من استبطن ما سواه ترك، وإذا تظاهر بالعلم من عرى منه هتك، لأن الداعي إلى صلاح ليس فيه مصلح، والداعي إلى علم ليس فيه مضل. انتهى.

وقال في صفحة ١٠٠: إن المساجد ضربان: مساجد سلطانية ومساجد عامية - أهلية - فأما المساجد السلطانية فهي المساجد والجوامع والمشاهد، وما عظم وكثر أهله من المساجد التي يقوم السلطان بمراعاتها، فلا يجوز أن يتدب للإمامة فيها إلا من ندبه السلطان لها، وقُلده الإمامة فيها، لثلا يفتات الرعية عليه فيما هو موكول إليه، فإذا قلد السلطان فيها إماما كان أحق بالإمامة فيها من غيره وإن كان أفضل منه وأعلم، وهذه الولاية طريقها طريق الأولى لا طريق اللزوم والوجوب

ثم قال: وإذا صلى إمام هذا المسجد بجماعة وحضر من لم يدرك تلك الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا فيه جماعة وصلوا فيه فرادى، لما فيه من إظهار المباينة والتهمة بالمشاقة والمخالفة.

ثم قال: وإذا قلد السلطان لهذا المسجد إمامين وأطلق التقييد من غير تخصيص كل واحد منهما ببعض الصلوات كانا في الإمامة سواء، وأيهما سبق إليها كان أحق بها، ولم

يكن لآخر أن يؤم فى تلك الصلاة بقوم آخرين ، لأنه لا يجوز أن يقام فى المساجد السلطانية جماعتان فى صلاة واحدة .

ثم ذكر أن للإمام أن يعمل برأيه واجتهاده فى أحكام صلاته ، ولم يكن للسلطان أن ينهيه عن ذلك ، ولا للمؤمنين أن ينكروه عليه ، كالشافعى الذى يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ويقنت فى الصبح ، والحنفى الذى يترك البسملة والقنوت .

ثم ذكر أنه يجوز أن يأخذ الإمام رزقا على الإمامة من بيت المال من سهم المصالح ، ومنع أبو حنيفة من ذلك .

وأما المساجد العامة التى بينها أهل الشوارع والقبائل فى شوارعهم وقبائلهم فلا اعتراض للسلطان عليهم فى أئمة مساجدهم ، وتكون الإمامة فيها لمن اتفقوا على الرضا بإمامته ، وإذا اختلف أهل المسجد فى اختيار إمام عمل على قول الأكثرين ، فإن تكافأ المختلفون - أى تساوا - اختار السلطان لهم إماما يكون أحسن ديناً وقراءة وتفقهها وأكبر سناً ، وذلك لقطع تشاجرهم .

وهذا فى الإمامة فى الصلوات اليومية ، أما فى صلاة الجمعة فقال الماوردى : ذهب أبو حنيفة إلى أنها من الولايات الواجبة ، فلا تصح صلاة الجمعة إلا بحضور السلطان أو من يستنيبه فيها ، وذهب الشافعى وفقهاء الحجاز إلى أن التقليد - أى التعمين - فيها ندب ، وأن حضور السلطان ليس بشرط فيها ، فإن أقامها المصلون على شرائطها انعقدت وصحت .

بعد هذه القول عن الماوردى المتوفى سنة ٤٥٠ هجرية : ترى أهمية التدريس والخطابة والوعظ فى المساجد ، وأهمية الإمامة فيها ، وبخاصة المساجد الحكومية ، فلا يعين فيها ولا يتصدر لهذه المهمة إلا من كان أهلاً لها ، وإذا كان للمساجد الأهلية حرية فى تعيين الإمام جاز لولى الأمر التدخل فى ذلك للمصلحة .

ونرى أن حرية الرأى مكفولة فيما يسوغ فيه الاجتهاد ، مع المحافظة على وحدة

الصف وعدم تفرق الجماعة ، وإمام المسجد هو المستول عن ذلك ، ولا يعترض على ما يراه هو ، وعلى المأمومين أن يتبعوه .

وإذا تعدد الأئمة في المسجد الواحد وجبت عليهم مراعاة الوحدة وعدم الخلاف .
هذه تنظيمات مشروعة قال بها العلماء منذ ألف سنة وهي جديرة بمراعاتها في عصرنا الحاضر، من أجل المعرفة الصحيحة بأمر الدين ، والحيلولة دون المفرضين أو الجاهلين أن يشوهوا الوجه المشرق للإسلام ، أو يفرقوا كلمة المسلمين .

س : سمعنا مؤذنا يقول: الله أكبر الله أكبر فى نفس واحد، ولكن بفتح الراء من « أكبر » فهل أذانه صحيح ؟

ج : عبارة « الله أكبر » يجوز الوقف على آخرها وذلك بإسكان الراء، فإذا وصلها بغيرها مثل « الله أكبر الله أكبر » يجوز إسكان الراء، لأن الوقف هو الأصل وهو يكون بالإسكان . ويجوز أن تحرك الراء بالضم، على الإعراب، لأن « أكبر » خبر لمبتدأ وهو مرفوع . ويجوز أن تحرك الراء بالفتح، إما بنقل حركة الحرف الذى بعدها، وإما للتخلص من التقاء الساكنين، وإن كان الأصل فيه أن يكون بالكسر، لكن اختير الفتح بدل الكسر للتضخيم، هكذا قال الإمام الراغب فى كتابه « بغية الراغب ودفينة الطالب » ص ٥ .

س : نرى بعض الناس أثناء السجود يكون أحد قدميه نائما غير منتصب وأحيانا يكون القدمان نائمين، فهل صلاتهم صحيحة ؟

ج : السجود فى الصلاة ركن من أهم أركانها، وهو فرض بالنص والإجماع، قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ... ﴾ [سورة الحج : ٧٧] ولا بد فيه من الطمأنينة كما علّم النبى ﷺ الصلاة لرجل رآه يسء صلاته، حيث قال له « ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا » رواه البخارى ومسلم . وأجمعت الأمة على ذلك والطمأنينة أقلها زمن يسع « سبحان الله » ولم يقل بفرضيتها أبو حنيفة، لعدم ذكرها فى القرآن، ولم يمتد بالحديث المذكور.

والحد الأدنى فى السجود أن يضع جزءا من جبهته على الأرض عند الجمهور، وأوجب أبو حنيفة وضع أكثر الجبهة مع التعامل عليها، للحديث الذى رواه ابن حبان فى صحيحه « إذا سجدت فمكّن جبهتك من الأرض ولا تنقر نقرا » ولا بد أن تكون الجبهة مكشوفة غير مغطاة وقد تقدم الكلام فى ذلك .

وهل يجب السجود على أعضاء أخرى غير الجبهة؟ روى البخارى ومسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « أمرت بالسجود على سبعة أعظم : اليدين والركبتين والقدمين والجبهة » هناك للشافعية قولان، الأظهر عند الرافعى لا يجب السجود على غير الجبهة، والأظهر عند النزوى الوجوب، وعلى ما صححه النزوى، الاعتبار بإطّاع الكف فى اليدين، ويبطون الأصابع فى القدمين، ولا يكفى ظهر الكف ولا ظهر الأصابع، ويكفى وضع جزء من كل هذه الأعضاء كإصبع واحدة .

والحنفية قالوا : الواجب هو إحدى اليدين وإحدى الركبتين وإحدى القدمين . والسنة أن يكون السجود بالكل .

والمالكية قالوا: السجود على غير الجبهة سنة غير واجب، والحنابلة قالوا مثل ما قال الشافعية، فإذا عجز عن السجود على بعض هذه الأعضاء سجد على بقيتها «الفقه على المذاهب الأربعة».

وفى السجود على طرف الأنف خلاف. فالجمهور على عدم الوجوب، وعند أحمد روايتان، إحداهما بالوجوب بدليل حديث البخارى ومسلم فى الأمر بالسجود على سبعة أعظم أن النبى ﷺ عند ذكر الجبهة أشار بيديه إلى أنفه، والثانية بعدم الوجوب «المغنى ج ١ ص ٥٦٠، النووى على مسلم ج ٤ ص ٢٠٧، ٢٠٨».

من هنا نرى الاتفاق على وجوب السجود على الجبهة، وما عدا ذلك من الأعضاء فيه خلاف، قيل بالندب، وقيل بوجوب إحدى اليدين وإحدى الركبتين وإحدى القدمين، والدين يسر.

س : هل يشترط في صحة السجود ألا يكون مكان الجبهة أعلى من مستوى الركبتين ؟

ج : قال الحنفية : ارتفاع موضع الجبهة يكون ضاراً إذا زاد على نصف ذراع ، إلا لضرورة ، كسجود المصلى على ظهر المصلى الذى أمامه عند الزحام ، وذلك بشرط ألا يجد مكاناً خالياً لوضع جبهته على الأرض وأن يكون فى صلاة واحدة ، وأن تكون ركبتاه على الأرض .

والشافعية قالوا : إن ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين يبطل للصلاة إلا إذا رفع عجزه وما حولها عن رأسه وكفيه فتصح الصلاة ، فالمدار عندهم على تنكيس البدن وهو رفع الجزء الأسفل من البدن على الجزء الأعلى منه فى السجود ، وذلك حيث لا عذر ، كالحامل ، فالتتكيس غير واجب عليها إذا خافت الضرر .

والمالكية قالوا : إذا كان الارتفاع كثيراً ككرسى متصل بالأرض فالسجود لا يصح على المعتمد ، وإن كان قليلاً فلا يضر ، « الفقه على المذاهب الأربعة » .

س : نرى بعض المصلين يفرجون بين أقدامهم بدرجة كبيرة، وإذا كانوا فى جماعة ألصقوا أرجل بعضهم بأرجل البعض الآخر فتتسع المسافة بين قدمى المصلى بصورة لافتة للنظر، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : إذا كان الإنسان يصلى إماماً أو منفرداً كان من السنة ألا يضم قدميه عند القيام فى الصلاة، بل يفرج بينهما، وذلك باتفاق الأئمة، أما المسافة بين القدمين فقدرها الحنفية بأربع أصابع، فإن زاد أو نقص كان مكروهاً، وقدرها الشافعية بشبر، وقال المالكية والحنابلة يكون التفريج متوسطاً، بحيث لا يضم القدمين ولا يوسعهما كثيراً حتى يتفاحش عرفاً.

وإذا كان المصلى مأموماً فى صف فمن السنة سد الفرج وتراض الصفوف، وجاء فى ذلك حديث رواه البخارى ومسلم عن أنس رضى الله عنه قال : أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال « أقيموا صفوفكم وتراصوا، فإنى أراكم من وراء ظهري » وجاء فى رواية البخارى : فكان أحدنا يُلْزَقُ منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه . وجاء فى رواية أبى داود وابن خزيمة فى صحيحه عن النعمان بن بشير قوله : فلقد رأيت الرجل منا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه .

والكعب هو العظم الناتئ فى جانبى الرجل عند ملتقى الساق بالقدم، لأنه هو الذى يمكن أن يلزق بالذى بجانبه، والقول بأن الكعب هو مؤخر القدم قول شاذ ينسب إلى بعض الحنفية ولم يثبتته محققوهم كما جاء فى الفتح لابن حجر « ج ٣ ص ١٤٧ » .

وإلحاق أو إلزق المناكب يتبعه بسهولة إلحاق الكعوب، لكن لو تباعدت المناكب اقتضى إلحاق الكعوب التفريج بين الأقدام بمسافة كبيرة تتفاحش عرفاً كما يقول المالكية والحنابلة، وتزيد على الشبر كما يقول الشافعية وعلى الأصابع الأربعة كما يقول الحنفية، وذلك مكروه .

وقد يحرص بعض الأشخاص على إلزاق الكعوب، على الرغم من تفاحش المسافة بين قدميه، فهو يريد فعل سنة فيقع في مكروه، إلى جانب مضايقته لمن بجواره الذي يحاول ضم قدميه لكنه يلاحقه ويفرج بين قدميه بصورة لاقتة للنظر وقد يضع رجله ويضغط عليها ومضايقة المصلي تذهب خشوعه أو تقلله، والإسلام نهى عن الضرر والضرار.

وتضرر بعض المصلين من إلزاق جاره رجله برجله ذكره أحد رواة الحديث وهو معمر فيما أخرجه الإسماعيلي، حيث قال: ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لنفر كأنه بغل شمس. فأرجو التنبه لذلك، إبقاء على المودة ومساعدة على الخشوع في الصلاة.

س : هي بعض المساجد بعد أن يؤذن المؤذن بين يدي الخطيب على المنبر،
يقرأ قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ إلى آخر الآية
ويتلو حديث النبي ﷺ «إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة
أنصت فقد لغوت» فهل هذا العمل مشروع أم بدعة ؟

ج : لم يكن هذا العمل موجودا أيام النبي ﷺ ولا أيام الخلفاء الراشدين الذين يؤخذ
عنهم، فهو بدعة، ولكن هل هو بدعة مذمومة أو مقبولة ؟
قال الحنفية إن هذه «الترقية» مكروهة كراهة تحريم، شأنها شأن أى كلام يكون بعد
خروج الإمام من خلوته إلى أن يفرغ من صلاته، سواء أكان الكلام ذكرا أم كلاما دنيويا،
على المعتمد، وهذا مذهب أبى حنيفة، وقال أصحابه : لا يكره الكلام إلا حال الخطبة،
فالترقية جائزة عندهما، وإن لم تكن موجودة أيام الرسول والسلف الصالح .
وقال الشافعية : إنها بدعة حسنة، لأنها لا تخلو من نصيحة، بالصلاة على النبي
والتحذير من الكلام حال خطبة الجمعة .
وقال المالكية : بكراتها وعدم جوازها إلا إذا شرطها الواقف فتجوز .
وقال الحنابلة : بجوازها، وما دامت الآراء مختلفة فلا يجوز التعصب لأحدها «الفقهاء
على المذاهب الأربعة» .

س : هل يندب للإنسان إذا صلى العيد في مكان أن يعود إلى بيته من طريق آخر ؟

ج : نعم يسن للإنسان إذا ذهب لصلاة العيد من طريق أن يعود من طريق آخر إلى بيته أو غيره ، وذلك ليشهد له الطريقان ، فقد روى البخاري عن جابر رضي الله عنه أنه قال : كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق ، وروى مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : كان النبي ﷺ إذا خرج إلى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه .

وهذه المخالفة سنة وليست بواجبة ، إن فعلها أخذ ثوابا ، وإن لم يفعلها فلا عقاب عليه . وكان بعض الصحابة يرجع من الطريق الذي ذهب منه دون إنكار عليه .

س : ما معنى فتح المأموم على الإمام، وهل هو جائز أو غير جائز ؟

ج : معنى فتح المأموم على الإمام تنبيهه إلى ما يقرؤه من السور أو الآيات بعد قراءة الفاتحة، وهذا التنبيه قد يكون تصحيحاً لخطأ في القراءة، وقد يكون تذكيراً له بما يريد أن يقرأه، وهو مشروع.

والأصل في ذلك حديث رواه أبو داود عن مُسَوَّر بن يزيد المالكي قال : صلى رسول الله ﷺ فترك آية، فقال له رجل : يا رسول الله آية كذا وكذا، قال « فهاً ذكرتها » وفي رواية له عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه، فلما انصرف قال لأبي « أصليت معنا » ؟ قال : نعم، قال « فما منعك » ؟ وإسناده جيد كما قال الخطابي .

والمعنى أن النبي ﷺ ترك آية فظن مسور أنها نسخت، فذكر له النبي ﷺ أنها لم تنسخ وكان يود أن يذكره إياها. ومعنى « لبس » بفتح اللام والباء، التبس واختلط .

جاء في نيل الأوطار للشوكاني « ج ٢ ص ٣٣٩ » أن الحديثين يدلان على مشروعية الفتح على الإمام، على خلاف في نdbe أو وجوبه عند الشيعة، وقال أبو حنيفة في رواية عنه : إنه مكروه ودليله ما أخرجه أبو داود عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة » وأخرجه عبد الزواق في مصنفه، وهو مطعون فيه، ولا يعارض ما ورد في مشروعية الفتح .

وجاء في المغنى لابن قدامة « ج ١ ص ٧١١ » أن الفتح على الإمام إذا أرتج عليه أو غلط فَرَّد عليه لا بأس به في الفرض والنفل، روى ذلك عن عثمان وعلي وابن عمر رضي الله عنهم، وكذلك بعض التابعين كالحسن وابن سيرين، وكرهه ابن مسعود من الصحابة، وشريح والشعبي . وقال أبو حنيفة : تبطل الصلاة به، وذكر الأحاديث السابقة

ثم ذكر ابن قدامة أن الإمام إذا أرتج عليه في الفاتحة لزم من وراءه الفتح عليه ، كما لو نسي سجدة لزمهم تنبيهه بالتسييح ، فإن عجز عن إتمام الفاتحة فله أن يستخلف من يصلى بهم لأنه علر كما لو سبقه الحدث .

وجاء في فقه المذاهب الأربعة ما خلاصته :

١ - أن الحنفية قالوا : إذا نسي الإمام الآية كان توقف في القراءة أو تردد فيها فإنه يجوز للمأموم الذي يصلى خلفه أن يفتح عليه ، ولكنه ينوى إرشاد إمامه لا التلاوة ، لأن القراءة خلف الإمام مكروهة تحريماً . ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الإمام ، كما يكره للإمام أن يلجئ المأموم على إرشاده ، بل ينبغي له أن ينتقل إلى آية أخرى أو سورة أخرى ، أو يركع إذا قرأ القدر المفروض والواجب .

٢ - والمالكية قالوا : يفتح المأموم على إمامه إذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن تردد في القراءة ، أما إذا وقف ولم يتردد فإنه يكره الفتح عليه ، ويجب الفتح عليه في الحالة الأولى إن ترتب عليه تحصيل الواجب لقراءة الفاتحة ، ويُسَنُّ إن أدى إلى إصلاح الآية الزائدة عن الفاتحة ، ويندب إن أدى إلى إكمال السورة الذي هو مندوب .

٣ - والشافعية قالوا : يجوز للمأموم أن يفتح على إمامه بشرط أن يسكت عن القراءة ، أما إذا تردد في القراءة فإنه لا يفتح عليه ما دام متردداً ، ولا بد لمن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها ، أو يقصد القراءة مع الفتح ، أما إن قصد الفتح وحده ، أو لم يقصد شيئاً أصلاً فإن صلاته تبطل على المعتمد .

٤ - والحنابلة قالوا : يجوز للمصلى أن يفتح على إمامه إذا أرتج عليه (أى منع من القراءة) أو غلط فيها ، ويكون الفتح واجبا إذا منع الإمام من القراءة أو غلط في الفاتحة ، لترقق صحة الصلاة على ذلك .

هذا ، ولعل ما نقلته من فقه المذاهب الأربعة يوضح ما نقلته عن نيل الأوطار للشوكاني وعن المغنى لابن قدامة . واختلاف الآراء رحمة ، لأنه يتيح الفرصة للأخذ بأحدها دون تعصب ..

س : ما رأى الدين فى قيام أحد المأمومين برفع صوته بالتكبير لسمع المأمومون ويتابعوا الإمام ؟

ج : من السنة أن الإمام يجهر بالتكبير والتسميع والسلام ، وذلك لإعلام المأمومين حتى يتابعوه ، فإن كان المأمومون يسمعون ذلك منه كان التبليغ من غيره مكروها لعدم الحاجة إليه . فإن كان صوته ضعيفا لا يسمعونهم فيُسْنُّ لأحد المأمومين أن يقوم بالتبليغ ، وفى حديث البخارى لما مرض النبى ﷺ كان صلى بالناس وأبو بكر صلى بصلاته والناس يصلون بصلاة أبى بكر ، فكان النبى إذا كبر كبر أبو بكر وكبر الناس بتكبيره ، أى يقتدون بصوته .

وجاء مثل ذلك فى رواية مسلم أن النبى صلى قاعدا وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، وفى رواية له : فإذا كبر رسول الله ﷺ كبر أبو بكر ليسمعا . وذكر النووى فى شرحه أن رفع الإمام صوته بالتكبير لسمعه الناس ويتبعوه ، وأن اتباع المقتدى صوت المكبر جائز فى مذهب الشافعية ومذهب الجمهور ، ونقلوا فيه إجماع الصحابة والتابعين عليه وحجى العمل على هذا قديما . ويجب أن يقصد المبلغ ، سواء أكان إماما أم غيره ، الإحرام للصلاة بتكبيره الإحرام ، فلو قصد الإعلام والتبليغ فقط لم تنعقد صلاته . بل قال الشافعية : لا تنعقد صلاته لو قصد الإعلام والإحرام .

هذا فى تكبير الإحرام ، أما التكبيرات الأخرى وقول : سمع الله لمن حمده ، والتحميد فإن قصد بها التبليغ فقط فلا تبطل صلاته ، لكن فاتته الثواب ، لأن التبليغ مكروه ، والشافعية يقولون فى غير تكبيره الإحرام : إن قصد بهذه الأشياء مجرد التبليغ ، أو لم يقصد شيئا بطلت صلاته ، أما إن قصد التبليغ مع الذكر فصلاته صحيحة .

وللحنفية ملحظ آخر فى هذا التبليغ فقالوا : إذا رفع المبلغ صوته بذلك وكان لصوته نغم وتفنن فيه قاصدا بذلك إعجاب الناس به فصلاته تفسد على الراجح . « فقه المذاهب الأربعة ، القول البليغ » للحموى .

س : هل يجوز دفع الزكاة لإنسان عليه دين عاجز عن الوفاء به ؟

ج : قال الله تعالى فى مصارف الزكاة ﴿ والغارمين ﴾ [سورة التوبة : ٦٠] يقول القرطبي عنهم : هم الذين ركبهم الدين ولا وفاء عندهم به ، ولا خلاف فيه ، اللهم إلا من اذآن فى سفاقة فإنه لا يعطى منها ولا من غيرها إلا أن يتوب ويعطى منها من له مال وعليه دين محيط به ما يقضى به دينه - يعنى دين مستغرق لما يملكه - فإن لم يكن له مال وعليه دين فهو فقير وغارم فيعطى بالوصفين . روى مسلم عن أبى سعيد الخدرى قال : أصيب رجل فى عهد رسول الله ﷺ فى ثمار ابتاعها فكسر دينه ، فقال رسول الله ﷺ « تصدقوا عليه » فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه « خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » .

ويجوز لمن تحمل مالا فى إصلاح وصلاح أن يعطى من الصدقة ما تحمل به إذا وجب عليه ، وإن كان غنيا إذا كان ذلك يجحف بماله كالغريم . واختلفوا هل يقضى منها دين الميت أم لا ، فقال أبو حنيفة : لا ، ولا يعطى منها من عليه كفارة ونحو ذلك من حقوق الله ، وإنما الغارم من عليه دين يسجن فيه - وقال علماؤنا وغيرهم : يقضى منها دين الميت لأنه من الغارمين ، قال ﷺ « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، من ترك مالا فلاهله ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً - عيالا - فإلى وعلى » .

وذكر الماوردى فى « الأحكام السلطانية » ص ١٢٣ أن الغارمين صنفان ، صنف منهم استدانوا فى مصالح أنفسهم فيدفع إليهم مع الفقر دون الغنى ما يقضون به ديونهم ، وصنف منهم استدانوا فى مصالح المسلمين فيدفع إليهم مع الفقر والغنى قدر ديونهم من غير فضل .

س : اقتضى منى رجل مبلغا من المال ثم عجز عن أدائه، هل يجوز أن أسقط عنه هذا الدين وأجعله من الزكاة الواجبة على ؟

ج : يقول النووي فى كتابه « المجموع » : لو كان على رجل معسر دين ، فأراد الدائن أن يجعله من زكاته وقال له : جعلته عن زكاتى فهناك وجهان صحيحان ، أحدهما أنه لا يجزئه ، وهو مذهب أحمد وأبى حنيفة ، لأن الزكاة فى ذمة صاحبها فلا يبرأ إلا بإقبااضها ، والوجه الثانى يجزئه ، وهو مذهب الحسن البصرى وعطاء بن أبى رباح ، لأنه لو دفعه إليه ثم أخذه منه جاز ، فكذلك إذا لم يقبضه . كما لو كانت له دراهم وديعة ودفعها عن الزكاة فإنه يجزئه ، سواء قبضها أم لم يقبضها .

وإذا دفع إليه الزكاة وشرط عليه أن يردها إليه عن دينه فلا يصح الدفع ولا تسقط الزكاة ، ولا يصح قضاء الدين بذلك ، لكن لو نوى ذلك ولم يشترطه جاز وأجزأه عن الزكاة ، وإذا رده إليه عن الدين برئ منه .

هذا ، وهذه الصورة هى من صور الغارمين الذين لهم سهم فى الزكاة وقد مر توضيحها فى سؤال سابق .

س : هل يجب على الزوج أن يخرج زكاة الفطر عن زوجته الناشز ؟

ج : قال جمهور الفقهاء : إن الزوج يجب عليه أن يخرج زكاة الفطر عن نفسه وعن
تجب عليه نفقتهم ، ومنهم الزوجة ما دامت الزوجية قائمة حقيقة أو حكما كال المطلقة ،
وأبو حنيفة لا يوجب هذه الزكاة على الزوج ، فهي التي تخرج زكاتها ، لكن لو تبرع هو
بإخراجها عنها أجزأت ولو كان ذلك بغير إذنها .

فإذا لم تكن الزوجية قائمة بسبب الموت أو الفراق فللنفقة أحكام مذكورة في
مواضعها ، لكن النفقة تسقط بالنشوز ، الذي يتحقق بأحد أمرين ، امتناعها عن تمتع
الزوج بها ، وخروجها من منزل الزوجية بغير إذنه وبغير ضرورة .

وزكاة الفطر تابعة للنفقة وفي وجوبها خلاف فقد تجب النفقة ولا تجب الزكاة (انظر
زكاة الفطر عن الزوجة غير المسلمة) لكن إذا سقطت سقطت زكاة الفطر إذا كان النشوز
في وقت وجوب الزكاة ، وهو آخر ليلة من رمضان أو أول يوم من شوال . وعلى الزوجة أن
تخرج زكاتها هي عن نفسها حيثئذ .

س : أخذ منى بعض الناس مالا، وثقتى فيه لم أطلب كتابة مستند بذلك، ثم ماطل فى سداذه، وليس معى ما يثبت حقى، فماذا أفعل؟ هل يجوز لى أن أسرق منه ما يساوى حقى الذى عنده؟

ج : من الأدب فى القرض أن يعطى القادر ما يستعين به المقترض المحتاج إذا كان مستغنيا عنه، ومن المشروع أن يشهد على هذا القرض أو يشته بالوسائل التى تضمن حقه، وأن يلتزم المقترض بالوفاء إذا حل الأجل المضروب بينهما، فإن كان مستطيعا بادر بالوفاء وإن كان معسرا يندب أو يجب على صاحب الدين أن يعطيه مهلة فإن رأى أنه لن يستطيع السداد فهو بالخيار بين أن يقاضيه وأن يعفو عنه، قال تعالى ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٠].

وإذا كان المدين موسرا وماطل فى الأداء فقد ظلم، كما نص عليه الحديث « مظل الغنى ظلم ».

وإذا أمكن للدائن أن يقاضيه بالشهود أو المستندات فهل يجوز له أن يستوفى حقه منه بدون الرجوع إلى القضاء أو لا يجوز؟ قال الشافعية: لو أمكن تحصيل الحق بالقاضى بأن كان المدين مقرا بماطلا، أو منكرا وعليه البينة، أو كان يرجو إقراره عند القاضى وعرض اليمين عليه فهناك رأيان، رأى يقول بوجوب الرجوع إلى القاضى، ورأى يقول بجواز أخذ حقه بدون القضاء وهو الراجح، ويشهد له إذن النبى ﷺ لهند زوجة أبى سفيان بالأخذ من ماله بدون إذنه بقدر ما يكفيها وولدها بالمعروف، وذلك لأنه كان شحيحا ممسكا لا يعطيهم النفقة المناسبة. ولأن إجراءات التقاضى طويلة وفيها مشقة فلا داعى لها .

س : نقرأ في بعض الكتب عن نوع من البيع اسمه بيع التلجنة، فما هي صورته وما حكمه ؟

ج : يحدث مثلاً أن إنساناً يخاف على ماله من أرض أو عقار أو ممتلكات أخرى أن يتعرض لها عدو بأذى، أو يتفادى حكماً قضائياً أو إدارياً يحس بأنه سينال بممتلكاته بالأذى فيبيع ممتلكاته أو بعضها لأولاده أو زوجته أو لأى إنسان آخر، وقد يكون البيع بدون مقابل، أو مقابل رمزى، ويتم البيع بأركانه وشروطه، مع الإجراءات الرسمية لنقل الملكية من تسجيل وغيره.

هذا البيع نظر بعض الفقهاء، إلى النية والمقصود منه فحكم ببطلانه، ونظر بعضهم إلى ظاهره فحكم بصحته يقول ابن قدامة فى « المغنى » بيع التلجنة باطل، وقال أبو حنيفة والشافعى : هو صحيح، لأن البيع تم بأركانه وشروطه خالياً من مُفسِدٍ فصَحَّ به، كما لو اتفقا على شرط فاسد ثم عقد البيع بلا شرط .

س ، هل يصح عقد الزواج عن طريق التليفون بين الزوجين والشهود؟

ج : لا بد لصحة عقد الزواج من وجود الشاهدين مع الزوجين فى مجلس العقد ، وذلك للتأكد من شخصية الزوجين وسماع الصيغة ، وقد يحصل التأكد إذا أرسل الزوج كتابا إلى الزوجة بأنه تزوجها وقبلت هى وشهد على قبولها شاهدان ، فالكتاب الموقع عليه منه يقوم مقام النطق بالصيغة كما قال بعض العلماء .

أما الكلام فى المسرة « التليفون » فالتحقق فيه من صوت الزوج فيه عسر، لإمكان التقليد والمحاكاة للأصوات ، وإذا سمعته الزوجة فالشاهدان ربما لا يسمعانه ، اللهم إلا إذا كانت الزوجة والشاهدان يسمعون من سماعة واحدة بالآلات الحديثة ، ومع ذلك ففيه عسر فى التأكد . ويمكن أن يقال : إنه بتطور آلات الاتصال التى تنقل بها الصورة مع الصوت قد يحصل التأكد من شخصية الطرفين وكلامهما بالإيجاب والقبول ، وتجرى هذه الرؤية عن بعد مجرى الحضور فى المجلس الواحد الذى اشترطه الفقهاء . وهنا يكون العقد صحيحا . « راجع كتاب : أحكام الأسرة فى الإسلام ، للدكتور محمد مصطفى شلبى » .

وجاء فى كتاب الأحوال الشخصية للدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج « ص ٢٤ » : أن أحد المتعاقدين إذا كان غير حاضر مع الآخر فى مجلس واحد فإنه يمكن أن يتعاقد بوساطة رسول أو كتاب ، وتقوم عبارة الرسول وما سطر فى الكتاب مقام تلفظ العاقد الحاضر ، والشهادة اللازمة لصحة العقد يلزم توافرها فى مجلس القبول الذى يصدر من المرسل إليه أو المبعوث إليه الكتاب . ولا يلزم أن يُشهد صاحب الكتاب على كتابه ، بل يكفى أن يشهد الشهود فى مجلس القبول على هذا القبول ، وعلى ما جاء فى الكتاب

بعد قراءته عليهم أو إخبارهم بما فيه ، فإن ذلك يقوم مقام حضور صاحب الكتاب وتلفظه في المجلس . ويجب التنبيه على التثبت من أن الكتاب هو كتاب فلان وذلك بشهادة من قرأوه أو علموا بما فيه ، فإنه قد ينكر، وهنا لا يثبت الزواج ، وتنص لائحة المحاكم الشرعية على أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية .

س : زوج طلبت زوجته من المحكمة الطلاق منه فحكمت بطلاقها، ثم استأنف الزوج الحكم، فمتى تبدأ عدة المطلقة ؟

ج : تبدأ عدة الطلاق من تاريخه سواء أكان المطلق هو الزوج أو المحكمة ، وفى الطلاق الغيايى الصادر من المحكمة لا تبدأ العدة إلا إذا صار نهائيا ، وذلك إن مضت مدة المعارضة والاستئناف ولم يعارض ولم يستأنف ، أو استأنف وتأييد الحكم . أما إذا لم يصير الحكم بالطلاق نهائيا فلا تترتب عليه آثاره ومنه العدة حتى يكون نهائيا « الفتاوى الإسلامية » المجلد ٦ ص ٢١٩٣ .

س : تحدثني نفسي بأنني أطلق زوجتي، وأحياناً أطلقها بقلبي دون أن أتلفظ بالطلاق، فهل يقع الطلاق بالنية والحديث النفسي؟

ج : أثار القرطبي في تفسيره ج ٨ ص ٢١٠ هذه المسألة فقال : العهد والطلاق وكل حكم يفرد به المرء ولا يقتصر إلى غيره فيه فإنه يلزمه ما يلتزمه بقصدته وإن لم يلفظ به ، قاله علماؤنا - أي المالكية - وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يلزم أحدا حكم إلا بعد أن يلفظ به ، وهو القول الآخر لعلماؤنا . قال ابن العربي - المالكي - والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما رواه أشهب عن مالك - وقد سئل : إذا نوى الرجل الطلاق بقلبه ولم يلفظ به بلسانه - فقال : يلزمه ، كما يكون مؤمنا بقلبه وكافرا بقلبه . قال ابن العربي : وهذا أصل بديع ، وتحريره أن يقال : عقد لا يقتصر فيه المرء إلى غيره في التزامه فانهقد عليه بنية أصله الإيمان والكفر .

قلت - أي القرطبي - وحجة القول الثاني ما رواه مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم » ورواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم : أن الرجل إذا حدث نفسه بالطلاق لم يكن شيئا حتى يتكلم به ، قال أبو عمر : ومن اعتقد بقلبه الطلاق ولم ينطق به لسانه ، فليس بشيء .

هذا هو الأشهر عن مالك ، وقد روى عنه أنه يلزمه الطلاق إذا نواه بقلبه ، كما يكفر بقلبه وإن لم ينطق به لسانه . والأول أصح في النظر وطريق الأثر ، لقول رسول الله ﷺ « تجاوز الله لأمتي عما وسوست به نفوسها ما لم ينطق به لسان أو تعمله يد » .
فالخلاصة أن نية الطلاق لا يقع بها طلاق عند جمهور العلماء .

س : نقرأ فى الكتب والصحف عن تجارب المفكرين فى وسائل محافظة الزوجة على قلب زوجها أشياء كثيرة قد تكون صدى لإحساس خاص، أو نضحاً لبنية معينة يعرفها المناسب لها، فهل فى الإسلام شىء من هذه الوسائل التى تستعين بها الزوجة على سعادة زوجها والأسرة ؟

ج : الإسلام وهو الدين الذى أكمله الله وأتم به النعمة فيه تبيان كل شىء يحقق السعادة للفرد والمجتمع فى الدنيا والآخرة، وكل تشريعاته العامة والخاصة لها صلة كبيرة بإسعاد الحياة الزوجية، ومع ما عرفناه من مآثور العرب فى وصايا بناتهم عند الزواج نورد بعضاً من هذه الآداب :

١ - أن تكون الزوجة صورة حسنة فى عين زوجها تجذب قلبه إليها، وذلك بالعناية بجمالها، وقد مر الحديث عنه وموقف الإسلام منه .

٢ - تنسيق البيت بشكل يدخل السرور على قلب الزوج، وتجديد هذا التنسيق حتى يتجدد شعوره بالسرور، ولا تسير الحياة على وتيرة واحدة .

٣ - توفير الجو الهادئ له ليستريح من عناء عمله، وبخاصة فى أيام الراحة، التى لا ينبغي أن تشغلها بما يصرفها عنه، ولا تترك الأولاد يعكرون صفو هذا الجو .

٤ - مشاركته فى فرحه وفى حزنه، ومحاولة التسرية عنه بكلام طيب أو عمل سار، كما كانت السيدة خديجة رضى الله عنها مع النبى ﷺ يوم أن جاء من الغار يرجف فؤاده، فطمأنته بأن الله لا يخزيه أبداً .

٥ - معرفة مراعيات أكله ونومه وعمل الحساب لكل منها، وذلك بإعداد طعامه الذى يشتهيهِ والهدوء التام عند نومه الذى يحب أن يهدأ الجو من حوله ليشعر بالراحة .

- ٦ - عدم إظهار الاشمئزاز منه لعيب وجد فيه كمرض وفقر وكبر سن ، ومحاولة تخفيف هذه الآلام عنه بالقول أو الفعل ، فهذا ضرب من الوفاء له .
- ٧ - الأدب معه فى الحديث ، واختيار الألفاظ المحببة إلى قلبه ، وعدم مراجعته بصورة تثير غضبه ، أو تجرح شعوره ، فقد يكون من وراء ذلك هدم الأسرة .
- ٨ - عدم المن والتطاول عليه بغناها أو حسبها أو منصبها مثلاً ، وعدم ذكره بالسوء والشكاية منه إلا فى أضيق الحدود ، لدفع شر يتوقع مثلاً ، جاء فى إحياء علوم الدين للغزالي أن الأصمعى قال : دخلت البادية فإذا أنا بامرأة من أحسن الناس وجهاً ، وزوجها من أقبح الناس وجهاً فقلت لها : يا هذه أترضين لنفسك أن تكونى زوجة له ؟ فقالت : اسكت يا هذا ، فقد أسأت فى قولك ، لعله أحسن فيما بينه وبين الله فجعلنى ثوابه ، أو لعلى أسأت فيما بينى وبين ربي فجعله عقوبتى ، أفلا أَرْضى بما رضى الله لى ؟
- تلك وأمثالها آداب يقرها الإسلام ويدعو إليها ، وأولى أن نتبعها بدل أن نتبع التقاليد الأخرى التى لاتناسبنا ، فلكل شرعة ومنهاج .

س : مضى على زواجنا عشرون سنة وأنا متمتعة بحياة زوجية سعيدة، ولكن زوجي مريض مرضاً أحسست بأننى لا أطيق البقاء معه، لقيامى على خدمته وضيق ذات اليد عندنا، فهل من الجائز أن أطلب الانفصال عنه، أو الأفضل أن أظل معه مع المعاناة الشديدة التى أعيش فيها ؟

ج : لا شك أن الحياة متقلبة بين اليسر والعسر، والصحة، والمرض، والمؤمن الصادق يثبت جدارته بالحياة فى كل الأحوال، كما جاء فى الحديث الذى رواه مسلم «عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله له خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له» .

والزوجة تقر بأنها عاشت مع زوجها أياماً سعيدة عندما كان صحيح الجسم وافر الثراء، فهل من المروءة والإنسانية أن تتركه فى محتته لتزوجه غيره تكمل معه مشوار حياتها سعيدة كما بدأته .

إن التى تفكر فى ذلك تدخل تحت حكم الحديث الذى ينهى عن كفران العشير، فقد نسيت ما قدمه لها زوجها من خير، وتبخر بسرعة ما نعمت به سنوات طويلاً، وقد صح فى الحديث الذى رواه مسلم عن أمر النبى ﷺ النساء يوم العيد بكثرة التصدق، لأن أكثرهن حطب جهنم، بسبب كثرة الشكاة وكفران العشير « لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط » .

إن الزوجة الصالحة تعين زوجها على نوائب الدهر لا أن تتخلى عنه، وكفى بالسيدة خديجة رضى الله عنها مثالا رائعا فى صدق معونتها للنبي ﷺ بالقول والفعل والمال . وبهاجر أم إسماعيل التى تحملت الوحدة وقاست البعد والألم طاعة لأمر الله وأمر زوجها إبراهيم، و بأم الدحداح التى شجعت زوجها على التصدق بالحديقة فى سبيل الله،

وبزئب الثقفية التي ساعدت زوجها ابن مسعود بمالها في حال إعساره، وبزئب بنت النبي ﷺ التي وفّت لزوجها فخلصته من الأسر بأعز ما تملكه.

إن النبي ﷺ نهى المرأة أن تطلب الطلاق من زوجها إلا إذا كان هنا سبب قاهر يجعل الحياة متعذرة أو متعسرة، ففي الحديث الحسن الذي رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه «أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة».

وفقر الزوج المريض إن وصل إلى حد الإعسار بالثقة الواجبة، هل يجيز لها طلب التفريق أو لا؟ مذاهب الفقهاء في ذلك مختلفة، فقيل: يجبر على طلاقها عند إعساره أو امتناعه، وقيل: يؤجل شهراً ثم يطلق عليه الحاكم، وقيل: تخير إن شاءت أقامت وإن شاءت فسخت، وقيل ليس لها الفسخ ولكن ترفع يده عنها لتكتسب، وليس عليها أن تتمكن من الاستمتاع بها، والاحتجاج لكل هذه الآراء طويل يمكن الرجوع إليه في كتاب زاد المعاد لأبن القيم، الذي قال في ختام بحثه: والذي تقتضيه أصول الشريعة أن الرجل إذا غرر بالمرأة قبل الزواج بأنه ذو مال ثم ظهر أنه مفلس، أو كان ذا مال وترك الإنفاق عليها ولم تقدر على أخذ كفايتها من ماله بنفسها أو بالحاكم فلها الفسخ، وإن تزوجته وهي عالمة بعسره أو كان موسراً ثم أعسر فلا فسخ لها.

وهذا رأى جميل يضم إليه أن ترفع يده عنها لتكتسب وتبقى على عصمته، ولها أن تمتنع عن تمكينه من التمتع بها، فإن عجزت عن الاكتساب أو وجدت عتاً فيه فأرى أنها تخير بعد ذلك في البقاء معه أو الانفصال عنه إذا لاح لها في الأفق ما يوفر لها الحياة الكريمة.

س : ما حكم الدين فيمن يسافر ويترك زوجته مدة طويلة، وبخاصة إذا كانت شابة، هل تتحمل هذا البعد أو تطلب الفراق منه ؟

ج : لا شك أن من أهم مقاصد الزواج تنظيم نشاط الغريزة الجنسية، الذى يكون من آثاره عفة الزوج والزوجة عن الحرام، والذرية التى تترى فى ظل الأسرة المستقرة، فكما أن له حقا فى اتصاله بها كذلك هى لها حق فى الاتصال به، وإن كان الحياء يكفها عن المطالبة به بطريق مباشر فى غالب الأحيان، فهى مثله مخلوق بشرى تتحرك فيه الغريزة، والزواج هو الفرصة المشروعة لتلبية نداءها، ومن هنا لم يرض النبى ﷺ عن عزم ألا يتزوج، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص الذى صرفته عبادته عن حق زوجته، وعن أبى الدرداء الذى ترك زوجته مكتبة بملابسها المتبدلة، لانشغاله بصيام النهار وقيام الليل، وكل ذلك وردت به الأحاديث الصحيحة.

إن كلاً من الزوجين حين يبتعد أحدهما عن الآخر يحس بالفراغ ويتشابه القلق ويتعطش للاطمئنان على نصفه الآخر، ويغذى هذا الشعور أمران : أحدهما يحتاجه الجسد، والآخر يحتاجه القلب، وإذا طال أمد البعد قوى ألم الفراق، وربما أورت مرضاً أو أمراضاً، وعند طلب العلاج قد يكون الزلل إن لم يكن هناك عاصم من دين وحصانة من أخلاق.

وقد جاء فى المأثور أن عمر رضى الله عنه سمع - وهو يتفقد أحوال رعيته ليلاً - زوجة تنشد شعراً تشكو فيه بُعْدَ زوجها عنها لغيابه مع المجاهدين، وتصفن شعراً تمسكها بدينها وبوفائها لزوجها، ولولا ذلك لهان عليها بعده، وذلك بأخر يؤنسها فى غيبة الزوج.

فرق عمر لحالها، وقرر لكل غائب أمداً يعود بعده إلى أهله .
ولكن هل لهذا الإعفاف حد أو ميقات ؟ الأقوال فى ذلك كثيرة يقوم أكثرها على الاجتهاد . لكن الأوفق أن يراعى فى ذلك حال الزوج والزوجة، من وجود الداعى إليه

والقدرة عليه وعدم المانع منه ، فقد امتنع النبي ﷺ عن نسائه شهرا ، وخيرهن بين البقاء معه والفرار ، وينبئ ألا تزيد فترة البعد على أربعة أشهر ، وهي المدة التي ضربها الإسلام للمولى من امرأته ، أى الذى يحلف ألا يقربها ، قال تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم ﴾ * وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴿ [سورة البقرة : ٢٢٦ ، ٢٢٧] فإنه يطالب بعد هذه المدة بأحد أمرين : الفء أى الرجوع عن حلفه ، فيأشر زوجته ، أو الطلاق . بل جعل أبو حنيفة الشهر الأربعة أجلا لوقوع الطلاق ، تطلق الزوجة بمجرد انقضائها إن لم يرجع إليها زوجها .

إن بعد الزوج عن زوجته - حتى لو وافقت عليه حياء أو مشاركة فى كسب يفيدهما معا - يختلف فى أثره عليها ، ولا تتساوى فيه الشابة مع غيرها ، ولا المتدنية مع غيرها ، ولا من تعيش تحت رعاية أبويها مع من تعيش وحدها دون رقيب ، وإذا كنت أنصح الزوجة بتحمل بعض الآلام لقاء ما يعانیه الزوج أيضا من بعد عنها فيه مصلحتهما معا ، فإننى أيضا أنصح الزوج بالأىتمادى فى البعد ، فإن الذى ينفقه حين يعود إليها فى فترات قريبة سيوفر لها ولأولاده سعادة نفسية وعصمة خلقية لا توفرها المادة التى سافر من أجلها ، فالواجب هو الموازنة بين الكسبين ، وشرف الإنسان أغلى من كل شئ فى هذه الحياة ، وإبعاد الشبه والظنون عن كل منهما يجب أن يعمل له حسابه الكبير .

ولئن كان عمر رضى الله عنه بعد سؤاله حفصة أم المؤمنين بته قد جعل أجل الغياب عن الزوجة أربعة أشهر^(١) فإن ذلك كان مراعى فيه العرف والطبيعة إذ ذاك ، أما وقد تغيرت الأعراف واختلقت الطباع ، فيجب أن تراعى المصلحة فى تقدير هذه المدة ، وبخاصة بعد سهولة المواصلات وتعدد وسائلها .

ومهما يكن من شئ فإن الشابة إذا خافت الفتنة على نفسها بسبب غياب زوجها فلها الحق فى رفع أمرها إلى القضاء لإجراء اللازم نحو عودته أو تطبيقها ، حفاظا على الأعراض ، ومنعا للفساد ، فالإسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(١) مصنف عبد الرزاق وتفسير القرطبي ج ٣ ص ١٠٨ والسيوطى فى تاريخ الخلفاء ص ٩٦ وابن الجوزى فى سيرة عمر ص ٥٩ .

س : هل للزوج حق في أن يستولي على الكسب الخاص لزوجته، بحجة التعاون على مطالب الأسرة ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ﴾ [سورة النساء : ٤] .

ويقول ﴿ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا ﴾ وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا ﴾ [سورة النساء : ٢٠، ٢١] ويقول ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما آتيتهن ﴾ [سورة النساء : ١٩] .

تشير هذه الآيات إلى وجوب احترام الرجل لملكية المرأة، فحرم على الزوج أو ولي أمرها أن يأخذ من صداقها شيئا إلا عن طيب نفس ، وذلك لإبطال لما كان الناس عليه في الجاهلية .

والحكمة في ذلك تقرير مبدأ الحرية للمرأة في التملك والتصرف فيما تملك ، وكذلك رفع قيمة الرجل وتكريم رجولته وتحقيق قوامته عليها ، فمهما اشتدت حاجته لا ينبغي أن يقطع في مال زوجته الغنية حتى لا يكون عبدا لإحسانها إن أعطته بطيب خاطر .

وقد قرر الإسلام لها هذا الحق قبل أن تقرره المدينيات الحديثة بعدة قرون . ولذلك يجوز للزوجة أن تتاجر في مالها الخاص وأن تتصرف فيه بدون إذن زوجها ما دام ذلك في حدود المشروع ، وإذا كان لها أن تصدق وتبترع فليكن الأولى أن يكون لمصلحة الأسرة بمعونة زوجها إن أحست الحاجة إلى المساعدة ، فهو نوع من السواء والتعاون على الخير .

والإسلام قد نهر من الإقدام على زواج المرأة الغنية من أجل غناها فقط والطمع في مالها ، دون اهتمام بالمقياس الخلقى والدينى للزوجة ، لكن لو كان هناك اتفاق سابق على الزواج أن يتعاونوا معا على الأسرة ، أو أذن لها الزوج أن تعمل لقاء اشتراكها فى ذلك كان لا بد من تنفيذ الاتفاق ، فالمؤمنون عند شروطهم ، وكان لا بد من النزول على حكم العرف إن كان العرف يقضى بذلك . وبدون هذا لا يحق للزوج أن يأخذ شيئا من مالها الخاص ، ويا حبذا لو كان هناك تحديد واضح بينهما من أجل ذلك حتى لا يكون نزاع قد يفضى إلى هدم الأسرة .

س : ما رأى الدين في الزوج الذي يسوء الظن بزوجه ويفرط في الغيرة عليها حتى يمنعها من كثير مما أحل الله للنساء وللناس جميعاً ؟

ج : من المسلم به أن الرجل مسئول عن المحافظة على سمعته وسمعة الأسرة عامة، وسمعة زوجته التي اختارها شريكة لحياته، والحديث الشريف يقول « والرجل راع في أهله ومسئول من رعيته » ومن الرعاية أن يراقب سلوكها كما يراقب سلوك أولاده، لكن هذه المراقبة لها حدود حتى لا تنتج نتيجة عكسية، فالمرأة إن لم تكن عندها حصانة من خلق ودين يمكنها أن تنفلت من هذه المراقبة بوسائل قد تنفنن فيها، وقد قالها عزيز مصر منذ آلاف السنين، وسجلها القرآن الكريم ﴿ إن كيدك عن عظيم ﴾ [سورة يوسف : ٢٨].

وإذا كان الحديث قد حذر من التهاون في مراقبة سلوكها، ومن ترك الحبل لها على الغارب بقوله ﷺ، كما رواه النسائي والبخاري وصححه الحاكم « ثلاثة لا يدخلون الجنة، العاق لوالديه والذبيوت ورجلة النساء » - فإنه وجهه إلى الاعتدال والتوسط في ذلك، فقد قال ﷺ، كما رواه أبو داود والنسائي وابن حبان « إن من الغيرة غيرة يغضها الله عز وجل وهي غيرة الرجل على أهله من غير ريبة » ذلك أن شدة الغيرة تجلب على المرأة سبباً، فيقول الناس، إن صدقاً وإن كذباً، ما اشتد عليها زوجها إلا لعلمه بأنها غير شريفة، أو فيها ريبة، يقول الإمام علي : لا تكثر الغيرة على أهلك فترمي بالسوء من أجلك إن هذه الغيرة الشديدة تحمله على كثرة الظن السيء وعلى التجسس، وذلك منهى عنه في القرآن والسنة، وقد نهى الحديث عن إحدى صوره، وهي الطروق ليلاً للمسافر، أي مباغتته لأهله عند قدومه من السفر دون علم منهم، فقد روى مسلم عن جابر أن

النبي ﷺ نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً لئلا يخونهم أو يطلب عثرتهم . وروى البخاري ومسلم قوله ﷺ « إذا قدم أحدكم ليلاً فلا يأتين أهله طروقاً ، حتى تستحد المغيبة وتمشط الشعثة » .

فالخلاصة أن الرجل لا بد أن يغار على زوجته ، ولكن يجب أن يكون ذلك في اعتدال ، وخير ما يساعده على ذلك أن يختارها ذات خلق ودين .

« هل من الإسلام أن تعيش المرأة فى البيت كمًا مهملاً، ينظر إليها بمنظار أسود، وتعامل كجارية لا إحساس لها ولا شعور ؟

ج : من ميزة الإسلام أنه كرم المرأة وأزال الصورة القاتمة التى صورت بها من قبل . وقرر لها كثيرا من الحقوق التى أضاعتها هذه الصورة ، واعتد بأنسانيتها التى سلبتها إياها بعض الأفكار وطبقها بعض الدول - والله سبحانه أمر بمعاشرتها بالمعروف كما دلت على ذلك النصوص الكثيرة ، ومن أهم مظاهر هذه المعاشرة التى تتصل بأحاساسها وشعورها :

١ - صون اللسان عن رميها بالعيوب التى تكره أن تعاب بها ، سواء أكانت خلقية لا تملك من أمر تغييرها شيئا كدمامة وقصر ، أم كانت خلقية لها دخل فيها كبتاطو فى إنجاز العمل ، أو ثثرة كثيرة ، فالله نهى بوجه عام عن السخرية والهمز واللمز والتنابز بالألقاب والسباب ، والنبي ﷺ قال فيما يخص المرأة ، كما رواه أبو داود بأسناد حسن « ولا تضرب الوجه ولا تقبح » أى لا تقل لها : قبحك الله ، يقول الحافظ المنذرى بعد ذكر هذا الحديث : أى لا تسمعها المكروه ولا تشتمها ولا تقل قبحك الله .

٢ - ومع عدم رميها بالعيوب ، لا ينبغي الاشتزاز وأظهار النصور منها ، ولتكن النظرة إليها بعينين لا بعين واحدة ، فكما أن فيها عيوباً فيها محاسن ينبغي ألا تغفل وتنسى ، والله سبحانه يقول ﴿ فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ﴾ [سورة النساء : ١٩] والحديث يقول كما رواه مسلم « لا يفرك مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقا رضى منها آخر » يعجبنى فى هذا المقام ما جاء فى « الأحكام السلطانية للماوردي » أن عمر بن الخطاب رأى رجلاً يطوف حول الكعبة وعلى عاتقه امرأة حسناء ، وهو يقول :

فُذْتُ لَهْذِي جَمَلاً ذَلُولاً
 مُـوَطَّأً أَتْبَعَ السَّهْـوُولاً
 أَعْدَ لَهَا بِالكِفِّ أَنْ تَمِيلَا
 أَحْـذَرُ أَنْ تَسْقُطَ أَوْ تَمِيلَا
 أَرْجُو بِذَلِكَ نَائِلاً جَزِيلَا

فقال له : من هذه التي وهبت لها حبك ؟ فقال : امرأتى يا أمير المؤمنين ، وإنها حمقاء مرغامة ، أكلن قمامة ، لا يبقى لها خامة . فقال له : لم لا تطلقها ؟ قال : إنها حسناء لا تُفْرَك ، وأم صبيان لا تترك . قال : فشأنك بها .

٣ - عدم ذكر محاسن غيرها من النساء أمامها بقصد إغاضتها ، فليس أقتل لشعور المرأة من ذلك وبخاصة إذا كانت هذه المرأة ضربتها أو جارتها أو لزوجها صلة بها أيا كانت هذه الصلة اللهم إلا إذا كان يقصد بمدح غيرها تأديبها وتوجيهها لتكون مثلها . روى البخارى ومسلم عن عائشة قالت : ما غرت على أحد من نساء النبي ﷺ ما غرت على خديجة وما رأيتها قط ، ولكن كان يكثر ذكرها ، وربما ذبح الشاة ثم يقطعها أعضاء ثم يبعثها فى صدائق خديجة فربما قلت له : كأن لم يكن فى الدنيا امرأة إلا خديجة ، فيقول : إنها كانت وكانت وكان لى منها ولد .

٤ - حفظ أسرارها وبخاصة ما يكون من الأمور الداخلية التى لا يعرفها إلا زوجها . يقول النبى ﷺ فيما رواه مسلم « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته وتفضى إليه ثم ينشر سرها » . أراد بعض الصالحين أن يطلق امرأته فقيل له : ما الذى يريبك منها ؟ فقال : العاقل لا يهتك ستر امرأته . فلما طلقها قيل له : لم طلقته ؟ فقال : ما لى ولامرأة غيرى ؟ (١) .

(١) الإحياء ج ٢ ص ٥٧ .

٥ - نداؤها بلفظ يشعر بكرامتها مثل : يا أم فلان، والعرف مختلف في ذلك .

٦ - إلقاء السلام عليها عند دخول البيت ، لإيناسها واطمئنانها ، ففي حديث الترمذى وصححه « يا بنى ، إذا دخلت على أهلك فسلم يكن سلامك بركة عليك وعلى أهل بيتك » .

تلك بعض المظاهر التي تدل على احترام الإسلام لشعور المرأة ، ليعاملها زوجها على ضوئها معاملة كريمة ، وهناك أكثر وأوضح من ذلك في كتاب « الأسرة تحت رعاية الإسلام - الجزء الثالث » .

س : ما حكم الدين فيمن أرسل رجلاً نائباً عنه لعقد النكاح، ثم سافر في اليوم نفسه، ولما عاد وقع على خطيبته ظاناً أن نائبه عقد له عليها، وظهر أنه لم يعقد عليها وحملت منه، فهل يعتبر الحمل منسوباً إليه أم لا ؟

ج : الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة على ثلاثة أضرب ، ضرب حلال وضرب حرام وضرب ليس بحلال ولا يحرام ، أما الحلال فهو ما كان بعقد نكاح صحيح مستوف للأركان والشروط ، أو كان تمتعاً بملك اليمين للأمة غير الحرة ، والحرام ما كان على غير هذه الصورة مع عدم وجود شبهة ومع العلم والاختيار ، قال تعالى في صفات المؤمنين المفلحين ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ﴾ فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ﴿ [سورة المؤمنون : ٥-٧] وفي الحرام عقوبة بالجلد والتغريب لغير المُحصَن ، وبالرجم للمحصن .

وأما الاتصال الذي لا يوصف بحل ولا حرمة فهو ما كان فيه شبهة ، كأن جامع الرجل امرأة يظن أنها زوجته فبانت أجنبية عنه ، وهذا لا حَدَّ ولا عقوبة فيه . لكن من جهة لحوق النسب في الحمل فالمولود ينسب إلى أمه في الأضرب الثلاثة لأنها هي التي حملت وولدت ، وذلك لا خلاف فيه بين العلماء . أما نسبُه للرجل فهو ثابت له في الاتصال الحلال ، غير ثابت له في الاتصال الحرام ، وأما في الاتصال بشبهة فإن كانت الموطوءة على فراش رجل آخر - يعني متزوجة - فالولد يلحق الزوج ، لحديث « الولد للفراش وللعاهر الحجر » إلا إذا نفاه عنه باللعان المذكور في أوائل سورة النور فلا يلحقه ، وإن كانت غير متزوجة فإن الولد يلحق من وطئها ، وذلك على رأى جمهور الفقهاء .

جاء في كتاب « الْمُغْنَى » لابن قدامة « ج ٩ ص ٥٧ » أنه لو وطئ رجل امرأة لا زوج لها بشبهة فأبت بولد لحقه نسبه ، وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ، وقال أحمد بن حنبل

كل من درأت عنه الحدَّ ألحقت به الولد ، ولأنه وطء اعتقد الواطئ حِلَّهُ فلحق به النسب ، كالوطء في النكاح الفاسد - أى الذى اختل أحد أركانه أو شروطه - وفارق وطء الزنا - أى فى عدم لحوق النسب به - فإنه لا يعتقد الحل فيه . ولو تزوج رجلان أختين فغلط بهما عند الدخول فزفت كل واحدة منهما إلى زوج الأخرى فوطئها وحملت منه لحق الولد بالواطئ ، لأنه يعتقد حله فلحق به النسب كالوطء فى نكاح فاسد .

وجاء مثل هذا الكلام فى حاشية الشرقاوى على التحرير فى فقه الشافعية « ج ٢ ص ٢١٩ ، ٢٢١ » وذكر أن شبهة الفاعل تمنع الحد وتوجب مهر المثل ، ولا يوصف بها الوطء بحل ولا حرمة ، ويثبت به النسب ، وتثبت به العدة .

من هذا يعرف جواب السؤال وهو لحوق الحمل بهذا الرجل الذى ظن أن من جامعها هى زوجته .

س : أنا فتاة ملتزمة للحجاب الشرعى، وأعمل سكرتيرة لأحد رجال الأعمال، وفي بعض الأحيان نمضى ساعات وحدنا لمراجعة الأعمال، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : ليكن معلوما أن الحجاب الشرعى ليس قاصرا على تغطية الجسم بما يمنح رؤيته للأجنبى، بل إن من مقوماته التى تتعاون كلها على منع الفتنة وصيانة المجتمع من الفساد - عدم خلوة المرأة برجل أجنبى عنها، فالأحاديث كثيرة فى النهى عنها لخطورتها، ومنها ما رواه البخارى ومسلم « لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذى محرم » وما رواه الطبرانى « إياك والخلوة بالنساء، فوالذى نفسى بيده ما خلا رجل بامرأة إلا دخل الشيطان بينهما » .

إن الغريزة الجنسية تتحين أية فرصة للاستجابة لرغبتها، ومن أجل ذلك حرم الإسلام النظر واللمس والخضوع بالقول، والخلوة، أخرج أبو داود والنسائى أن رجلا من الأنصار مرض حتى صار جلدة على عظم، فدخلت عليه جارية تعوده وحدها فهش لها ووقع عليها، فدخل عليه رجال من قومه يعودونه فأخبرهم بما حصل منه وطلب الاستفتاء من النبى ﷺ، فقالوا لرسول الله : ما رأينا بأحد من الضر مثل ما الذى هو به، ولو حملناه إليك لتفسخت عظامه، ما هو إلا جلدة على عظم، فأمر رسول الله ﷺ بأقامة الحد عليه، بضربه بمائة شمشاخ ضربة واحدة .

إن فرص الخلوة بين الجنسين كثيرة فى هذه الأيام، فقد تكون فى السيوت والفنادق والمكاتب ودواوين القطارات المغلقة، والسيارات الخاصة والمصاعد الكهربائية، حتى فى الأماكن الخلوية البعيدة عن الأنظار.

إن مجرد الخلوة حرام حتى لو لم يكن معها سفور أو كلام مثير، وتحقق باجتماع رجل وامرأة فقط، أو باجتماع امرأة برجلين، أو باجتماع امرأتين مع رجل على بعض

الأقوال، فإن كان الاجتماع رباعيا أو أكثر، فإن كان رجل مع نساء جاز، وكذلك إن تساوى العدد في الطرفين، وإن كانت امرأة مع رجال جاز إن أمن تواطؤهم على الفاحشة، هكذا حقق الفقهاء.

والخلوة لا تجوز إلا للضرورة، وليس من الضرورة كسب العيش بالعمل الذي يستلزمها ولو في بعض الأحيان، كما أنه ليس من الضرورة خلوة المدرس الخصوصي بالمتعلمة، فقد يكون الشيطان أقوى سلطانا على النفس من العلم، ومن مآثر السلف قول عمر بن عبد العزيز: لا تخلون بامرأة وإن علمتها سورة من القرآن^(١) وليس من الضرورة خلوة المخدومة بخادمتها، أو المخدوم بخادمتها، فكم من مآس ارتكبت بسبب ذلك، وليس هؤلاء الخدم مملوكين ملك اليمين حتى يكون لهم مع سادتهم وضع خاص، بل هم أجانب تجرى عليهم كل أحكام سائر الناس.

وفي حكم الخلوة بالخدم سائقو السيارات الخاصة، المترددون على النساء كثيرا في البيوت، دون أن يكون هناك من يخشى معهم السوء.

هذا، ولا يعتبر من الخلوة المحرمة وجود الطالبات مع الطلبة في أماكن الدارسة، كما لا تتحقق الخلوة في الشوارع والمحال التجارية والمواصلات التي تغص بالرجال والنساء، وأنما المطلوب هو الحشمة في الملابس والأدب في الكلام، وعدم الاحتكاك بين الطرفين، وبخاصة في الزحام، وحديث الطبراني يقول: «لأن يزحم رجل خنزيرا متلطخا بطين أو حمأة خير له من أن يزحم منكبه منكب امرأة لا تحل له» وحديثه أيضا «أن يظمن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له» وحديث البيهقي «إذا استقبلتك المرأة فلا تمر بينهما، خذ يمينه أو يسره».

هذا بالرحلات المختلطة إذا أمنت فيها الفتنة وكانت تحت رقابة مؤمنة يقظة، وكانت النساء ملتزمة بالأداب الشرعية في السر والجديّة والعفاف، لإبأس بها، وإلا حرمت والأولى أن تكون الرحلات لنوع واحد، اطمئنان للقلب وصيانة للشرف ومنعاً للثم والفنون.

(١) المستطرف: ج ٢ ص ٨.

س : هل يجوز للمرأة أن تقصر شعرها، وما حكم لبس الشعر المستعار
«الباروكة» ؟

ج : من المعلوم أن الجمال محبب للنفس إذا وصف به أى كائن فى الوجود، وله حاسة جعلها المفكرون مستقلة عن الحواس الخمس، وجات فى فنونه أقلام الكتاب وآراء الباحثين، ولا عجب فى ذلك، فالله جميل يحب الجمال، كما فى الحديث الذى رواه مسلم .

وجمال المرأة بالذات له خطره وأهميته فى حياة الأفراد والأمم، فكم ربط بين جماعتين على أثر إعجاب تَمَّ بزواج، وكم فرق بينهما إثر تنافس انتهى بقتال، وكم جدت فى الأسر مشاكل غيرة منه وتحزبا ضده، وكم أطلق ألسنة العشاق بروائع المنظوم والمشور، وكم خلدت آثار فى الفن والأدب كان هو ملهمها الأول، وواضح قصتها ومخرج مشاهدتها على مسرح الوجود .

وتجمل الزوجة لزوجها من أهم الوسائل لكمال متعته بها وحبها لها، والحديث الذى رواه ابن ماجه يقول « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرا له من زوجة صالحة، إن امرها أطاعته، وإن نظر إليها سرته، وإن أقسم عليها أبرته، وإن غاب عنها نصحتة فى نفسها وماله » .

ومظاهر التجميل كثيرة، منها جمال الشعر الذى لا ينكر اثره فى إعجاب الرجل بالمرأة، وفى تفنن الشعراء والأدباء فى التغنى والغزل به، فما حرك أساطيل اليونان قديما فى حرب « طروادة » إلا الشعر المعقوص المضفر بشرائط الذهب لهيالة الجميلة، وما سحر البلاط الفرنسى ورجال الأدب والسياسة والدين إلا شعر مدام بومبادور، وما نسى فحل الشعراء فى الجاهلية أن يضمن معلقته غزلا فى شعر كهذاب الدَّمَقِيسِ الْمُفَتَّل، وما كان لأمير الشعراء فى العصر الحديث ليلان إلا عند جارة الوادى، فرعها والدجى .

والإسلام عنى بجمال الشعر: ترجيلا أى تمشيطا، وتصفيقا أى تنظيما فى صفائر وغدائر ونحوها، وتهذيبا بالتقصير والتطويل والتلميع، وتطيبا بالدهن المعطر والروائح الطيبة، فهو القائل فى الحديث الصحيح الذى رواه أبو داود « إذا كان لأحدكم شعر فليكرمه » وهو عام فى الرجال والنساء.

أما قص الشعر للسيدة فليس هناك ما يمنعه شرعا، فقد كان أزواج النبی ﷺ يأخذون من شعره وسهنا حتى تكون كالوفرة، كما رواه مسلم. والوفرة ما قصر عن اللمة أو طال عنها، واللمة ما يُلثم من الشعر بالمنكيين كما قاله الأصمعى. [هناك خلاف فى تحديد معنى الوفرة واللمة والجمعة موجود فى « نيل الأوطار » ج ١ ص ١٣٧ وثلاثيات أحمد ج ٢ ص ٢٠٧] وقد قصر أزواج النبی ﷺ من شعورهن بعد وفاته، لتركهن التزين واستغنائهن عن تطويل الشعر وتخفيفا لمثونة رءوسهن كما قاله القاضى عياض وغيره، ولم يكن ذلك فى حياته.

هذا، وقد روى النسائي عن على رضى الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها. والحلق هو إزالته بالمرّة، وذلك لا يليق بالمرأة فهو من خصائص زيتها، أو المراد النهى عن حلقه عند المصائب كالحزن على وفاة زوج أو ولد. لكن محل جواز تقصير شعرها إذا كان بإذن الزوج، فهو صاحب حق فيه لمتعته، وألا يكون التقصير بيد رجل أجنبي أو إطلاع عليه، وألا تقصد به التشبه بالرجال، فالأعمال بالنيات.

والشعر المستعار « الباروكة » ورد فيه أن امرأة قالت للنبي ﷺ: إن لى ابنة عريسا - تصغير عروس - أصابتها حصبة فتمزق شعرها، أفاصله؟ فقال « لعن الله السواصلة والمستوصلة » رواه البخارى ومسلم.

وبعد كلام العلماء فى شرح هذا الحديث وما يماثله نرى أن التحريم مبنى على الغش والتدليس، وهو ما يفهم من السبب الذى لعنت به السواصلة والمستوصلة، ومبنى أيضا

على الفتنة والاعراء لجذب انتباه الرجال الأجانب . وهو ما أشارت إليه بعض الأحاديث بأنه كان سبباً في هلاك بنى إسرائيل حين اتخذوه نساؤهم . وكن يغشين بزيتتهن المجتمعات العامة والمعابد كما رواه الطبراني . هذا ، وجاء في كتب الفقهاء : أن لبس الشعر المستعار حرام مطلقاً عند مالك ، وحرام عند الشافعية إن كان من شعر آدمي ، أو شعر حيوان نجس ، أما الطاهر كشعر الغنم وكالخيوط الصناعية فهو جائز إذا كان بأذن الزوج ، وأجاز بعضهم لبس الشعر الطبيعي بشرطين : عدم التدليس وعدم الإغراء ، وذلك إذا كان يعلم الزوج وأذنه ، وعدم استعماله لغيره هو .

ومن هذا يعلم أن تصفيف شعر المرأة عند « الكوافير » الرجل الأجنبي حرام ، وأن لبسها « الباروكة » عند الخروج ، أو عند مقابلة الزائرين الأجانب حرام .

س : هل يصح للرجل أن يتزوج من خالة أمه ؟

ج : جاء في كتاب الأحوال الشخصية للدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج « ص ٦٩ » أن من المحرمات من النساء بسبب النسب فروع أجداده وجداته بمرتبة واحدة ، وهن العمات والخالات لا غير ، سواء كن عمات وخالات للشخص نفسه أم كن عمات وخالات لأبيه أو أمه أم لأحد أجداده وجداته ، أما ما دون العمات والخالات من المراتب فليس من المحرمات ، فلا تحرم بنات العمات والأعمام ولا بنات الخالات والأخوال ، ومن باب أولى إذا نزلت المراتب عن ذلك .

س : قامت في مصر دولة باسم الدولة الفاطمية وهي التي أنشأت الجامع الأزهر، وبعض الناس يشككون في نسب هذه الدولة إلى السيدة فاطمة رضي الله عنها فما رأيكم في هذا ؟

ج : هذه الدولة الفاطمية قامت بالفعل وكانت لها آثارها ، ومن أهمها الجامع الأزهر الشريف ، ثم انتهت هذه الدولة كما انتهى غيرها ، والشيعنة يذكرونها بالخير في أمور خدمت مذهبهم ، وكما هي العادة لم تسلم من النقد كما لم تسلم دولة أخرى .
والأدب الإسلامي بوجه عام يقضى بالشكر لمن قدم خيرا للناس وللمدين بوجه خاص ، والتاريخ الإسلامي يقدر لهم هذه المأثرة وهي الجامع الأزهر الشريف ، الذي شاء الله أن يكون منارة تشع على العالم كله المعرفة الصحيحة لمبادئ الدين ، بعيدا عن التعصب لمذهب معين ، وأن يكون متجعبا لطلاب العلم من كل الأمصار ، وملاذا لكل من وفد إلى مصر من العلماء .

وإذا كانت هناك بعض السليبيات لهذه الدولة فلا يتبغى أن تطفئ على الإيجابيات الأخرى ، والإنصاف في الحكم يقتضي أن ننظر بعينين لا بعين واحدة ، والذين حملوا على هذه الدولة شككوا في نسبها الذي اتخذته منطلقا لدعوتها ومنافستها للخلافة العباسية في مقرها بغداد .

وممن طعن في إمامة الفاطميين الإمام السيوطي في كتابه « تاريخ الخلفاء » ويرر ذلك بأمور منها :

- ١ - أنهم غير قرشيين وإنما سمّتهم بالفاطميين جهلة العوام ، وإلا فجددهم مجوسى .
- ٢ - أن أكثرهم زنادقة خارجون عن الإسلام ، ومنهم من أظهر سب الأنبياء ، ومنهم من أباح الخمر ، ومنهم من أمر بالسجود له .

- ٣ - أن مبايعتهم صدرت والإمام العباسى قائم موجود سابق البيعة فلا تصح .
- ٤ - أن الحديث ورد بأن هذا الأمر إذا وصل إلى بنى العباس لا يخرج منهم حتى يسلموه إلى عيسى بن مريم أو المهدي .
- ذلك جزء مما عرفته عنهم ، وأرى أن البحث فيه ليس له كبير فائدة فى هذه الأيام ، بل قد يضر ، فلتتركه لأن الله لا يحاسبنا عليه .

س : هناك أمور كان أول ظهورها على يد بعض الحكام المسلمين، فهل لهم أجر على ذلك ؟

ج : معلوم أن الاجتماع البشري في تطور، تحدث فيه أشياء لم تكن من قبل . دعت إليها الظروف واقتضتها الأحداث ، فما كان منها خيرا كان لمن أحدثها ولمن سار عليها ثواب ، وما كان غير ذلك كان فيه العقاب ، فقد صح في الحديث « من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينقص من أوزارهم شيء » رواه مسلم وغيره .

والمسلم يطمئن بوجه عام إلى ما أحدثه الخلفاء الراشدون من خير، لأننا مأمورون باتباع هديهم كما قال النبي ﷺ « وإنه من يعيش منكم فسيرى اختلافا كثيرا ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .
وهناك أمور حدثت أول ما حدثت على أيدي الخلفاء الراشدين فصارت سنة متبعة ، منها ما ذكره السيوطي في كتابه « تاريخ الخلفاء » ص ١٦ ، حيث قال :

قال العلماء : أول من اتخذ بيت المال ، وأول من سمي المصحف مصحفا أبو بكر الصديق وأول من أرخ بالهجرة ، وأول من أمر بصلاة التراويح ، وأول من وضع الديوان عمر بن الخطاب ، وأول من زاد الأذان في الجمعة ، وأول من رزق المؤذنين عثمان ابن عفان .

ثم ذكر السيوطي أوليات لكثير من الخلفاء والأمراء والملوك لا يلزم الاقتداء بهم فيها ، فأكثرها دنيوى تنظيمى ، يخضع لبيان حكم الشرع فيها من الأدلة المعتمدة .

س : عندى بعض هدايا من الفضة، وبعض من الذهب، أو مصوه به فهل يحرم استعمالها ؟

ج : يحرم الأكل والشرب فى الأواني المتخذة من الذهب والفضة، وذلك لوجود النص فيها، فقد روى البخارى ومسلم عن حذيفة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج، ولا تشربوا فى آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا فى صحافها، فإنها لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة » وروى أيضا عن أم سلمة رضى الله عنها قوله ﷺ « إن الذى يشرب فى آنية الفضة إنما يجرجر فى بطنه نار جهنم » ومعنى يجرجر يصب . وفى رواية مسلم « إن الذى يأكل أو يشرب فى إناء الذهب أو الفضة ... » وهذا التحريم شامل للرجال والنساء، والمباح للنساء هو التحلى والتزين، وهو نص فى تحريم الأكل والشرب ورأى بعض الفقهاء كراهة ذلك دون التحريم، وأن الأحاديث الواردة فى النهى هى لمجرد الترهيد، لكن الحق هو التحريم، فالوعيد شديد فى رواية أم سلمة .

أما الاستعمالات الأخرى كأدوات التطيب والتكحل فهى ملحقة فى التحريم بالأكل والشرب عند جماعة من الفقهاء، أما المحققون فلم يحرموها، بل قالوا بالكراهة، مستلذين بحديث رواه أحمد وأبو داود « عليكم بالفضة فالبعوا بها لعبا » وجاء فى « فتح الملام » أن الحق هو عدم تحريم غير الأكل والشرب، ودعوى الإجماع غير صحيحة، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوى بغيره، لأنه ورد بتحريم الأكل والشرب، فعدلوا عنه إلى الاستعمال، وهجروا العبارة النبوية، وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم .

هذا فى الاستعمال أما الاقتناء دون استعمال فالجمهور على منعه أيضا، ورضخت فيه طائفة أما الأواني والتحف والحلى من غير الذهب والفضة، سواء من الأحجار والمعادن مهما غلت قيمتها فلا حرمة فى اقتنائها واستعمالها، لأن الأصل فى الأشياء هو الحل، ولم يرد دليل بالتحريم .

س : ما زالت بعض الكتب تذكر أن الأرض محمولة على قرن ثور، وأن الزلازل تكون عندما يغير حملها فينقلها إلى قرنه الآخر، فهل لهذا الكلام أصل ؟

ج : نعم لهذا الكلام أصل ولكنه كاذب وهو منقول عن وهب بن منبه الذى تنقل عنه أخبار عجيبة ، وذكره صاحب كتاب « مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار » وذكر فيه غرائب فى كيفية حمل الثور للأرض ، وأن له أربعة آلاف عين ومثلها أنوف وأفواه وقوائم ، واسمه « كيوثا » وهو قائم على حوت كبير لو وضعت البحار كلها فى إحدى مناخره لكانت كخردلة فى فلاة ، واسمه « بهموت » ...

وكل هذا كلام لا دليل عليه من قرآن أو سنة صحيحة ، ولم يقل به أحد من العلماء المختصين ، وإن كان علمسا بالكون ما يزال ضئيلا ، فتترك ذلك إلى الله ، ولنحاول أن نستفيد مما سخره الله لنا فيه ، ولنحذر كل الحذر مما تمتلىء به بطون الكتب القديمة من الخرافات والإسرائيليات « انظر مادة - ثور - فى كتاب حياة الحيوان الكبرى للدميرى » .

س : دعوت بعض زملائى إلى مأدبة ، فلما هيات لهم الطعام غضب أحدهم وقال: الأكل على المائدة بدعة محرمة، وأبى أن يأكل وجلس على الأرض يتناول الطعام، ودار نقاش طويل حول هذا الموضوع، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : نبهنا كثيرا إلى عدم الجراءة فى الفتيا بغير علم، وعدم الإسراع بإطلاق اسم البدعة على كل شىء جديد فقد يكون له أصل قديم، وعدم الاستطراد فى الحكم على كل بدعة بأنها ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

وكننت ناويا عدم التحدث فى هذا الموضوع الدينوى الذى لم يرد فيه نهى بصريح القول، لا فى القرآن والسنة، لولا أن بعض الناس يجعلون من الحجة قبة، ويشغلون الناس بأمور مضت عدة قرون على حسم الخلاف فيها، ليضيعوا الوقت الثمين ويفرقوا بين الجماعة، ويعطوا الفرصة للأعداء لاتهام الدين بالجمود وعدم الصلاحية لقيادة الإنسانية إلى الخير كما يقول المسلمون .

وردت أحاديث فى هدى النبى ﷺ فى تناول الطعام، منها ما رواه قتادة عن أنس قال : ما أكل رسول الله ﷺ على خوان قط، فقال قتادة لأنس : فعلام كانوا يأكلون؟ قال : على السفّر. وهو حديث صحيح ثابت أخرجه الترمذى وقال فيه : حديث حسن غريب، أى رواه راو واحد فقط، وروى مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لو كان الضب حراما ما أكل على مائدة النبى ﷺ. وفى حديث خرّجه الثقات عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « تصلى الملائكة على الرجل ما دامت مائتته موضوعة » ذكر ذلك القرطبى فى تفسيره « ج ٦ ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ » .

المائدة كل شىء يمد ويسط ، مثل المتدبيل والتوب، والخوان - بضم الخاء وكسرها

- هو ما ارتفع عن الأرض بقوامه، والسفرة - كما قال ابن الأثير في النهاية - هي الطعام الذي يتخذه المسافر، وأكثر ما يحمل في جلد مستدير، فنقل اسم الطعام إلى الجلد وسمى به، ومنه حديث عائشة رضى الله عنها: صنعنا لرسول الله ﷺ ولأبى بكر سفرة في جراب لما هاجرا، أى صنعنا طعاما لهما عند الهجرة.

من هذا نرى أن المائدة الشاملة للسفرة بلا قوائم كان يأكل عليها الرسول ﷺ والعرب في أيامه، أما الخوان وهو ما له قوائم ترفعه عن الأرض فلم يأكل عليه. فهل يفهم من هذا أن الأكل على الخوان - المنضدة، التراييزة ... - بدعة إن لم تكن محرمة فهي مكروهة؟

في بحث واسع عن البدعة اختلف العلماء في عدم الاقتداء بالرسول في أفعاله، هل هو حرام أو مكروه، أو ما تركه هل يجب تركه أو يُسَنُّ تركه، وهل الشيء الجديد الذي لم يرد فيه أمر ولا نهى، يعتبر بدعة ضلالة تؤدي إلى النار؟ أنا أترك الحديث في هذه النقطة لحجة الإسلام الإمام الغزالي الذي عالجها قبل أن يتوفى سنة ٥٠٥ هجرية.

جاء في كتابه الكبير «إحياء علوم الدين» ج ٢ ص ٣: أن من آداب الأكل أن يوضع الطعام على السفرة - المفروشة على الأرض - وذكر أن هناك أربعة أشياء حدثت بعد النبى ﷺ، وهى الموائد والمناخل والأشنان - مثل الصابون - والشبع. ثم قال:

واعلم أنا وإن قلنا: الأكل على السفرة أولى، فلسنا نقول: الأكل على المائدة منهى عنه نهى كراهة أو تحريم، إذ لم يثبت فيه نهى، وما يقال: إنه أبدع بعد رسول الله ﷺ فليس كل ما أبدع منهيا، بل المنهى بدعة تضاد سنة ثابتة، وترفع أمرا من الشرع مع بقاء علته، بل الإبداع قد يجب في بعض الأحوال إذا تغيرت الأسباب، وليس في المائدة إلا رفع الطعام عن الأرض لتيسير الأكل، وأمثال ذلك مما لا كراهة فيه.

ثم قال:

والأربع التى جمعت فى أنها بدعة ليست متساوية، بل الأشنان حسن لما فيه من

النظافة، فإن الغسل مستحب للنظافة، والأشنان أتم في التنظيف، وكانوا لا يستعملونه لأنه ربما كان لا يعتاد عندهم، أو لا يتيسر، أو كانوا مشغولين بأمور أهم من المبالغة في النظافة، فقد كانوا لا يغسلون اليد أيضا، وكانت مناديلهم أخمص أقدامهم - باطن الأقدام - وذلك لا يمنع كون الغسل مستحبا.

وأما المنخل فالمقصود منه تطيب الطعام، وذلك مباح ما لم يتنه إلى التنعم المفرط، وأما المائدة فتيسر للأكل، وهو أيضا مباح ما لم يتنه إلى الكبر والتعظيم، وأما الشيع فهو أشد هذه الأربعة، فإنه يدعو إلى تهيج الشهوات وتحريك الأدواء في البطن. فلتدرك التفرقة بين هذه المبدعات.

أعتقد أنه ليس بعد كلام الإمام الغزالي كلام في هذا الموضوع - بل وغيره من الموضوعات - فليفهم هذا من يفتون بغير علم، حتى لا يضلُّوا ولا يُضلُّوا والله سبحانه وتعالى يقول ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ [سورة النحل: ٤٣] وسورة الأنبياء: ٧].

س ١ من هم إخوة يوسف، وهل هم أنبياء، وكيف يجوز منهم أن يدبروا
المكيدة لأخيهم ويكذبوا على أبيهم ؟

ج : جاء في تفسير القرطبي « ج ٩ ص ١٣٠ » أن إخوة يوسف هم :

١ - روبيل وهو أكبرهم ٢ - شمعون ٣ - لاوى ٤ - يهوذا ٥ - زبالون ٦ - يشجر.
وأهمهم ليًا بنت ليان، وهى بنت خال يعقوب، وولد له من سريتين أربعة نفر هم :
١ - دان ٢ - نفتالى ٣ - جاد ٤ - آشور ثم توفيت ليًا فتزوج يعقوب أختها راحيل،
فولدت له يوسف وبنيامين . فكان بنو يعقوب اثني عشر رجلا .

ثم ذكر القرطبي فى ص ١٣٣ : أن إخوة يوسف ما كانوا أنبياء، لا أولا ولا آخرًا، لأن
الأنبياء لا يدبرون فى قتل مسلم، بل كانوا مسلمين فارتكبوا معصية ثم تابوا . وقيل : ما
كانوا فى ذلك الوقت أنبياء ثم نبأهم الله، وهذا أشبه .

هذا، وفى مقال للدكتور كرم السيد غنيم بمجلة الهداية - رمضان ١٤٠٩ هـ - أن
يعقوب تزوج من بنتى خاله « ليًا، راحيل » ومنهما ومن أمتهما أنجب اثني عشر ولدا ذكرا
هم الأسباط، وأسماءهم : راوبين، شمعون، لاوى، يهوذا، بساكر، زبولون « أمهم ليًا »
يوسف، بنيامين « أمهما راحيل » جاد، آشور « أمهما زلفة جارية ليًا » وداود، نفتالى،
« أمهما بلهة جارية راحيل » وولدوا جميعا بالعراق إلا بنيامين فولد فى كنعان، نزل
يعقوب وأولاده مصر بدعوة يوسف، وأقاموا بمنطقة « جاسان، أو جاشان » لوجود
المرعى بها، أو لإبعادهم عن قوم فرعون الوثنيين .

ولما هاجم الهكسوس مصر ومكنوا بها أربعة قرون « من الأسرة ١٤ - ١٨ » طردهم
قائد مصرى من الأسرة الثامنة عشرة هو « أحمس » . ثم جاء ملك تنكر ليوسف وارتاع من
تكاثر بنى إسرائيل فى أرضه فأمر بقتل كل ذكر يولد منهم، ثم كان موسى وتربيته بقصر
فرعون ثم بعته الله لابن هذا الفرعون، وانتهى الأمر إلى خروجهم إلى « سينا » ثم دخول الشام

س : هل صحيح أن الرجل إذا قتل المرأة لا يقتص منه بل تجب عليه الدية ؟

ج : ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الرجل إذا قتل امرأة فإنه يقتل بها ، وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك . ونقل عن الحسن البصرى أن الرجل لا يقتل بالأنثى ، وهو قول شاذ مردود ، لأن كتاب عمرو بن حزم الذى تلقاه الناس بالقبول جاء فيه أن الذكر يقتل بالأنثى . ولا تجب الدية إلا عند العفو عن القصاص .

س : نذرت لله إن تحقق غرض أن أحج ، فتحقق ، والآن لم أكن قد حججت فهل يكفى حج واحد عن النذر والفرض ، أم لابد من حج لكل منهما ، وبأيهما أبدا ؟

ج : جمهور العلماء على أن الفرضين لا يتداخلان ، بل لابد من حج لكل واحد منهما ، وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه يكفى عنهما حج واحد . وعلى رأى الجمهور بأيهما يبدأ ؟ قال الكثيرون : يبدأ بفريضة الحج ، ثم يفى بالنذر بعد ذلك ، لأن الحج مع الاستطاعة فريضة ، والوفاء بالنذر واجب ، والفرض أقوى من الواجب فيبدأ به ، وهذا على رأى من يفرقون بينهما أما من لا يفرق فيترك الأمر فى الخيار للشخص .

« : يفكر بعض العلماء في نقل بنكرياس من خنزير بدل بنكرياس إنسان من أجل علاج مرض السكر، فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : على الرغم من قول جمهور الفقهاء بنجاسة الخنزير، وقول بعضهم بطهارته فإنهم متفقون على أن ميتة الحيوانات نجسة، وهي التي لم تذبح ذبحاً شرعياً أو كان أكلها حراماً حتى لو ذبحت كالحمار مثلاً. والنجاسة تشمل كل جزء من أجزاء الميتة، غير أن جلد الميتة يطهر بالدباغ إلا جلد الكلب والخنزير عند الجمهور، ورأى داود الظاهري وأبو يوسف من الحنفية تعميم الطهارة بالدبغ لكل الحيوانات، لعموم الأحاديث الواردة في ذلك .

أما غير الجلد من الميتة فلا يطهر بالدباغ ولا بأية مادة أخرى ويبقى على نجاسته، كما اتفق الفقهاء على أن ما يؤخذ من الحيوان حال حياته له حكم ميتته، مع استثناء شعر وصوف ووبر مأكول اللحم فهي طاهرة، قال تعالى ﴿ وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين ﴾ [سورة النحل : ٨٠] وجاء في الحديث الذي رواه الحاكم وصححه « ما قطع من حي فهو كميته » .

ومن هنا نقول : إن الجزء الذي ينزع من الخنزير لوصله بجسم الإنسان نجس باتفاق الفقهاء، سواء نزع منه وهو حي - لأن ما قطع من الحي فهو كميته وميتته نجسة باتفاق - أو نزع منه بعد موته فهو نجس أيضاً، وإذا كان رأى داود وأبي يوسف أن جلده يطهر بالدباغ، فأى جزء آخر غير الجلد لا يطهر بالدباغ .

وإذا كان الأمر كذلك وهو الاتفاق على نجاسة ما يؤخذ من الخنزير حياً أو ميتاً فهل يجوز نقل جزء منه إلى جسم الإنسان للعلاج ؟ سبق القول في جبر عظم الإنسان بعظم نجس وخلاصته : أن فقهاء المالكية والحنابلة والشافعية قد صرحوا بأن مداواة الإنسان

نقل جزء من الخنزير إلى الإنسان أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

بشيء نجس جائز عند الضرورة التي صوروها بعدم وجود شيء طاهر، ولو فرض أنه لا توجد ضرورة وحصلت المداواة بالنجس وكان قلعه فيه ضرر لا ينزع وتصح الصلاة به، وهناك قول بأن الجزء النجس إذا اكتسب لحمًا لا ينزع وإن لم يخف الهلاك. كما أن الحنفية قالوا: إذا قضت الضرورة بوصل العظم المكسور بعظم نجس فلا حرج ولا إثم، ما دام يتعذر نزعُه إلا بضرب.

بعد عرض هذه الأقوال [الملخصة من بحث الشيخ جاد الحق على جاد الحق] أقول: زرع بنكرياس خنزير مكان بنكرياس الإنسان لأنه علاج فعال لمرض متشتر لا يقوم غيره الآن مقامه، لأبأس به. والرأى القائل بالجواز وعدم النزع إذا اكتسب العظم لحمًا يؤيد ما أقول، وبخاصة أن البنكرياس سيزرع في باطن الجسم لا في ظاهره، وباطن الجسم مملوء بما نحكم عليه بالنجاسة لو خرج إلى الظاهر كالبول والبراز والدم، ونصلى ونحن حاملون لذلك لأننا لا نستغنى عنه بالطبيعة، فكيف لا يكون ما يزرع في الداخل من الشيء النجس كهذه الأشياء؟ وإذا تحدث البعض عند الحكم وقال: تجوز الصلاة مع الوصل بالعظم النجس، ورتب الحكم على النجاسة، فإن من ابتلع شيئاً نجساً محتاجاً إليه في العلاج كانت صلاته صحيحة ولا حاجة إلى تطهير شيء، اللهم إلا الفم الذي ابتلع منه الدواء وما وقع على ظاهر الجسم، بصرف النظر عن كون الابتلاع حراماً أو حلالاً، حسب الحاجة والضرورة وعدمها، لأن الابتلاع أكل أو شرب ينظر فيه إلى المادة إن كانت حراماً أو حلالاً. ولو دخلت المادة النجسة إلى الجسم بغير طريق الأكل والشرب. كالحقن في الوريد أو العضل أو تحت الجلد. هل يقال: إن ذلك حرام؟ ربما يقال ذلك لأن الحديث يقول «لم يجعل الله شفاء أمتي فيما حرم عليها» ولكن للضرورة أحكام، إن الأمر ما دام فيه احتمال للجواز لا ينبغي أن نجزم بحرمته، وبخاصة إذا ثبتت فائدة الدواء بصورة فعالة في مرض يعانى منه الكثيرون. هذا هو رأى فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني، وأرجو العفو منه سبحانه، والأعمال بالنيات.

س : لو تاب المرتد هل يقضى ما فاتته من واجبات زمن الردة، وإذا لم يتب هل يقتل عاجلاً أو يؤجل قتله، وكيف يكون التصرف معه بعد قتله ؟

ج : معلوم أن المرتد هو من ينكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة ، ويستوى في ذلك من ولد مسلماً ومن أسلم بعد كفر . ويستوى في ذلك أيضاً من اعتنق ديناً يقر عليه أهله كاليهودية والنصرانية ومن لم يعتنق هذين الدينين . وقد جاء في عقوبته الدنيوية قوله ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » رواه البخاري ومسلم .

وبصورة موجزة ألخص ما قاله الماوردي في كتابه « الأحكام السلطانية » ص ٥٥ ، فقد جاء فيه : إن كان المرتدون أفراداً لم يَحْيِزُوا بداراً يتميزون بها عن المسلمين فلا نقاتلهم . وإنما نحاورهم ، فإن ذكروا شبهة في الدين أو ضحت لهم بالحجج والأدلة حتى يتبين لهم الحق . وطلبنا منهم التوبة مما دخلوا فيه من الباطل ، فإن تابوا قبلت توبتهم وعادوا إلى الإسلام كما كانوا ، وعليهم بعد التوبة قضاء ما تركوه من الصلاة والصيام في زمان الردة ، لاعترافهم بوجوبه قبل الردة ، وقال أبو حنيفة : لا قضاء عليهم كمن أسلم عن كفر . ومن كان من المرتدين قد حج في الإسلام قبل الردة لم يبطل حجه بها ولم يلزمه قضاؤه بعد التوبة ، وقال أبو حنيفة ، قد بطل بالردة ولزمه القضاء بعد التوبة .

ومن أقام على رده ولم يتب وجب قتله ، رجلاً كان أو امرأة . وقال أبو حنيفة : لا أقتل المرأة بالردة . وقد قتل رسول الله ﷺ بالردة امرأة كانت تسمى « أم رومان » . ولا يجوز إقرار المرتد على رده بجزية ولا عهد ، ولا تؤكل ذبيحته ، ولا تنكح منه امرأة .

واختلف الفقهاء في قتل المرتدين هل يعجل في الحال أو يؤجلون فيه ثلاثة أيام ؟ هناك قولان ، قول بتعجيل قتلهم في الحال حتى لا يؤخر الله حق ، وقول بأنظارهم ثلاثة أيام لعلهم يتوبون ، وقد أنظر على كرم الله وجهه « المستورد العجلى » بالتوبة ثلاثة أيام

ثم قتله بعدها . والقتل يكون بالسيف ، وقال ابن سريج من أصحاب الشافعي : يضرب بالخشب حتى يموت ، لأنه أبطأ قتلا من السيف ، ولعله يستدرك بالتوبة ، وإذا قتل لم يغسل ولم يصل عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ، بل ولا في مقابر المشركين ويكون ما له فيثا في بيت مال المسلمين ، لأنه لا يرثه عنه مسلم ولا كافر . وقال أبو حنيفة : يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة ، ويكون ما اكتسبه بعد الردة فيثا . وقال أبو يوسف : يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة وبعدها . « تذييل » .

لا يقال إن الأمر بقتل المرتد مصادرة لحرية العقيدة ، لأن المرتد عن الدين قد دخل فيه غالبا للكيد للمسلمين ﴿ وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون ﴾ [سورة آل عمران : ٧٢] فقتله هو دفاع عن المسلمين .

أما الكافر الأصلي فالإسلام يعرض عليه دون إكراه ، وإن لم يؤمن عاملناه على ضوء قوله تعالى ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ﴾ [سورة التوبة : ٧] .

س : كانت مصانع السكر تستعين بالعظام المحروقة لتكريره، فهل يكون السكر نجسا ؟

ج : رفع مثل هذا السؤال إلى مفتي مصر المرحوم الشيخ بكرى الصدفى سنة ١٣٢٥ هـ فأجاب بأن العظم إذا كان من ميتة فهو طاهر فى رواية، ما عدا ميتة الكلب والخنزير « الفتاوى الإسلامية » المجلد الثالث صفحة ٨٢٦ .

س : هل توصل العلماء إلى تحقيق أن الأرضين سبع كما قال الله تعالى ﴿ الله الذى خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾ ؟

ج : إضافة إلى الإجابة المنشورة فى ص ٣٦٧ من المجلد الثانى نقول : كلام الله صادق لا ريب فيه ، ويجب الإيمان به كما يجب الإيمان بالغيب الذى لم نره ، ولكن ذلك لا يمنع البحث فى تركيب الأرض لمعرفة طبقاتها ، وسواء وصل البحث بطريقة علمية ثابتة إلى أن طبقات الأرض سبعة أم لم يصل فالإيمان بكلام الله واجب .

وقد نشر الدكتور محمود سراج الدين محمد عفيفى - بقسم الكيمياء بكلية العلوم بجامعة الأزهر - بحثا قال فيه : أثبتت الدراسات الجيوفيزيائية أن الجسم الصلب فى الأرض مكون من :

١ - القشرة الأرضية ٢ - طبقة من السليكات الخفيفة والثقيلة ٣ - طبقة من الأكاسيد والكبريتيدات ٤ - سائل من الحديد والنيكل ٥ - نواة الأرض المكونة أيضا من الحديد والنيكل ، فإذا أضفنا إليها ٦ - الغلاف الجوى ٧ - الغلاف المائى ، أصبح العدد سبعة .

وأىضا : بما أن المادة مكونة من ذرات تحمل كل صفات المادة فلإننا نرى وحدانية الخالق فى مكونات الأرض وهى الذرات المختلفة للعناصر المكونة للأرضية ومن المعروف أن جميع الذرات تتكون من مدارات رئيسية هى : K. L. M. N. O. P. Q. هى أيضا سبعة تنتقل بينها الإلكترونات لتعطينا كل الصفات الكيماوية والطبيعية والرقم ٧ لا يتوقف عند هذا ، فإن جائزتى نوبل لعامى ٦٣ ، ١٩٧٥ م أعطيت لعلماء لأنهم اكتشفوا أمورا متعلقة بالتركيب المدارى لنواة الذرة ، ظهر فيها رقم ٧ « جريدة الأخبار : ١٩ / ٥ / ١٩٧٦ م » .

س : هناك كلام حول الطريقة البرهامية، تريد القاء الضوء عليها ورأى الدين فيها ؟

ج : الطريقة البرهامية إحدى الطرق الصوفية ، والطرق الصوفية بوجه عام مدارس تربية ، إن كان منهاجها متفقا مع الدين عقيدة وشريعة فهي مشروعة ، وإلا كانت غير مشروعة ، ووجب تقويمها بالحكمة والموعظة الحسنة « راجع الجزء الثاني من كتاب : بيان للناس من الأزهر الشريف » وقد سبق الحديث عنها في كتابنا هذا « أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام » ص ١٨٩ من المجلد الأول .

وقد ثار جدل حول الطريقة البرهامية ألخصه منقولا مما كتب عنها فيما يلي :

جاء في كلام السيد / عصمت أبو القاسم القاضي قنصل مصر بالخرطوم وفي كلام غيره نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ٦ / ٢ / ١٩٧٦ م أن الطريقة البرهامية المنسوبة إلى إبراهيم الدسوقي كانت منتشرة في السودان ، وخليفتها هو « ابن محمد البيت » الذي توارثها عن أجداده ، وحاول « محمد عثمان عبده » أن ينصب نفسه خليفة عليها ، فرفع دعوى أمام محاكم السودان ضد « ابن محمد البيت » يطلب تسليمه أمتعة الطريقة ولوازمها ، فرفضت الدعوى ، فأشاع أنه رأى في المنام أن خصمه سيموت إذا لم يسلمه الخلافة ، ولما لم ينجح استقل بطريقة أخرى سماها « البرهانية » فنجح وأثرى ، وكون شركات وأخذ من المريدين أموالا كثيرة .

ومحمد عثمان عبده بدأ حياته عامل « بوفيه » في قطارات السكة الحديد بين حلفا والشلال ، ثم استطاع أن يمتلك مخبزا في حلفا ، وجاء إلى الخرطوم سنة ١٩٣٠ م واستطاع بذكائه وتردده على القاهرة أن يجذب إليه كثيرا من الدراويش ، وانتشرت دعوته بين الشباب ، وبخاصة بعد الفراغ الروحي الذي أعقب نكسة ١٩٦٧ م ، وله مقر

بالخرطوم بجانبه زاوية لأتباعه، ويحتاط لعدم دخول أجنبى عن الطريقة بينهم، وهو ذكى حلو الحديث، يسمح لأتباعه بشرب الدخان، وأما هو فيستعمل السموط «النشوق».

وللطريقة تنظيم داخلى سرى يقوم على خلايا محدودة العدد، وأعضاء الجماعة متعاونون فى تقديم الخدمات بعضهم لبعض. وقد صدر له كتاب «حكم مجمع البحوث الإسلامية بمخالفته للإسلام وتكفير من يعتقد ما فيه» وقد تورط بعض الكبار فأنثروا على هذا الرجل لكن لما عرفوا ما فى الكتاب تبرءوا منه.

والشيخ محمد حسين مخلوف - مفتى مصر الأسبق - أصدر حكما على الكتاب الذى جمعه محمد عثمان عبده البرهانى بعنوان «تبرئة الذمة فى نصيح الأمة» وقال: فيه حديث أو خطبة لعلى بن أبى طالب جاء فيه: أنا الرحمن، أنا حقيقة الأسرار، أنا خليل جبرائيل ... وهو كلام مكذوب، فقد كرر فيه لفظ «أنا» ٢٥٥ مرة ولا يعقل أن يصدر ذلك عن على كرم الله وجهه.

وفيه أنه جعل أهل البيت والخلفاء الأربعة والعبادة الأربعة شفعاء للناس يوم القيامة، وهو باطل، وفيه ادعاء أن الله علّم رسوله علما لم يعلمه أحد، ولا يعلم به إلا الأشخاص الذين سماهم فى الكتاب، وهذا لا دليل عليه. وهناك أحاديث غريبة ليست فى كتب السنة، مثل حديث أن جبريل رأى الرسول فى الأرض وفى البيت المعمور فى لحظة واحدة، وأن جبريل قال للرسول: الأمر منك وإليك يا رسول الله، ففيم تعبى؟ فأجابه الرسول «للتشريع يا أخى جبريل» وهو افتراء على الرسول «الأهرام ١٣/٢/١٩٧٦ م».

هذا بعض ما عثرت عليه خاصا بهذه الطريقة، والمعتمدة على المصادر التى نقلت عنها من جهة التاريخ والرأى الدينى، ولم يتح لى أن أطلع على كل المعلومات الخاصة بها حتى أستطيع أن أكون رأيا فيها.

ومهما يكن من شىء فشرح الله واضح، ومن خفى عليه شىء منه فالعلماء أهل الذكر

موجودون يمكن الأخذ منهم بسهولة ، ولا داعى للتورط فيما فيه شبهة ، وأحذر من استغلال الدين لمآرب غير مشروعة ، ومن إقحام بعض من عندهم شيء من العلم أنفسهم فى تكوين جمعيات أو طرق تحمل اسم الدين وهم ليسوا من المتخصصين فيه ، فذلك مدرجة للانحراف وتشويه لسمعة الدين وتفريق لصفوف المسلمين .

من أمر الرسول بقتلهم في فتح مكة أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

س : من هم الذين أمر الرسول بقتلهم في فتح مكة حتى لو تعلقوا بأستار الكعبة ؟

- ج : جاء في « الأحكام السلطانية » للماوردي « ص ١٣٢ » أنهم ستة ، هم :
- ١ - عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، كان من كتاب الوحي ، فكان يغير ما أمره الرسول بكتابته ثم ارتد ولحق بقریش .
 - ٢ - عبد الله بن خطل ، كانت له جاريتان تغنيان بسب الرسول ﷺ .
 - ٣ - الحويرث بن نفيل ، كان يؤذي الرسول .
 - ٤ - مقيس بن حبابه ، كان بعض الأنصار قتل أخاه خطأ فأخذ ديتة ثم اغتال القاتل وعاد إلى مكة مرتدا .
 - ٥ - سارة مولاة لبعض بني المطلب كانت تسب وتؤذي .
 - ٦ - عكرمة بن أبي جهل ، كان يكثر التآليب على الرسول ، طلبا لثأر أبيه .
- فأما ابن سرح فاستأمن له عثمان الرسول فأعرض عنه ، وكان يتمنى أن يقتل وأما ابن خطل فقتله سعد بن حريث المخزومي وأبو برزة الأسلمي . وأما مقيس فقتله رجل من قومه اسمه نميلة بن عبد الله ، وأما الحويرث فقتله علي بن أبي طالب وأما سارة فتغيبت حتى استؤمن لها من الرسول فأمنها ثم تغيبت فداها فرس لمسلم وماتت أيام عمر .
- وأما عكرمة بن أبي جهل فهرب إلى البحر ، ونصحه صاحب السفينة بالإخلاص فمال قلبه إلى الإيمان فرجع ، وكانت زوجته بنت الحارث قد أسلمت وهي أم حليم فأخذت له من الرسول أمانا ، فلما رآه الرسول قال « مرحبا بالراكب المهاجر » فأسلم ، فقال له الرسول « لا تسألني اليوم شيئا إلا أعطيتك » فقال : أسألك أن تسأل الله أن يغفر لي كل نفقة صددت بها عن سبيل الله : وكل موقف وقفته لذلك فقال الرسول ﷺ « اللهم اغفر له ما سأل » فقال : والله لا أدع درهما أنفقت في الشرك إلا أنفقت مكانه في الإسلام درهمين ، ولا موقفا وقفته في الشرك إلا وقفت مكانه في الإسلام موقفين ، فقتل يوم اليرموك .

س : وردت بعض النصوص التي تثبت أن الله يدا ورجلا، نريد بياناً للمراد منها؟

ج : وردت نصوص في الكتاب والسنة تثبت أن الله عينا ويذا ورجلا، مثل قوله تعالى ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ [سورة طه : ٣٩] وقوله ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ [سورة الفتح : ١٠] وقوله ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم « لا تزال جهنم يُلقى فيها وتقول : هل من مزيد . حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض وتقول : قط قط . » وقوله « الحجر الأسود يمين الله تعالى في الأرض يصافح بها من شاء من خلقه » رواه الطبراني وابن خزيمة في صحيحه، وقوله « رأيت ربي في أحسن صورة وضع يده بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين ثُديَّي » أي ثُديَّي رواه الطبراني والترمذي وقال : حسن غريب . وقوله في الحديث القدسي عن الله سبحانه « ومن أتاني يمشي أتيته هرولة » رواه البخاري .

والعلماء إزاء هذه النصوص فريقان مع اتفاقهم على أن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فريق يطلق عليه اسم السلف وفريق يطلق عليه اسم الخلف، والسلف يؤمنون بدلالة هذه الألفاظ على معانيها الحقيقية الموضوعة لها في اللغة العربية، فيثبتون لله عينا ويذا ورجلا ولكنها ليست كأعيننا وأيدينا وأرجلنا لاستحالة التشابه بينه وبين المخلوقات، والخلف يؤولون هذه الألفاظ التي جاءت على أصول اللغة العربية بما فيها من حقيقة ومجاز، فيريدون بالعيون لازمها وهو العناية والعلم، وباليد لازمها وهو القدرة والإنعام، وبالرجل والقدم القدرة والسرعة وزيادة الفضل والكرم .

وهذه الألفاظ من المتشابه الذي نزل به القرآن وقال عنه ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كُلٌّ من عند ربنا ﴾ [سورة آل عمران : ٧] فالسلف يقفون على ﴿ الله ﴾ والخلف يصلون ولا يقفون . أي يعطفون ﴿ الراسخون ﴾ على ﴿ الله ﴾ أما السلف فيجعلون الواو للاستئناف لا للعطف . وفي هذين الموقنين جاءت العبارة : مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أحكم .

س : ما معنى قوله تعالى : ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول منى لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين ﴾ [سورة السجدة : ١٣] ؟

ج : أبسط تفسير لهذه الآية أن الله سبحانه وتعالى قادر مريد لو شاء أن يجعل كل الأنفس الحية من إنس وجن وغيرهما مؤمنة مطيعة لفعل .

وذلك بأن يخلقهم من مادة أو عنصر لا يكون منه الكفر والعصيان ، كالملائكة الذين لا يعصون الله ما أمرهم . ويفعلون ما يؤمرون لأنهم خلقوا من نور ولكنه سبحانه وتعالى قدر أن تكون هناك مخلوقات قابلة للإيمان والكفر ، يصدر منها الطاعة والعصيان وذلك بمحض إرادتها واختيارها ، دون تدخل من الله سبحانه ، إلا بمجرد الأمر والنهى وبيان الخير والشر . فمن آمن وأطاع أدخله الجنة ، ومن كفر وعصى أدخله النار ، وذلك بعد الحساب الدقيق على ما قدموا فى دنياهم ، وهذه المخلوقات الحرة المختارة لما تفعل هى الإنس والجن .

ولا يجوز أن نفهم من هذه الآية أن الله هو الذى تحكم فىنا فجعل منا المؤمن والكافر وقد أراد لنا ذلك فكيف يعذبنا على ما اقترفنا .

نعم إن الله هو الذى خلقنا على هذا الطراز وبالأعداد للإيمان والكفر ، ولكن بمحض إرادتنا نحن واختيارنا لما وقع منا :

﴿ هو الذى خلقكم فممنكم كافر وممنكم مؤمن ﴾ [سورة التغابن : ٢] ﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ﴾ [سورة الإنسان : ٢] ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ [سورة الكهف : ٢٩] .

ولو فرض أن الله هدى كل نفس للإيمان ما كان هناك معنى لاستحقاق الجنة حيث لا يكون عمل من هذه النفس بل هو عمل الله وما كان هناك معنى لإرسال الرسل لهداية

الناس إلى الخير، فنظام الحياة الدنيا لا يصلح له إلا من يتأتى منه أن يقول: نعم وأن يقول: لا، وذلك هو الإنسان والجن بما منحوا من عقل وحرية واختيار، وبما جاءهم من وحى يرشد إلى الصواب.

والموضوع فيه كلام طويل للعلماء عن مذهب الجبرية والقدرية، فيرجع إليه في كتب التوحيد.

س : يقول بعض الناس: إن القرآن فيه كلمات غير عربية، وهذا يتنافى مع كونه قرآناً عربياً، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : قال تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ [سورة إبراهيم: ٤] وقال ﴿ وإنه لتنزيل رب العالمين * نزل به الروح الأمين * على قلبك لتكون من المنذرين * بلسان عربى مبين ﴾ [سورة الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥] وقال ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون ﴾ [سورة يوسف: ٢] .

تدل هذه الآيات وغيرها على أن القرآن الكريم نزل باللغة العربية، لأنها لسان القوم الذين أرسل إليهم النبى ﷺ، وذلك ليستطيع أن يبلغ وليستطيعوا أن يفهموا ويتدبروا .

ومعروف أن اللغات تتلاقح فى بعض الألفاظ، أى يأخذ بعضها من بعض، بحكم الاتصالات بين الأفراد والجماعات والشعوب، التى هى ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية للبشر، فما يوجد فيها من ألفاظ متحدة قد يكون لانتساب لغتين إلى أصل واحد أو لشيء آخر، وقد يكون نقلا من لغة إلى لغة، وإذا نقل لفظ واستعمله الناطقون مدة طويلة صار من لغتهم .

فإذا كان فى القرآن الكريم ولغة العرب ألفاظ أصلها غير عربى مثل أباريق وأرائك وسبرق فقد استعملها العرب وصارت مألوفة لهم، وأجروا عليها قواعد لغتهم فى الإعراب والاشتقاق والإفراد والثنية والجمع وغيرها .

جاء فى تفسير القرطبى « ج ١ ص ٦٨ » أنه لا خلاف بين الأئمة فى أنه ليس فى القرآن كلام مركب على أساليب غير العرب، وأن فيه أسماء أعلاما لمن لسانه غير لسان العرب كإسرائيل وجبريل وعمران ونوح ولوط .

واختلفوا: هل وقع فيه ألفاظ غير أعلام مفردة من غير كلام العرب؟ فذهب القاضى

أبو بكر بن الطيب والطبرى وغيرهما إلى أن ذلك لا يوجد فيه، وأن القرآن عربى صريح، وما وجد فيه من الألفاظ التى تنسب إلى سائر اللغات إنما اتفق فيها أن تواردت اللغات عليها فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة وغيرهم.

وذهب بعضهم إلى وجودها فيه، وأن تلك الألفاظ لقلتها لا تُخرج القرآن عن كونه عربيا مبينا، ولا رسول الله ﷺ عن كونه متكلمًا بلسان قومه، فالمشكاة هى الكوة، ونشأ معناها قام من الليل، ومنه ﴿إِنْ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ ﴿يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ﴾ أى ضعفين، ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَةٍ﴾ أى الأسد، كله بلسان الحبشة. والغساق أى البارد الممتن هو بلسان الترك، والقسطاس أى الميزان هو بلغة الروم، والسَّجِّل أى الحجارة والطين هى بلسان الفرس، والطور أى الجبل، وَالْيَمِّ أى البحر هما بالسريانية، والتَّنُور أى وجه الأرض هو بالعجمية.

قال ابن عطية: فحقيقة العبارة عن هذه الألفاظ أنها فى الأصل أعجمية، لكن استعملتها العرب وعربتها فهى عربية بهذا الوجه.

وقد كان للعرب العاربة التى نزل القرآن بلسانها بعض مخالطة لسائر الألسنة بتجارات وبرحلتى قريش، وسفر بعض الأشخاص إلى بلاد أخرى، فعلقت العرب بهذا كله ألفاظا أعجمية غيرت بعضها بالتقص من حروفها، وجرت إلى تخفيف ثقل العجمة واستعملتها فى أشعارها ومحاوراتها حتى جرت مجرى العربى الصحيح، ووقع بها البيان. وعلى هذا الحد نزل بها القرآن. فإن جهلها عربى ما فكجهله الصريح بما فى لغة غيره، كما لم يعرف ابن عباس معنى «فاطر» إلى غير ذلك.

قال ابن عطية: وما ذهب إليه الطبرى رحمه الله من أن اللغتين اتفقتا فى لفظة لفظة فذلك بعيد، بل أحدهما أصل والأخرى فرع فى الأكثر، لأننا لا ندفع أيضا جواز الاتفاق قليلا شاذًا.

قال غيره: والأول أصح - أى أن القرآن فيه كلمات أجنبية صارت بعد ذلك عربية - وقوله: هى أصل فى كلام غيرهم دخيلة فى كلامهم ليس بأولى من العكس، فإن العرب

لا يخلو أن تكون تخاطبت بها أولا ، فإن كان الأول فهى من كلامهم ، إذ لا معنى للفتهم وكلامهم إلا ما كان كذلك عندهم ، ولا يبعد أن يكون غيرهم قد وافقهم على بعض كلماتهم ، وقد قال ذلك الإمام الكبير أبو عبيدة ، فإن قيل : ليست هذه الكلمات على أوزان كلام العرب فلا تكون منه ، قلنا : ومن سلم لكم أنكم حصرت أوزانهم حتى تخرجوا هذه منها ؟ فقد بحث القاضى عن أصول أوزان كلام العرب ، ورد هذه الأسماء إليها على الطريقة النحوية .

وأما إن لم تكن العرب تخاطبت بها ولا عرفت أنها استحال أن يخاطبهم الله بما لا يعرفون . وحيث لا يكون القرآن عربيا مبينا ، ولا يكون الرسول مخاطبا لقومه بلسانهم . والله أعلم .

س : ما حكم الدين فيمن يقرأ القرآن في الصلاة بالقراءات الشاذة غير المتعارف عليها ؟

ج : ذكر السيوطي في الإتقان (ج ١ ص ٨٠) قول الزركشي أن هناك فرقا بين القرآن والقراءات ، فالقرآن وحى الله المنزل على الرسول للبيان والإعجاز ، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما . وذكر أن القراءات السبع متواترة عن الأئمة ، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر .

ثم ذكر قول أبي شامة عن ظن البعض أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف » وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل . ثم ذكر ما يفيد أن القراءات المدونة في الكتب يوجد غيرها .

فقال القراب في « الشافى » التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة ، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر ، وأوهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك ، وذلك لم يقل به أحد .

وقال الكواشى : كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة ، ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو من الشاذ .

وقد اشتهر إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في التيسير والشاطبية .

قال البغوى : اعلم أن الخارج عن السبع المشهورة على قسمين ، منه ما يخالف رسم المصحف فهذا لا شك في أنه لا تجوز قراءته لا في الصلاة ولا في غيرها ، ومنه ما لا يخالفه رسم المصحف ولم تشتهر القراءة به وإنما ورد من طريق غريب لا يعول عليها ، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضا .

وقال الشوكانى فى نيل الأوطار (ج ٢ ص ٢٤٥) : إذا تقرر لك إجماع أئمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع ، وعلى أنه لا فرق بينها وبين غيرها إذا وافق وجهها عربياً وصح إسناده ، ووافق الرسم ولو احتمالاً بما نقلناه عن أئمة القراء تبين لك صحة القراءة فى الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين فى الحديث أو من قراءة غيرهم ، ثم ذكر الشوكانى مخالفة التويرى لهذا رأى ورد عليه .

والحديث المشار إليه هو ما رواه البخارى وغيره « خذوا القرآن من أربعة » من ابن أم عبد - أى عبد الله بن مسعود وقد بدأ به ، ومعاذ بن جبل ، وأبى بن كعب ، وسالم مولى أبى حذيفة .

هذا ما نقلته عن الإتيان ونيل الأوطار ، ولعلماء القراءات آراؤهم ، والأمر الخلافى لا يجوز التعصب لأى رأى فيه .

س : ما تفسير قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم وهو العليم الحكيم * وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا فلما نبات به وأظهره الله عليه عرف بعضه وأعرض عن بعض فلما نبأها به قالت من أنباك هذا قال نبأني العليم الخبير ﴿ [سورة التحريم : ٣٠١] ؟

ج : أصح ما ورد في سبب نزول هذه الآيات أن النبي ﷺ كان يشرب عسلا عند بعض زوجاته - زينب بنت جحش، أو حفصة بنت عمر - وكان يمكث عندها طويلا فدبت الغيرة في قلب بعض زوجاته، وهن بشر يتمنين أن يمكث عندهن كما يمكث عندها، لأن من عادته ﷺ أنه كان يطوف عليهن جميعا كل يوم يسأل عنهن ويقضى حاجتهن، ثم يبيت عند صاحبة التوبة. فقال بعض الزوجات : إذا دخل النبي علينا نذبل : إن في فمك رائحة كريهة - والنبي كان يكره الرائحة الكريهة - فقلن له ذلك . وذكر أن سببه من الطعام الذي أكله، فقال : أكلت عسلا، فقلن : لعل نحلته قد جنت العرفط، يعني امتصت زهره ورائحته كريهة، فحلف النبي ألا يأكله مرة أخرى، وقد أطلع الله نبيه على ما فعله زوجاته، وبين له كيف يخرج منه يمينه، وذلك بكفارة من عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم على ما جاء في سورة المائدة.

وثبت في صحيح مسلم أن عائشة وحفصة هما اللتان اتفقتا على هذه الحيلة، والذي أسره لهما هو عدم عودته إلى شرب العسل، فأفشى السر فأخبره الله .

وقيل : إن السر هو قوله لهما إن أبويهما سيكونان خليفتين من بعده .

وقيل : إن سبب نزول الآيات خلوة الرسول بمارية في بيت حفصة وكانت غائبة عنه فلما رأته أن ذلك هو أن شأنها قال لها : إني حرمتها على نفسي ولا تخبري أحدا،

فأخبرت به عائشة، فغضب وحلف ألا يدخل على نسائه شهرا، ولكن سند هذه الرواية ضعيف، أو لا يقف أمام رواية مسلم.

ومعنى «عرف بعضه وأعرض عن بعض» عرف حفصة أنها أفشت السر لعائشة في تحريم العسل أو تحريم مارية، وأعرض عن بعض وهو تولى أبى بكر وعمر بعده، حتى لا يفشو الخبر أكثر وأكثر، وجازاها على ذلك بتطبيقها ثم أمره الله بمراجعتها.

س : ما المقصود بالصلاة على النبي، وما مدى مشروعيتها، وكيف تؤدي، وما فضلها ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٦] يقول العلماء : الصلاة على النبي من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن المؤمنين دعاء، فالمطلوب منا أن ندعو الله أن يزيد من تعظيمه وإكرامه للنبي ﷺ.

وإذا كانت النصوص قد أكدت أن الله سبحانه أعطى لنبيه ﷺ من المكرامات ما لا يمكن حصره إلا أن طلبنا هذا من الله لنبيه يُعَدُّ تعبيراً عن مدى حبنا له، وحبنا للرسول علامة من علامات صدق الإيمان، فقد ورد في الحديث « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده ومن الناس أجمعين » كما جاءت روايات أخرى في هذا المعنى . قال ابن عبد السلام : ليست صلاتنا على النبي ﷺ شفاعة له، فإن مثلنا لا يشفع لمثله، ولكن الله أمرنا بمكافأة من أحسن إلينا، فإن عجزنا عنها كافأناه بالدعاء، فأرشدنا الله لمَّا علم عجزنا عن مكافأة نبينا - إلى الصلاة عليه .

وفي مدى مشروعية هذه الصلاة أقوال : أحدها أنها تجب في الجملة بغير حصر، لكن أقل ما يحصل به الإجزاء مرة، والثاني أنه يجب الإكثار منها من غير تقييد بعدد، والثالث تجب كلما ذكر، والرابع تجب في كل مجلس، والخامس تجب في كل دعاء، والسادس تجب في العمر مرة، في الصلاة أو في غيرها، ككلمة التوحيد، والسابع تجب في الصلاة من غير تعيين المحل، والثامن تجب بعد التشهد، إلى غير ذلك من الأقوال .

وقال جماعة : إنها مستحبة وليست واجبة . والبحث في أدلة هذه الأقوال وترجيحها يمكن الرجوع إليه في كتب السيرة والحديث .

وهذه الصلاة تؤدي بأية صيغة كانت، وأفضلها - كما قال كثير من العلماء - هي الصلاة الإبراهيمية التي تقال بعد التشهد الأخير في الصلاة، لأن الأحاديث الصحيحة وردت في أنها هي التي علمها النبي ﷺ لأصحابه عندما سألوه عقب نزول الآية المذكورة، وفي ألفاظ هذه الصلاة الإبراهيمية خلاف يسير جاءت به الروايات.

والفوائد التي نجنبها من الصلاة على النبي ﷺ أكثرها فوائد دينية تتعلق بمضاعفة الأجر والثواب، والأحاديث المرغبة فيها كثيرة، منها قوله ﷺ « من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا » رواه مسلم، وقوله « ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أرى عليه السلام » رواه أبو داود، وقوله « أولى الناس بى يوم القيامة أكثرهم على صلاة » رواه الترمذى وقال: حديث حسن. وقوله « البخيل من ذكرت عنده فلم يصل على » رواه الترمذى وقال: حسن صحيح.

هذا، وقد قال النووي « الأذكار ص ١٢٠ »: إذا صلى أحد على النبي ﷺ فليجمع بين الصلاة والتسليم، ولا يقتصر على أحدهما، فلا يقل: صلى الله عليه فقط ولا عليه السلام فقط. ويسن عند الدعاء أن يبدأ بالحمد لله أو بتمجيده والثناء عليه ثم يصلى على النبي ثم يدعو ثم يختم بالصلاة عليه، والآثار في ذلك كثيرة.

س : ما رأى الدين فى الحديث المشهور عن غمس الذبابة فى الشراب إذا وقعت فيه ؟

ج : روى البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال « إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه ، فإن فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء » وجاء فى روايات لغير البخارى التعبير بإناء بدل شراب ، والتعبير بقوله « فامقلوه » بدل « فليغمسه » وأن الذباب يقدم الجناح الذى فيه الداء ويؤخر الجناح الذى فيه الدواء ، والحديث يأمر بنزع الذبابة بعد غمسها وعدم تركها فى الإناء .

حول هذا الحديث قامت معركة كبيرة بين الأطباء أنفسهم ، وأدلى كل فريق بوجهة نظره ، وتبين من كلامهم - وهم أهل الذكر فى الناحية الطبية - أن الطب ما زالت فيه أسرار لم يصل العلم إلى كشفها حتى الآن ، وقام بعض خبراء التحليل ببحوث أثبت فيها أن الذباب - وبخاصة النوع الذى يعرف بالزنبور - فى جسمه سم وترياق ، أو مرض ودواء ، ومعروف لدى الجميع أن سم العقرب يعالج بسم العقرب بعد إجراءات خاصة ، والتحصين من بعض الأمراض يكون بمسبب هذه الأمراض بعد ترويض الميكروبات أو الفيروسات - حسب مصطلحهم - بعمليات معينة .

وأكد علماءنا الأجلاء أن الحديث ما دام قد ثبت بطريق صحيح فلا ينبغى أن نسارع بتكذيبه إذا خالف شيئاً ما لوقفا لم يصل إلى درجة الحقيقة القاطعة ، ولا أن نسارع بتأويله ليناسب ما عهدناه ، إلا إذا ثبت بالقطع الذى لا يعتريه شك ، فهنا يكون التأويل مسموحاً به ، ووجوه هذا التأويل كثيرة . والتعارض بين النص والحقيقة هو تعارض فى ظاهر النص لا فى حقيقته ، لأن الحقيقتين لا تتعارضان أبداً تعارضاً كاملاً من كل الوجوه ، لأنهما من صنع الله الحكيم .

ومن العلماء المرموقين فى التوفيق بين الروايات التى يتعارض بعضها مع بعض :
ابن قتيبة الدينورى المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ، وأشار إلى حديث الذباب فى كتابه « تأويل
مختلف الحديث » وأورد كلام الأطباء فى منافع الحيات والعقارب والذباب .

والمرحوم الشيخ يوسف الدجوى أجاب عن هذا الحديث بما لا يخرج عما تقدم ،
وأيده بمحاضرة ألقاها السيد / إبراهيم مصطفى عبده - معيد فى الصيدلة وتركيب
العقاقير الطبية - فى جمعية الهداية الإسلامية بالقاهرة بتاريخ ١٩/٣/١٩٣١ م ، ونشر
ذلك بمجلة الإسلام فى ٣٠/١٢/١٩٣٢ م ، أيدها بتجارب ونقول عن كبار الأطباء
العالمين ، كما نشر بمجلة الأزهر « عدد رجب ١٣٧٨ هـ » وكان هذا الحديث ضمن
الرسالة التى قدمها المرحوم الشيخ محمد محمد أبو شعبة لنيل درجة الأستاذية سنة
١٩٤٦ م وفيه نقول طيبة عن كبار الأطباء ، ويمكن الرجوع فى هذا الموضوع إلى كتابه
« دفاع عن السنة » صفحة ١٩٩ .

وجاء فى محاضرة الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الذباب يقع على العفونات وما فيها من
جراثيم ، ويتحول ما يأكله فى داخل جسمه إلى ما سماه علماء الطب « البكتريوناج »
الذى يتنصر على كثير من الجراثيم ، وأثبت ذلك بما نقله عن مجلة التجارب الطبية
الإنجليزية « عدد ١٠٣٧ عام ١٩٢٧ م » .

وبرهن على ذلك أيضا الدكتور « دريل » مندوب الصحة البحرية فى الهند للبحث
عن ظهور الكوليرا فيها ، وقدم تقريراً عن بحوثه فى ديسمبر ١٩٢٧ م ، وأكد فاعلية
البكتريوناج الذى ينقله الذباب من براز الناقهين إلى آبار الماء ، فيشربه الأهالى ،
فسرعان ما تخف عنهم وطأة الكوليرا ثم تزول . وأجريت مثل تجارب الدكتور « دريل »
فى البرازيل عن الدوستاريا الحادة ، واستعمل البكتريوناج فى علاج الحمى التيفودية ،
وضد جراثيم أخرى .

ويقول الأستاذ إبراهيم مصطفى ، اطلعت على تفصيل قوة البكتريوناج فى مقاومة

وإبادة الجراثيم في كتاب باللغة الإنجليزية اسمه « تمهيد البكتريولوجى العملى » الذى يدرس فى كلية الطب المصرية ، يكاد يذكر أنها غير محدودة .
ثم يقول الشيخ يوسف الدجوى بعد استشهاده بهذه المحاضرة : ومع ذلك نقول بالاحتياط من الذباب ، وغاية ما يريد الحديث أنك إذا فرطت فى الوقاية فلا تفرط فى العلاج بغمس الذبابة كلها .

س : إذا شرع الإنسان فى عبادة نافلة أى غير مفروضة، كصلاة الضحى وصيام يوم عرفة، وحج التطوع، هل له أن يخرج من هذه العبادة، أو لا بد من إتمامها، وإذا خرج منها هل يجب عليه أن يقضيها أو لا يجب؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم﴾ [سورة محمد: ٣٣] .

وروى مسلم وأبو داود والنسائى عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل على رسول الله ﷺ يوما فقال «هل عندكم شيء» ؟ فقلت : لا، قال «فلانى صائم» ثم مر بعد ذلك اليوم وقد أهدي إلى حَيْسٍ، فخبأت له منه، وكان يحب الحيس، قلت : يا رسول الله إنه أهدى لنا حيس فخبأت لك منه، قال «أدنيه، أما إنى قد أصبحت وأنا صائم» فأكل منه ثم قال لنا «إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة، فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها» هذا لفظ رواية النسائى وهو أتم من غيره، وروى أم هانئ قالت : دخلت على رسول الله ﷺ فأتى بشراب فناولنيه فشربت منه، ثم قلت : يا رسول الله لقد أفطرت وكنت صائمة، فقال لها «أكنت تقضين شيئا» ؟ قالت : لا، قال «فلا يضررك إن كان تطوعا» رواه سعيد وأبو داود . وفى رواية لأحمد والدارقطنى والبيهقى أنه ﷺ قال لها «إن المتطوع أمير نفسه، فإن شئت فصومي وإن شئت فأفطري» وروى الحاكم مثله وصححه .

وروى عن عائشة أنها قالت : أصبحت أنا وحفصة صائمتين متطوعتين فأهذى لنا حيس فأفطرتنا . ثم سألتنا رسول الله ﷺ فقال «اقضيا يوما مكانه» .

من شرع فى عبادة مفروضة حرم عليه أن يفسدها أو يبطلها، بناء على ما ورد فى مبطلات الصلاة والصيام والحج من النصوص، وعليه أن يعيد هذه العبادة على وجهها الصحيح أو يقضيها إن فات وقتها، وإلى جانب النصوص الخاصة بكل عبادة تنهى

الآية المذكورة عن إبطال الأعمال ، وهو يشمل الإبطال المادى والمعنوى ، ومن المعنوى الرياء الذى يبطل الثواب وإن لم يبطل مادة العمل ، وعدم الخشوع فى الصلاة ، والكذب والزور والغيبة فى الصيام ، والرفث والفسوق والجidal فى الحج فى بعض معانى هذه الأمور ، فهى تبطل الثواب ولا تبطل الصحة فلا تلزم الإعادة أو القضاء .

أما من شرع فى عبادة غير مفروضة كالأمثلة المذكورة فى السؤال فإن الخروج منها وإبطالها ماديا اختلف العلماء فى جوازه ومنعه ، ففريق قال بجواز الخروج وعدم وجوب الإتمام ، بناء على الحديث الأول عن عائشة والحديث الثانى عن أم هانئ وأجابوا على الآية باحتمال أن يكون النهى عن إبطال الثواب ، فهو ليس نَصافى الإبطال المادى . كما أجابوا على الحديث الثالث الوارد فى عائشة وحفصة بالضعف ، قال عنه أبو داود : لا يثبت ، وقال الترمذى : فيه مقال ، وضعفه الجوزجاني وغيره ، وإن قِيلَ هذا الحديث فأمر الرسول لهما بالقضاء للاستحباب لا للوجوب . وقالوا : يستحب إتمام النفل ويستحب قضاؤه إن أبطله وذلك للخروج من الخلاف .

وهذا رأى مروي عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود . وبه أخذ أحمد والشافعى . وفريق قال بحرمة الخروج من التطوع وبوجوب إتمامه ، ودليلهم فى ذلك الآية الناهية عن إبطال الأعمال ، والحديث الثالث الوارد فى عائشة وحفصة ، ورد عليهم الأولون بما سبق ذكره .

وعلى هذا رأى أبو حنيفة ومالك ، فالنفل يلزم بالشروع فيه ولا يخرج منه إلا لعذر ، فإن خرج وجب القضاء عند أبى حنيفة ، ولا يجب عند مالك هكذا قال ابن قدامة ، لكن جاء فى فقه المذاهب الأربعة أن المالكية قالوا : يجب قضاء النفل إذا أفسده ، فيبدو أن ما قاله ابن قدامة رواية أخرى عن مالك .

هذا ، وإذا كانت الأحاديث واردة فى الصوم فإن سائر النوافل من الأعمال حكمها حكم الصوم ، فى أنها لا تلزم بالشروع فيها أو لا تلزم ، وفى أنها تقضى أو لا تقضى . لكن الحج والعمرة لهما حكم آخر إذا كانا غير واجبين ، فإنهما يخالفان سائر

العبادات في هذا، فيجب إتمامهما بالشروع فيهما، ولا يخرج منهما بإفسادهما، وذلك لتأكيد إحرامهما كما يقول ابن قدامة في كتابه «المغنى» انظر صفحة ٨٩، ٩٠، ١١٢ من الجزء الثالث وانظر ص ٢٥٥ من الجزء السادس عشر من تفسير القرطبي ونيل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٩ هذا ما قاله العلماء في إتمام النقل، وللقارئ اختيار ما يراه فدين الله يسر.

س : هل من الحديث ما يقال « رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر امتي » ؟

ج : ألف ابن حجر المسقلاني رسالة بعنوان « تبين العجب بما ورد في فضل رجب » أورد فيها أحاديث ما بين ضعيف وموضوع ، وذكر أنه لا يوجد حديث صحيح خاص بفضل الصيام أو الصلاة في شهر رجب بالذات ، ونص عبارته : لم يرد في فضل رجب ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معين ، ولا في قيام ليلة مخصوصة فيه ... حديث صحيح يصلح للحجة ، وقد سبقني إلى الجزم بذلك الإمام أبو إسماعيل الهروي الحافظ .

وذكر حديث « رجب شهر الله وشعبان شهري ، ورمضان شهر امتي » كما ذكر حديث « خيرة الله من الشهور شهر رجب وهو شهر الله من عظم شهر رجب فقد عظم أمر الله ، ومن عظم أمر الله أدخله الله جنات النعيم ، وأوجب له رضوانه الأكبر ، وشعبان شهري ، فمن عظم شهر شعبان فقد عظم أمري ، ومن عظم أمري كنت له فرطاً وذخراً يوم القيامة ، وشهر رمضان شهر امتي ، فمن عظم شهر رمضان وعظم حرمة ولم يتهكه وصام نهاره وقام ليله وحفظ جوارحه - خرج من رمضان وليس عليه دين يطلبه الله تعالى به » .

قال البيهقي : هذا حديث منكر . « قلت » أي قال ابن حجر : بل هو موضوع ظاهر الوضع ، بل هو من وضع « نوح الجامع » وهو أبو عصمة الذي قال عنه ابن المبارك لما ذكره لوكيع : عندنا شيخ يقال له أبو عصمة كان يضع الحديث ، وهو الذي كانوا يقولون فيه « نوح الجامع » جمع كل شيء إلا الصدق ، وقال الحنبلي : أجمعوا على ضعفه « الإسلام - العدد ٣٠ ، ٣١ من السنة الثالثة » .

س : هل صحيح أن النبي ﷺ قال « اختلاف أمتي رحمة » وكيف يكون الاختلاف رحمة، والدين بقرآنه وحديثه يدعو إلى الوحدة ؟

ج : هذا الحديث ذكره البيهقي تعليقا في رسالته، وأسنده في المدخل من حديث ابن عباس بلفظ « اختلاف أصحابي لكم رحمة » وإسناده ضعيف كما قال العراقي في تخريجه لأحاديث إحياء علوم الدين « ج ١ ص ٢٥ » .

وسبب هذا القول كما ذكره بعض الكتاب أن أعرابيا حلف ألا يقرب زوجته حينما من الدهر، ولم يعرف هذا الأعرابي مدة ذلك الحين الذي أقسم عليه، فذهب إلى الرسول ﷺ ليسأله فلم يجده، فسأل أبا بكر رضى الله عنه فقال : اذهب فطلق امرأتك، فالحين هو العمر كله، وسأل عمر رضى الله عنه فقال : إن عشت أربعين سنة يمكنك أن ترجع إلى امرأتك، فالحين أربعون سنة، وسأل عثمان رضى الله عنه فقال : امكث عاما ثم ارجع إلى امرأتك، فالحين عام فقط، وسأل عليا رضى الله عنه فقال له : متى حلفت؟ قال : بالأمس، فقال : ارجع إلى امرأتك فالحين هو نصف يوم .

ثم قص الأعرابي ذلك على الرسول ﷺ فسأل كلا من الصحابة الأربعة على مستندهم في آرائهم، فقال أبو بكر: قال الله تعالى في قوم يونس ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتعناهم إلى حين ﴾ [سورة يونس : ٩٨] وقد سبق أن فسر الرسول ذلك بأن الله تركهم بلا عذاب طول عمرهم . وقال عمر: قال الله تعالى ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ﴾ [سورة الإنسان : ١] وقد سبق أن فسر الرسول ذلك بأن آدم أتى عليه أربعون سنة مخلوقا مصورا لا يدري ما هو وما اسمه وما يراد به . وقال عثمان : قال الله تعالى في شجرة النخل الطيبة ﴿ تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٥] وثمار

النخلة تأتي كل عام. وقال علي: قال تعالى ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ [سورة الروم: ١٧] فالحين نصف يوم .
 وقيل : إن هذه القصة هي في قول النبي ﷺ «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وهو أيضا ضعيف وقيل موضوع، رواه الدارمي وغيره، وأسانيده ضعيفة، وعلى فرض ورود هذا الحديث بأية درجة فهو ليس مدحا من النبي ﷺ لأى اختلاف، بل للاختلاف في الرأي الاجتهادى الذى ليس فيه نص قاطع، وكل واحد من هؤلاء استند في رأيه إلى نص في القرآن . فهو معذور إن أخطأ، ومن المعلوم أن الاختلاف في الآراء الاجتهادية يعطى فرصة للإنسان أن يختار منها ما يتناسب مع ظروفه، ومن هنا جاءت المذاهب الفقهية المعروفة، وتقليد أى منها جائز لا حرج فيه .

س : هل من الحديث : ربيع أمتى البطيخ، وخير بقاع الأرض القري وشورها المدن؟

ج : ليس هناك حديث صحيح فى مدح البطيخ ، وليس هناك حديث يفضل أهل القري على أهل المدن . وأسماء الأمكنة لا قيمة لها ، وقيمتها فى سلوك أهلها .

س : هل من الحديث ما يقال « ما المعطى عن سعة بأعظم أجرا من الذى يصدق عليه » ؟

ج : هذا الحديث ضعيف رواه ابن حبان فى الضعفاء والطبرانى فى المعجم الأوسط ، كما رواه فى المعجم الكبير بسند ضعيف ، فهو ليس بحديث صحيح ولا حسن . ذكره العراقي فى تخريج أحاديث « إحياء علوم الدين » للغزالي الذى وضحه بأن الذى يتفرغ للعبادة ويقبل الصدقة لحاجته إليها لا يقل فضلا عن الغنى الذى أعطاه الصدقة . وهو على إطلاقه دعوة للتفرغ للعبادة ، ولكنى لا أرى تشجيع التفرغ لها للقادرين على الكسب ، وقد يفيد الحديث فى مساعدة من يحتاجون لطلب العلم والجهاد فى سبيل الله ولا يمكنهم التفرغ للسعى وطلب الرزق ، وكذلك للمعجزة عن الكسب .

س : ما أسماء الجنات التي وعد الله بها المؤمنين ؟

ج : هناك أحاديث تدل على أن للجنة ثمانية أبواب .

ويقول القرطبي بعد ذكر أحاديث فيها أبواب كثيرة باسم الطاعات من الصلاة والصيام والجهاد وغيرها . هذا يدل على أن أبواب الجنة أكثر من ثمانية وانتهى عددها إلى ثلاثة عشر بابًا . كذا قال .

لكن هل هي جنة واحدة أم جنات متعددة ؟ وإذا كانت جنات متعددة . هل هي على مستوى واحد تختلف مواقعها حسب منزلتها ، أم هي طبقات بعضها فوق بعض ، وإذا جاء في الحديث « إذا سألتكم الله الجنة فاسألوا الفردوس الأعلى » هل يدل على علو المكان أم على علو المكانة ؟

نترك علم ذلك لله ، وعندما نعين بأنفسنا إن شاء الله .

وقد جاء في القرآن ما يدل على أن هناك عددًا من الجنات ، والآيات في ذكر لفظ « جنات » كثيرة ، وجاء أيضًا قوله تعالى : ﴿ ولمن خاف مقام ربه جنتان ﴾ [سورة الرحمن : ٤٦] وقوله : ﴿ ومن دونهما جنتان ﴾ [سورة الرحمن : ٦٢] .

كما ورد في القرآن والأحاديث أوصاف للجنة ، فإن كانت جنة واحدة كانت هذه أوصافًا لها ، وإن كانت جنات متعددة كانت أسماء للجنات ، وفي الوقت نفسه تتحقق فيها صفاتها .

فمن الأوصاف أو الأسماء سبعة : جنات عدن ، ودار السلام ، ودار الخلد ، والفردوس ، وجنة المأوى ، وجنة النعيم ، ودار الإجلال .

واختار هذا ابن عباس وجماعة .

وذهب الجمهور إلى أن عدد الجنات أربعة فقط ، بدليل الآيتين السابقتين المذكورتين

في سورة الرحمن، فهناك جنتان: لمن خاف مقام ربه هماجنة النعيم وجنة المأوى،
والجنتان اللتان دونهما هماجنة عدن وجنة الفردوس .
هذا، والحق الذي يجب أن تؤمن به أن هناك دار ثواب أعدّها الله تعالى للمؤمنين من
عباده سماها بالجنة، فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وما
تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين .
والأولى الإمساك عن كونهاجنة واحدة أو أكثر، وتفويض ذلك إلى علم الله تعالى،
وإلى ما سنراه بإذن الله فيها إن ختم لنا بالإيمان .

س : ما أسماء أبواب الجنة وأبواب النار السبع ؟

ج : جاء في كتاب مشارق الأنوار للعدوى ص ١٧٨ أن للجنة ثمانية أبواب كما رواه البخارى ومسلم، منها باب الريان الذى يدخل منه الصائمون، وفى رواية أخرى « من أنفق زوجين من ماله فى سبيل الله دعى من أبواب الجنة، وللجنة أبواب . فمن كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان، ومن كان من أهل الصدقة دعى من باب الصدقة ومن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد » وأخرج الطبرانى حديث « وإن فى الجنة بابا يقال له الضحى » وذلك لمن يديمون صلاة الضحى .

هذا ما ذكره عن أسماء الأبواب ولم يذكرها كلها مع أن عددها ثمانية . فلنقتصر على الوارد بطريق صحيح، والقرطبى فى التذكرة نقل عن الترمذى الحكيم أن فى الجنة باباً خاصاً لأمة محمد ﷺ لا يدخل منه غيرهم والرسول يدخل من باب محمد وهو باب الرحمة والتوبة .

هذا ما ذكره وفيه روايات ضعيفة والعقائد والغيبيات بالذات لا تقبل فيها أمثال هذه الروايات، وعند وصولنا إلى الجنة سنرى ونعلم الحقيقة إن شاء الله .

وجاء فى المشارق ص ١٧٥ أن للنار سبعة أبواب من واقع قوله تعالى ﴿ وإن جهنم لموعدهم أجمعين ﴾ لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم ﴿ [الحجر: ٤٣، ٤٤] وذكر أن الباب الأول اسمه : جهنم، والثانى : لظى، والثالث : سقر، والرابع : الحطمة، والخامس : الجحيم، والسادس : السعير، والسابع : الهاوية، وهى أسماء مأخوذة من طبقات جهنم، والله أعلم بالحقيقة .

١٥: أرجو تفسير الآية الكريمة ﴿وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد﴾ [سورة ق: ٢١] ؟

ج : هذا مشهد من مشاهد يوم القيامة حيث يقوم الناس من القبور ويساقون إلى المحشر ويحاسبون .

والقرطبي يقول في التفسير: اختلف في السائق والشهيد، فقال ابن عباس : السائق من الملائكة والشهيد من أنفسهم هو الأيدي والأرجل .

وقال أبو هريرة: السائق الملك والشهيد العمل .

وقال الحسن وقتادة: المعنى سائق يسوقها وشاهد يشهد عليها بعملها .

وقال ابن مسلم: السائق قرينها من الشياطين ، سمى سائقا لأنه يتبعها وإن لم يحثها .

وقال مجاهد : السائق والشهيد ملكان .

وعن عثمان بن عفان : ملك يسوقها إلى أمر الله وشهيد يشهد عليها بعملها .

ورجح القرطبي هذا الرأي ، وساق عليه حديثا لا يعتمد عليه في العقائد ، فهما ملكا الحسنات والسيئات ، واحد يسوقها وواحد يشهد ، والآراء الاجتهادية غير ملزمة .

س : هل صحيح أن التبول والإنسان واقف منهى عنه، مع أن كثيرا من دورات المياه في الأماكن العامة يكون التبول فيها عن قيام ؟

ج : جاء في « زاد المعاد » لابن القيم « ج ١ ص ٤٣ » أن أكثر ما كان يبول النبي ﷺ وهو قاعد، يرتاد لبوله الموضع اللين الرخو من الأرض، وإذا كانت هناك أرض صلبة أخذ عودا من الأرض فثبته به حتى يشرى، يعنى حتى يكون فيه ثرى ورماد، وقالت عائشة رضى الله عنها : من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائما فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعدا .

وقد روى مسلم في صحيحه من حديث حذيفة أنه بال قائما، فقيل : هذا بيان للجواز، وقيل : إنما فعله من وجع كان بمأبطه، وقيل : فعله استشفاء . قال الشافعى رحمه الله : والعرب تستشفى من وجع الصلب بالببول قائما، والصحيح أنه إنما فعل ذلك تنزهًا وتُعذًا من إصابة البول، فإنه إنما فعل هذا لما أتى سباطة قوم - وهو ملقى الكناسة، ويسمى المزبلة وهى تكون مرتفعة - فلو بال فيها الرجل قاعدا لارتد عليه بوله، وهو ﷺ استتر بها وجعلها بينه وبين الحادث، فلم يكن بُدَّ من بوله قائما، والله أعلم .

ثم قال ابن القيم : وقد ذكر الترمذى عن عمر بن الخطاب قال : رأى النبي ﷺ وأنا أبول قائما، فقال « يا عمر لا تبلى قائما » فما بليت قائما بعد، قال الترمذى : وإنما رفعه عبد الكريم بن أبى المخارق، وهو ضعيف عند أهل الحديث .

وفى مسند البزار وغيره من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال « ثلاث من الجفاء، أن يبول الرجل قائما، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته، أو ينفخ فى سجوده » ورواه الترمذى وقال : هو غير محفوظ، وقال البزار : لا نعلم من رواه عن عبد الله بن بريدة إلا سعيد بن عبيد الله، ولم يَجْرَحْهُ بشيء، وقال ابن أبى حاتم : هو بصرى ثقة مشهور .

فالمخالصة أن التبول من قيام مكروه وليس بحرام، لما يترتب عليه من خوف التلوث من الرشايش، وإطلاع الغير على العورة .

س : هل يجب الاستنجاء من الريح الخارج من الدبر ؟

ج : شرع الاستنجاء لإزالة النجاسة الخارجة من السبيلين ، القبل والدبر ، وهى البول والغائط وما فى حكمهما من مائع وجامد ، والريح الخارج من الدبر ليس نجسا ، وبالتالي لا يجب الاستنجاء منه ، حيث لم يرد نص فيه ، والبولى تكثر به ، ولعدم حصر ما يصيبه من الجسم أو الثوب ، بل قال بعض الأئمة بكراهة الاستنجاء منه ، والدين يسر ، فلو خرج الريح بعد الاستنجاء لا يجب الاستنجاء مرة ثانية حتى لو كان المحل لا يزال رطبا .

جاء فى كتاب « الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع » للشريينى الخطيب ما نصه : نقل الماوردى وغيره الإجماع على أنه لا يجب الاستنجاء من النوم والريح . قال ابن الرفعة : ولم يفرق الأصحاب بين أن يكون المحل رطبا أو يابسا ، ولو قيل بوجوبه إذا كان المحل رطبا لم يبعد ، كما قيل به فى دخان النجاسة . وهذا مردود ، فقد قال الجرجاني : إن ذلك مكروه ، وصرح الشيخ نصر الدين المقدسى بتأيم فاعله ، والظاهر كلام الجرجاني « ج ١ ص ٤٧ » .

وجاء فى المفتى لابن قدامة « ج ١ ص ١٤١ » ما نصه : وليس على من نام أو خرجت منه ريح استنجاء ، ولا نعلم فى هذا خلافا ، قال أبو عبد الله : ليس فى الريح استنجاء فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله إنما عليه الوضوء ، وقد روى عن النبى ﷺ « من استنجى من ريح فليس منا » رواه الطبرانى فى معجمه الصغير ، إلى أن قال : لأن الاستنجاء إنما شرع لإزالة النجاسة ولا نجاسة هاهنا . أى فى النوم والريح .

س ١ يقول بعض الناس: إن المآذن الموجودة في المساجد بدعة لا يقرها الدين فهل هذا صحيح ؟

ج : من المعلوم أن الأذان شرع لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة وندائهم لشهود صلاة الجماعة في المسجد، وهو علامة على أن أهل هذا الحي الذي أذن فيه مسلمون، وللمؤذن ثواب عظيم لأنه يدل الناس على الخير، والدال على الخير كفاعله كما صح في الحديث، ولقول النبي ﷺ « لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة » رواه البخاري وأحمد والنسائي وابن ماجه .

ومن أجل كثرة من يستجيون للأذان فيصلون، وكثرة من يسمعون ليشهدوا للمؤذن كان من السنة رفع الصوت بأقصى ما يمكن ، ولهذا استعان الأولون عليه بأن يؤذن المؤذن على مكان مرتفع ، وحدث في أيام النبي ﷺ أن بلالا كان يؤذن من فوق بناء مرتفع بجوار المسجد، روى أبو داود والبيهقي أن امرأة من بنى النجار قالت: كان بيتي من أطول بيت حول المسجد، وكان بلال يؤذن عليه الفجر، وجاء في كتاب « خلاصة السوفا » للسهمودي « ص ١٩٢ » أن دار عبد الله بن عمر كان فيها اسطوانة في قبلة المسجد يؤذن عليها بلال، يرقى إليها بأقتاب. والأقتاب هو زخُل البعير الذي يوضع على ظهره ليركب الراكب .

فاتخاذ مكان عال للأذان عليه مشروع ومستحب ، وتبعا لسنة التطور بنيت أبراج عالية في المساجد للأذان، وهي التي تسمى بالمآذن أو المنارات، لأن الأنوار كانت ترفع عليها في مناسبات الأفراح، أو لأنها منارات وعلامات تدل على المساجد أو إسلام أهلها، كما أن للإسلام صُوى ومنارات هي شرائعه التي تدل عليه كما قال ابن الأثير في النهاية .

وجاء فى خلاصة الوفا للمسهودى « ص ١٩١ » أن عمر بن عبد العزيز جعل لمسجد النبى ﷺ أربع منارات فى زواياه الأربع ، طول كل منها نحو ستين ذراعا ، وعرضها ثمانية أذرع فى ثمانية ، وأن إحداها جددت سنة ٧٠٦ هـ أيام الناصر محمد بن قلاوون ، وكان طول بعض المنارات فى بعض التجديدات قد بلغ مائة وعشرين ذراعا فى عهد الأشرف قايتباى سنة ٨٩٢ هـ .

وجاء فى خطط المقرئى « ج ٤ ص ٢٧ » أن معاوية بن أبى سفيان أمر ببناء منار لمسجد القسطنطين « عمرو بن العاص » وإن كان عمر بن الخطاب نهى عمرا عن اتخاذ المنابر والمآذن كما فى صحيح الأعمش « ج ٣ ص ٣٤١ » لكن بعد وفاة عمر اتخذت « مساجد مصر ج ١ ص ٦٤ » .

وعلى مدى التاريخ بنيت المآذن وارتفعت شامخة ، وأذن من فوقها وامتلأت الأجواء بإعلان الشهادتين والدعوة للصلاة ، فأى ضرر فى ذلك ؟ ومهما يكن من شىء فإن لم تكن فيها فائدة فليس فيها ضرر ، وإذا كانت للمشيدين لها نيات فالله يجزيهم بما نوا ، لكنها على كل حال مظهر من المظاهر الإسلامية ، وبخاصة فى هذه الأيام التى تحتاج إلى تكثيف للدعوة للإسلام بكل الوسائل الممكنة .

فالمآذن ليست بدعة منكرة ، وإذا كان المؤذن يرقى فوقها لإبلاغ صوته لأكبر عدد ممكن ، فإن مكبرات الصوت الآن ساعدت كثيرا على بلوغ الصوت مدى بعيدا ، مع الرجاء ألا تقنع برفع المآذن ونقص فى ارتياد المساجد ، بل ينبغى أن يكون هناك تناسب بين المظهر والمخبر ، والإعلان والواقع .

س : هل يجب أن تكون الجبهة مكشوفة عند السجود، وما الحكم فيما لو جاء طرف الخمار على موضع السجود فسجدت عليه ؟

ج : الأعضاء التي يسجد عليها الإنسان سبعة هي اليدين والركبتان والقدمان والجبهة ، وهي كلها من العورة في الصلاة بالنسبة إلى المرأة يجب سترها على خلاف في القدمين عند بعض الفقهاء ، وذلك فيما عدا الجبهة فلا يجب سترها ، لأن الوجه ليس بعورة في الصلاة . لكن هل يجوز سترها أو لا يجوز ؟

الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل قالوا : يجوز سترها بحيث لا تلمس موضع السجود وهي مكشوفة . والإمام الشافعي قال : يجب كشفها ولا يجوز أن يحول بينها وبين موضع السجود حائل .

وعلى رأى الجمهور يجوز السجود على جزء من الملبوس الذى يتحرك بحركة المصلى ، كالكم وطرف الثوب وطرف الخمار ، وكَوْرِ العمامة التى يلبسها الرجال . ودليلهم على هذا ما رواه البخارى ومسلم عن أنس قال : كنا نصلى مع النبى ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر مكان السجود . كما قاسوا الجبهة على بقية أعضاء السجود حيث يصح السجود وهي مستورة .

وممن رخص في السجود على طرف الثوب عطاء وطاوس من التابعين ، وكذلك النخعي والشعبي والأوزاعي ، وذلك لاتقاء شدة الحر والبرد من الرمل أو الحصباء التى يسجدون عليها .

ورخص أيضا فى السجود على كور العمامة ومثله طرف الخمار الحسن البصرى ومكحول وعبد الرحمن بن زيد . وسجد شريح القاضى على بُرُثَسِه ، والبرنس : كل ثوب رأسه منه ملتزق به ، من دُرَّاعَة أو جبة أو مِظْطَر أو غيره ، وقال الجوهري : هو قلنسوة

طويلة كان النساك يلبسونها فى صدر الإسلام . وهو من البرس - بكسر الباء - وهو القطن والنون زائدة ، وقيل : إنه غير عربى كما فى النهاية لابن الأثير : وما روى من أن النبى ﷺ سجد على كور العمامة فسندُه ضعيف ، والاستدلال هو القياس على طرف الثوب المتقدم ذكره .

ودليل الشافعى على وجوب كشف الجبهة حديث رواه مسلم عن خباب قال : شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء فى جباهنا وأكفنا فلم يُشْكِنَا - يعنى لم يُزَلْ شكوانا بالترخيص بالسجود على حائل يقينا حرارة الأرض - كما قال فى الاستدلال على ذلك : لو سجد على ما هو حامل له لأشبه ما إذا سجد على يديه - أى وضع جبهته على يديه وهو ممنوع .

قال ابن قدامة فى « المغنى ج ١ ص ٥٦١ ، ٥٦٢ » : المستحب مباشرة المصلّى بالجبهة واليدين ليخرج من الخلاف ويأخذ بالعزيمة . قال أحمد : لا يعجبني - أى الستر - إلا فى الحر والبرد . وكان ابن عمر يكره السجود على كور العمامة . وكان عبادة ابن الصامت إذا قام إلى الصلاة يحسر عمامته ، أى يكشف جبهته بإزاحة العمامة عنها . وقال النخعي : أسجد على جبهتي أحب إليّ .

فالخلاصة : أن الجمهور على جواز السجود على طرف الثوب والكم والخمار وكور العمامة ، ولكن يكره إلا عند الحاجة كشدة الحر والبرد فى موضع السجود . أما الشافعى فلا يرى جواز ذلك أبداً ، ورخص فى المنديل الذى يحمله فى يده أن يضعه ليسجد عليه ، كما رخص فى ستر الجبهة لعذر كجراحة يخاف من نزاع العصابة أو الساتر حصول مشقة .

أما السجود على اليد أو اليدين فلا يجوز ، وبطل الصلاة به عند الجمهور . وأبو حنيفة رخص فيه مع الكراهة « الفقه على المذاهب الأربعة » .

س : إذا دخل الإنسان فوجد الجماعة قائمة فنوى الصلاة ولم يدرك الفاتحة أو بعضها فركع الإمام هل يركع أو ينتظر لقراءة الفاتحة أو ما بقى منها، وإذا ركع هل تحسب له ركعة أم لا تحسب لأنه لم يقرأ الفاتحة ؟

ج : ثبت في الحديث الذي رواه الجماعة أن النبي ﷺ قال « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » قال الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد : قراءة الفاتحة لا بد منها لصحة الصلاة، فلو تركت كلها أو ترك بعضها بطلت الصلاة، وعند أبي حنيفة : الفرض هو قراءة ما تيسر من القرآن ولا يتحتم أن يكون الفاتحة، ومناقشة هذا الرأي ليس محلها هنا، ويمكن الاطلاع عليها في نيل الأوطار للشوكاني « ج ٢ ص ٢١٨ » وكل ذلك فيمن يقدر على القراءة .

وقراءة الفاتحة مفروضة في كل ركعة كما علم النبي ﷺ المصلي لصلاته، وكما رواه البخاري أن النبي ﷺ كان يقرأها في كل ركعة ورأى أبو حنيفة أنها تقرأ في الركعتين الأوليين، وفيما زاد تجوز قراءتها أو التسبيح أو السكوت .

ولو نسي المصلي قراءتها بطلت صلاته عند الشافعية والحنابلة، أما المالكية فقالوا : إن كان النسيان في صلاة ثنائية بطلت، وإن كان في ثلاثية أو رباعية ففي ذلك روايات عن مالك، رواية بالبطلان، ورواية بالصحة مع سجود السهو، ورواية بإعادة الركعة التي نسي فيها الفاتحة مع سجود السهو بعد السلام .

هذا هو الحكم بالنسبة للمنفرد وللإمام، أما المأموم فقد ذكرنا حكمه في إجابة سابقة عن القراءة خلف الإمام، وملخصها : أن قراءة الفاتحة واجبة على المأموم عند الشافعية ومكروهة كراهة تحریم عند الحنفية، في الصلاة السرية والجهرية، ومندوبة في السرية ومكروهة في الجهرية عند المالكية، وكذلك قال الحنابلة : إنها مستحبة في السرية وفي سكتات الإمام من الجهرية وتكره حال قراءة الإمام في الصلاة الجهرية .

وبعد استعراض الآراء ومناقشة الأدلة انتهى الشوكانى إلى قوة الرأى القائل بوجوب قراءتها على الإمام والمأموم فى كل ركعة . ثم قال : ومن هنا يتبين لك ضعف ما ذهب إليه الجمهور أن من أدرك الإمام راكعا دخل معه واعتدَّ بتلك الركعة وإن لم يدرك شيئا من القراءة ، واستدلوا على ذلك بحديث أبى هريرة « من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة فى صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى » رواه الدراقطنى من طريق ياسين بن معاذ وهو متروك ، وأخرجه الدراقطنى بلفظ « إذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك ، وإذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى » وقال الشوكانى : فى أحد السندين راو متروك وفى الآخر راو ضعيف ، وأن الحديث هو فى الجمعة وذلك يشعر بأن غيرها مخالف لها ، ثم وضع بطلان رأى الجمهور . وذكر أن السبكى كان يختار عدم الاعتداد بالركعة لمن لا يدرك الفاتحة . وأن حديث أبى بكرة الذى ركع ليدرك الرسول فى الركوع ، وأن الرسول قال له « لا تعد » فيه مناقشة فى معنى « لا تعد » وأن حديث « ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » يشمل فوت الركعة والركن والذكر المفروض لأن الكل فرض لا تتم الصلاة إلا به ، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر . ثم انتهى الشوكانى إلى القول بأن العلامة محمد بن إسماعيل الأمير ألف رسالة رجع فيها مذهب الجمهور ، وكتب هو أبحاثا فى الجواب عليها .

فخلاصة الموضوع : أن المسبوق إن أدرك مع الإمام الركوع ولم يقرأ الفاتحة أو شيئا منها فاتته الركعة ، خلافا للجمهور الذى قال بالاعتداد بالركعة ، وحجتهم ضعيفة ، ودعوى الإجماع غير صحيحة « نيل الأوطار للشوكانى ج ٢ ص ٢١٨ - ٢٢٨ » .

س : هل عسل النحل فيه زكاة ؟

ج : معلوم أن عسل النحل من نعم الله على عباده ، وجاء فى ذلك قوله تعالى ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ [سورة النحل : ٦٩] وتحدث العلماء قديما وحديثا فى معنى الشفاء الموجود فيه ، ويراجع فى ذلك كتاب « الطب النبوى » لابن القيم أو « زاد المعاد » له . أما الزكاة فيه فقد جاء فى تفسير القرطبى « ج ١٠ ص ١٤٠ » أن الإمام مالكا وأصحابه ذهبوا إلى أنه لا زكاة فيه وإن كان مطعوما مقتاتا ، واختلف فيه قول الشافعى ، ففى القديم أن فيه زكاة ، وفى الجديد قطع بأنه لا زكاة فيه ، وقال أبو حنيفة بوجوب الزكاة فيه قليلا وكثيره ، لأن النصاب عنده ليس بشرط ، وقال محمد بن الحسن : لا شيء فيه حتى يبلغ ثمانية أفراف ، والفرق ستة وثلاثون رطلا عراقيا ، وقال أبو يوسف : فى كل عشرة أزقاق زق ، متمسكا بما رواه الترمذى عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « فى العسل فى كل عشرة أزقاق زق » قال أبو عيسى : فى إسناده مقال ، ولا يصح عن النبى ﷺ فى هذا الباب كبير شيء ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال بعض أهل العلم : ليس فى العسل شيء . انتهى

فالخلاصة : أن جمهور العلماء لا يوجبون الزكاة فى عسل النحل ، لعدم وجود الدليل الصحيح ، قال ابن المنذر : ليس فى وجوب الصدقة فى العسل خبر يثبت ولا إجماع ، فلا زكاة فيه ، وهو قول الجمهور . والذى قال بالزكاة فيه أحمد وأهل رأى ، وهم أبو حنيفة وأصحابه . على خلاف فى نصابه ، ومقدار الزكاة . وإذا لم تجب الزكاة فصدة التطوع مندوبة .

س : تزوج مسلم مسيحية وله منها أولاد، هل يجب عليه أن يخرج زكاة الفطر عنها؟

ج : زكاة الفطر يجب على الرجل أن يخرجها عن نفسه وعن تلزمه نفقتهم ومنهم الزوجة، والزوجة غير المسلمة وإن وجبت على الزوج نفقة الزوجية لها باتفاق العلماء فإن إخراج زكاة الفطر عنها فيه خلاف، فالجمهور من الأئمة وهم مالك والشافعي وأحمد يرون عدم وجوب إخراجها، لأنها لم تجب عليها أصلاً لعدم إسلامها، بناء على الرأي القائل بأن الكافر غير مكلف بفروع الشريعة، وللحديث: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على كل حر وعبد والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين. ولأن من جكم زكاة الفطر أنها طهارة للصائم من اللغو والرفث كما رواه أبو داود بإسناد حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما، والكافر لم يصم فلا معنى لتطهير الزكاة له.

والقيد المذكور في الحديث وهو « من المسلمين » يحتمل أن يقصد به المؤدّي عنه وليس المؤدّي، فلا يجب على الرجل إخراج زكاة الفطر عن عبده غير المسلم مع وجوب نفقته عليه، وكذلك عن زوجته غير المسلمة « المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٦٤٦، ٦٤٧ »

ويرى أبو حنيفة وأصحاب الرأي إخراج الزكاة عن الابن الصغير إذا ارتد - مع مراعاة أن الردة تكون من المكلف البالغ - كما يخرجها عن عبده الذمي، أي غير المسلم، بناء على وجوب إنفاق الوالد على ولده الصغير، وإنفاق السيد على عبده. ورووا في ذلك حديثاً يقول « أدوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير يهودي أو نصراني أو مجوسي نصف صاع من بُرٍّ » ورد عليهم الجمهور برفض هذا الحديث، حيث لم يذكره أصحاب الدواوين وجامعو السنن. وقد يقال: إن زكاة الفطر إن لم تكن طهارة للصائم من اللغو والرفث - والكافر لم يصم - فهي طعمة للمساكين كما نص عليه حديث أبي داود،

فتخرج عن من لم يصم كأصحاب الأعذار ومنهم الكفار كالزوجة والعبد، ويرد عليه بأن المسلم إذا لم يصم - ولو بغير عذر - مكلف بأمرين، الصيام والزكاة، فإذا قصر في أحدهما طولب بالآخر.

فبالخلاصة أن الزكاة عن الزوجة غير المسلمة غير واجبة على رأى الجمهور، وواجبة عند أبى حنيفة وأصحابه «كفاية الأخبار ج ١ ص ١٧٣» .

س : سمعنا أن هناك رأيا فيمن أفسد صومه في رمضان بالجماع أنه لا كفارة عليه، فهل هذا صحيح، وما دليله على ذلك؟

ج : الفقهاء الأربعة بالذات مجمعون على أن من أفطر في رمضان بالجماع يفسد صومه إذا كان عامدا عالما، ويجب عليه القضاء عند الجمهور، وقال الشافعي في أحد قوليهِ : من لزمته الكفارة فلا قضاء عليه، استنادا إلى أن النبي ﷺ لم يأمر الأعرابي الذي أخبره بأنه جامع زوجته في نهار رمضان بالقضاء، ويرده حديث رواه أبو داود بإسناده وابن ماجه أنه ﷺ قال للمجامع « وسم يوما مكانه » ولأن إفساد يوم من رمضان بأى مفسد كالأكْل والشرب يوجب القضاء، فكذلك الجماع.

أما كفارة الإفساد بالجماع فهي لازمة باتفاق المذاهب الأربعة إذا كان عامدا مختارا، وذلك لحديث البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رجلا قال للنبي ﷺ : هلكت، قال « مالك » ؟ قال : وقعت على امرأتى وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ « هل تجد رقبة تعتقها » ؟ قال : لا قال « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين » ؟ قال : لا، قال « فهل تجد إطعام ستين مسكينا » ؟ قال : لا، وبعد مدة أعطاه النبي عَزَقًا - مِكْتَلًا أى وعاء - فيه تمر، وأمره أن يتصدق به، فقال الرجل : على أفقر منى يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها - الجبلين - أهل بيت أفقر من أهل بيتى، فضحك الرسول حتى بدت أنيابه ثم قال « أطعمه أهلك » .

لكن روى عن الشعبي والنخعي وسعيد بن جبير أنهم قالوا : لا كفارة عليه، لأن الصوم عبادة لا تجب الكفارة بإفساد قضائها، فلا تجب في أداؤها، كالصلاة إذا فسدت وجب قضاؤها ولا تجب مع القضاء كفارة إذا فسدت فكذلك الأداء .

ورد العلماء هذا بأن الأداء يتعلق بزمان مخصوص يتعين به، أما القضاء فهو في

الذمة، إن بطل بالجماع يوما فعليه القضاء في يوم آخر، ولا يصح القياس على الصلاة، لأن الصلاة لا يدخل في جبرانها مال، والصوم يدخل في جبرانه المال. « المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٥٤، ٥٥ » .

وعلى ذلك فالاتفاق على وجوب الكفارة بالفطر من صيام رمضان، ولا عبرة بقول من خالف ذلك لضعف دليله بالقياس .

س : ما حكم مشاهدة الأفلام وسماع الأغاني فى نهار رمضان ؟

ج : الحكم العام على مشاهدة الأفلام والمسرحيات والمسلسلات ، وسماع الأغاني ، أنها إن كانت هذه المشاهدات والمسموعات تحمل كلاما باطلا أو تدعو إلى محرم ، أو كانت تؤثر تأثيرا ضارا على فكر الإنسان وسلوكه ، أو صرفته عن واجب ، أو صاحبها محرم كشراب أو رقص أو اختلاط سافر كانت حراما ، سواء أكان ذلك فى رمضان أم فى غير رمضان . فأن خلت من هذه المحاذير كان الإكثار منها مكروها ، ولا بأس بالقليل منها للترويح .

وشهر رمضان له طابع خاص ، فهو قائم على صيام النفس عن شهواتها والتدريب على سيطرة العقل على رغباتها ، وليس ذلك بالامتناع فقط عن الأكل والشرب والشهوة الجنسية ، فذلك هو الجهد الأدنى للصيام ، لا يكتفى به إلا العامة الذين يعملون فقط لأجل النجاة من العقاب ، مع القناعة بالقليل من الثواب ، أما غيرهم فيحرصون على الكمال فى كل العبادات ، فيمسكون عن كل شهوات النفس وبخاصة ما حرم الله ، كالنكاح والغيبة ، ويسمو بعضهم فى الكمال فيصوم حتى عن الحلال ، مقبلا على الطاعة فى هذا الشهر بالذات . ليخرج منه صافى النفس والسلوك من الرذائل ، متحليا بالفضائل .

فلا ينبغي أن نضيع فرصة هذا الشهر الذى يضاعف فيه ثواب الطاعة ، بصيام نهاره وقيام ليله بالتراويح وقراءة القرآن .

وضياع جزء كبير من الوقت فى مشاهدة وسماع أنواع الترفيه خسارة للمؤمن العاقل ، وعلى المسئولين جميعا أن يراعوا حرمة هذا الشهر ، فيهيئوا الفرصة للصائمين والقائمين أن يتقربوا إلى الله بالطاعات بدل هذا اللهو الذى ملئناه طول العام .

ومهما يكن من شيء فإن مشاهدة وسماع هذه الأشياء لا يطل الصيام إلا إذا حدث أثر جنسى بسببها ، ومع عدم البطلان فانت فرص كثيرة لشغل الوقت بالعبادة وقراءة القرآن وسماع البرامج الدينية ، يقول النبي ﷺ فيما رواه الطبراني « أتاكم رمضان شهر بركة ، يغشاكم الله فيه فينزل الرحمة ويحط الخطايا ويستجيب فيه الدعاء ، ينظر الله إلى تنافسكم فيه ويساهي بكم ملائكته ، فأروا الله من أنفسكم خيرا ، فإن الشق من حرم فيه رحمة الله عز وجل » . فليكن تنافسنا في رمضان في الخير لا في اللهو ولا في الإقبال على الملذات .

س : هل يمكن معرفة سبب الظاهرة المنتشرة فى البلاد المصرية ، وهى الفوانيس التى يحملها الأطفال فى شهر رمضان مع نشيد تقليدى مضت عليه سنوات طويلة ؟

ج : من بعض ما قيل بخصوص فوانيس رمضان أنها عرفت مع بداية العصر الفاطمى فى مصر، ففى يوم ١٥ من رمضان سنة ٣٦٢ هجرية (٩٧٢ م) وصل المعز لدين الله إلى مشارف القاهرة ليتخذها عاصمة لدولته ، وخرج سكانها لاستقباله عند صحراء الجيزة ومعهم الفوانيس الملونة ، حتى وصل إلى قصر الخلافة ، ومن يومها صارت الفوانيس من مظاهر الاحتفال بـرمضان .

وهناك قصة أخرى تقول : فى عهد الحاكم بأمر الله الفاطمى كان محرماً على نساء القاهرة الخروج ليلاً ، فإذا جاء رمضان سمح لهن بالخروج ، بشرط أن يتقدم السيدة أو الفتاة صبي صغير يحمل فى يده فانوساً مضاءً ، ليعلم المارة فى الطرقات أن إحدى النساء تمر ، فيفسحوا لها الطريق ، وبعد ذلك اعتاد الأولاد حمل هذه الفوانيس فى رمضان « الأهرام ٧/٤/١٩٩٢ ، ٢٩/٤/١٩٨٧ » .

ويقول د . حسين مجيب المصرى : ظهور فانوس رمضان ارتبط بالمسحراتى ، ولم يكن يقاد فى المنازل ، بل كان يعلق فى منارة الجامع إعلاناً لحلول وقت السحور . ويقول ابن بطوطة فى وصف الاحتفال بـرمضان فى الحرم المكى : كانوا يعلقون قنديلين للسحور ، ليراهما من لم يسمع الأذان ليتسحر « الأخبار ١٨/٤/١٩٨٨ » .

والحكم الشرعى فيها الإباحة ، لعدم ورود ما يمنعها ، وإذا قصد بها الفرح بقدم رمضان ، أو الإعلام بوقت السحور فقد ترقى إلى درجة المستحب ، والأعمال بالنيات .

س : لماذا يحرص كثير من الناس في رمضان على أكل الكنافة وأنواع الحلوى الأخرى ؟

ج : الكنافة لون من ألوان الطعام الحلال لا حرمة في تناوله كسائر الأطعمة الحلال ، التي ينبغي الاعتدال فيها مع شكر الله عليها كما قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾ [سورة المائدة : ٨٧] وكانت مما يقدمه خلفاء مصر الفاطميون على موائد الإفطار في رمضان ، وصارت من المظاهر الواضحة في هذا الشهر ، هي ومثيلاتها من القطايف والزلاية

يقول بعض الكتاب : بلغ من شهرة هذه الأصناف أن جلال الدين السيوطي جمع ما قيل في الكنافة والقطايف في كتاب سماه « منهل اللطائف في الكنافة والقطايف » والكنافة - كما يقول ابن فضل الله العمري - أول من اتخذها من العرب معاوية بن أبي سفيان ، وكان يأكلها في السحور ، وفيها يقول الشاعر الفكاهة أبو الحسين الجزار المصري :

سقى الله أكناف الكنافة بالقطر * وجاد عليها سكر دائم الصدر
وثبًا لأوقات المخلل إنها * تمر بلا نفع وتحسب من عمري

والقطايف سميت بذلك تشبيهاً بخمل القطيفة التي تفرش . وفي القاموس : القطائف المأكولة لا يعرفها العرب ، وفيها يقول الصفدي :

أتاني صحن من قطائفك التي * غدت وهي روض قد تبلل بالقطر
ولا غرو إن صدقت حلو حديثها * وسكرها يرويه لي عن أبي ذر

يريد بأبي ذر: السكر المسحوق .

أما الزلاية فلم يكثر فيها الشعراء من الوصف مع أنها عربية، لوجودها في رجز قديم، يقول ابن الرومي في وصفها ووصف صانعها:

ومستقر على كرسبه تعب * ووحى الغداء له من منصّب تعب
وأبته سحرا يقلى زلاية * في رقة القشر والتجويف كالقصب
يلقى المعجين لجينا من أنامله * فيستحيل شبايكا من الذهب
« مجلة الهداية - البحرين - رمضان ١٤٠٩ هـ - (أبريل ١٩٨٩ م) » .

س : هل حج النبي ﷺ قبل حجة الوداع ؟

ج : الحج كان معروفا عند العرب من أيام إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، واستمروا يحجون حتى جاء الإسلام، والرسول ﷺ - وهو المولود في مكة والناشئ فيها إلى أن بعث وهاجر كان يمارس ما تمارسه العرب من الشعائر الباقية من دين إبراهيم، على الرغم مما حدث في بعضها من تغيير، كوقوف جماعة منهم يوم عرفة في الحرم وليس في عرفة لأنها في الحل، والنسيء الذي أخروا به الحج عن مواعده الحقيقي، ولما جاء الإسلام كان الرسول ﷺ يجتمع بالناس في موسم الحج ليلبغهم الدعوة في منى ثلاث سنين متوالية « الزرقاني على المواهب ج ٣ ص ١٠٥ » .

يقول القرطبي في تفسيره « ج ٤ ص ١٤٣ » : كان الحج معلوما عند العرب مشهورا لديهم، وكان مما يرغب فيه لأسواقها وتبررها وتحفتها - أي الطاعة والعبادة - فلما جاء الإسلام خوطبوا بما علموا، وألزموا بما عرفوا . وقد حج النبي ﷺ قبل حج الفرض، وقد وقف بعرفة ولم يغير من شرع إبراهيم ما غيروا . حين كانت قريش تقف بالمشعر الحرام ويقولون : نحن أهل الحرم فلا نخرج منه ، ونحن الحمس - المتشددون في الدين - .

ولكن الحج فرض في الإسلام بقوله تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ [سورة آل عمران : ٩٧] وكان ذلك في السنة السادسة أو التاسعة للهجرة، ولم يحج الرسول عليه الصلاة والسلام بعد فرض الحج إلا حجة واحدة هي حجة الوداع . يقول القرطبي : من أغرب ما رأيته أن النبي ﷺ حج قبل الهجرة مرتين، وأن الفرض سقط عنه بذلك لأنه قد أجاب نداء إبراهيم حين قيل له ﴿ وأذن في الناس بالحج ﴾ [سورة الحج : ٢٧] وهذا بعيد .

وفي شرح الزرقاني على المواهب للقسطلاني « ج ٣ ص ١٠٥ » أن ابن سعد قال : إن

الرسول ﷺ لم يحج غير حجة الوداع منذ تنبأ إلى أن توفاه الله تعالى ، ولكن ابن حجر في « الفتح » قال : إنه حج قبل أن يهاجر مرارا ، بل الذي لا ارتياب فيه أنه لم يترك الحج وهو بمكة قط وأخرج الترمذى عن جابر أنه حج بمكة حجتين قبل الهجرة ، وأخرج ابن ماجه والحاكم أنه حج قبل أن يهاجر ثلاث مرات ، وهو مبنى - كما يقول ابن حجر - على مقابلته للأنصار بالعقبة ، وهذا بعد النبوة ، أما قبل النبوة فلا يعلم عدد حجه إلا الله . وكل ذلك استصحب للأصل الذي درج عليه العرب من أيام إبراهيم عليه السلام .

وأما عدد عُمره ﷺ فيعلم من الكلام عن عدد حججه ، وهى من اليسر بحيث يحرص عليها ، فهى طواف وسعى وحلق ، دون حاجة إلى أماكن أخرى ومشاعر خارج مكة ، والذي وردت به الروايات كان بعد الإسلام وبعد الهجرة ، فقد روى أحمد وأبو داود وابن ماجه بسند رجاله ثقات عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ اعتمر أربع عُمر ، عمرة الحديبية - التى أحصر فيها - وعمرة القضاء - لعمرة الحديبية - والثالثة عمرة من الجمرانة والرابعة مع حجته .

س : ما هو الميعات الذى يمكن للإنسان فيه أن يحرم بالحج ؟

ج : قال تعالى ﴿ يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج ﴾ [سورة البقرة : ١٨٩] وقال ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ [سورة البقرة : ١٩٧] .

الحج عبادة كالصلاة والصوم ، له ميعات يؤدى فيه ، ولا يصح قبله ولا بعده . وقد أجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج : شوال وذو القعدة ، واختلفوا فى ذى الحجة هل هو بكماله من أشهر الحج ، أو عشرة منه فقط ، والصحيح أن الشهر كله من أشهر الحج ، لأن رمى الجمرات فى منى يكون بعد العشر ، وكذلك طواف الإفاضة يمكن أن يؤدى فى الشهر كله بلا خلاف .

ولو أحرم الإنسان بالحج قبل دخول شهر شوال ، لا يصح حجه ، قال بذلك ابن عباس وابن عمر وجابر ، وذهب إليه الشافعى ، ورأى أبو حنيفة ومالك وأحمد صحة الإحرام مع الكراهة ، ورجح الشوكانى رأى الأول التزاما بالميعات كالصلاة . هذا فى الحج أما العمرة فليس لها ميعات زمنى معين ، فكل أشهر السنة ميعات لها .

س : ما هى المواقيت التى لا يمر عليها الإنسان الذى يقصد الحرم المكى
لنفسك إلا وهو محرم ؟

ج : لقد بين الرسول ﷺ هذه المواقيت ، فجعل لأهل المدينة ومن يمر عليها
« ذا الحليفة » وهو موضع بينه وبين مكة ٤٥٠ كيلو متر ، ويعرف بأبيار على ، وجعل لأهل
الشام ومن فى طريقهم « الجحفة » وهى فى الشمال الغربى من مكة ، بينه وبينها ١٨٧
كيلو متر ، وهى قرية من « رابغ » بينها وبين مكة ٢٠٤ كيلو متر . وقد صارت ميقات أهل
مصر والشام ومن يمر عليها بعد ذهاب معالم الجحفة .

وجعل ميقات أهل نجد « قرن المنازل » وهو جبل شرقى مكة يطل على عرفات ، بينه
وبين مكة ٩٤ كيلو متر . وجعل ميقات أهل اليمن « يَلَمْلَم » وهو جبل جنوبى مكة بينه
وبينها ٥٤ كيلو متر . وجعل ميقات أهل العراق « ذات عِرْق » وهى موضع فى الشمال
الشرقى لمكة بينه وبينها ٩٤ كيلو مترا .

هذه هى المواقيت التى عينها الرسول ﷺ وقال فيها « هُنَّ لَهَن وَلَمَن أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ
غَيْرِهِنَّ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ » أى أن هذه المواقيت هى لأهل هذه البلاد ولمن مرَّ
بها ، ومن كان بمكة وأراد الحج فميقاته منزله ، ومن كان فى مكان لا يمر بهذه
المواقيت ، أى بين مكة والمواقيت فميقاته من مكانه ، ومن كان فى جهة غير جهة هذه
المواقيت كأهل السودان مثلا الذين يمشون بجدة فهو حر يحرم من أى ميقات ، أو من
حيث شاء برًا وبحرا وجوًّا كما قال ابن حزم ، ومن أحرَم قبل مروره بهذه المواقيت صح
إحرامه .

وهى أيضا مواقيت لمن يريد العمرة ، إلا أهل مكة فميقاتهم أدنى الحل ، يخرج من
مكة ويحرم من هناك ، وأقربه هو « التنعيم » أو مسجد السيدة عائشة .
ومن تجاوز الميقات دون إحرام وجب عليه أن يعود ليحرم منه وإلا وجب عليه دم ،
فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

س : هي أحد الأعوام كان عندي ما يكفيني للحج زائدا على كل ما احتاجه، ولكن شغلت ببعض الأعمال فأخرت الحج ثلاث سنوات ثم حججت. فهل علي إثم في التأخير ؟

ج : ذهب بعض العلماء إلى أن الحج واجب على الفور، وذهب بعضهم إلى أن وجوبه على التراخي، ومن القائلين بالفورية : أبو حنيفة ومالك وأحمد وبعض أصحاب الشافعي، وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة في رواية عنه، ومن القائلين بالتراخي الإمام الشافعي، ومحمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة، وهو تحصيل مذهب مالك فيما ذكر ابن خُوَزَيْمَة مَنَدَاد - كما في تفسير القرطبي « ج ٤ ص ١٤٤ » .

أدلة الفورية قوله ﷺ « من أراد الحج فليعجل، فإنه قد يمرض المريض وتضل الرحلة وتكون الحاجة » أي الفقر، رواه أحمد والبيهقي وابن ماجه . وقوله « تعجلوا الحج، فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له » رواه أحمد والبيهقي وقال « ما يعرض له من مرض أو حاجة » وأدلة التراخي أن الحج فرض في السنة الثالثة التي نزلت فيها سورة آل عمران وبها آية وجوب الحج أو في السنة السادسة ولم يحج النبي ﷺ إلا في السنة العاشرة . يقول الشافعي : فاستدللنا على أن الحج فرضه مرة في العمر، أوله البلوغ وآخره أن يأتي به قبل موته وكذلك من الأدلة حديث ضمام بن ثعلبة السعدي الذي قدم على النبي ﷺ وسأله عن الإسلام فذكر فيه الحج، وكان قدومه سنة خمس أو سبع أو تسع .

ورد القائلون بالفورية على ذلك بأن من شروط وجوب الحج الأمن، ولم يتوافر الأمن للرسول وأصحابه بعد صلح الحديبية في السنة السادسة إلا في السنة العاشرة، فبمقتضى الصلح لم يسمح بزيارة البيت إلا في السنة السابعة لقضاء العمرة التي لم يتمكن منها في السنة السادسة، وفي السنة الثامنة كان الفتح في رمضان وشغل الرسول بحرب من هم

فريسون من مكة، وفي السنة التاسعة أرسل أبا بكر على الحج لتهيئة البيت بإعلان منع المشركين من الحج بعد هذا العام ليحج الرسول في السنة العاشرة ويخطب خطبة الوداع، مع اصطحاب زوجاته معه.

كما رد القائلون بالتراخي على أدلة الآخرين بأنها تحتل الترغيب في المبادرة لا تحريم التأخير، ويظهر أثر الرأيين في أن من قدر على الحج ولم يحج كان آثماً على القول بالفورية لو مات قبل أن يحج، وليس آثماً على القول بالتراخي، مع الاتفاق بين الرأيين على أن من مات ولم يحج مع قدرته على الحج وجب أن يحج عنه غيره. ومع الاتفاق على أن من حج بعد التأخير لا يكون قاضياً لما فاتته بل مؤدياً.

س : عزمتم على الحج وأحرمت به، وفي أثناء الطريق عرض لى عارض يحول دون إتمام الإحرام، فهل يلزمنى الاستمرار على الرغم من ذلك، أو يجوز لى التحلل من الإحرام ؟

ج : جاءت فى كتب الفقه صورة من الإحرام تفيد فى مثل العوارض التى تعترض الحاج ولا تمكنه من إتمام حجه، وهى الإحرام مع الشرط، بمعنى أن يقول : أحرمت لله بالحج وإذا مرضت تحللت منه، أو إذا فقدت النفقة أو حدث حادث معين، فهنا يجوز له التحلل من الإحرام عند وجود هذا الشرط، وإذا لم يشترط فى التحلل أن يكون بهدى فلا يلزمه الهدى.

وهذا التحلل يجوز قبل الوقوف بعرفة وبعده، ويكون التحلل بحلق شعره أو تقصيره مع نية التحلل، والدليل على ذلك ما رواه الشيخان عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل رسول الله ﷺ على ضَبَاعَةَ بنت الزَّيْبِر - بضم الضاد وفتح الزاى - وهى بنت عمه . فقال لها « أردت الحج » ؟ فقالت : والله ما أجدنى إلا وجعة، فقال « حجى واشترطى، وقولى : اللهم مَحِلِّى حيث حبستى » والمرض حَبَسَ عن إتمام النسك . ولو قال الإنسان : أحرمت بالحج فإذا مرضت فأنا حلال صار حلالا بنفس المرض من غير نية تحلل ولا هدى .

هذه الصورة فيما إذا شرط التحلل عند الإحرام، أما من طرأ عليه عذر ومنعه من إتمام الحج ولم يكن قد شرط ذلك فله موضع آخر فى الحديث عنه، والعمرة فى هذا كالحج . وهذا الحكم قال به الإمام أحمد والشافعى، ولم يقل أبو حنيفة ومالك بجواز الاشتراط فى الإحرام، بناء على قول عبد الله بن عمر، لكن البيهقى قال : لو بلغ ابنُ عمر حديث ضباعة لقال به ولم ينكر الاشتراط كما ينكره أبوه . وقال المانعون : حديث ضباعة قصة عين مخصوصة بها، لكن أين الدليل على الاختصاص ؟ « نيل الأوطار للشوكانى ج ٤ ص ٣٢٤ .

س : بعد ثلاثة أشواط فى الطواف تعبت فجلست للراحة ثم كملت الطواف . فهل يصح ذلك أو لا بد من استئنافه من الأول . وما الحكم إذا انتقض الوضوء أثناء الطواف ، هل يبطل ما فات ، أم يجوز أن يبني عليه لو تطهر ؟

ج : موالة السعى بين الأشواط فى الطواف شرط لصحته عند مالك وأحمد ، فإذا كان هناك فاصل يسير لغير عذر فلا يضر ، وإن كان كبيراً فإن كان بعذر فلا يضر ، أما إن كان بغير عذر يبطل الطواف .

أما الموالة عند الحنفية والشافعية فهى سنة ، فلو كان هناك فاصل طويل بغير عذر لا يبطل الطواف ، ويبني على ما فات . ويدل عليه ما رواه سعيد بن منصور عن حميد ابن زيد قال : رأيت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما طاف بالبيت ثلاثة أطواف أو أربعة ، ثم جلس يستريح ، وغلام له يروح عليه ، فقام فبنى على ما مضى من طوافه .

هذا ، وإذا كان من شروط صحة الطواف الطهارة فلو أحدث فى أثناء الطواف خرج وتوضأ ثم يدخل إلى المطاف ويبني على ما فات ليكمل الطواف ، ولا يجب عليه الاستئناف وإن طال الفصل . وهذا ما رآه الشافعية والحنفية .

ومما يؤكد أن الفصل بين أشواط الطواف لا يضر أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يطوف بالبيت فأقيمت الصلاة فصلى مع القوم ، ثم قام فبنى على ما مضى من طوافه وعطاء بن أبى رباح كان يقول - فى الرجل يطوف بعض طوافه ثم تحضر صلاة الجنازة - يخرج ليصلى عليها ثم يرجع فيقضى ما بقى من طوافه .

« تمة »

يرى الحنفية أن الطهارة من الحدث ليست شرطاً لصحة الطواف ، وإنما هى واجب

يجبر بدم لو طاف محدثا، ولو كان جُنبا أو حائضا صح الطواف ووجب دم هر بدنة، وعليه الإعادة ما دام بمكة. وقال بعض أصحابه: الطهارة سنة، والصحيح أنها شرط لحديث: مسلم أن النبى ﷺ قال لعائشة لما حاضت «افعلى ما بفعل الحاج غير ألا تطوفى بالبيت» أما الطهارة من النجاسة فى الثوب والبدن فهى سنة عندهم أيضا، ويصح الطواف مع النجاسة ولا حاجة إلى ذبح شاة.

س : سعت بين الصفا والمروة أربع مرات ثم شعرت بالتعب فجلست للاستراحة فهل يجب على أن أبدأ السعى من الأول، أو يجوز أن أكمل ما بقى على؟ ولو حدث أن انتقض وضوئى أثناء السعى، هل بطل ما فعلته، ويجب على السعى من جديد بعد الطهارة؟

ج : الموالة بين أشواط السعى بين الصفا والمروة سنة عند جمهور الفقهاء، وليست شرطاً لصحة السعى، فلا مانع من الاستراحة بين الأشواط، والإتيان بما بقى بعد ذلك. والإمام مالك فقط هو الذى قال: إن الموالة فى السعى شرط لصحته، ويعنى عن الفاصل القصير، أما الطويل فيضر وبخاصة إذا لم يكن عذر، وعند العذر لا يضر كالطواف. روى سعيد بن منصور أن سودة بنت عبد الله بن عمر زوج عروة بن الزبير سعت بين الصفا والمروة فقضت طوافها فى ثلاثة أيام، وكانت ضخمة.

وإذا انتقض الوضوء أثناء السعى فلا يضر، لأن الطهارة ليست شرطاً لصحة السعى، لأن النبى ﷺ لم يمنع عائشة حين حاضت إلا من الطواف كما رواه مسلم. وروى سعيد بن منصور أن عائشة وأم سلمة - من أمهات المؤمنين - قالتا: إذا طافت المرأة بالبيت وصلت ركعتين ثم حاضت فلتطف بالصفا والمروة. فالطهارة سنة وليست واجبة.

وروى سعيد بن منصور أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يطوف بين الصفا والمروة، فأعجله البول، فتنحى ودعا بماء فتوضأ، ثم قام فأتم على ما مضى.

«تمة»

لا تشترط الموالة بين الطواف وبين السعى بين الصفا والمروة جاء فى فقه السنة ج ١

ص ٧١٣: قال فى المفتى قال أحمد: لا بأس أن يؤخر السعى حتى يستريح، أو إلى العشى. وكان عطاء بن أبى رباح والحسن البصرى لا يريان بأما لمن طاف بالبيت أول النهار أن يؤخر السعى بين الصفا والمروة إلى العشى، وفعله القاسم وسعيد بن جبير، لأن الموالة إذا لم تجب فى السعى نفسه ففيما بينه وبين الطواف أولى.

س : ما حكم من ارتكب شيئا من محظورات الإحرام جهلا أو نسيانا ؟

ج : جاء فى كتاب الإقناع للخطيب شرح متن أبى شجاع فقه الشافعية « ج ١ ص ٢٣٣ » قاعدة بخصوص ارتكاب محظور من محظورات الإحرام فى حالة الجهل والنسيان، تقول :

ما كان إتلافا محضاً كالصيد وجبت الفدية فيه مع الجهل والنسيان . وما كان استمتاعاً أو ترفها كالطيب واللبس فلا فدية فيه مع الجهل والنسيان ، وما كان فيه شائبة من الجانبين كالجماع والحلق والقلم ففيه خلاف ، والأصح فى الجماع عدم وجوب الفدية مع الجهل والنسيان ، وفى الحلق والقلم الوجوب معهما .

س : تقول سيده : أتيت لي الفرصة فحصلت على جزء من التراب الموجود داخل المقصورة التي حول قبر النبي ﷺ وأصحابه، وأنا محتفظة به، فقل لي إنه حرام فماذا أفعل ؟

ج : جاء في « كفاية الأخبار ج ١ ص ٢١١ » في فقه الشافعية أنه يحرم نقل تراب الحرم وأحجاره إلى الحل - أي خارج الحرم - وكذا حرم المدينة، قاله النووي في شرح المذهب في أواخر صفة الحج وجزم به، إلا أنه نقل عن الأكثرين في محظورات الإحرام أنه يكره، يعني تراب المدينة وأحجارها، قال الإسنائي : نص الشافعي في « الأم » على المسألة وقال : إنه يحرم، فالفتوى عليه .

وجاء مثل ذلك في الإقناع للخطيب « ج ١ ص ٢٣٢ » وأوجب رده إلى الحرم، بخلاف ماء زمزم فإنه يجوز نقله وذكر الشيخ عوض في الحاشية أن أبا حنيفة أجاز نقل التراب للتبرك فينبغي تقليده .

ونقول للسائلة : لا بأس بالأخذ بالقول بالكراهة، ولا حرمة في الاحتفاظ بهذا التراب ولا بأس أيضا بالأخذ برأي أبي حنيفة في الجواز .

س : هل هناك سِرٌّ في أن باب الكعبة يكون مرتفعاً عن الأرض ؟

ج : جاء في الأحكام السلطانية - للماوردي « ص ١٦٠ » أن باب الكعبة كان في الأرض فلما رأت قريش تجديد بنائها قال أبو حذيفة بن المغيرة : يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا تدخل إلا بسلم ، فإنه لا يدخلها حيثئذ إلا من أردتم ، فإن جاء أحد ممن تكرهون رميته به فيسقط ، فكان نكالا لمن رآه ، ففعلت قريش ذلك . وجاء في صحيح مسلم بشرح النووي « ج ٩ ص ٩٦ » أن عائشة رضي الله عنها سألت النبي ﷺ عن سبب ارتفاع باب الكعبة فقال « فعل ذلك قومك ليُدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل الجُدْرَ - حجر إسماعيل - في البيت وأن ألزق بابي بالأرض » وفي بعض الروايات « ولجملت لها بابين موضوعين في الأرض شرقياً وغربياً ، وهل تدريين : لم كان قومك رفعوا بابها؟ » قالت : قلت : لا ، قال « تَعَزُّزاً ألا يدخلها إلا من أرادوا ، فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يذُهبونه يرتقى ، حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط » .

س : يقول بعض الناس: إن بناء القبر بالطوب الأحمر تشاؤم بدخول من دفن فيه النار، فهل هذا صحيح ؟

ج : دخول الجنة أو النار رهن بالإيمان والعمل ومشية الله تعالى ، وليس للقبر من حيث إنه مادة دُخِلَ في هذا الموضوع ، ومع ذلك استحسن العلماء ألا يكون فيه شيء دخل النار، كالآجر وهو الطوب المحروق .

جاء في تفسير القرطبي « ج ١٠ ص ٣٨١ » قوله : ويكره الأجر في اللحد ، وقال الشافعي : لا بأس به لأنه نوع من الحجر ، وكرهه أبو حنيفة وأصحابه ، لأن الأجر لإحكام البناء ، والقبر وما فيه لليلئى ، فلا يليق به الإحكام ، وعلى هذا يسوى بين الحجر والآجر ، وقيل : إن الأجر أثر النار فيكره تفاؤلاً ، فعلى هذا يفرق بين الحجر والآجر .

هذا ، وقد روى مسلم وغيره عن جابر رضى الله عنه أن النبى ﷺ نهى أن تجصص القبور . وفي لفظ النسائي : أن يبنى على القبر أو يزداد عليه أو يجصص . والتجصيص معناه الطلاء بالجص وهو الجير المعروف .

والجمهور حملوا النهى على الكراهة ، وحمله ابن حزم على التحريم ، والحكمة ما تقدم ذكره من أن القبر للبلئى لا للبقاء ، أو التفاؤل ، فلا يدخله عند التجصيص شيء أحرق بالنار ، ويؤيده ما جاء عن زيد بن أرقم أنه قال لمن أراد أن يبنى قبر ابنه ويجصصه : جفوت ولقوت ، لا يقربه شيء مسته النار .

وكما كرهوا تجصيصه بالجير كرهوا بناءه بالطوب الأحمر المحرق بالنار ، وذلك إذا لم تكن الأرض رخوة أو ندية فإن كانت كذلك فلا كراهة .

س : أملك قبرا لأدفن فيه موتانا فهل يجوز أن أبيع له لشخص آخر ليدفن فيه موتاه ؟

ج : عندما تحدث العلماء عن القبر وقالوا : إنه حبس على صاحبه ، وتحدثوا عن نبش القبر وتحويله إلى منفعة أخرى كالزراعة أو البناء أو شق نهر أو طريق ، ما بين مجيز لذلك ومانع ، آخذين فى الاعتبار بقاء جزء من أجزاء الميت كعظم أو صيرورته كله ترابا - لم يتطرقوا إلى نقل ملكية القبر من شخص إلى آخر ليستعمل فى الدفن لا فى شيء آخر من الاستعمالات المشار إليها قبل .

وبناء على جواز دفن عدد من الموتى فى قبر واحد ، كُُلٌّ فى لَحْدٍ ومكان خاص لا يختلط مع غيره يمكن القول بجواز نقل الملكية لهذا القبر من شخص إلى آخر لاستعماله للدفن ، حيث لا يوجد نص يمنع ذلك . أما المقبرة الموقوفة والمسبلة للدفن فلا ملكية فيها لأحد ، وبالتالي لا يجوز بيع شيء منها .

س : يحدث أن بعض الناس يبيع داره أو أرضه لأولاده أو لغيرهم، ويشترط في العقد أن يظل منتفعا بهذا المبيع طوال حياته، ولا ينتفع بها المشتري إلا بعد وفاة البائع، فما حكم هذا البيع ؟

ج : جاء في المغنى والشرح الكبير « ج ٤ ص ٤٩ » عن النوع الثالث من الضرب الصحيح في الشروط في البيع أنه يصح أن يشترط البائع نفع المبيع مدة معلومة مثل أن يبيع دارا ويستثنى سكانها سنة، أو دابة ويشترط ظهره - ركوبه - إلى مكان معلوم، أو عبدا ويستثنى خدمته مدة معلومة، نص عليه أحمد وهو قول الأوزاعي وأبي ثور وإسحاق وابن المنذر، وقال الشافعي وأصحاب الرأي : لا يصح، لأنه يروى أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط، ولأنه ينافى مقتضى البيع فأشبه ما لو شرط ألا يسلمه ذلك لأنه شرط تأخير تسليم المبيع إلى أن يستوفى البائع منفعته، وقال ابن عقيل - من الحنابلة - فيه رواية أخرى - أي عن أحمد - أنه يبطل البيع والشرط . وقال مالك : إن اشترط ركوبا إلى مكان قريب جاز، وإن كان إلى مكان بعيد كره، لأن اليسير تدخله المسامحة .

ثم استدلل ابن قدامة على الصحة بما روى عن جابر أنه باع النبي ﷺ جملا واشترط ظهره إلى المدينة، وفي لفظ قال : فبعته بأوقية واستثنيت حملانه إلى أهلي، رواه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم قال جابر : على أن لي ظهره إلى المدينة قال « ولك ظهره إلى المدينة » ولأن النبي ﷺ نهى عن الثنيا - أي الاستثناء - إلا أن تعلم، وهذه معلومة، ولأن المنفعة قد تقع مستثناة بالشرع على المشتري فيما إذا اشترى نخلا مؤجرة - ملقحة - أو أرضا مزروعة، أو دارا مؤجرة، أو أمة مزوجة، فجاز أن يستثنيا، كما لو شرط البائع الثمرة قبل التأجير، ولم يصح نهى النبي ﷺ عن بيع وشرط وإنما نهى عن شرطين في بيع، فمفهومه إباحة الشرط الواحد، وقياسهم منقوض بشرط الخيار والتأجيل في الثمن [انظر أيضا: نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ١٨٩] .

وعليه فلا مانع من البيع مع اشتراط انتفاع البائع بالمبيع لمدة يتفقان عليها، وذلك على مذهب الإمام أحمد وقد صدرت فتاوى رسمية على مذهب أبي حنيفة سنة ١٩١٥، ١٩٢١ من الشيخ محمد بخيت المطيعي والشيخ عبد الرحمن قراعة والشيخ محمد إسماعيل البرديسي بحرمة هذا البيع « الفتاوى الإسلامية - المجلد الثالث ص ٧٩٤، ص ٨٠٧ والمجلد الرابع ص ١٥٦١ » ولا مانع من الأخذ برأى الإمام أحمد بالصحة عند الحاجة .

س : إذا ولد طفل أسود من أبوين أبيضى اللون، فهل يعد ذلك دليلا على خيانة الزوجة ؟

ج : لا تدل مخالفة لون الولد للون أبويه على أن هناك خيانة زوجية، فالمؤثر على الجنين قد يكون أمرا وراثيا من بعيد، وقد يكون عارضا بسبب تركيز الأم على لون أسود بأى سبب من أسباب التركيز فيظهر هذا فى الجنين .

ومما يدل على أن مخالفة اللون لا يجوز أن يتخذ دليلا على الخيانة الزوجية ما رواه مسلم أن رجلا من بنى فزارة قال للنبي ﷺ : إن امرأتى قد ولدت غلاما أسود، وفى رواية : وإنى أنكرته أى كرهته، فقال ﷺ « هل لك من إبل ؟ » قال : نعم، قال : « فما ألوانها؟ قال حمر » قال : « هل فيها من أورق؟ » أى أسود غير صافى السواد، قال : « إن فيها لَوُرْقًا »، قال : « فأنى أتاهها ذلك ؟ » قال : « عسى أن يكون نزع عرق »، قال : « وهذا عسى أن يكون نزع عرق » يريد النبي بهذا أن يحافظ على العرض مما يشينه من شبهة لا أصل لها، فالعرض إذا خدش قل أن ترجع إليه سمعته الطيبة الأولى، إن الزجاجة كسرها لا يشعب ولا يجبر.

وهناك حوادث كثيرة تدل على أن الوحى المعارض للحامل قد يؤثر على الجنين، فالصفات المكتسبة إذا أثرت تأثيرا عميقا فى الأعصاب والأحاسيس قد تورث فى الجنين، جاء فى ذيل تذكرة داود (ص ٢٣١) أن شبه الولد بوالديه قد يكون من التخليلات والأوهام ساعة الاتصال الجنسى أو من تخليلات الحامل زمن تخلق الجنين . وتحدث العلماء عن حمل الغيرة وهو الشعور بالحمل وانتفاخ البطن دون أن يكون فيه جنين .

ولعل مما يؤكد هذا - وإن أنكره البعض - ما جاء فى سفر التكوين (١ ص ج ٣٠) أن

يعقوب وضع قضباناً من فروع الشجر مخططة فى مساقى الغنم لتتوحم عليها وتلد أغناماً مخططة، وفى مختار تاريخ الجبرسى (ج ١ ص ١٠٧) أن امرأة ولدت ولدا يشبه الفيل وكان الفيل قد حضر لأول مرة (ص ١٠١).

فبالخلاصة أنه لا يجوز اتهام الزوج لزوجته بالخيانة إذ ولدت ولدا لونه غير لونهما.

س : هل يؤاخذ الله سبحانه وتعالى الأبناء بذنوب فعلها الآباء ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ [الإسراء : ١٥] وقال ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ [المدثر : ٣٨] وقال ﴿ كل امرئ بما كسب رهين ﴾ [الطور : ٢١].

هذه الآيات وأمثالها التي تدل على أن الله لا يظلم أحدا فيعاقبه بما جناه غيره، متفق على أنها في يوم القيامة عند الحساب والجزاء، لكن في عقاب الدنيا قد يؤخذ البريء بسبب معصية غيره عندما يجرء عقاب عام كالخسف والزلازل بسبب شيوخ المعاصي، كما في حديث البخاري ومسلم « يقرزو جيش الكعبة، فإذا كانوا يبيدوا من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على قدر نياتهم » ومنه ما جاء في بعض الأدعية (لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا).

فالأبناء وغيرهم يؤخذون بذنوب آبائهم ومجرميهم إذا كثر الفساد، وذلك في عقاب الدنيا، وسيعوض الله الأبرياء خيرا في الآخرة، والآباء إذا كانوا مجرمين سرت العدوى إلى أولادهم بالتقليد والمحاكاة، وكرههم الناس لكرهاتهم لأبائهم، فشؤم معصية آبائهم يلحقهم في معاملات الدنيا طوعا أو كرها، أما الأعمال، فكل واحد مسئول عن عمله يوم القيامة أمام الله، وعلى ضوء هذا يفهم الحديث القدسي الذي رواه أحمد عن وهب (أني إذا أطعت رضى، وإذا رضىت باركت، وليس لبركتي نهاية، وإذا عصيت غضبت، وإذا غضبت لعنت، ولعنتي تبلغ السابع من الولد)، وعلى شاكلة هذا لو اختار الرجل زوجة صالحة كان هناك أمل في صلاح الأولاد، وبالعكس لو اختار الرجل زوجة غير صالحة نشأ الأولاد، وقد نزعهم عرق من الأم، ومن هنا كانت الوصية (تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس)، وقال أبو الأسود الدؤلي لأولاده: قد أحسنت إليكم صفارا وكبارا وقبل أن تولدوا، حيث اخترت لكم أما لا تسبون بها، فجناتية الآباء تصيب الأبناء في مثل هذه الأمور الدنيوية.

س : ما حكم تولية المرأة للقضاء؟

ج : فى تولي المرأة للقضاء ثلاثة آراء :

الرأى الأول : وهو رأى الجمهور وعليه الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد، أنه لا يجوز، بناء على حديث رواه البخارى وغيره « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » لأن منعها من القضاء أولى من منعها من السيادة العامة، قال ابن حجر فى « فتح البارى » : وقد اتفقوا على اشتراط الذكورة فى القاضى إلا عند الحنفية، واستثنوا الحدود، وأطلق ابن جرير.

الرأى الثانى : جوازه مطلقا فى كل الأمور، ونسب إلى ابن جرير الطبرى، بحجة أن الأصل أن كل من يتأتى منه الفصل بين الناس فتحكمه جائز، إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى، ورد بأن شهادتها إذا كانت على النصف من شهادة الرجل بنص القرآن فهو لا تستقل بالحكم الذى هو نتيجة الشهادة، وعلق الماوردى فى كتابه « الأحكام السلطانية » على هذا الرأى بقوله : ولا اعتبار بقول يرده إجماع، هذا ونص أبو بكر بن العربى على أن نسبة هذا القول إلى ابن جرير كاذبة، كما قال الشيخ محمد الخضر حسين « الأهرام ٢٧/٦/١٩٥٣ » .

الرأى الثالث : جواز قضائها فيما تصح فيه شهادتها، وذلك فى غير الجنايات التى فيها حدود، وهو منسوب لأبى حنيفة .

وقال أبو بكر بن العربى : مراد أبى حنيفة ولايتها فى جزئية لا أن يصدر لها (مرسوم) بولاية القضاء العام .

ووضح بعضهم رأى أبى حنيفة بقوله :

هناك مسألتان :

أولاهما : تولية منصب القضاء وهو غير جائز، وذلك كراى الجمهور .

وثانيهما : نفاذ حكمها لو وليت .

فقالوا: إذا أئتم الحاكم فى توليتها فحكمت فإن حكمها ينفذ إلا فى الأمور التى لا تصح شهادتها فيها، وهى الحدود والقصاص « فتح القدير للكمال بن الهمام جده ص ٤٨٦ » .

وأختار رأى الجمهور، وأنصح المرأة أن تبعد عن هذه المجالات الدقيقة المحتاجة إلى فكر عميق ودراسة واعية ووقت طويل، وهى بطبيعتها ومهمتها الأساسية تتحمل ما لا يطاق، مع عدم وجود ضرورة تدعو إلى المزاومة فى هذا المجال فالجديرون به كثير، والمجالات الأخرى المناسبة لها كثيرة وفى غاية الأهمية، ولا يصلح المجتمع إلا بوضع الشخص المناسب فى المكان المناسب، أما إذا وسد الأمر إلى غير أهله فقد ضيعت الأمانة وقربت الساعة .

س : عقد رجل قرانه على فتاة، وتوفى قبل الدخول بها، فكيف يكون ميراثها، وهل يحق لها أن ترث فى المعاش المستحق له من التأمينات الاجتماعية، وهل يحق لابنه الزواج منها ؟

ج : ما دام عقد الزواج قد تم فكل من الزوجين يرث الآخر عند الموت سواء كان قبل الدخول أو بعده، أما المعاش فله نظام خاص وإذا لم يعين المتوفى من يستفيد من معاشه يوزع كال ميراث .
وليس لابنه أن يتزوج منها لأنها زوجة أبيه بمجرد العقد ، قال تعالى : ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتنا وساء سبيلا ﴾ [النساء : ٢٢]
ويدخل فى النكاح هنا الزواج بلا وطء .

س : هل يجوز استخدام بئر ماء موجود بين المقابر فى التطهر ؟

ج : بئر الماء الموجود بين المقابر يستمد ماءه من أماكن عميقة لا تصل إليها مخلفات الموتى البالية، وعليه فماء البئر هذا طاهر ومطهر، ولا يحرم استعماله لغرض من الأغراض المشروعة .

س : هل يوجد نص في الدين الإسلامي يشير إلى ضرورة ارتداء الملابس السوداء حداد عند حدوث حالة وفاة ؟

ج : الحزن على الميت شيء طبيعي أقره الدين الإسلامي ومن مظاهره الامتناع عن الزينة بالمعطور وبالأصباغ سواء في البدن أو في الملابس ، وهذا الامتناع واجب على المرأة عند وفاة زوجها حتى تضع الحمل إن كانت حاملا ، وحتى تنتهي أربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت غير حامل ، وحرمه على غير زوجها كأبيها وابنها أكثر من ثلاثة أيام ، وهذا الامتناع يطلق عليه اسم الحداد أو الإحداد . وهو غير جائز للرجال بل هو خاص بالنساء ، جاء في البخاري ومسلم أن زينب بنت أبي سلمة دخلت على أم حبيبة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين تُوفِّي أبوها أبو سفيان ، فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة - أي طيب فيه لَوْنٌ كالخَلْقُ المعروف عندهم - فدهنت به جارية ، ثم مَسَّتْ بعارضيهما - أي صفحتي وجهها - ثم قالت : والله ما لي بالطيب من حاجة ، غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُجَدَّ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا .

ومن مظاهر الإحداد بالنسبة للملابس الامتناع عن لبس ما يتنافى مع الحزن ، وذلك يختلف في الشكل واللون والنوع باختلاف الأعراف ، وقد ذكرت كتب التاريخ والرحلات أن الملابس البيضاء هي المختارة للحداد في بعض البلاد . والنبي ﷺ ضرب مثلا لما كان عند العرب فنهى عن الشوب المصبوغ بالعصفر لأنه من ملابس الزينة التي لا تتناسب مع الحداد .

وإذا كان اللون الأسود في الثياب هو المختار في بعض البلاد للحداد فليس ذلك لوجود نص عليه في الدين ، وإنما هو راجع للعرف والعادة ، وقد ذكر الإمام السيوطي في

كتابه «الأوائل» أن أول ما لبس العباسيون السواد حين قُتل مروان الأموي إبراهيم الإمام الذي ادّعى الخلافة، وصار السواد شعاراً لهم، وقيل إن المصريين اختاروا الملابس السوداء للحزن حدادا على شهداء الأقباط في عصر «دِقْلِيَانوس» حيث ذبح مائة وثمانين ألف مسيحي في يوم واحد، فلبست نساؤهم الملابس السوداء.

والخلاصة أنه لا يوجد نص ديني في القرآن والسنة يشير إلى ارتداء الملابس السوداء حدادا على المتوفى، وإنما الموجود هو النهي عن الملابس التي تتنافى مع الحزن، ويُتْرَكُ تحديد ذلك للعرف، مع التنبيه على أن الحداد خاص بالنساء وجوبا لفقد الزوج، وجوازا لفقد أى قريب آخر، ولا حداد للرجل فعقله أقوى من عاطفته.

س : ما هي المدة التي تنتظرها الزوجة بعد فراق زوجها لتتزوج غيره؟ وما هو المطلوب منها حال العدة؟

ج : يقول الله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٨] ويقول ﴿ واللاتي يَكْسَنَ من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ [سورة الطلاق : ٤] وقال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٩] وقال تعالى ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٤] .

العدة مدة تتربص فيها المرأة ولا تتزوج حتى تنتهي ، وذلك عند انتهاء الحياة الزوجية ، وانتهاؤها يكون بالفراق أو الموت .

فإذا حصل فراق بالطلاق إن كان قبل الدخول فلا عدة على الزوجة ، وإن كان بعد الدخول وجبت العدة وهي ثلاثة قروء ، أى أطهار أو حيضات على خلاف للفقهاء فى معنى القروء ، وذلك إن كانت ممن تحيض ، أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض كالصغيرة والأيسة ، وإن كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل ، وإذا حصل الفراق بموت الزوجة فلا عدة على الرجل عند الجمهور ، وإذا حصل بموته كانت عدة الحامل وضع الحمل ، يعنى تنتهى بوضع الحمل ، وعدة غير الحامل أربعة أشهر وعشرة أيام .

وذلك من أجل التأكد من براءة الرحم والوفاء للحياة الزوجية والعشرة السابقة .

والفراق يلزمه الإحداد وهو الامتناع عن الزينة مدة العدة ، وعدة الوفاة مجمع على وجوب الإحداد فيها ، أما عدة الطلاق فالإحداد فيها اختلفت الأقوال فيه ، ما بين الوجوب وعدمه ، وما بين الوجوب فى الطلاق البائن وعدمه فى الرجمى .

ومظاهر الإحداد الامتناع عن كل ما يتنافى عقلا وشرعا وعرفا مع الحزن والأسف على الفراق ، وذلك كالطيب والأصبغ والمسايق والاكتمال وما إلى ذلك مما كانت تتجمل به لزوجها حال حياته ، جاء فى سنن أبى داود أن النبى ﷺ قال « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة ... ولا تكتحل ولا تختضب » ، إلا إذا كانت هناك ضرورة لما منعت منه فى مثل الدواء .

وهذا الإحداد الواجب هو على موت الزوج فقط ، أما على موت غيره من أب أو أخ أو ابن مثلا فلا يجب هذا الإحداد ، وإنما يجوز لها لمدة ثلاثة أيام فقط ، ويمتنع أكثر من ذلك ، بدليل ما ورد فى الصحيحين أن زينب بنت أم سلمة دخلت على أم حبيبة زوج النبى ﷺ حين توفى والدها أبو سفيان ، قدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلّوق أو غيره ، فدهنت به جارية ، ثم مست بعارضتها ثم قالت : والله ما لى بالطيب من حاجة ، غير أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدّ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » .

وفى هذا دليل على حرمة ما تلتزم به النساء من الحزن والإحداد على موت غير الزوج عاما أو أعواما وإذا حرم على المرأة حرم على الرجل ، فليس عليه إحداد لموت أحد لا زوجته ولا غيرها .

وبهذه المناسبة نقول : إن تجديد الحزن بعد موت الميت بخمسة عشر يوما أو أربعين يوما أو إقامة الميعاد السنوى وغير ذلك ليس من الدين فى شيء ، فالتعزية بعد ثلاثة أيام غير مشروعة ، وأكثر هذه المظاهر ميراث فرعونى قديم ^(١) وكذلك عادة المبيت فى العصور وكسر أوانى الفخار عقب خروج الجنازة حتى لا تعود روحه وذبح الثور عند القبر ^(٢) .

(١) تاريخ الحضارة المصرية للدكتور مراد كامل ج ٢ ص ٢٩١ .

(٢) المرجع نفسه ج ١ ص ٢٣٤ .

س : هل للرجل المطلق عدة كما للمرأة ؟

ج : العدة مشروعة للمرأة للتأكد من براءة رحمها إذا كانت مطلقة ولإحذاد على زوجها إذا كان متوفى عنها ، والآيات كلها تتحدث عن عدة المرأة .

﴿ والمُطَلَّقاتُ يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٨] ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ [سورة الطلاق : ١] ﴿ واللأني يشن من المحيض من نساكنم إن اوتيتن فعدتهن ثلاثة أشهر واللأني لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضمن حملهن ﴾ [سورة الطلاق : ٤] .

﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٤] .

فالمرأة لا يجوز لها أن تتزوج غير زوجها إذا كانت في العدة ، كما قال تعالى : ﴿ ولا تمزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٥] .

فإذا كان الطلاق رجعيًا ولم تنته العدة جاز للرجل أن يعيدها إلى عصمته بالرجعة قولاً أو فعلاً .

وما يقال إن على الرجل عدة فذلك ليس بعدة شرعية واجبة عليه ، وإنما هي عدة المرأة ، غاية الأمر أن الرجل المطلق لا يجوز له أن يتزوج أخت المطلقة ولا عمتها ولا خالتها ما دامت زوجته المطلقة طلاقاً رجعيًا لم تنته عدتها ، لأنها في حكم الزوجة ، وكذلك لو كان متزوجاً بأربع نسوة ثم طلق إحداهن طلاقاً رجعيًا لا يجوز له أن يتزوج خامسة حتى تنتهي عدتها .

فمنعه من الزواج في هاتين الحالتين حتى تنتهي عدة المرأة ، يطلق عليه بعض الناس أن الرجل عليه عدة ، وليس كذلك ، إنما هو انتظار منه حتى تنتهي عدة المرأة .

س : جاء في الأخبار أن عثمان بن عفان رضي الله عنه نفى أبا ذر الغفاري لمكان يسمى الرِبْذَة، فهل هذا صحيح، وما سبب ذلك ؟

ج : أبو ذر رضي الله عنه من كبار الصحابة وفضلائهم ، وقديم في الإسلام ، يقال - كما قال ابن الأثير في أسد الغابة - إنه أسلم بعد أربعة وكان خامسا ثم انصرف إلى بلاد قومه وأقام بها حتى قدم رسول الله ﷺ المدينة ، وتوفي بالرِبْذَة - موضع قريب من المدينة - سنة إحدى وثلاثين أو اثنتين وثلاثين .

دعا له الرسول بقوله « يرحم الله أبا ذر، يمشي وحده، ويموت وحده، ويحشر وحده » روى البخاري عن زيد بن وهب قال : مررت بالرِبْذَة فإذا بأبي ذر، فقلت له : ما أنزلك منزلك هذا ؟ قال : كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في « الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله » فقال معاوية : نزلت في أهل الكتاب، فقلت : نزلت فينا وفيهم ، وكان بيني وبينه في ذلك ، فكتب إلى عثمان يشكوني ، فكتب إليَّ عثمان أن أقدم المدينة ، فقدمتها فكثر عليَّ الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك ، فذكرت ذلك لعثمان فقال : إن شئت تنحيت فكنيت قريبا ، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل ، ولو أمرؤا عليَّ حبشيًا لسمعت وأطعت .

والكنز الذي جاء فيه الوعيد الشديد ليس هو ما دفن في الأرض ، بل هو ما لم تؤد زكاته حتى لو كان على سطح الأرض ، وما أدبت زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين كما قال بن عمر وجابر بن عبد الله ، وهو الصحيح من الأقوال ، وقيل : الكنز ما فضل عن الحاجة ، وهو مروي عن أبي ذر وذلك مذهبه ، يقول القرطبي « ج ٨ ص ١٢٥ » وهو من شذائده ومما انفرد به رضي الله عنه ، ثم يقول : ويحتمل أن يكون مجمل ما روى عنه في هذا ما روى أن الآية نزلت في وقت شدة الحاجة وضعف المهاجرين وقصر يد

رسول الله ﷺ عن كفايتهم، ولم يكن في بيت المال ما يسعهم، وكانت السنون الجوائح هاجمة عليهم، فَنُهِوا عن إمساك شيء من المال إلا على قدر الحاجة، ولا يجوز ادخار الذهب والفضة في مثل ذلك الوقت. فلما فتح الله على المسلمين ووسَّع عليهم أوجب ﷺ في مائتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين ديناراً نصف دينار، ولم يوجب الكل، واعتبر مدة الاستثناء، فكان ذلك منه بيانا ﷺ . انتهى .

س : هل أكل الجراد حلال ؟

ج : روى مسلم عن عبد الله بن أبي أوفى قال : غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات كنا نأكل الجراد معه ، ولم يختلف العلماء في أكله على الجملة ، وأنه إذا أخذ حياً وقطعت رأسه أنه حلال باتفاق ، وأن ذلك ينتزل منه منزلة الذكاة فيه . وإنما اختلفوا : هل يحتاج إلى سبب يموت به إذا صيد أم لا ، فعامتهم على أنه لا يحتاج إلى ذلك ويؤكل كيفما مات ، وحكمه عندهم حكم الحيتان ، وذهب مالك إلى أنه لا بد له من سبب يموت به ، كقطع رأسه أو أرجله أو أجنحته إذا مات من ذلك ، أو يصلق أو يطرح في النار ، لأنه عنده من حيوان البر فميته محرمة ، وروى الدارقطني عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « أحل لنا ميتان الحوت والجراد ، ودمان الكبد والطحال » وروى ابن ماجه عن أنس بن مالك : كن أزواج النبي ﷺ يتهادين الجراد على الأطباق ، وذكره ابن المنذر أيضا « تفسير القرطبي ج ٧ ص ٢٦٨ » .

وجاء في حياة الحيوان الكبرى للدميري زيادة على ذلك أن الإمام مالكا ذكر في كتابه « الموطأ » عن ابن عمر أن عمر سئل عن الجراد فقال : وددت أن عندي قفة آكل منها ، وروى البيهقي عن أبي أمامة الباهلي أن النبي ﷺ قال « إن مريم بنت عمران عليها السلام سألت ربها أن يطعمها لحما لا دم له ، فأطعمها الجراد ، فقالت : اللهم أعشه بغير رضاع ، وتابع بينه بغير شياخ » والشياخ هو الصوت . انتهى .

هذا في حكم أكله ، أما قتله وإبادته فقد مرَّ الكلام عليه في الجزء الأول « ص ٣٦٤ » وزيادة عليه جاء في حياة الحيوان أيضا أن ابن ماجه روى عن أنس أن النبي ﷺ دعا على الجراد فقال « اللهم اهلك كباره وأفسد صغاره واقطع دابره وخذ بأفواهه عن معايشنا وأرزاقنا ، إنك سميع الدعاء » فقال رجل : يا رسول الله كيف تدعو على جند من أجناد الله تعالى بقطع دابره ؟ فقال ﷺ « إن الجراد نثرة الحوت من البحر » أي عطسته .

وبصرف النظر عن أصل الجراد كما ذكر الحديث فإن قتله جائز إذا حصل منه ضرر، كالغارات على المزارع والمحاصيل وقوت الناس، فمصلحة الإنسان قبل مصلحة أى حيوان، نذبحه لتأكله ونسخره لقضاء مصالحنا فى حدود الإحسان والآداب الشرعية .

وجاء فى تفسير القرطبى « ج ٧ ص ٢٦٨ » أن أهل الفقه كلهم قالوا بقتل الجراد إذا حل بأرض فأنسد، وقد رخص النبى ﷺ بقتال المسلم إذا أراد أخذ ماله، فالجراد إذا أرادت فساد الأموال كانت أولى أن يجوز قتلها، ألا ترى أنهم قد اتفقوا على أنه يجوز قتل الحية والعقرب لأنهما يؤذيان الناس ؟ فكذلك الجراد .

هـ : ما حكم الدين في تناول الطعام في الطريق العام وتناول الشراب أثناء الوقوف ؟

ج : تناول الطعام في الطريق العام لا حرمة فيه ، لعدم الدليل الذي يمنع ، وإن كان الأفضل تناوله بعيدا عن أعين الناس ، منعا للنقد ولتلهف محتاج إليه محروم منه ، وتحريزا من وقوع شيء منه على الأرض فيتلف ويصعب إصلاحه أو يكون منه التلوث . روى أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه أن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي ، ونشرب ونحن قيام « غذاء الألباب ج ٢ ص ١٢٣ » .

وتناول الشراب أثناء الوقوف لا حرمة فيه وإن كان مكروها ، اتباعا لهدى النبي ﷺ ، حيث كان أكثر شربه قاعدا ، وزجر عن الشرب قائما ، وإن كان شرب مرة قائما ، وذلك لبيان جواز الأمرين ، أو لوجود عذر يمنعه من القعود ، فقد أتى زمزم وهم يستقون منها ، فأخذ الدلو وشرب قائما « زاد المعاد ج ١ ص ٣٨ » .

س : نذرت لله إن شغاني أن أذبح شاة، فهل يجوز أن أكل منها ؟

ج : إذا نذر الإنسان شيئاً خرج عن ملكه فيجب أن يوجهه إلى ما نذر إليه، كما قال تعالى ﴿ وليوفوا نذورهم ﴾ [سورة الحج : ٢٩] فمن نذر التصديق بشاة أو توزيع طعام وجب أن يكون التصديق أو التوزيع على الفقراء والمساكين، ولا يجوز للناذر أن يأخذ شيئاً من النذر، لا للأكل ولا لغيره كجلد الشاة للفراش أو الصلاة عليه، أو صوفها للانتفاع به، بل يخرج كل ما فيها لله سبحانه، حتى قال العلماء : لا يعطى شيئاً منها أجرة للجزار الذي ذبحها، وإنما يجوز أن يعطيه بعضها صدقة إذا كان الجزار فقيراً مستحقاً لها .

وقد تحدث العلماء عن قوله تعالى في الهدى في الحج ﴿ فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ [سورة الحج : ٢٨] وعما ثبت من أن النبي ﷺ ساق الهدى في الحج وأكل منه أهله، فقسموا الهدى أربعة أقسام :

- ١ - هدى تطوع، ويكون لمن حج مفرداً، أى نوى الحج فقط، وكذلك لمن اعتمر.
 - ٢ - هدى واجب لترك شيء من واجبات الحج، كرمى الجمار والمبيت بمزدلفة، والمبيت بمنى، والإحرام من الميقات .
 - ٣ - هدى واجب لازتكاب محظور، كالطيب وحلق الشعر.
 - ٤ - هدى واجب جزاء للصيد وما يماثله .
- وقالوا : هدى التطوع يجوز لصاحبه أن يأكل منه . أما الهدى الواجب فقد اختلفت آراؤهم فيه :

- ١ - فأبو حنيفة لا يجيز الأكل من أى هدى واجب، واستثنى من ذلك هدى التمتع والقران فأجاز الأكل منه، مستدلاً بالآية المذكورة ويفعل النبي ﷺ، بناء على أنه كان فى حجه متمتعاً أو قارناً .

٢ - وأحمد بن حنبل قال مثل قول أبى حنيفة .

وعلى رأيهما لا يجوز الأكل من الهدى المنذور، ولا من الكفارة .

٣ - ومالك بن أنس قال : لا يجوز الأكل من جزاء الصيد، وفدية الأذى التى تجب عند حلق الشعر من الأذى، والمنذور للمساكين . ويجوز الأكل من هدى التمتع وفساد الحج وفواته، والأنواع الأخرى من الهدى .

٤ - والشافعى قال : لا يجوز الأكل من أى هدى واجب مطلقا، ومنه النذر، فلا يجوز أكل شىء منه . وكذلك الكفارات .

جاء فى تفسير القرطبى « ج ١٢ ص ٤٤ » : دماء الكفارات لا يأكل منها أصحابها، ومشهور مذهب مالك رضى الله عنه أنه لا يأكل من ثلاث : جزاء الصيد ونذر المساكين وفدية الأذى . ويأكل مما سوى ذلك إذا بلغ محله واجبا كان أو تطوعا، ووافقه على ذلك جماعة من السلف وفقهاء الأمصار .

ثم قال فى صفحة ٤٦ : قال الشافعى وأبو ثور : ما كان من الهدى أصله واجبا فلا يأكل منه وما كان تطوعا ونسكا أكل منه وأهدى وادخر وتصدق . والمتعة والقران عنده نسك . ونحوه مذهب الأوزاعى . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يأكل من هدى المتعة والتطوع ولا يأكل مما سوى ذلك مما وجب بحكم الإحرام . وحكى عن مالك : لا يأكل من دم الفساد، وعلى قياس هذا لا يأكل من دم الجبر كقول الشافعى والأوزاعى .

وذكر أن دليل مالك هو أن الله جعل جزاء الصيد للمساكين، وكذلك فدية الأذى، جعلها القرآن والحديث للمساكين، ونذر المساكين مصرح بعدم الأكل منه، وأما غير ذلك من الهدايا فهو باق على أصل قوله تعالى ﴿ فكلوا منها ﴾ وقد أكل النبي ﷺ وعلى من الهدى وكان عليه السلام قارنا فى أصح الأقوال والروايات، فكان هديه على هذا واجبا، فما تعلق به أبو حنيفة غير صحيح . انتهى بتصرف .

وجاء فى « المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٥٦٥ » ما نصه : المذهب أنه يأكل من هدى

التمتع والقران دون ما سواههما، نص عليه أحمد ... وهذا قول أصحاب الرأي أى أبى حنيفة وأصحابه - وعن أحمد أنه لا يأكل من المنذور وجزاء الصيد ويأكل مما سواههما ... لأن جزاء الصيد يبدل والنذر جعله الله، بخلاف غيرهما، وقال ابن أبى موسى: لا يأكل أيضا من الكفارة ويأكل مما سوى هذه الثلاثة، ونحوه مذهب مالك، لأن ما سوى ذلك لم يسمه للمساكين ولا مدخل للإطعام فيه، فأشبهه التطوع . وقال الشافعى: لا يأكل من واجب ، لأنه هدى وجب بالإحرام فلم يجز الأكل منه كدم الكفارة .

يؤخذ من هذا العرض أن الطعام المنذور لا يجوز للناذر أن يأكل منه باتفاق الفقهاء . سواء كان النذر هديا فو . الحج والعمرة أو كان غير ذلك وأجازه أحمد فى الأضحية فقط بل جعله مستحباً « المغنى ج ٣ ص ٥٨٤ » .

س : تضاف إلى بعض الأدوية المسكنة للصداع أو السعال بعض المواد المخدرة، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : معلوم أن الله سبحانه لم يجعل شفاء أمة النبي ﷺ فيما حرم عليها كما نص الحديث الشريف الذى رواه البخارى عن ابن مسعود، والبيهقى وصححه ابن حبان عن أم سلمة وكما جاء فى حديث آخر « يا عباد الله تداؤوا، فإن الله لم يجعل داء إلا جعل له دواء، ولا تداؤوا بمحرم » رواه أبو داود .

والمواد المخدرة نفسها يحرم التداوى بها، سواء أكانت خمرا أم غير خمر، كما قاله ابن تيمية، وذلك لورود النص بالحرمة، وذهب الجمهور إلى أن التداوى بغير الخمر من المخدرات ليس حراما، بل هو جائز للضرورة قياسا على تداوى العربيين بأبوال الإبل، حيث رخص لهم النبي ﷺ فى ذلك كما رواه البخارى ومسلم لكنهم اشترطوا ثلاثة شروط .

أولها : ألا يكون هناك دواء حلال .

والثانى : أن يقول بذلك طبيب مسلم .

الثالث : أن يكون القدر المخدر قليلا لا يسكر، قال النووي فى « المجموع » : قال أصحابنا : يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة، وقال الرويانى : والنبات الذى يسكر وليس فيه شدة مطربة يجوز استعماله فى الدواء وإن أفضى إلى سكر ما لم يكن منه بد .

وقال ابن رجب فى كتابه « جامع العلوم والحكم » : المسكر الذى يزيل العقل ويسكره إن لم يكن فيه طرب ولا لذة كالبنج قال أصحابنا : إن تناوله لحاجة التداوى به وكان الغالب منه السلامة جاز .

وجاء فى فقه المذاهب الأربعة للجزيرى : أن المائعات النجسة التى تضاف إلى الأدوية والروائح العطرية لإصلاحها يعفى عن القدر الذى به الإصلاح ، قياسا على الإنفحة المصلحة للجبن .

والقطرات القليلة غير الظاهرة والتى لا يكون من شأنها الإسكار إذا اختلطت بالدواء المركب لا تحرم ، مثل القليل من الحرير فى الثوب ، أفاده فى المنار .

س : هل صحيح أن المشط المأخوذ من العاج وهو سن الفيل نجس ؟

ج : روى الترمذى أن النبي ﷺ قال « ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة » وقال : حديث حسن غريب ، وبناء عليه قال جمهور الفقهاء : إن عظم الفيل نجس ولا يطهر بحال كما قال الشافعي ومالك وإسحاق ، ورخص في الانتفاع به محمد بن سيرين وابن جريج وغيرهما ، لما روى أبو داود عن ثوبان أن رسول الله ﷺ أمره أن يشتري لفاطمة رضي الله عنها قلادة من عَصَب وسوارين من عاج ، وروى البخاري عن الزهري قال في عظام الموتى نحو الفيل وغيره : أدركت ناسا من سلف العلماء يمتشطون بها ويَدَهْنون فيها ، ولا يرون به بأسا ، والعَصَب ثياب يمنية ، والعَصَب سِنَّ بعض الحيوانات يتخذ منه الخرز .

وجاء في المغنى لابن قدامة « ج ١ ص ٦١ » أن ما يتساقط من قرون الوعول في حياتها يحتمل أنه طاهر لأنه أشبه بالشعر ، وجاء في هامش « ص ٦٠ » أطال شيخ الإسلام الكلام في تصويب طهارة العظم والقرن والظفر ، وذكر أنه مذهب أبي حنيفة وقول لمالك وأحمد .

هذا ، وقد قال الدميري في كتابه « حياة الحيوان الكبرى - السلحفاة البحرية » ما نصه : « فائدة » كان للنبي ﷺ مشط من العاج ، والعاج الذبل ، وهو شيء يتخذ من ظهر السلحفاة البحرية ، يتخذ منه الأمشاط والأساور ، وفي الحديث أن النبي ﷺ « أمر ثوبان رضي الله عنه أن يشتري لفاطمة رضي الله عنها سوارين من عاج » أما العاج الذي هو عظم الفيل فنجس عند الشافعي وطاهر عند أبي حنيفة ، وعند مالك يطهر بصفله ، فيجوز التسريح بمشط العاج وهو الذبل ، وعليه يحمل ما وقع للنووي في شرح المذهب من جواز التسريح به ، فمراده بالعاج الذبل لا العاج الذي هو ناب الفيل .
وما دام عظم الفيل طاهرا عند بعض الأئمة فلا بأس باستعماله ، واختلاف الآراء رحمة بالامة .

س : مريض أحد جيراننا من غير المسلمين فأردت أن أزوره فمتعنى بعض الإخوان، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : بناء على مبدأ التعامل مع غير المسلمين المسالمين الذى سبق أن وضحناه بالأدلة من القرآن والسنة، وما جرى من تعامل النبى ﷺ مع اليهود - تحدث العلماء عن حكم عيادة المريض منهم، ولخص النووى ذلك فى كتابه «الأذكار ص ٢٥٤» فقال : اعلم أن أصحابنا - الشافعية - اختلفوا فى عيادة الذمى، فاستحبها جماعة، ومنعها جماعة - وذكر الشاشى الاختلاف ثم قال : الصواب عندى أن يقال : عيادة الكافر فى الجملة جائزة، والقربة - أى الثواب - فيها موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة . قال النووى : قلت هذا الذى ذكره الشاشى حسن، فقد رويناه فى صحيح البخارى عن أنس رضى الله عنه قال : كان غلام يهودى يخدم النبى ﷺ، فمرض فأتاه النبى ﷺ يعوده، فقعد عند رأسه فقال : « أسلم » فنظر إلى أبيه وهو عنده فقال : أطع أبا القاسم، فأسلم فخرج النبى ﷺ وهو يقول : « الحمد لله الذى أنقذه من النار » . وروينا فى صحيحى البخارى ومسلم عن المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب رضى الله عنه قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فقال : « يا هم، قل لا إله إلا الله » وذكر الحديث بطوله .

يقول النووى : فينبغى لمائد الذمى أن يرغب فى الإسلام، ويبين له محاسنه، ويحثه عليه، ويعرضه على معالجته قبل أن يصير إلى حال لا ينفعه فيها توبته، وإن دعا له دعا بالهداية ونحوها . انتهى ما قاله النووى .

وبناء عليه لا مانع من عيادة المريض غير المسلم، فليست مكروهة ولا محرمة

يعاقب عليها، والأجر من الله يكون إذا جاء أمر بها، وعيادة الجار من ضمن حقوقه المأمور بها، وكذلك الوالدان، حيث الأمر موجود بمصاحبتهم بالمعروف ومنه عيادتهما، قال تعالى ﴿وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ [سورة لقمان : ١٥] .

س: جاء في القرآن الكريم أن الله مسخ بعض اليهود قردة، فهل كانت القردة موجودة قبلهم، وهل بقي من نسلهم شيء الآن؟

ج: قال الله تعالى ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ﴾ [سورة البقرة: ٦٥]

تحذر الآية اليهود الموجودين حين نزل القرآن وكذلك من بعدهم أن يكفروا بالرسول ﷺ محرفين الكلم عن مواضعه، حتى لا يعاقبهم الله كما عاقب اليهود الذين خالفوا أمره حين نهاهم عن الصيد في يوم السبت فتحايلوا واستباحوا الصيد، فكان عقابهم أن مسخهم الله قردة وخنازير وجعلهم خاسئين أى مبعدين محتقرين مغضوباً عليهم والمفسرون لهم رأيان في معنى المسخ، هل هو مسخ مادي أو مسخ معنوي، بمعنى هل تحوّل الذين اعتدوا إلى قردة وخنازير تحولا حقيقياً، أو تحولت أخلاقهم فكانت مثل أخلاق القردة والخنازير وتحولوا من تكرمهم كآدميين إلى احتقارهم كقردة وخنازير؟ القلة من المفسرين قالوا بالمسخ المعنوي، جاء في تفسير القرطبي «ج ١ ص ٤٤٣» أن هذا الرأي مروي عن مجاهد في تفسير هذه الآية أنه إنما مسخت قلوبهم فقط وودّعت أفهامهم كأفهام القردة. ولم يقله غيره من المفسرين فيما أعلم.

والأكثرون قالوا بالمسخ المادي. والقائلون به اختلفوا، هل تناسل هؤلاء بعد المسخ أو لم يتناسلوا؟ يقول القرطبي «ج ١ ص ٤٤٠»: اختلف العلماء في الممسوخ هل ينسل على قولين، قال الزجاج: قال قوم يجوز أن تكون هذه القردة منهم، واختاره القاضي أبو بكر بن العربي، وقال الجمهور: الممسوخ لا ينسل - بضم السين وكسرهما - وأن القردة والخنازير وغيرهما كانت قبل ذلك، والذين مسخهم الله قد هلكوا ولم يبق لهم نسل، لأنه قد أصابهم السخط والعذاب، فلم يكن لهم قرار في الدنيا بعد ثلاثة أيام

قال ابن عباس : لم يعيش مسخ قط فوق ثلاثة أيام ولم يأكل ولم يشرب ولم ينسل .
قال ابن عطية : وروى عن النبي ﷺ وثبت أن الممسوخ لا ينسل ولا يأكل ولا يشرب ولا يعيش أكثر من ثلاثة أيام . يقول القرطبي : هذا هو الصحيح من القولين .

واستدل القائلون ببقاء الممسوخين وتناسلهم بما رواه مسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « فقدت أمة من بني إسرائيل لا يدري ما فعلت ، ولا أراها إلا الفأر ، ألا ترونها إذا وضع لها ألبان الإبل لم تشربه ، وإذا وضع لها ألبان الشاة شربته » وبما رواه مسلم أيضا عن أبي سعيد وجابر أن النبي ﷺ جيء إليه بضب فأبى أن يأكل منه وقال « لا أدري لعله من القرون التي مسخت » ورد الجمهور ذلك بأن كلام الرسول كان ظناً وحسدا واحتياطاً قبل أن يوحى إليه أن الله لم يجعل للمسوخ نسلا ، فلما أوحى إليه بذلك زال عنه ذلك التخوف وعلم أن الضب والفأر ليسا مما مسخ . كما استدلل الأولون بما روى من أن قردة في الجاهلية زنت فاجتمع عليها قردة ورجموها ، واشترك معها رجل في رجماها ، ورد الجمهور بأن هذه الرواية ليست في صحيح البخاري بل في تاريخه ، ودسها البعض على الصحيح ، وزادها مما لا يحتاج به ، ولو صح الخبر لكانوا من الجن لأنهم كالإنس مكلفون ، ولا تكليف على النيهائم حتى يقام عليها حد الزنا » الكلام على رد هذه الرواية مفصل في تفسير القرطبي ج ١ ص ٤٤٢ .

أما دليل الجمهور على رأيهم فهو ما رواه مسلم في كتاب القدر « أن النبي ﷺ سئل عن القردة والخنازير : هل هي مما مسخ ؟ فقال « إن الله لم يهلك قوما أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا ، وإن القردة والخنازير كانوا قبل ذلك » وهو نص صريح صحيح رواه عبد الله ابن مسعود وأخرجه مسلم وثبتت النصوص بأكل الضب بحضرة النبي ﷺ وعلى مائدته ولم ينكر . فدل ذلك على صحة ما اختاره القرطبي من القولين ، وهو أن المسخ لا ينسل .
هذا في مسخ المعتدين من اليهود قردة وخنازير على الحقيقة ، أما مسخ الأخلاق والمكانة فهل محل اتفاق . وإن كان ذلك لمن اعتدوا في السبت فهل هو لغيرهم أيضا ؟ يرجع في الإجابة على ذلك إلى النصوص ووقائع التاريخ في القديم والحديث .

س : هل اليوم فى التشريع الإسلامى يبدأ من الليل أو من النهار ؟

ج : اليوم الكامل فى التاريخ عامة يتكون من ليل ونهار، وذلك فى الأماكن التى تشرق فيها الشمس وتغرب كل أربع وعشرين ساعة مرة. ويبدأ اليوم بغروب الشمس فى التشريع الإسلامى، فالليل سابق على النهار، ذلك لأن دخول الشهر القمري يكون برؤية الهلال بعد غروب الشمس والمتبع فى عرف الناس هو العكس، فالنهار سابق على الليل.

ذكر ذلك القرطبي «ج ٧ ص ٢٧٦» فى تفسير قوله تعالى ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة﴾ [سورة الأعراف : ١٤٢] حيث قال : دلت الآية على أن التاريخ يكون بالليالي دون الأيام، لأن الليالي أوائل الشهور. وبها كانت الصحابة رضى الله عنهم تخبر عن الأيام، حتى روى عنها أنها كانت تقول : صمنا خمسا مع رسول الله ﷺ - والصوم يكون بالنهار لا بالليل - والعجم - أى غير العرب - تخالف فى ذلك فتحسب بالأيام لأن معولها على الشمس يقول ابن العربى : حساب الشمس للمنافع وحساب القمر للمناسك . انتهى .

هذا، واليوم يطلق أحيانا على النهار، قال تعالى فى الريح التى أهلك بها عادًا قوم هود ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما﴾ [سورة الحاقة : ٧] يقول القرطبي «ج ١٨ ص ٢٦٠» : لأنها بدأت طلوع - أى بطلوع - الشمس من أول يوم وانقطعت غروب الشمس - أى بغروبها - من آخر يوم .

وقد يعبر عن الأيام بالليالي كما قال تعالى فى شأن زكريا ﴿قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا﴾ [سورة آل عمران : ٤١] ﴿قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث أيام سويا﴾ [سورة مريم : ١٠] وقد يعبر عن النهار باليوم إذا أريد به ما يقابل الليل كما فى الآية السابقة فى سورة الحاقة .

وللاصطلاح دخل كبير فى هذا الموضوع وقوله تعالى ﴿كل يوم هو فى شأن﴾ [سورة الرحمن : ٢٩] أى كل وقت والمراد الدوام .

س : إذا ارتكب إنسان ذنبتين كبيرين يستحق فيهما عقوبة الرجم والقذف، فهل تنفذ عليه عقوبة القذف ثم الرجم أم ماذا يفعل ؟

ج : قرر الإسلام عقوبات دنيوية على بعض الجرائم كالسرقة والزنا وشرب الخمر، وبعض هذه العقوبات يقضى على الحياة، كالقصاص فى القتل العمد، وكالرجم فى الزنا إذا وقع من المحصن وكالقتل للمرتد عن الدين . قال ﷺ « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، الثيب الزانى والقاتل والتارك لدينه المفارق للجماعة » رواه البخارى ومسلم ، وبعض العقوبات لا يقضى إلى الموت كقطع اليد فى السرقة والجلد فى شرب الخمر وفى القذف وفى الزنا إذا وقع من غير المحصن [والمحصن هو الذى سبق له زواج] .

فلو اجتمعت عقوبتان على إنسان، إحداهما فيها قضاء على حياته والأخرى ليس فيها قضاء على حياته، فهل تنفذ العقوبتان، أو يكتفى بواحدة منهما ؟

هناك رأيان للعلماء تحدثوا عنهما فى مثال، وهو الجمع بين الجلد والرجم، وذلك بناء على الأحاديث الواردة فيهما، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعى : يكتفى بأغلظ العقوبتين وهى الرجم، وأما أحمد بن حنبل فعنه روايتان، الأولى كراى الأئمة الثلاثة وهو أظهر الروايتين، والثانية يجمع بين العقوبتين، فيجلد أولاً ثم يرجم .

دليل مذهب الجمهور أن النبى ﷺ رجم ماعزاً والغامدية ولم يجلد واحدا منهما، كما رواه أحمد، وقال لأنيس الأسلمى « فإن اعترفت فارجمها » ولم يأمر بالجلد كما رواه الجماعة .

أما الرواية الثانية عن أحمد فى الجمع بين العقوبتين، فدليلها ما رواه مسلم وغيره عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال « خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن

سيلا، البكر بالبكر جلد مائة ونفى ستة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم « وجاء عن على كرم الله وجهه أنه جلد امرأة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال: أجلدها بكتاب الله وأرجمها بقول رسول الله ﷺ. وقال بهذا الرأي من التابعين الحسن البصري، وقال به ابن حزم وإسحاق بن راهوية.

ولكن الجمهور ردوا على ذلك بأن عدم الجمع بين العقوبتين هو من رواية أبي هريرة وهو متأخر في الإسلام فيكون ناسخا لما سبق من إقامة الحدين. ويؤكد ذلك أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لم يجمعا في خلافتهما بين الحدين ما دام في أحدهما إزهاق الروح، وهو أكبر ما تتحقق به حكمة العقوبة من الزجر عن ارتكابها ومن الجبر بعدم العقوبة الأخرى عليها.

وقد يفسر الجمع بين العقوبتين بما رواه أبو داود عن جابر بن عبد الله أن رجلا زنى بامرأة فأمر به النبي ﷺ فجلد الحد، ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرجم يعني لم يعلم أولا أنه محصن فجلده، ولو علم أولا أنه محصن ربما لم يجلده بل يكتفى بالرجم. والرأي المختار هو الاكتفاء بأغلظ العقوبتين ولا داعي للجمع بينهما.

س : هل صحيح أن آية شبهة فى جريمة تسقط الحد ؟

ج : روى ابن ماجه عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال « ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً » وروى الترمذى عن عائشة أن النبى ﷺ قال « ادفعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام إن يخطئ فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة » ذكر الترمذى أنه روى موقوفاً وأن الوقف أصح ، قال : وقد روى عن غير واحد من الصحابة رضى الله عنهم أنهم قالوا مثل ذلك .

يقول الشوكانى « نيل الأوطار ج ٧ ص ١١٠ » : حديث ابن ماجه ضعيف ، وحديث الترمذى عن عائشة فى إسناده راو ضعيف ، قال البخارى عنه : إنه منكر الحديث ، وقال النسائى متروك . والحديث المرفوع عن على « ادفعوا الحدود بالشبهات » فيه راو منكر الحديث كما قال البخارى .

وأصح ما فيه حديث سفيان الثورى عن عاصم عن أبى وائل عن عبد الله بن مسعود قال « ادفعوا الحدود بالشبهات ، ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم » ورواه ابن حزم عن عمر موقوفاً عليه ، قال الحافظ : وإسناده صحيح .

وانتهى الشوكانى إلى القول بأن حديث الباب وإن كان فيه مقال فقد شد من عضده ما ذكرناه فيصلح بعد ذلك للاحتجاج على مشروعية درء الحدود بالشبهات المحتملة لا مطلق الشبهة ، وقد أخرج البيهقى وعبد الرزاق عن عمر أنه عذر رجلا زنى فى الشام وادعى الجهل بتحريم الزنى ، وكذا روى عنه وعن عثمان أنهما عذرا جارية زنت وهى أعجمية وادعت أنها لم تعلم التحريم .

س : هل يجوز للمسلم دخول الكنيسة الأثرية بغرض السياحة، وهل يجوز له حضور عقد زواج مسيحي فيها لمشاركته في فرجه ؟

ج : أما دخول الكنيسة من أجل السياحة فلا يوجد ما يمنعه وقد أجاز بعض التابعين الصلاة فيها . كالشعبي وعطاء وابن سيرين . كما صلى فيها بعض الصحابة منهم أبو موسى الأشعري .

قال البخاري : كان ابن عباس رضي الله عنهما يصلي في بيعة ، إلا بيعة فيها تماثيل . وقد كتب إلى عمر رضي الله عنه من نجران أنهم لم يجدوا مكانا أنظف ولا أجود من بيعة فكتب : انضحوها بماء وسدروا وصلوا فيها . وعن الحنفية والشافعية القول بكرامة الصلاة فيها مطلقا .

وعلى هذا فالدخول لغير الصلاة ليس محرما ، ومنه شهود حفل زواج ، أو تعزية في ميت ، والشرط الأساسي ألا يمارس المسلم شيئا من الطقوس المخالفة للدين . والأولى عدمه إلا للحاجة ، كمجاملة صديق أو جار ، أو دفع مكروه عنه .

س : هل هناك تفضيل بين ليلة الإسراء والمعراج، وليلة القدر، وليلة النصف من شعبان ؟

ج : لكل ليلة من هذه الليالي قدرها، فليلة الإسراء لها فضل بإسراء الله برسوله فيها كما نصت عليه الآية، وليلة القدر كذلك لها فضل بنزول القرآن ورسالة النبي ﷺ. وذلك بنص الآية، أما ليلة النصف من شعبان فلها فضل باعتبار كونها من شهر شعبان وورود بعض الأحاديث في الترغيب في قيامها وإن كان أكثرها ضعيفا. وأما أفضلية بعض هذه الليالي على بعضها الآخر، فلتكن المفاضلة بين ما ثبت لها الفضل بطريق صحيح، وهما ليلة الإسراء وليلة القدر.

وللعلماء كلام كثير في هذه المفاضلة، وإن كان البعض قد جمع بين أقوالهم في ذلك فقال : ليلة الإسراء أفضل من غيرها بالنسبة إلى الرسول ﷺ لما ناله فيها من الشرف العظيم الذي لم يكن لغيره من الأنبياء والرسل، وبيان هذا الشرف يطول. وليلة القدر أفضل بالنسبة للأمة الإسلامية، لأنه نزل فيها القرآن، ولأنها تعبد الله عبادة صحيحة على ضوئه، وجعلت لها مكانة مرموقة في العالم كله، وإن كان للرسول فيها نصيب باختياره للرسالة في هذه الليلة، لكن الرسالة شاركه فيها غيره من الرسل، وكما نزل عليه الوحي نزل على رسل غيره. أما ليلة الإسراء فلم يشاركه فيها أحد، فهي أفضل الليالي بالنسبة له، وأرجو ألا يكون ذلك مثار جدل لا طائل تحته.

هذا، وقد أثار هذا السؤال ابن القيم في كتابه « زاد المعاد » ج ١ ص ١١ « ونقل عن ابن تيمية أن فضل ليلة الإسراء إن كان من أجل العبادة فيها لا أصل له، لأنها غير معينة لنا، ولم يشرع فيها عبادة بمناسبة، أما ليلة القدر فشرعها مقرر، ولها عبادة بثواب عظيم. ثم ذكر أن ليلة الإسراء أفضل للنبي وليلة القدر أفضل لأمته، وأرشد إلى عدم الخوض في هذه الأمور، كما تطرق إلى المفاضلة بين يوم الجمعة ويوم عرفة، وذكر كلاما كثيرا من أرادته فليرجع إلى « زاد المعاد » .

س : هل هناك دعاء يدعو الإنسان إذا لبس ثوباً جديداً ؟

ج : جاء في كتاب « الأذكار » للنووي عن أبي سعيد الخدري : كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوباً سماه باسمه — عمامة أو قميصاً أو رداءً — ثم يقول « اللهم لك الحمد ، أنت كسوتني ، أسألك خيرَه وخير ما صنع له ، وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له » ، حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي ، ورواه الترمذي وقال : حديث حسن .

وروى الترمذي عن عمر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذي كساني ما أؤاري به عورتى وأتجمل به في حياتي ، ثم عمد إلى الثوب الذي أخلق فتصدق به كان في حفظ الله وفي كنف الله عز وجل وفي سبيل الله حياً وميتاً » .

وفي « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذري حديث رواه الحاكم وصححه جاء فيه « ومن لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذي كساني هذا وألبسنيه من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه » .

س : هل من الحديث ما يقال « لأن يزحم أحدكم خنزيرا متلطخا بالطين خير له من أن يزحم منكبه منكب امرأة لا تحل له ؟ »

ج : هذا حديث رواه الطبرانى عن أبى أمامة وقال عنه : إنه غريب ، أى رواه راو واحد ، وظاهر الحديث أن المزاحمة بالمناكب مع سترها ممنوعة فكيف إذا كانت غير مستورة ؟

والحديث يدل على خطر الاحتكاك بين الجنسين بأية وسيلة من الوسائل ، فهو يؤدي إلى الفحشاء التى وضع الإسلام لها احتياطات كثيرة ، كغض البصر وعدم الكلام اللين وعدم الخلوة .

ويؤيد ذلك حديث « أن يطمئن فى رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له » رواه الطبرانى والبيهقى عن معقل بن يسار ، ورجال الطبرانى ثقات رجال الصحيح .

س : هل صحيح أن النبي ﷺ كان يشد الحجر على بطنه من الجوع ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن أنس رضى الله عنه أنه وجد الرسول ﷺ يوماً قد عصب بطنه بعصابة ، وذلك من الجوع .

وكان المسلمون الأولون يشدون الأحجار على بطونهم ليقيموا أصلابهم وذلك من الجوع .

ويروى أحمد بسند صحيح عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : لقد رأيتنا وما لنا ثياب إلا البُرَّة المتفتقة ، وإنه لياتى على أحدنا الأيام ما يجد طعاما يقيم به صلبه ، حتى إن أحدنا لياخذ الحجر فيشد به على أخمص بطنه ثم يشده بثوبه ليقيم صلبه .

س : أرجو توضيح الخطاب فى قوله الله تعالى ﴿ أَلْقِيَا فى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [سورة ق : ٢٤] ؟

ج : فى هذه الآية الكريمة خطاب للواحد بلفظ الاثنين ، قال القرطبى فى تفسيرها : إن الخليل والأخفش ، وهما من كبار علماء اللغة قالوا : هذا كلام العرب الفصيح ، أن تخاطب الواحد بلفظ الاثنين فتقول : ويلك ، ارحلها وازجرها ، وخذاه وأطلقاه ، للواحد . قال الفراء : تقول للواحد : قوما عنا . وأصل ذلك أن أدنى أعوان الرجل فى إبله وغنمه ورفقته فى سفره اثنان ، فجرى كلام الرجل على صاحبيه ، ومنه قول امرئ القيس : خليلي مُرَّابى على أم جندب . وقوله : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . وقال المازنى : ألقيا يدل على : ألقى ألق . وقال المبرد : هى تنية على التوكيد ، ويجوز أن يكون الخطاب من الله للملكين ، وهما السائق والحافظ كما قال : ﴿ وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد ﴾ [سورة ق : ٢١] .

س : ما حكم الدين فيمن يسبون الديك أو أى شيء آخر بدل أن يسبوا الدين ؟

ج : يجرى على السنة بعض الفساق عبارة سب الدين ، وذلك ردة وكفر لها حكمها ، وأحيانا يقول الشخص « يلعن ديك أمك » وحكمه أنه إذا كانت نيته سب الدين ولكن يتستر بلفظ الديك حتى لا يؤاخذه أحد عليه فهو مرتد عند الله سبحانه ، لأن الإنسان يحاسب عند ربه بحسب نيته ، أما بالنسبة لنا فلا نحكم عليه بالردة ، لأننا مأمورون بالحكم بالظاهر ، والله يتولى السرائر .

وأحذر هؤلاء من هذه العبارة التي لو تعودوها فقد يصرحون بسب الدين وهنا يكون الكفر ، مع أن النبي ﷺ نهى عن سب الديك فقال « لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة » وفى لفظ « فإنه يدعو إلى الصلاة » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد جيد .

س : يقول الله سبحانه ﴿ هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها فلما تغشاها حملت حملا خفيفا همرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشاكرين * فلما آتاها صالحا فجعل له شركاء فيما آتاها ﴾ [الأعراف: ١٨٩، ١٩٠] كيف يشرك آدم وحواء بسبب الذرية ؟

ج : التفسير المناسب لنفى الشرك عن آدم وحواء هو أنه لما تغشاها شعرت بالحمل أول الأمر خفيفا ، فاستمرت فى حياتها العادية لا تعاني تعباً ، حتى إذا ثقل الحمل دعوا الله أن يشركاه إن ولد لهما نسل صالح ، فرزقهما الله ولدين صنفين ، ذكراً وأنثى ، وباستمرار عملية الإنجاب وتكاثر الذرية وتعاقب الأجيال وتباعد العهد بالرسالات نسى بعض الصنفين فضل ربهما فى الخلق والإنعام ، فجعل له شركاء فيما آتاها ، وعبداها من دون الله ، أو لتقربهما إليه زلفى كما فعل كفار مكة عند ظهور الإسلام ، وهم المقصودون بهذه الآيات كما قاله أكثر العلماء .

وبهذا التفسير الذى يتفق مع أسلوب اللغة العربية التى نزل بها القرآن ، من عود الضمائر أحيانا على اللفظ ، وأخرى على المعنى ، يستقيم معنى الآية ويتلاءم مع ما يجب للأنبياء من عصمة .

ذكر السيوطى فى الإتيقان « ج ١ ص ٩٠ » أن الآية فى آدم وحواء كما جاء مصرحاً به فى حديث أخرجه أحمد والترمذى وحسنه ، والحاكم وصححه . وقال : كيف نسب الإشراك إليهما وآدم نبي والأنبياء معصومون منه قبل النبوة وبعدها إجماعاً ؟ وقد جر ذلك إلى أن بعض العلماء حمل الآية على غير آدم وحواء ، وتعدى ذلك إلى تعليل الحديث والحكم بنكارتة ، وذكر أن آخر الآية كان فى العرب وشركهم ، حيث عاد الضمير فى أولها على الاثنين ، وفى آخرها على الجمع ﴿ فتعالى الله عما يشركون ﴾ ولا بد من حمل التعبيرات المتشابهة على ما لا يطعن فى عصمة الأنبياء .

س : استطاع العلم الحديث أن يعرف نوع الجنين إن كان ذكراً أو أنثى، فهل يتعارض ذلك مع قول الله تعالى ﴿ ويعلم ما هي الأرحام ﴾ ؟

ج : يقول الله تعالى ﴿ الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تفيض الأرحام وما تزداد وكل شيء عنده بمقدار ﴾ [سورة الرعد : ٨] ويقول ﴿ إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام ﴾ [سورة لقمان : ٣٤] .

لا يتنافى علم البشر بنوع الجنين في بطن أمه مع علم الله بما في الأرحام، وذلك لثلاثة أمور، أولها أن الله يعلم ذلك قبل أن يتخلق الجنين، أي قبل أن تتلقح بويضة الأنثى بماء الذكر، إلى أن يولد، بل قبل أن يكون هناك الزواج بين الرجل والمرأة، والطب لا يعرف ذلك إلا بعد إخصاب البويضة بزمن يمكنهم فيه الفحص والاستدلال، وما يقال : إنهم يعرفون ذلك قبل الإخصاب بفحص ماء الرجل ومعرفة الكروموسومات الغالبة فيه، فإن هناك عوامل أخرى لا يستطيع العلم التحكم فيها، وكلها تحت إرادة الله سبحانه، وما يستنبطونه مقدماً فهو لا يعدو مرحلة الظن والتخمين .

ثانيها : أن علم الله بنوع الجنين علم حقيقي لا يتخلف، وعلم العلماء بذلك علم ظني قد يتخلف، وبخاصة في الأيام الأولى للحمل .

ثالثها : أن علم الله بالجنين علم شامل لنوعه ورزقه وأجله وسعادته وشقائه، وذلك غير مستطاع إلا لا الله سبحانه تعالى، الذي قدر كل شيء قبل أن يخلقه .

وبهذه الأمور وغيرها يظل علم الله سبحانه في قدسيته وشموله وصدقه لا يدانيه فيه مخلوق من مخلوقاته .

قال تعالى ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ﴾ [سورة الأنعام : ٥٩] وقد بين الحديث هذه المفاتيح بقوله تعالى ﴿ إن الله عنده علم الساعة ... ﴾ كما رواه البخاري فعلمها قاصر عليه وحده « لا يعلمها إلا هو » وذلك على الوجه المبين فيما تقدم .

س : ما هو الطاغوت الذى تكرر ذكره فى آيات القرآن الكريم ؟

ج : ورد لفظ الطاغوت فى القرآن ثمانى مرات : فى سورة البقرة : الآيتان : ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، وفى سورة النساء : الآيات : ٥١ ، ٦٠ ، ٧٦ ، وفى سورة المائدة : الآية : ٦٠ ، وفى سورة النحل : الآية : ٣٦ ، وفى سورة الزمر : الآية : ١٧ .

قال الراغب الأصفهاني فى مفردات القرآن : الطاغوت عبارة عن كل متعذّ وكل معبود من دون الله ، ويستعمل فى الواحد والجمع ، ولما تقدم سُمى الساحر والكاهن والمارد والجن والصارف عن طريق الخير طاغوتا . انتهى .

ولو تتبعنا تفسير الآيات المشار إليها فى مواضعها ما رأيناها تخرج عن ذلك ، جاء فى تفسير الجلالين فى الآية الأولى ﴿ فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله ﴾ والثانية ﴿ والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت ﴾ أن الطاغوت هو الأصنام أو الشيطان ، وفى الآية الثالثة ﴿ يؤمنون بالحبّ والطاغوت ﴾ أن الحبّ والطاغوت صنمان لقريش . وفى الآية الرابعة ﴿ يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت ﴾ أنه كثير الطغيان وهو كعب بن الأشرف . وفى الخامسة ﴿ يقاتلون فى سبيل الطاغوت ﴾ أنه الشيطان ، وفى السادسة ﴿ وعبد الطاغوت ﴾ أنه الشيطان ، وفى السابعة ﴿ واجتنبوا الطاغوت ﴾ أنه الأوثان ، وفى الثامنة ﴿ والذين اجتنبوا الطاغوت ﴾ أنه الأوثان أيضا .

ويظهر معنى الطاغوت فيما يعبد من دون الله من أصنام ومخلوقات أخرى إذا ذكر معه الإيمان وعبادة الله والكفر بالطاغوت . وهو يطلق على الباطل مطلقا ممن يعقل وما لا يعقل ، فإذا عبد من دون الله أو مع الله فذلك كفر أو شرك ، وإذا فتن به دون عبادة له كان عصيانا وفسوقا ، كالذى يفتنه الشيطان أو السلطان أو المال أو الذهب أو المرأة أو غير ذلك ، فتنة تلبيه عن الواجب وتخريبه بالسوء ، وقد يطلق عليه أنه يعبد أى يحبه حبا شديدا ويطيعه طاعة العبد لسيده ، ومنه حديث « تمس عبد الدينار والدرهم » رواه البخارى « يراجع كتاب بيان للناس من الأثر الشريف - ج ١ ص ١٧٦ .

س : هل صحيح أنه لا يجوز لغير المسلم أن يدخل أرض الحجاز ؟

ج : أرض الحجاز هي الفاصلة بين نجد وتهامة ، وأشهر مدنها مكة والمدينة ، وفيها الحرم والمسجد الحرام .

ودخول المسجد الحرام تقدم حكمه ، أما الحرم المكي بحدوده التي ذكرها الماوردي في كتابه « الأحكام السلطانية ص ١٦٤ » بأنها ثلاثة أميال من طريق المدينة دون التنعيم ، وسبعة أميال من طريق العراق ، وتسعة أميال من طريق الجعرانة ، وسبعة أميال من طريق الطائف على عرفة ، وعشرة أميال من طريق جدة - هذا الحرم المكي بحدوده ، قال جمهور الفقهاء : لا يجوز دخوله لجميع من خالف دين الإسلام ، من ذمي أو معاهد ، لا مقيما فيه ولا مارا به ، وجوز أبو حنيفة دخولهم إذا لم يستوطنوه .

ولو دخله المشرك بدون إذن عزز وأخرج ، وإن كان بإذن لم يعزر وأنكر على الأذن وأخرج ، ولو أراد دخول الحرم ليُسلم فيه منع منه حتى يُسلم قبل دخوله ، وإذا مات فيه مشرك حرم دفنه ، فإن دفن فيه نقل إلى الحل ، إلا أن يكون قد بلى ، كما تركت أموات الجاهلية .

وأما دخول غير الحرم بحدوده المعروفة . فالجمهور على عدم استيطان الذمي والمعاهد ، وجوز أبو حنيفة ، ودليل الجمهور حديث عائشة : كان آخر ما عهد به رسول الله ﷺ أن قال « لا يجتمع في جزيرة العرب دينان » رواه البيهقي .

وتطبيقا لذلك أجلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أهل الذمة عن الحجاز . وضرب لمن قدم منهم تاجرا أو صانعا مقام ثلاثة أيام يخرجون بعد انقضائها ، واستقر الحكم على منعهم من الاستيطان ، وجواز دخولهم بصفة مؤقتة لمدة ثلاثة أيام في موضع ويمكن أن ينتقل منه إلى غيره لمدة ثلاثة أيام أيضا فإن زاد عليها عزز إن لم يكن معذورا « الأحكام السلطانية ص ١٦٧ » .

س : ما حكم الدين فى اتخاذ المقابر مساكن، حيث يسكن بعض الناس فى غرف مجاورة للقبر فى مبنى يجمع بينهما ؟

ج : المشى والقعود والنوم على غرف فوق القبر قال جمهور الفقهاء : إنه مكروه، ويشهد لهم حديث مسلم وغيره « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » وحديث أحمد بإسناد صحيح فيمن رآه الرسول ﷺ متكئا على قبر « لا تؤذوا صاحب القبر » أما البول والغائط فهو مكروه كراهة تحريم عند الحنفية وحرام عند المالكية .

أما السكن فى غرف مجاورة للقبر وليست مقامة عليه فجائز لا مانع منه ، حيث لا يوجد دليل على المنع .

ونوصى هؤلاء الساكنين أن يتعظوا ويعتبروا بمن يجاورونهم من الموتى ، فإنهم سيصبرون فى النهاية مثلهم .

س : هل من الحديث ما يقال « اقرءوا القرآن وابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا » ؟

ج : هذا الحديث فى سنن ابن ماجه، وهو مروي عن سعد بن أبى وقاص عن النبى ﷺ، وقد ذكره الحافظ المنذرى فى كتابه « الترغيب والترهيب » بصيغة « روى » مما يدل على أنه لم يرق إلى درجة الحديث الصحيح الذى هو أعلى من الحسن .

وقال العراقى فى تخريجه لأحاديث « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالى : حديث « اتلوا القرآن وابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا » إسناده جيد، يعنى مقبول يُعمل به وبخاصة فى فضائل الأعمال، ولكن لا يصل الأمر فيه إلى درجة الوجوب الذى يعاقب تاركه، فهو أمر مندوب إليه .

س : لماذا سميت غزوة ذات الرقاع بهذا الاسم، وما اسم الرجل الذى حدثت معه واقعة السيف الذى أراد به قتل النبي ﷺ ؟

ج : جاء فى « المواهب اللدنية » للقسطلانى وشرحها للزرقانى أن غزوة ذات الرقاع سميت بذلك لأنهم رقعوا فيها راياتهم ، أو باسم شجرة فى ذلك الموضع كانت العرب تعيدها وتربط بها خرقة لقضاء مصالحهم . وقيل : لأن الأرض التى نزلوا بها كان بها بقع سود وبقع بيض كأنها ثوب مرقع ، وقيل : لأن خيلهم كان بها سواد وبياض .

وأصح الأقوال ما رواه البخارى ومسلم أن قلة الجمال كانت تضطر بعضهم إلى المشى فيعصبون على أرجلهم رقاعا تخفف عنهم ألم المشى على الأرض الصعبة .

والرجل الذى أراد قتل الرسول ﷺ وهو نائم تحت الشجرة وسقط السيف من يده كما فى البخارى - اسمه غَوْرَث بن الحارث ، وقيل « غَوْرَث » وقيل « غويرث » بالتصغير .

وحدث مثل ذلك فى غزوة غطفان « ذى أمر » بناحية نجد ، والرجل اسمه « دُعْثُور » فهناك فصتان لرجلين . وقيل : هى قصة واحدة والأسماء تطلق على الرجل كالألقاب .

س : هل من الحديث ما يقال « من عشق فعف فكتم فمات فهو شهيد » ؟

ج : تقدم الحديث عن الحب بين الجنسين وهو غالب ما يسأل عنه الناس ، وهو أمر طبيعي في حياة البشر ، وإذا انتهى إلى غاية شريفة ولم يصاحبه محرم فلا بأس به ، وقد كان الرسول ﷺ يحب زوجاته ويخص عائشة منه بنصيب أوفر ، لأنه لا يمكن العدل فيه ، وروى أصحاب السنن أنه قال في ذلك « اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » .

وحديث « من عشق فعف فمات فهو شهيد » وفي رواية « من عشق وكتم وعف وصبر غفر الله له وأدخله الجنة » هو حديث موضوع مكذوب على النبي ﷺ . ولا يجوز أن يكون من كلامه ، فإن الشهادة درجة عالية عند الله مقرونة بدرجة الصديقية ، ولها أعمال وأحوال هي شروط في حصولها ، والشهادة الخاصة هي ما كانت في سبيل الله ، والشهادة العامة خمس مذكورة في الصحيح وليس العشق واحدا منها .

ونعني ابن القيم على من نسب هذا الحديث إلى الرسول ﷺ ، وذكر أن لفظ العشق لم يحفظ عنه في حديث صحيح آتية ، ثم إن العشق منه حلال ومنه حرام ، فكيف يظن بالنبي ﷺ أنه يحكم على كل عاشق يكتم ويعف بأنه شهيد ؟

« راجع زاد المعاد لابن القيم ج ٣ ص ١٥٤ » ففيه كلام كثير عن العشق وعن هذا الحديث .

س : هل من الحديث ما يقال « الشفاء في ثلاث، شربة عسل، أو شرطة محجم أو كية نيار، وأكره أن يكتوى » وهل الأخذ بغير هذه الوسائل في علاج الأمراض يُعد خروجاً على ما جاء بالسنة ؟

ج : هذا الحديث رواه البخارى بعدة روايات كما جاء فى كتاب « زاد المعاد » لأبن القيم ، ووضح معناه بما نقله عن المازرى من أن الأمراض الامتلائية إما أن تكون دموية أو صفراوية أو بلغمية أو سوداوية ، فإن كانت دموية فشفاؤها بإخراج الدم ، وإن كانت من الأقسام الثلاثة الباقية فشفاؤها بالإسهال الذى يليق بكل خلط منها ، وكأنه ﷺ نبه بالعسل على المسهلات ، وبالحجامة على الفصد .

وقد قال بعض الناس : إن الفصد يدخل فى قوله « شرطة محجم » فإذا أعيى الدواء فأخّر الطب الكى ، فذكره ﷺ فى الأدوية لأنه يستعمل عند غلبة الطباع لقوى الأدوية وحيث لا ينفع الدواء المشروب ، إلى آخر ما قاله ابن القيم نقلا عن المازرى .

ومنه نرى أن العلاج ليس مقصورا على هذه الأشياء المذكورة فى الحديث ، فهى وسائل لعلاج أنواع من المرض وليس لكل الأمراض ، وفى الوقت نفسه هى أمثلة ونماذج لغيرها من الأدوية ، وليس المقصود حصرها ومنع غيرها ، وهذا واضح من تعبير المازرى : وكأنه نبه بالعسل على المسهلات ، وبالحجامة على الفصد . فأى دواء يفيد فى هذا المجال ويؤدى إلى النتيجة المطلوبة فهو جائز الاستعمال ، وليست الأمراض محصورة فيما جاء فى الحديث ، وكذلك ليست الأدوية محصورة أيضا ، فالعالم يتغير ، والكون فيه أسرار يكتشفها العلم الذى يتطور .

ولا يجوز أبداً تحريم العلاج بغير ما ذكر فى الحديث فذلك حكم على الدين بالمعقم والتخلف ، وكيف لا وهو صالح لكل زمان ومكان ، وجاء فى الحديث الأمر بالتداوى ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء كما رواه الترمذى ، وكما فى الصحيحين « ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء » .

س : جاء على لسان إبراهيم عليه السلام أنه قال لرب العزة ﴿ رب أرني كيف تحيي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٠] فلماذا سأل إبراهيم هذا السؤال، هل كان شاكاً في قدرة الله، وما هي الصلة بين الإيمان والإطمئنان ؟

ج : قال المفسرون : إن هذا القول لم يصدر عن إبراهيم عليه السلام عن شك في قدرة الله على إحياء الموتى ، وإنما طلب المعاينة ، فليس الخبر كالعيان . وقال الأخفش : لم يرد رؤية القلب ، وإنما أراد رؤية العين . وقال الحسن وقتادة وسعيد بن جبير : سأل ليزداد يقينا إلى يقينه . كل ذلك لاعتقادنا في عصمة الأنبياء عن كل ما يؤثر على الطاعة لله والإيمان الصادق به .

لكن جاء في حديث البخاري ومسلم أن النبي ﷺ قال « نحن أحق بالشك من إبراهيم ... » وأجيب عنه بأن معناه أنه لو كان شاكاً لكننا نحن أحق به ، ونحن لا نشك بإبراهيم أجدر ألا يشك ، لأنه مؤمن بإحياء الله للموتى ﴿ ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم فإياه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيى ويميت ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٨] فهو مؤمن بذلك ويطلب رؤية الكيفية ليزداد يقينا ، أي يريد الترقى من علم اليقين إلى حق اليقين كما يعبر بعض العلماء .

س : ما مدى صحة القول بأن النبي ﷺ حى يرزق، وهل يتعارض مع قوله تعالى ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ [سورة الزمر: ٣٠] ؟

ج : إذا كان الحديث قد ورد فى أن الأنبياء أحياء فى قبورهم ولا تأكل الأرض أجسادهم ، كما نصت الآية على حياة الشهداء — فلا نعلم نحن كيفية هذه الحياة التى للأنبياء ، حيث لم ينص عليها فى خبر كما نص فى الحديث على حياة الشهداء .
وحياتهم حياة برزخية — أى فاصلة بين الحياة فى الدنيا والحياة يوم القيامة — لا تكليف فيها ، فقد انقطع التكليف بمفارقة الروح للجسد ، وكل من عليها فان ، وكل نفس ذائقة الموت ، أى تنتهى به حياتها الدنيوية إلى حياة برزخية نترك تفصيلها إلى الله . فهى من الغيب الذى لا يقبل فيه إلا خبر صادق لا يتطرق إليه الشك ثبوتاً ودلالة .

س : ما المقصود بالبرهان فى قوله تعالى عن سيدنا يوسف ﴿ ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه ﴾ [سورة يوسف : ٢٤] ؟

ج : قبل الإجابة لابد أن نعلم أن يوسف لم يهم بها بفاحشة ، لأنها عرضت نفسها عليه بالمرادة مع تهينة لكل الأسباب لنيل غرضها وإغرائه وعمل كل ما يطمته على عدم مؤاخذته . فقال « معاذ الله » والهم السئ بها لم يحصل لأنه رأى برهان ربه ، وفى هذا البرهان كلام كثير لا يستند إلى دليل صحيح ، والأقرب إلى الفهم أن الله ألهمه أنه لو هم بها ضربا لمنع نفسه منها حيث جذبته بقوه لتتال غرضها بعد أن فشلت المحاولة السلمية لأدى ذلك إلى ارتكاب جناية عاقبتها الدنيوية سيئة . فالبرهان إلهام من الله لإدراك العاقبة .

ويقرب من هذا المعنى ما روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أن « زليخا » قامت إلى صنم مكلل بالدر والياقوت فى زواية البيت فسترته بثوب فقال : ما تصنعين ؟ قالت : أستحي من إلهى هذا أن يرانى فى هذه الصورة ، فقال يوسف : أنا أولى أن أستحي من الله .

يقول القرطبى : وهذا أحسن ما قيل فيه ، لأن فيه إقامة الدليل ، ثم ذكر القرطبى آراء أخرى فى البرهان ، فقليل : رأى فى سقف البيت مكتوبا « ولا تقرىوا الزنى » وقيل : ظهرت كف مكتوب عليها « وإنَّ عليكم لحافظين » وقيل : تذكر عهد الله وميثاقه ، وقيل : رأى صورة يعقوب على الجدران عاضاً على إصبعه يتوعده ، فسكن وخرجت شهوته من أنامله ، وقيل غير ذلك .

س : هل من الحديث ما يقال: إذا مات ابن آدم قامت قيامته، وما الفرق بين حساب القبر وحساب يوم القيامة ؟

ج : هذا كلام مأثور، ونسبته إلى النبى ﷺ ضعيفة « العراقى على الإحياء ج ٤ ص ٤٢١ » . والمعنى أن الحياة الشخصية للإنسان قد انتهت بموته كما تنتهى الحياة كلها بقيام الساعة، حين ينفخ فى الصور فيصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله . وعودة الروح إليه وهو فى القبر تشبه عودتها إليه حين يبعث من القبر إلى الحشر يوم القيامة، وإن كانت العودة فى كلتا الحالتين على نحو يعلمه الله سبحانه .

وما فى القبر من نعيم وعذاب هو صورة لما يكون يوم القيامة من نعيم فى الجنة وعذاب فى النار، وقد ورد فى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال « إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده ... ويقال : هذا مقعدك حتى تبعث إليه يوم القيامة » وفى الترمذى « القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار » .

وحساب القبر يكون عن العقائد، وذلك باتفاق، وإن اختلفوا هل هو فى كل العقائد أو بعضها، أما حساب يوم القيامة فهو لكل شىء قال تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا، وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين ﴾ [سورة الأنبياء : ٤٧] .

س : كيف يحاسب الإنسان في القبر إذا مات غريقاً أو محروقاً، أو أكلته الحيوانات أو الأسماك المتوحشة، أو استخدم جسده في منفعة علمية مثل التشريح ؟

ج : اتفق أهل السنة على أن الميت يسأل بعد موته، سواء دفن أم لم يدفن، فلو أكلته السباع أو أحرق حتى صار رماداً ونسف في الهواء، أو غرق في البحر فلا بد من سؤاله ومجازاته .

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري ج ٣ ص ٢٧٧ » : ذهب ابن حزم وابن هبيرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عودة إلى الجسد، وخالفهم الجمهور فقالوا : تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث، ولو كان على الروح فقط لم يكن للبدن بذلك اختصاص، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تتفرق أجزأؤه، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزءه من الجسد ويقع عليه السؤال، كما هو قادر على أن يجمع أجزأؤه . ومعنى كلام ابن حجر أن من أكلته الحيوانات أو الأسماك سيحاسب ويسأل وهو في جوف الحيوانات أو الأسماك، ومن استخدم جسمه في منفعة علمية فيسأل أيضاً، ولكن متى ؟ قال بعض العلماء : إن كانت هناك نية لدفنه سيؤخر الحساب إلى أن يدفن، وقال بعضهم : يسأل قبل الدفن وبعد الدفن .

لكن أحسن ما قيل في هذا الموضوع ما نقل عن العلامة الأمير : أن هذه مغيبات لا مجال للعقل فيها، فيترك أمرها إلى الله، ذكره العدوي في كتابه « مشارق الأنوار » ص ٢٧ . وبعد، فإنني أعرض أحياناً بعض الأقوال الاجتهادية في أمور غيبية لأبين ما شغل به العلماء من تفكير لا أدري هل خلا لهم الجو من كل العقد فصرفوا وقتهم في هذا الترف الذهني، ومع كل هذا فنشكرهم لإثرائهم الحياة الفكرية بكل ما يمكن من معلومات أو معارف أو تصورات .

س : كيف رأى رسول الله ﷺ - وهو فى رحلة الإسراء - أناسا يعذبون ويحاسبون على أعمالهم رغم أن يوم القيامة لم يأت بعد ؟

ج : ما رآه النبى ﷺ ليلة الإسراء هو صور ونماذج لما يكون عليه الحال يوم القيامة ، أو هو تعبير عن الواقع لهؤلاء الناس فى القبور، ففي القبر نعيم وعذاب ، وذلك غير ما يكون يوم القيامة ، من نعيم فى الجنة وعذاب فى النار، فالصور التى رآها الرسول فى ليلة الإسراء ، ومثلا ما رآه مناما ... ورؤيا الأنبياء حق - من أن ملكين أخذاه ومزأ به على صور وأشكال لمن ينامون عن الصلاة ومن يأكلون الربا ومن يزنون وخطباء الفتنة ، ومن ينفقون للجهاد فى سبيل الله - هذه الصور إما رموز لما سيكون عليه الحال يوم القيامة ، وإما حقيقة لما يكون عليه هؤلاء فى القبور.

س : أرجو تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا ﴾ [سورة مريم: ١٨] ؟

ج : قالت مريم ذلك لجبريل عليه السلام، وبيان المعنى مرتبط بالمراد من كلمة «إن» فإن كانت للشرط فالمعنى : إذا كنت تقيا تخشى الله وتجله فأنا ألتجئ إلى الله وأستعيز به منك حتى لا تمسني بسوء، وبالتالي من لم يكن متقيا لله لا يأبه لاستعاذتها . وإن كانت «إن» للنفي كان المعنى : أنت شخص غير تقى، حيث جئتني وأنا وحيدة ليس معي أحد، وليس لى إلا الله سبحانه أستعيز به وألتجئ إليه . واختيارها لاسم الرحمن بدلا من اسم آخر لأن المقام يقتضى الرحمة، فهي ضعيفة بشخصها وبوحدتها أمام رجل قوى بشخصه ولا تعرفه .

س : ما حكم الدين فى موت غير المسلم الذى كان يقاتل مع المسلمين ضد أعداء الدولة، وهل يعتبر شهيدا ؟

ج : الشهادة التى وعد الله عليها الثواب العظيم بالجنة لا تكون إلا للمؤمن ، وعلى أن تكون الحرب من أجل أن تكون كلمة الله هى العليا ، وهذه هى الشهادة العظمى ، فهناك شرطان لاستحقاق الإنسان ثوابها العظيم ، الإيمان والإخلاص فى الجهاد .

وقبل الإسلام كان هناك شهداء أبلوا بلاء حسنا فى الدفاع عن عقيدتهم وأطلق عليهم لقب « الشهيد » فى هؤلاء تحقق الإيمان بالنبي المرسل إليهم ، أما الإخلاص فمرجه إلى النية ، والله وحده هو العليم بها ، ونحن لنا الظاهر فى إطلاق الاسم ومعاملة صاحبه فى الدنيا على ضوءه ، مع ترك الحكم عليه فى الآخرة لله سبحانه .

وبعد الإسلام لا يقبل من أحد غير هذا الدين ليكون مؤمناً ، قال تعالى : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ [سورة آل عمران : ١٩] وقال لنبىه محمد ﷺ ﴿ قل للذين آمنوا الكتاب والأمين أسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد ﴾ [سورة آل عمران : ٢٠] .

فالذى يحارب الآن دفاعاً عن العقيدة والحقوق ويموت إن لم يكن مسلماً فلم يتحقق فيه الشرط الأول ، وبذلك لا يعتبر من وجهة النظر الإسلامية شهيداً ، وإن كان مسلماً فقد تحقق الشرط الأول ويبقى الشرط الثانى لإطلاق اسم الشهيد عليه ، ولكن لاستحقاقه المنزلة العالية فى الجنة ، وهو الإخلاص الذى نص عليه فى الحديث « من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله » رواه البخارى ومسلم .

أما ما قام به غير المؤمنين من جهاد ويطولات فليس لهم ثواب فى الآخرة عليها كما قال تعالى : ﴿ وقد منا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً ﴾ [سورة الفرقان : ٢٣]

ولهم ثوابهم في الدنيا من مثل تقدير الناس لهم والتعامل معهم وأخذ استحقاقاتهم على أعمالهم ، فحينما دعا إبراهيم عليه السلام ربه أن يرزق أهل البلد « مكة » المؤمنين من الثمرات بين له ربه أن الرزق الدنيوي ينال منه المؤمنون وغير المؤمنين قال تعالى : ﴿ وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فأمتعه قليلا ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير ﴾ [سورة البقرة : ١٢٦] وقال سبحانه في موضع آخر ﴿ ويوم يعرض الذين كفروا على النار أذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها فاليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تستكبرون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تفسقون ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٠] .

ذلك ما قاله رب العزة وأكده رسوله ، وهو الحق الذي لا معدى عنه ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر .

س : إذا كان الإسلام يعترف بالرسالات السماوية فهل هناك ما يمنع المسلم من أن يأخذ ويتبع ما جاء من تعاليم ونصائح كل هذه الرسالات ؟

ج : ليكن معلوماً أن الإسلام جاء ديناً وأفياً كاملاً ، فيه كل ما يحتاجه المسلم فى دنياه وآخرته كما قال سبحانه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ [سورة المائدة : ٣] وقال ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾ [سورة النحل : ٨٩] .

ومع ذلك لا مانع من الاستفادة بما يوجد فى الكتب السماوية الصحيحة ، لأن ما فيها حق وإن كانت فروع الشريعة تختلف من دين لآخر ، فشرع من قبلنا ليس شرعاً لنا إلا إذا وجد فى شرعنا ما يقرره ، أو هو شرع لنا إن لم يوجد فى شرعنا ما يخالفه ، على خلاف للعلماء فى ذلك .

ولكن أين هى الكتب السماوية الصحيحة التى يستفاد منها وقد أقر القرآن بأنها حُرِّفَتْ ؟ ويحرفها كفر اليهود والنصارى برسالة سيدنا محمد ﷺ الذى يجدونه مكتوباً عندهم فى التوراة والإنجيل ، قال تعالى ﴿ الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ﴾ [سورة البقرة : ١٤٦] فلا حاجة بنا إلى الأخذ من كتبهم ، ولو قرأناها فليكن القارئ على معرفة تامة بدينه هو ، حتى لا يزل ويتبع بعض ما فيها ، وحتى لا يقول : إن فيها ما لا يوجد فى كتب الإسلام فيميل إليها ويطمئن إلى قراءتها والعمل بما فيها ، وقد حدث أن النبى ﷺ نهى عن قراءة كتب أهل الكتاب - اليهود والنصارى - خشية الفتنة بما فيها وقال لعمر « أمتهوكون فيها يا ابن الخطأب ؟ » والذى نفسى بيده لقد جثتكم بها بيضاء نقية « إلى أن قال « والذى نفسى بيده لو أن موسى كان حيّاً ما سمعه إلا اتباعى » رواه أحمد فى مسنده ، ومع ذلك جاء عن

الرسول ﷺ، كما أخرجه البخارى، قوله « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا : آمنا بالله وما أنزل إلينا » وقوله « بلغوا عنى ولو آية ، وحدّثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار » .

وهو يشير إلى مصادر المعرفة الثلاثة وهى القرآن الذى يجب تبليغه ، والحديث النبوى الذى يجب الدقة عند تلقيه وروايته ، وما جاء عن بنى إسرائيل من السماح بروايته ، وذلك فى نطاق ما جاء عنه ﷺ ، كما رواه أحمد وأبو داود : إن كان حديثهم حقا فلا تكذبهم فيه ، وإن كان باطلا فلا تصدقهم فيه ، وما لا نجزم بصدقه أو كذبه فنحن فى حل من الأخذ به أو رفضه .

وفى ضوء هذا المقياس أصاب عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما يوم اليرموك زاملتين - أى حمل بعيرين - من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما ، وابن مسعود رضى الله عنه قال - كما رواه أحمد وغيره - : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم ، إما أن يحدثوكم بصدق فتكذبونهم أو بباطل فتصدقونهم .

والخلاصة أن الأخذ من كتب الأديان الأخرى لا حاجة إليه ، أما قراءتها للاطلاع على ما فيها ومقارنته بما جاء فى الإسلام فلا مانع منه لمن هو متمكن فى العلم الدينى .

حديث قص الأظافر يوم الجمعة أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : هل من الحديث ما يقال « من قص أظافره فى يوم الجمعة أخرج الله منه مرضاً وزاده شفاء » ؟

ج : لم أجد حديثاً صحيحاً بهذا المعنى ، والذى وجدته هو ما ذكره الشعرانى فى كتابه « كشف الغمة » ج ١ ص ١٨٠ « من قلم أظفاره يوم الجمعة وقى من السوء إلى مثلها » وقال عنه الزرقانى فى شرح المواهب « ج ٤ ص ٢١٥ : إنه حديث ضعيف رواه الطبرانى فى الأوسط والبيزار عن أبى هريرة .

وروى البغوى أن النبى ﷺ كان يأخذ أظفاره وشاربه كل جمعة ، ونقل السفارنى فى كتابه « غذاء الألباب » ج ١ ص ٣٨١ عن « الآداب الكبرى » حديثاً رواه ابن بطة بإسناده « من قص أظفاره يوم الجمعة دخل فيه شفاء وخرج منه داء » وذكر الغزالى فى كتابه « الإحياء » ج ١ ص ١٦٢ أنه من قول ابن مسعود بلفظ « من قلم أظفاره يوم الجمعة أخرج الله عز وجل منه داء وأدخل فيه شفاء » .

فالحديث ليس صحيحاً بهذا اللفظ ، وإن كانت النظافة مطلوبة لصلاة الجمعة ، فى الجسم والثياب ، ومن ذلك قص الأظافر الطويلة .

س : ما حكم الدين فى نعى الموتى بمكبرات الصوت أو بالنشر فى الصحف أو الإعلانات ونحوها ؟

ج : النعى أو النعي هو الإخبار بموت الميت ، قال الأصمعى : كانت العرب إذا مات فيها ميت ركب راكب فرسا وجعل يسير فى الناس ويقول : نَعَاءُ فلانا ، أى أنعيه وأظهر خبر وفاته .

فإذا كان النعى على ما كان يفعله أهل الجاهلية من ذكر المآثر والمفاخر فهو ممنوع ، كما يدل عليه ما أخرجه ابن ماجه والبيهقى بسند حسن أن حذيفة بن اليمان قال : نهى رسول الله ﷺ عن النعى ، وما رواه الترمذى عن عبد الله بن مسعود أن النبى ﷺ قال « يا كرم والنعى ، فإن النعى من عمل الجاهلية » وهو حديث حسن .

أما إذا كان النعى من أجل إخطار الأقارب والأصدقاء ليشهدوا جنازته ويكثر المصلون عليه فلا بأس به ، لأن من يصلى على الجنازة له قيراط من الأجر كما صح فى الحديث المتفق عليه ولقول النبى ﷺ « ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب » يعنى وجبت له الجنة رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وقال : حديث حسن . بل يكون النعى من أجل هذا القصد مستحبا ، فيه فائدة للميت وفائدة لمن يصلون عليه ، ويشهد لهذا ما رواه البخارى ومسلم أن النبى ﷺ نعى للناس « النجاشى » فى اليوم الذى مات فيه . وفى لفظ « إن أحاكم النجاشى قد مات ، فقوموا فصلوا عليه » وما رواه البيهقى أن النبى ﷺ نعى جعفر بن أبى طالب وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن رواحة ، وما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال فىمن دفن ليلا وكان يقيم المسجد - أى ينظفه ويرفع القمامة منه - « أفلا كنتم آذنتموني » ؟ وفى رواية « ما منعكم أن تعلموني » ؟ وما روى أن رافع بن خديج مات بعد العصر فأتى ابن عمر فأخبر بموته

فقليل له : ما ترى ، أ يخرج بجنائزه الساعة ؟ فقال : إن مثل رافع لا يخرج به حتى يؤذن به من حولنا من القرى ، فأصبحوا وأخرجوا بجنائزه .

من هذا نرى أن النعمى إن كان يحمل معنى التفاخر والتباهى فهو مذموم ، وإن كان من أجل إعلام الناس بالوفاة للاشتراك فى الصلاة على الميت وتشجيع الجنازة فلا بأس به ، والأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، وبهذا يمكن التوفيق بين ما ورد من الأحاديث والآثار فى ذم النعمى وعدم ذمه انظر « الفتح الربانى وشرحه ج ٧ ص ١٨٤ ، المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٤٣٢ » .

س : جعل الله لنا رخصة في قصر الصلاة بسبب السفر، فمتى يتحقق السفر ومتى يجوز القصر ؟

ج : يقول الله سبحانه : ﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتهم أن يقتلكم الذين كفروا ﴾ [سورة النساء : ١٠١] تفيد هذه الآية أن السفر يبيح للمسافر أن يصلي الصلاة الرباعية ركعتين، وهذا أمر مجمع عليه، فعليه الرسول ﷺ وصحابته والتابعون، وكل المسلمين في جميع العصور.

ومع اختلاف العلماء فيما يتحقق به السفر المبيح للقصر، هل هو أى سفر ولو كان قصيرا أو هو السفر الطويل، وهل هناك تحديد للطول، مع اختلافهم في ذلك قالوا : متى شرع في السفر جاز القصر ولو بعد زمن قصير أو مسافة قصيرة جداً من البلد الذي بدأ منه السفر، وقالوا : إن مفارقة البلد تكون بتجاوز مبانيها كلها وتجاوز المرافق الملحقة بها . وهذه المفارقة فيها آراء .

١ - فالشافعية قالوا : لا بد أن يصل إلى محل يُعدُّ فيه مسافرا عرفا، وابتداء السفر لساكن الأبنية يحصل بمجاورة سور مختص بالمكان الذي سافر منه إذا كان السور صوب الجهة التي يقصدها المسافر، ومثل السور الخندق والقنطرة، فإن لم يوجد سور ولا خندق ولا قنطرة فالعبرة بمجاورة العمران أى المباني، ومنها المقابر المتصلة بها، ولو تعددت القرى وهى متصلة فى وحدة محلية واحدة فلا بد من تجاوزها كلها، فإن لم تكن متصلة فالعبرة بمجاورة القرية التى يسكنها .

هذا، إذا كان السفر برّا، أما لو كان بحرا فالسفر يبدأ من أول تحرك السفينة من الميناء، وإذا كانت السفينة تسير محاذية للأبنية فلا يقصر حتى يجاوز الأبنية، ولو كان السفر جواً فلا يقصر حتى تتحرك الطائرة وتجاوز البلد .

٢ - والحنفية قالوا : مثل ذلك في مجاوزة الأبنية ، ولم يشترطوا غيابها عن بصره ما دامت المجاوزة قد تحققت ، كما نصوا على مجاوزة المرافق المتصلة بالبلد كالمدايق والملاعب وأمكنة القمامة ، فإن كانت هذه المرافق منفصلة بمزرعة أو فضاء قدره أربعمائة ذراع فلا تشترط مجاوزته . ولم يأت في فقه المذاهب الأربعة عنهم كلام على السفر في البحر أو غيره .

٣ - والمالكية قالوا : لا بد من مجاوزة الأبنية والفضاء الذي حوالها والبساتين المسكونة بأهلها ولو في بعض العام ، بشرط اتصالها بالبلد حقيقة أو حكماً بأن كان ساكنوها يتفعلون بأهل البلد . والعزب المتصلة بالبلد لا بد من مجاوزتها ما دام بين سكانها ارتفاق بأهل البلد ، لأنها كبلد واحد .

٤ - والحنابلة قالوا : كلاماً قريباً من هذا ، وكلها أقوال اجتهادية لا نص فيها ، وقد يكون للعرف دخل في اعتبار السفر قد بدأ أو لم يبدأ . غير أنه روى عن بعض السلف أن من نوى السفر يقصر ولو في بيته ، ولم يوافق أحد من أصحاب المذاهب المشهورة عليه ، لأنه ما دام في بيته كيف يتحقق السفر ، والنية ليست سفراً ، فقد ينوى الإنسان قبل مغادرة البيت أو البلد بيوم أو ساعات طوال . فالأولى عدم العمل بهذا الرأي .

هـ : تخرب مسجد وليس له ما يعمر به واستغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر، أو تهدم في زلزال أو سيول، فهل يجوز التصرف في أرضه لغرض آخر، أو لبناء مسجد بدله ؟

ج : إذا تحققت المسجدية في أرض بالبناء والصلاة أصبح المسجد ملكا لله لا يجوز لأحد أن يملكه أو يتصرف فيه بما يخرج به عن مهمته الدينية ، لكن لو تخرب المسجد ولا يوجد ما يعمره ، أو هاجر الناس من حوله واستغنوا عنه ، إما قهرا واضطارا كزلزال أو سيول ، أو اختيارا كهجرة إلى مكان آخر ، هنا اختلف الشيخان محمد وأبو يوسف صاحبا أبي حنيفة في الحكم ، فقال محمد : إنه يعود إلى ملك الواقف أو المتبرع إن كان حيا وإلى ورثته إن كان ميتا ، لأنه عينه لقربة مخصصة ، فإذا انقطعت رجع إلى المالك ، وإذا لم يعلم صاحبه ولا ورثته أو كان ملكا للجميع أقاموه بالجهود الذاتية جاز بيعه وصرف ثمنه في مسجد آخر .

وقال أبو يوسف : على الرغم من ذلك فهو ما يزال مسجدا إلى يوم القيامة ، ولا يعود إلى ملك أحد من الناس ، لأنه صار ملكا لله وحده ، ولا يجوز نقل أنقاضه ولوازمه إلى مسجد آخر ، وبالطبع لا يجوز الانتفاع بأرضه في أى عمل آخر ، وللناس أن ينشؤوا فوق الأرض مسجدا جديدا .

وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ، ورجحه الكمال بن الهمام ، لكن روى عن أبي يوسف أيضا أنه وإن لم يعد المسجد إلى المالك يجوز أن تحول الأنقاض واللوازم إلى مسجد آخر ، أو يباع ذلك بإذن القاضي ويصرف ثمنه في أقرب مسجد له ، وقد جزم بهذه الرواية صاحب « الإصعاف » وأفتى بها كثير من المتأخرين ، لأن ترك الأنقاض وخلافها بدون صرفها إلى مسجد آخر يؤدي إلى ضياعها إذا طال الزمان .

أما أبو حنيفة فقتل عنه مثل قول محمد ، ونقل أيضا عنه مثل قول أبى يوسف . انتهى
ملخصا من فتوى الشيخ حسن مأمون فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠ « الفتاوى الإسلامية
ج ٦ ص ٢١٥٦ » .

هذا ، ووجه سؤال إلى الشيخ جاد الحق على جاد الحق سنة ١٩٨١ م عن هدم
مسجد آيل للسقوط لبناء مسجد جديد على قطعة منه وبناء عمارة على الباقي من أرضه
فأجاب بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٨١ م بما ملخصه :

أن الفقه الشافعى : نص - كما فى كتاب إعلام الساجد للزركشى - على أنه إذا تعطل
المسجد بتفرق الناس عن البلد أو خرابها أو خراب المسجد فلا يعود مملوكا ، ولا يجوز
بيعه ولا التصرف فيه ، خلافا لمحمد بن الحسن الحنفى .

والفقه المالكى : جرى على مثل ما ذهب إليه فقه الشافعية - كما فى كتاب التاج
والإكليل على مختصر خليل ، غير أنه أجاز فى المسجد إذا تخرّب وخيف على أنقاضه
من الفساد ولم ترج عمارته أن تباع ويوجه الثمن إلى مسجد آخر .

وأجاز فقه الحنابلة - كما فى المغنى لابن قدامة - بيع المسجد إذا صار غير صالح
للفاية المقصودة منه ، كأن ضاق على أهله ولم يمكن توسيعه ليسعهم ، أو خربت
الناحية التى فيها المسجد وصار غير مفيد ، ويصرف ثمنه فى إنشاء مسجد آخر فى مكان
يحتاج إليه فيه .

وفى الفقه الحنفى : أن المسجد إذا خرب ولم يكن له ما يعمر به واستغنى الناس عنه
لبناء مسجد آخر ، أو خرب ما حوله واستغنى عنه - يبقى مسجدا أبدا إلى يوم القيامة
وذلك عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، وأما عند محمد بن الحسن فيعود إلى ملك من بناءه ،
ونصوا على أنه إذا أراد أهل محلة نقض المسجد وبناءه أحسن من الأول إن كان من يريد
بناءه من أهل المحلة كان لهم ذلك ، وإلا لم يعجز ، كما نصوا على أن للقائم على

المسجد أن يؤجر فناءه للتجار لصالح المسجد، ولفقراء المسلمين بإذن القاضي، أما فناء المسجد وحرمة فأعطائها بعضهم حكم مسجد آخر، وأتبعها آخرون للمسجد ذاته .
ويعد سرد أقوال المذاهب قال : يجوز هدم المسجد الأيل للسقوط أو المتخرب وجعل ثمن أنقاضه في مصاريف تجديده لبقاء المسجدية له ، ويجوز توسيعه من الفناء الملحق به ، وإقامة عمارة على بعض الفناء يصرف عائدها أو تستعمل لصالح المسجد ولصالح الفقراء ، وذلك بإذن القاضي . « الفتاوى الإسلامية ج ٩ ص ٣٢٥٤ » .

س : هل يجوز للمتوضئ فى دورة المياه أن يستعيذ بالله من الشيطان ؟

ج : من الأماكن التى يكره ذكر اسم الله فيها ، بل يكره الكلام مطلقاً بيوت الخلاء «المراحيض» وإذا أراد الإنسان أن يتوضأ فليكن فى مكان غير المراحيض ، وذلك خشية التعرض للنجاسة ، فإذا لم يجد غيره توضأ فيه وأخذ الحيلة حتى لا يتلوث بالنجاسة . ومع الوضوء يكره ، له أن يذكر الله ، وإذا نوى الوضوء فالنية بالقلب لا باللسان . والاستعاذة بالله لا تكون داخل المراحيض ، وإنما قبل دخوله كما كان النبى ﷺ يفعل ، حيث كان يقول « اللهم إنى أعود بك من الخُبثِ والخبائث » رواه البخارى ومسلم .

وجاء فى كتاب « الأذكار للنووى ص ٣٠ » أن الذكر والكلام فى بيوت الخلاء وعند قضاء الحاجة فيها مكروه إلا للضرورة ، حتى إذا عطس لا يحمد الله ، ولا يرد السلام ، ولا يجيب المؤذن . والكراهة تنزيهية لا تحريرية ، أى لا عقاب فيها .

ومهما كانت دورات المياه الحديثة نظيفة ومجهزة بآلات طرد النجاسة فالأفضل عدم الوضوء فيها إذا وجد مكان آخر ، وكذلك يكره الكلام والذكر أياً كان .

س : يحدث أن بعض الطيور تنجس بروثها الحبال التي ننشر عليها الثياب
المفسولة لتجف، وقد يصعب علينا معرفة مكان النجاسة فكيف
نتصرف؟

ج : قال بعض العلماء وهم المالكية: إن فضلات مأكول اللحم طاهرة فلا حاجة
إلى غسل ما يصاب بها، ولو تنجس الحبل بغير ذرق الطيور المأكولة فإن جفافها
بالشمس أو الريح يطهرها، ولا حاجة لصب الماء عليها .

س : ما هي أوصاف المنبر الذي كان يخطب عليه النبي ﷺ وما عدد درجاته ؟

ج : جاء في الصحيح أن مسجد النبي ﷺ كان مسقوفاً على جذوع من نخل ، وكان النبي إذا خطب يقوم إلى جذع منها ، فلما صنع له المنبر فكان عليه سمعاً لذلك الجذع صوتاً كصوت العشار ، وللنساء : اضطربت تلك السارية فحنت كحنين الناقة الخروج ، أي التي أنتزع ولدها ، ولأحمد وابن ماجه : فلما جاوز الجذع خار حتى تصدع وانشق ، وفيه : فأخذ أبي بن كعب ذلك الجذع لما هدم المسجد ، فلم يزل عنده حتى بلى وعاد رفاتاً . وعند الدارمي : فأمر به ﷺ أن يحفر له ويدفن . ولابن زبالة : تحت المنبر ، وقيل عن يساره وقيل شرقه ، وقيل في موضعه الذي كان فيه .

وجاء في مسند الدارمي أن النبي ﷺ كان إذا خطب فطال القيام عليه استند فاتكأ على الجذع ، فبصر به رجل ورد المدينة فقال : لو أعلم أن محمداً يحمدي في شيء يرفق به لصنعت له مجلساً يقوم عليه ، فإن شاء جلس ما شاء ، وإن شاء قام . فبلغ النبي ﷺ فقال « اتوني به » فأتوه فأمره أن يصنع له المراقى الثلاث أو الأربع ، وهي الآن في مسجد المدينة ، فوجد النبي ﷺ في ذلك راحة .

وبعد أن ذكر السهمودي هذا الكلام في كتابه خلاصة الوفا « ص ١٦٢ وما بعدها » قال في « ص ١٦٤ » : وأشهر الأقوال أن الذي صنع المنبر « باقوم » الذي بنى الكعبة لقريش ، وقيل غيره ، وذكر بعض أهل السير أنه كان يخطب على منبر من طين ، وأن الصحابة صنعوا له مقعداً من طين يجلس عليه ليعرفه الناس الوافدون إليه ، وكان يخطب عليه ، وكان ذلك في أول الهجرة ، وفي قصة الإفك عبارة « ورسول الله قائم على المنبر » . وذكر ابن سعد أن المنبر كان سنة سبع وأن ابن النجار جزم أنه كان سنة ثمان ، كما ذكر

أراء في أنه كان درجتين أو ثلاثة، يجلس الرسول على الثالثة ويضع رجله على الثانية، فلما ولى أبو بكر كان يجلس على الثانية ويضع رجله على الدرجة السفلى وجاء عمر فجلس على الأولى ووضع رجله على الأرض، ولما جاء عثمان فعل ذلك ست سنوات ثم علا إلى موضع النبي ﷺ فلما ولى معاوية جعل للمنبر ست درجات زيادة على الثلاثة، ولما قدم المهدي الخليفة العباسي إلى المدينة استشار الإمام مالكا أن يعيده إلى ما كان عليه أيام الرسول فلم يوافق. وكان ذلك سنة ١٦٠ هـ، واحترق المسجد سنة ٦٥٤ هـ واشتركت مصر في تعميره. وفي عهد الملك الظاهر بيبرس البندقداري كملت عمارة المسجد، ومن بعده الناصر قلاوون. وأرسل الظاهر منبرا عدد درجاته تسع، كما أرسل من بعده منابر أخرى.

كما بنى أهل المدينة منبرا من الأجر والنورة بسبب حريق بالمسجد حتى سنة ٦٨٨ هـ فبنى الأشرف قايتباي منبرا من الرخام، وتوالى التغيير على مدى الأزمان، ولم يعد للمنبر النبوي ذى الدرجات الثلاث أثر، واستمر الناس يخطبون على المنابر الجديدة ولم ينكر عليهم أحد.

إن أصل اتخاذ المنبر كان لظهور الخطيب أمام الناس، وكلما ارتفع أمكن أن يسمع صوته بوضوح، وظهرت في مصر وغيرها منابر عالية في مساجد واسعة يجتمع فيها الآلاف الذين لا يكاد البعيد منهم عن المنبر يسمع من يتحدث، وكان يخطب عليها كبار الشيوخ والعلماء، ومسجد الأزهر نفسه له درجات كثيرة، وما سمعنا مثل الصيحة في السنوات الأخيرة التي ترمي المنابر العالية بأنها بدعة، وبالتالي ضلالة، مع أنه لم يرد نهى عنها وليست من العبادات التي يتقرب بها إلى الله.

وأرى أن رفع المنابر إذا كان لإبلاغ الصوت هو الوسيلة الوحيدة في الماضي فلإن مكبرات الصوت أغنت عن ذلك، وليس أثر المنبر في السامعين وفي

تبليغ الدعوة مرتبطا بعدد درجاته بقدر ارتباطه بصحة المعلومات والحكمة في إيصالها للسامعين .

وإذا كان ارتفاع المنابر لإسماع الناس بدعة فلماذا لا يكون استعمال مكبر الصوت بدعة أيضا وهو لم يكن على عهد النبي ﷺ والسلف الصالح ؟

أرجو أن نفهم الدين فهما صحيحا ، وألا نتسرع بإصدار أحكام لا تخدم الدين بقدر ما تسيء إليه .

س : هل يجب على المرأة عند الغسل أن تزيل الزيوت والمواد التي في شعرها؟

ج : روى أحمد وأبو داود أن النبي ﷺ قال « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار » .

قال العلماء : لا بد من وصول الماء إلى كل جزء من الجسم من جلد أو ظفر أو شعر، ولو لم يصل الماء إلا بنقض الضفائر المشدودة فلا بد من نقضها، أما إذا كانت غير مشدودة بقوة ويمكن للماء أن يصل إلى كل الأجزاء والمواضع فلا داعي لنقضها كما صح في حديث مسلم عن أم سلمة، وفي سنن ابن ماجه عن عائشة .

وعليه فلا بد من إزالة الدهن أو غسله جيدا حتى يزول . وخصص الإمام مالك للعروس في أيامها الأولى إذا كان في شعرها دهن أو طيب له جرم ألا تغسل رأسها، لما في ذلك من إتلاف المال، ويكفيها المسح على الشعر . ولا يترخص في ذلك لغير العروس .

وفي أيامها الأولى فقط ، بل قال : إذا كان الطيب في جسمها كله تيممت « الفقه على المذاهب الأربعة » .

لكن جاء في فتوى الشيخ أحمد هريدي بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٦م أن المالكية قالوا : يجب على المرأة عند الغسل جمع الشعر المضفور وتحريكه ليعمه الماء، وطبقا لما ذكر فإنه يجب على المرأة عند الغسل من الجنابة إزالة ما على الشعر من الطيب مما يمنع من وصول الماء إلى باطنه ولو عروسا، ولا يمنع من هذا الوجوب أن تكون المرأة قد صفت شعرها على أي وجه كان، وأنفتحت في ذلك مالا قليلا أو كثيرا .

« الفتاوى الإسلامية - المجلد الخامس ص ١٦٤٨ ، ١٦٤٩ » .

س : مات أحد الجنود فى معركة إسلامية ولم يكن يصلى، فهل يغفر الله له ؟

ج : معلوم أن ترك الصلاة ورد فيه حديث مسلم « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » وأحسن ما قيل فيه ما ذكره النووي فى شرح صحيح مسلم « ج ٢ ص ٧٠ » أن تارك الصلاة إن كان منكراً لوجوبها فهو كافر بإجماع المسلمين، خارج من ملة الإسلام، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ولم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه، وإن كان تركه تكاسلاً مع اعتقاده وجوبها، كما هو حال كثير من الناس، فقد اختلف العلماء فيه :

فذهب مالك والشافعى رحمهما الله والجماهير من السلف والخلف إلى أنه لا يكفر بل يفسق ويستتاب، فإن تاب وإلا قتلناه حدّاً كالزانى المُحْصَن، ولكنه يقتل بالسيف - لا بالرجم - وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر، وهو مروى عن على بن أبى طالب كرم الله وجهه، وهو إحدى الروایتين عن أحمد بن حنبل رحمه الله، وبه قال عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعى رضوان الله عليه. وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزنى صاحب الشافعى رحمهما الله إلى أنه لا يكفر ولا يقتل، بل يعزى ويحبس حتى يصلى.

احتج من قال بكفره بظاهر الحديث المذكور، وبالقياص على كلمة التوحيد. واحتج من قال لا يقتل بحديث « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » وليس فيه الصلاة. واحتج الجمهور على أنه لا يكفر بقوله تعالى ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا يَكْفُرُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴾ « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » [سورة النساء : ٤٨] وبقوله ﷺ « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » و « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة » « لا يلقى الله تعالى عبد بهما - أى الشهادتين - غير شاك فيحجب عن الجنة » و « حرم الله النار على من قال لا إله إلا الله » وغير ذلك .

واحتجوا على قتله بقوله تعالى ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٥] وقوله ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم» وتأولوا قوله ﷺ «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة» على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل، أو أنه محمول على المستحل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر، أو أن فعله فعل الكفار. والله أعلم.

وذكر النووي أن الشرك والكفر قد يطلقان بمعنى واحد، وهو الكفر بالله تعالى، وقد يفرق بينهما فيخص الشرك بعبدة الأوثان وغيرها من المخلوقات، مع اعترافهم بالله تعالى، ككفار قریش، فيكون الكفر أعم من الشرك، والله أعلم. وقال الماوردي في «الأحكام السلطانية» ص ٢٢١:

تارك الصلاة المفروضة حتى يخرج وقتها يسأل عن تركه لها، فإن قال: تركتها لنسيان أمر بها قضاء في وقت ذكرها، ولم ينتظر بها مثل وقتها، قال رسول الله ﷺ «من نام عن صلاة أو سها عنها فليصلها إذا ذكرها، ولا كفارة لها إلا ذلك» رواه مسلم وإن تركها لمرض صلاها بحسب طاقته من جلوس أو اضطجاع، قال تعال ﴿لَا يَكُفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦] وإن تركها جاحدا لوجوبها كان كافرا، حكمه حكم المرتد، يقتل بالردة إذا لم يتب، وإن تركها استقلا لفعلها مع اعترافه بوجوبها فقد اختلف الفقهاء في حكمه، فذهب أبو حنيفة إلى أنه يضرب في وقت كل صلاة ولا يقتل. وقال أحمد بن حنبل وطائفة من أصحاب الحديث: يصير بتركها كافرا يقتل بالردة. وذهب الشافعي إلى أنه لا يكفر بتركها ولا يقتل حدا ولا يصير مرتدا.

ولا يقتل ألا بعد الاستتابة، فإن تاب وأجاب إلى فعلها ترك وأمر بها فإن قال: أصلها في منزلي وكلت إلى أمانته ولم يجبر على فعلها بمشهد من الناس، وإن امتنع من التوبة ولم يجب إلى فعل الصلاة قتل بتركها في الحال على أحد القولين، وبعد ثلاثة أيام في

القول الثانى، ويقتل بسيف صبرا. وقال أبو العباس بن سريج، بقتله ضربا بالخشب حتى يموت، ويعدل عن السيف ليستدرك التوبة بتطاول المدى.

واختلف أصحاب الشافعى فى وجوب قتله بترك الصلوات الفوائت إذا امتنع من قضائها، فذهب بعضهم إلى أن قتله بها كالمؤقتات، وذهب آخرون إلى أنه لا يقتل بها، لاستقرارها فى الذمة بالفوات، ويصلى عليه بعد قتله، ويدفن فى مقابر المسلمين، لأنه منهم، ويكون ماله لورثته.

وإذا قد عرفنا حكم ترك الصلاة بأنه يدور بين الكفر والفسق، فإن الشهيد لو تركها جحدا كان كافرا، ولا تفيده الشهادة شيئا، فالجنة ونعيمها للمؤمنين خاصة وإن تركها كسلا كان فاسقا أثما، يمكن أن يدخل تحت قوله تعالى: ﴿ ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ وإذا لم يشأ الله له المغفرة يعاقب على ترك الصلاة، وبخاصة إذا علمنا أنها دين له أى حق له، والحق لا تسقط فلا بد من قضائها كما قال الترمذى « المواهب اللدنية للقسطلانى ج ٢ ص ٣٣٨ ». وقد صح فى الحديث الذى رواه مسلم « يغفر للشهيد كل شىء إلا الدين » فهل هو عام فى كل دين لله وللعباد، أو خاص بدين العباد لا يغفر إلا برده إليهم؟

قال النووى « شرح صحيح مسلم ج ١٣ ص ٢٩ » : وأما قوله ﷺ « إلا الدين » ففيه تنبيه على جميع حقوق الأدميين، وأن الجهاد والشهادة وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق الأدميين، وإنما يكفر حقوق الله تعالى.

فنرجو أن يغفر الله للشهيد ترك الصلاة، لأنها ليست دينا وحقا للأدميين، ولعموم مغفرة ما دون الشرك لمن يشاء.

س : هل المحاريب الموجودة الآن بالمساجد بدعة ؟

ج : يقول الله تعالى ﴿ يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات ﴾ [سورة سبأ: ١٣] ، وذلك خبر عن تسخير الجن لسيدنا سليمان عليه السلام وقيامهم بهذه الأعمال التي منها المحاريب .

والمحاريب جمع محراب، ومعناه في اللغة كما في القاموس المحبط : الغرفة وصدر البيت وأكرم مواضعه ، مقام الإمام من المسجد ، والموضع ينفرد به الملك فيتباعد عن السلطان ، وجاء في نهاية ابن الأثير: المحراب هو الموضع العالي المشرف ، وهو صدر المجلس أيضا ، ومنه محراب المسجد ، وهو صدره وأشرف موضع فيه . وجاء في تفسير القرطبي - إلى جانب المعاني المذكورة - أنه ما يرقى إليه بالدرج كالغرفة الحسنة ، كما قال « إذ تسورو المحراب » وقوله « فخرج على قومه من المحراب » أي أشرف عليهم .

وفي نهاية ابن الأثير أن النبي ﷺ أرسل عروة بن مسعود إلى قومه بالطائف ، فأتاهم ودخل المحراب محراباً له ، فأشرف عليهم عند الفجر ، ثم أذن للصلاة . وجاء فيها أيضا أن النبي ﷺ كان يكره المحاريب ، أي لم يكن يحب أن يجلس في صدر المجلس ، ويرتفع عن الناس ، كما جاء فيها أنه أتى برجل ارتد عن الإسلام فقال كعب : أدخلوه المذبح ، وضعوا التوراة ، وحلقوه بالله ، المذبح واحد المذابح وهي المقاصير ، وقيل : المحاريب .

والمذبح عند أهل الكتاب مقصورة مرتفعة نحو متر ونصف المتر ذات أعمدة ليس بينهما حواجز ، وفوقها سقف تحته خلاء توضع فيه القرابين . وهذه المقصورة داخل حجرة فسيحة أمام المعبد ، يصعد إليها بسلم ذي درجات قليلة تسمى الهيكل ، لا يدخله إلا الكهنة وأرباب الخطايا الذين يريدون المغفرة .

وهذه المحاريب للكنائس وبيوت العبادة لأهل الكتاب، وكانت تتعبد فيها مريم كما جاء فى قوله تعالى: ﴿كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا﴾ [سورة آل عمران: ٣٧] وقد نهى النبى ﷺ عنها، فقد جاء فى حديث رواه البيهقى: «اتقوا هذه المذابح» وفى رواية أبى شيبة «لا تزال هذه الأمة - أو قال أمتى - بخير ما لم يتخذوا فى مساجدهم مذابح كمذابح النصارى».

فهل محاريب المساجد الإسلامية الآن مثل محاريب النصارى؟ لا، لأنها ليست غرضا، وليست مرتفعة عن أرض المسجد، ولم يتميز بالجلوس فيها جماعة من المسلمين، وإنما هى علامات على اتجاه القبلة، وقد تكون مجوفة وغير مجوفة، تبين مقام الإمام من المأمومين، لأن السنة أن يقف الإمام إزاء وسط الصف.

فالحكم بكمراهة اتخاذ المحاريب «مقاصير ومذابح النصارى» أساسه إما اختفاء الإمام عن المأمومين، وإما ارتفاعه عليهم بدون مبرر، وكان الصحابة يكرهون أن يكون الإمام مرتفعا عليهم، لأنه يوحى بالكبر.

ومحاريب المسلمين الآن لا صلة لها بهذه الأسباب، فهى - كما سبق - علامة على القبلة، وتعليم جهتها أمر مشروع، وقد غرز النبى ﷺ خشبة فى مسجد قوم أسامة بعد أن خطه لهم، ليكون دليلا على القبلة. فدل هذا على مشروعية إرشاد المصلى إلى القبلة.

ولم يكن لمسجد النبى ﷺ فى زمنه محراب، وأحدثه عمر بن عبد العزيز. فهو ليس بدعة مذمومة «مجلة الأزهر - مجلد ٦ ص ٤٦٩، تفسير القرطبي ج ١١ ص ٨٤، ٨٥».

وجاء فى «إعلام الساجد بأحكام المساجد» للزركشى ص ٣٦٤: كره بعض السلف اتخاذ المحاريب فى المسجد، وفى مصنف عبد الرزاق عن الحسن أنه صلى واعتزل الطاق أن يصلى فيه، والطاق هو المحراب الذى يقف فيه الإمام.

وفى شرح الجامع الصغير للحنفية: لا بأس أن يكون مقام الإمام فى المسجد، وسجوده فى الطاق، ويكره أن يكون فى الطاق، لأنه يشبه اختلاف المكانين، ألا ترى

أنه يكره الانفراد . ١ هـ والمشهور الجواز بلا كراهة ، ولم يزل عمل الناس عليه من غير تكبير .

بعد هذا أقول ، إن محاريب المساجد اليوم ليست هي المحاريب والمقاصير التي في معابد أهل الكتاب ، وعلى هذا فلا كراهة في عملها ولا في الصلاة فيها ، ويوجد في بعض الكتب حملة عنيفة على المحاريب ، لكن المقصود منها محاريب أهل الكتاب بأوصافها التي لا توجد في محاريب المساجد « انظر كتاب غذاء الألباب للسفاري في الحنبلي ج ٢ ص ٢٧٣ » .

س : أتيت لي الفرصة فقامت بعمل عمره فى شهر رمضان، هل صحيح أنها تغنى عن الحج ؟

ج : روى مسلم أن النبى ﷺ قال « عمره فى رمضان تعدل حجة » وفى رواية « تعدل حجة مئى » . ولا يسأل عن حكمة هذا الثواب فذلك فضل من الله، والله واسع عليم، وهو سبحانه يرغب فى أداء العبادات من صلاة وصوم وزكاة وحج فى الحرم الشريف، فثواب الطاعة فيه مضاعف .

ومثل ذلك ما ورد من أن الصلاة الواحدة فى المسجد الحرام بمكة تعدل مائة ألف صلاة فيما سواه، فلا يجوز أن يتبادر إلى الذهن أن صلاة يوم فيه تغنى عن صلاة مائة ألف يوم، ولا داعى للصلاة بعد ذلك، فالعدل أو المساواة هنا هى فى الثواب فقط . فلا تغنى العمره عن الحج أبداً .

ومثل ثواب العمره فى رمضان ما رواه الترمذى وقال : حديث حسن غريب، عن أنس رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال « من صلى الصبح فى جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس، ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمره » قال أنس : قال رسول الله ﷺ « تامة تامة » وروى الطبرانى مثله عن أبى أمامة، وقال المنذرى : إسناده جيد . ورواه عن ابن عمر بروايات ثقات إلا واحداً ففيه كلام، وللحديث شواهد كثيرة « الترغيب والترهيب » ج ١ ص ١٢٥، ١٢٦ .

فالمراد من هذه الأحاديث هو الترغيب فى الثواب، وليس جواز الاكتفاء بفريضة عن فريضة .

س : إذا كان الإنسان في الصلاة هل ينظر أمامه أم إلى موضع سجوده أم إلى مكان آخر ؟

ج : تحدث القرطبي في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ج ٢ ص ١٦٠ عن هذه المسألة فقال : في هذه الآية حجة واضحة لما ذهب إليه مالك ومن وافقه في أن المصلي حكمه أن ينظر أمامه لا إلى موضع سجوده ، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي والحسن بن حي : يستحب أن يكون نظره إلى موضع سجوده ، وقال شريك القاضي : ينظر في القيام إلى موضع السجود ، وفي الركوع إلى موضع قدميه ، وفي السجود إلى موضع أنفه ، وفي القعود إلى حجره .

قال ابن العربي : إنما ينظر أمامه ، فإن حنى رأسه ذهب بعض القيام المفترض عليه في الرأس وهو أشرف الأعضاء ، وإن أقام رأسه وتكلف النظر ببصره إلى الأرض فتلك مشقة عظيمة وحرج ، وما جعل علينا في الدين من حرج ، أما أن ذلك أفضل فهو لمن قدر عليه . انتهى .

جاء في نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ١٩٦ أنه ﷺ كان إذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره إشارته ، رواه أحمد والنسائي وأبو داود ، وجاء فيه أيضا بعد حديث النهي عن رفع الأبصار إلى السماء أن ابن بطال قال : فيه حجة لمالك في أن ينظر المصلي يكون إلى جهة القبلة ، وقال الشافعي والكوفيون : يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب إلى الخشوع . ويدل عليه ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية ، زوج النبي ﷺ ، أنها قالت : كان الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا قام المصلي يصلي لم يَغْذُ بصر أحداهم موضع قدميه ، فتوفى رسول الله ﷺ ، فكان

الناس إذا قام أحدهم يصلى لم يعد موضع جبهته فتوفى أبو بكر فكان عمر فكان الناس إذا قام أحدهم يصلى لم يعد بصر أحدهم موضع القبلة، فكان عثمان وكانت الفتنة فتلفت الناس يميناً وشمالاً.

ثم قال عن هذا الحديث: فى إسناده موسى بن عبد الله بن أبى أمية لم يخرج له من أهل الكتب الستة غير ابن ماجه .

فالإجابة على السؤال ليس فيها دليل يعتمد عليه، وإنما هى اجتهادات وآراء، ومن وجهة نظرى أقول: كل مصلى حُرٌّ فى نظره ولكن يختار ما يساعد على الخشوع فى الصلاة، مع العلم بأن الرسول ﷺ نهى عن رفع البصر إلى السماء فقد روى مسلم والنسائى وأحمد أنه قال « ليتتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء فى الصلاة أو لتخطفن أبصارهم ». ونهى عن النظر إلى كل ما يلهى ويشغل المصلى عن صلاته . فقد روى البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها أنه صلى فى خميصة - كساء من خبز أو صوف - لها أعلام، أى بها ألوان مخالفة، فقال « شغلتنى أعلام هذه، اذهبوا بها إلى أبى جهم - هو عامر بن حذيفة - وأتوني بأنيجانيته » والأنيجانية كساء غليظ له وبر وليس له علم . وكان أبو جهم أهدى إلى الرسول الخميصة فطلب بدلها الأنيجانية .

وروى البخارى عن أنس قال: كان قرام لعائشة - ستر رقيق - سترت به جانب بيتها فقال لها النبى ﷺ « أميطى قرامك، فإنه لا تزال تصاويره تعرض لى فى صلاتى » .

ومع العلم أيضاً بأن تغميض العينين كرهه البعض وجوزه بعضهم بلا كراهة، لأن الحديث المروى فى الكراهة لم يصح .

قال ابن القيم: الصواب أن يقال: إن كان تفتيح العين لا يخل بالخشوع فهو أفضل وإن كان يحول بينه وبين الخشوع - لما فى قبلته من الزخرفة والتزيق أو غيره مما يشوش عليه قلبه - فهناك لا يكره التغميض قطعاً . والقول باستحبابه فى هذا الحال أقرب إلى أصول الشرع ومقاصده من القول بكراهته .

س : ما المراد من الاعتكاف، وما الدليل على مشروعيته، وما هو الثواب المترتب عليه ؟

ج : الاعتكاف معناه لزوم الشيء وحبس النفس عليه، سواء أكان خيراً أم شراً، قال تعالى : ﴿ ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٢] أى مقيمون على عبادتها، والمراد به شرعاً لزوم المسجد والإقامة فيه بنية التقرب إلى الله . والإجماع منعقد على مشروعيته، فقد كان النبي ﷺ يعتكف في كل رمضان عشرة أيام، فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوماً كما رواه البخارى، واعتكف أزواجه من بعده كما روى البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها . وحكمه أنه سنة، ويكون واجباً عند النذر، ويتأكد فضله في رمضان وفي العشر الأواخر منه .

والأحاديث التي وردت في فضله لم يتفق على صحتها، وإن كانت تقبل في فضائل الأعمال منها ما رواه الطبرانى والبيهقى والحاكم وصححه عن ابن عباس رضى الله عنهما « ومن اعتكف يوماً ابتغاء وجه الله جعل الله بينه وبين النار ثلاثة خنادق، أبعد مما بين الخافقين » وما رواه البيهقى « من اعتكف عشرة أيام في رمضان كان كحجتين وعمرتين » .

وهناك ترغيب في الاعتكاف أقل من يوم، فقد روى الخطيب وابن شاهين عن ثوبان أن النبي ﷺ قال « من اعتكف نفسه ما بين المغرب والعشاء في مسجد جماعة لم يتكلم إلا بصلاة وقرآن كان حقاً على الله تعالى أن يئني له قصراً في الجنة » .

س : رجل مريض بالشلل هل يجوز له أن يعتكف في بيته لمشقة اعتكافه في المسجد وهل يجوز للمرأة أن تعتكف في بيتها بدل أن تعتكف في المسجد أيضا ؟

ج : الاعتكاف سنة للرجال والنساء ، على أن يكون اعتكافهن بإذن أزواجهن ، فإن لم يأذن الأزواج جاز لهم إخراجهن من المسجد كما ذهب إليه الشافعي وأحمد ، وقد صح أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد النبوي ، وقد اتفقت المذاهب الأربعة على أن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد ، كما قال تعالى : ﴿ ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ [سورة البقرة : ١٨٧] وإن كان الإخبار عن واقع الحال لا يفيد الشرطية وأى مسجد من المساجد يجوز فيه الاعتكاف ، لعدم الدليل على تخصيص بعضها بالجواز.

وهذا ما رآه مالك والشافعي ، لكن أبا حنيفة وأحمد اشترطا أن يكون المسجد جامعاً عاماً تقام فيه الصلوات الخمس وصلاة الجماعة . والحديث الذي اعتمد عليه ضعيف ، وهو ما رواه الدارقطني « كل مسجد له مؤذن وإمام فالاعتكاف فيه يصلح » ومنهومه أن المسجد الخاص الذي لا يستقيم فيه الأذان وصلاة الجماعة لا يصح الاعتكاف فيه . والمسجد الجامع على كل حال إن لم يكن مشروطاً لصحة الاعتكاف فالاعتكاف فيه أفضل لإحراز ثواب الجماعة .

قال جمهور العلماء : لا يصح للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها ، لأنه لا يطلق عليه اسم المسجد عرفاً ، حيث يجوز بيعه ، وهذا يصدق بالمكان المخصص في البيت للصلاة ، أما غير المخصص فلا يجوز فيه الاعتكاف من باب أولى .
لكن الحنفية أجازوا للمرأة بوجه خاص أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان

المعد للصلاة، وفيه قول قديم للشافعي، وجاء في وجه للمالكية صحته للرجال والنساء في مسجد البيت .

والمريض بالشلل يصح اعتكافه في مسجد بيته على وجه للمالكية وأصحاب الشافعي، وكذلك على رأي محمد بن عمر بن لبابة المالكي كما ذكره ابن حجر في «الفتح» ونقله الشوكاني في «نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٨٣» عند شرح حديث رواه أبو داود من قول عائشة «ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع» .

س : اتفقت مع شخص على شراء شيء وأعطيته عربونا، ثم رجعت فى هذا البيع، فهل لى الحق فى استرداد العربون ؟

ج : إن العربون الذى يُدفع تمهيدا لشراء شيء أو استجاره يرجع فيه إلى اتفاق الطرفين، أو إلى العرف الجارى فى الوسط الذى يتعاقد فيه المتعاقدان. فلو كان هناك اتفاق على إرجاعه إن لم يتم العقد، أو كان العرف يقتضى بذلك وجب إرجاعه لمن دفعه، ولو كان هناك اتفاق على سقوط حق المشتري أو المستأجر فيه إن لم يتم العقد أصلا، أو لم يتم فى مدة معينة، أو كان العرف يقتضى ذلك سقط حقه فيه، فالأصل هو الاتفاق، فإن لم يوجد فالعرف. ولا يوجد نص يمنع ذلك، وما رواه ابن ماجه أن النبى ﷺ نهى عن بيع العربون ضعه الإمام أحمد وأجاز بيع العربون، لما رواه عن نافع بن عبد الحارث أنه اشترى لعمر دارا للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم، فإن رضى عمر كان البيع نافذا، وإن لم يرض فلصفوان أربعمائة درهم. وقال ابن سيرين وسعيد بن المسيب: لا بأس إذا كره السلعة أن يردها ويرد معها شيئا، وأجازه أيضا ابن عمر، لكن كل ذلك فى عقد تمت فيه الصفقة مع الخيار، أما إن لم يتم العقد فالأمر متروك للاتفاق والعرف.

هذا، وقد ذكر الشوكانى فى « نيل الأوطار ج ٥ ص ١٦٣ » أن حديث النهى عن بيع العربون وإن كان ضعيفا فله طرق يقوى بعضها بعضها، وأخذ به أبو حنيفة ومالك والشافعى، وعلل حرمة عند هؤلاء الأئمة بأن فيه شرطين فاسدين، أحدهما شرط كون ما دفعه إليه يكون مجانا بلا مقابل إن لم يتم العقد. وذلك إذا كان الشرط أن يأخذ البائع العربون إذا لم يتم العقد. والشرط الثانى الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع، وقال: إذا دار الأمر بين الحظر والإباحة ترجح الحظر.

وأرى الأخذ بمقتضى الشرط إن وجد فالمؤمنون عند شروطهم، ومثله العرف إن لم يوجد شرط، وما دام الأمر خلافاً، فلا مانع من الأخذ بأى رأى.

س : ما هو المقصود ببيع العينة وما حكمه ؟

ج : بيع العينة - بكسر العين أى السلف - أن يشتري شخص سلعة من شخص آخر بضمن فى الذمة ، ثم يبيعها المشتري إلى البائع بضمن أقل يأخذه نقدا ، وهو ممنوع شرعا ، لأن فيه حيلة الربا ، وقد ورد فيها من حديث عائشة الذى رواه الدارقطنى وابن عمر الذى رواه أحمد وأبو داود منعهما ، وهى تفارق صورة أخرى أن يشتري شخص سلعة بضمن أجل ثم يبيعها من شخص آخر غير البائع بضمن أقل نقدا ، وهذه جائزة لأن المشتري غير البائع ، والأولى من حيل الربا .

ومن المحرم بيع ما لم يقبضه المشتري ، كأن يشتري سلعة بضمن ثم يبيعها لشخص آخر قبل أن يقبضها . لأن النبى ﷺ قال لحكيم بن حزام « لا تبع ما ليس عندك » وقال « لا يحل سلف وبيع ، ولا بيع ما ليس عندك » وقال « من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه » قال ابن عمر : كنا نشترى الطعام جزافا ، فبيعت رسول الله ﷺ من ينهانا أن نبيعه حتى ننقله إلى رحالنا ، وثبت عنه ﷺ أنه نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم .

والطرق التى روى بها النهى عن بيع العينة ضعيفة وإن كان يقوى بعضها ببعض ، وقال بحرمة هذا البيع مالك وأبو حنيفة وأحمد ، وأجازاه الشافعى وأصحابه ، ناظرين إلى صحة صورة البيع ، أما النية فلا شأن لها بذلك ، والآخرى نظروا إلى القصد من هذا البيع والتحايل به على الربا فحرموه « نيل الأوطار للشوكانى ج ٥ ص ٢٢٠ » .

س : نسمع أن هناك يبيع اسمه بيع الوفاء ، فما المقصود منه وما حكمه ؟

ج : صورة بيع الوفاء أن يقترض المحتاج مبلغا من المال من شخص ، ثم يبيع له فى نظير ذلك جزءا معيناً من الأرض تزيد قيمته على قيمة القرض ، ويكون البيع لمدة معينة ينتفع فى أثنائها الدائن بالأرض انتفاع المالك لها ، وفى نهاية المدة إذا لم يسدد المقرض المبلغ تصير الأرض ملكا تاما للدائن فى مقابل القرض .

قال بعض العلماء : إن صورة العقد أنها بيع ولكن لأجل يفسد بعد انتهائه ، وهذا يبطل العقد ، لأن طبيعة البيع أنها للتملك الدائم لا المؤقت ، وما تزال الأرض ملكا لصاحبها الذى باعها .

وقال بعضهم : إنها رهن فى صورة عقد بيع ، وحكم الرهن أن الأرض ما تزال مملوكة لصاحبها الذى رهنها ، ولا يتصرف فيها المرتهن إلا بإذن الراهن ، وعند سداد الدين ترد الأرض لمالكها ، وعند عدم السداد يمكن بيع الأرض ليستوفى الدائن منها حقه وما بقى من ثمنها فهو لمالكها .

قال البدر العيني شارح البخارى فى كتابه « المسائل البدئية » : بيع الوفاء أن يقول البائع للمشتري : بعت منك هذا بمالكك على من الدين ، على أنى متى وفيت الدين فهو لى . فهو فى الحقيقة رهن ، والمبيع فى يد المشتري كالرهن فى يد المرتهن لا يملكه ، ولا يساح له الانتفاع به إلا بإذن المالك ، وهو ضامن لما أكل من ثمره واستهلك من عينه ، والدين ساقط بهلاكه فى يده إذا كان فيه وفاء بالدين . قال المصنف : والصحيح أن العقد الذى جرى بينهما إن كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ، فإن ذكرنا شرط الفسخ فى البيع فسد البيع ، وإلا فإن تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء على وجه النفاذ ، أو تلفظا بالبيع الجائر جاز البيع ، ويلزم الوفاء بالميعاد ، لأن المواعيد قد تكون لازمة فيجعل الميعاد لازما لحاجة الناس . انتهى « مجلة الإسلام - المجلد الرابع - العدد ١٢ » .

س : يقول بعض الناس إن القرض الذي جر نفعا ليس ربا، لأنه لم يرد حديث صحيح عن النبي ﷺ بهذا المعنى، فهل هذا صحيح ؟

ج : القرض إعطاء شيء للغير يستفيد به ليرده أو يرد مثله إليه، وهو أمر مشروع داخل في مضمون التعاون على البر، بل مندوب إليه ومرغب فيه، لأن الغالب فيه أن يكون من حاجة، وحديث مسلم يقول « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » وفي حديث يقبل في فضائل الأعمال رواه ابن ماجه عن أنس « الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بشمانيه عشر » والله سبحانه يقول ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٥] .

وقال ابن مسعود: ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقتها مرة . رواه ابن ماجه مرفوعا إلى النبي ﷺ، والصواب أنه موقوف على ابن مسعود « نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤٣ » .

والقرض يكون من النقود ومن الأطعمة وكل ما له مثل، كما يكون من الحيوانات، على رأى الجمهور، فقد استقرض رسول الله ﷺ جملا، وأعطى صاحبه أحسن منه كما رواه مسلم وغيره وقال « خيركم أحسنكم قضاء » ومنع أبو حنيفة قرض الحيوان .

والواجب على المقرض رد القرض بدون زيادة عليه، فقد أجمع المسلمون نقلا عن نبيهم ﷺ أن اشتراط الزيادة في السلف ربا ولو كانت قبضة من علف - كما قال ابن مسعود - أو حبة واحدة، ويجوز أن يرد أفضل مما يستلف إذا لم يشترط ذلك عليه كما فعل النبي ﷺ وكما قال: كما رواه البخارى ومسلم « إن خيركم أحسنكم قضاء » .

وإهداء المقرض إلى المقرض ورد فيه حديث ابن ماجه « إذا أقرض أحدكم أخاه

قرضاً فأهدى له أو حملة على دابته فلا يقبلها ولا يركبها، إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك» وهو حديث ضعيف، وورد في تاريخ البخاري حديث «إذا أقرض فلا يأخذ هدية» وجاء في صحيح البخاري أن عبد الله بن سلام قال لأبي بردة بن أبي موسى لما قدم المدينة: إنك بأرض فيها ربا فاش، فإذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك جملتين أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذه فإنه ربا. والقت هو الدريس أو البرسيم المحفف.

إزاء هذه المأثورات قال جمهور العلماء: يجوز رد القرض بما هو أفضل منه إذا لم يكن ذلك مشروطاً في العقد، وقال المالكية: إذا كانت الزيادة بالعدد لم يجز، كرد الواحد اثنين، وإن كانت بالوصف جازت، كرد الحيوان الكبير بدل الصغير.

ولا يلزم من جواز الزيادة في القضاء على مقدار الدين أن تجوز الهدية ونحوها قبل القضاء، لأنها بمنزلة الرشوة. يقول الشوكاني «نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤٦»: «والحاصل أن الهدية والمعاري ونحوهما إذا كانت لأجل التنفيس في أجل الدين، أو لأجل رشوة صاحب الدين، أو لأجل أن يكون لصاحب الدين منفعة في مقابل دينه فذلك محرم، لأنه نوع من الربا أو رشوة، وإن كان ذلك لأجل عادة جارية بين المقرض والمستقرض قبل التدين فلا بأس. وإن لم يكن ذلك لغرض أصلاً فالظاهر المنع، لإطلاق النهي عن ذلك. وأما الزيادة على مقدار الدين عند القضاء بغير شرط ولا إضمار فالظاهر الجواز من غير فرق بين الزيادة في الصفة والمقدار والقليل والكثير، بل هو مستحب كما قال الشافعية لحديث «إن خيركم أحسنكم قضاء».

ثم يقول الشوكاني بعد ذلك وهو إجابة عما ورد في السؤال: مما يدل على عدم حل القرض الذي يجبر إلى المقرض نفعاً ما أخرجه البيهقي في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفاً بلفظ «كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا» ورواه في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفاً عليهم، ورواه

الحارث بن أبي أسامة من حديث علي عليه السلام بلفظ: إن النبي ﷺ نهى عن قرض جر منفعة وفي رواية: كل قرض جر منفعة فهو ربا. وفي إسناده سوار بن مصعب، وهو متروك قال عمر بن زيد في المغنى: لم يصح فيه شيء، ووهم إمام الحرمين والغزالي فقالا: إنه صح، ولا خيرة لهما بهذا الفن. انتهى.

يؤخذ من هذا أن « كل قرض جر نفعا فهو ربا » ليس حديثا مرفوعا إلى النبي ﷺ ولا مانع من الأخذ به ما دامت تتفق دلالة مع ما ورد من القرآن في تحريم الربا، وعمل الصحابة وفتوى الفقهاء تؤيده.

وأما الحكم فخلاصته: إن كان النفع مشروطا فهو ربا، وإلا فهو جائز، ومثل الشرط العرف، لقاعدة: المعروف عرفا كالمشروط شرطا. والهدايا إن كانت من أجل القرض فهي حرام، وإلا فهي جائزة.

س : ما الفرق بين القرض الحسن، والقرض من البنك لقاء زيادة، وذلك للحاجة إليه، للاستهلاك أو للإنتاج ؟

ج : القرض هو إعطاء المال على سبيل استرداده بعد فترة معينة، والمال قد يكون نقدا وقد يكون عينا كالْبُرِّ والشعير، وقد يكون حيوانا، وذلك عند جمهور الفقهاء، ومنع الحنفية قرض الحيوان .

والقرض الحسن هو الذى لا تشترط فيه زيادة عند رده، وثوابه عظيم عند الله سبحانه، لأنه من باب التيسير على المعسر، والتعاون على الخير، وقيل إن ثوابه أفضل من ثواب الصدقة، لأن القرض يكون من حاجة، بخلاف الصدقة، وروى فى ذلك حديث مقبول « الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر » .

وكان القرض فى الجاهلية مشروطا بزيادة فى نظير تأجيل الدَّين، وتكرر الزيادة بتكرار الأجل، ويطلق عليه لفظ « الربا » .

ومن صورته كما قال ابن حجر: أن يدفع الواحد ماله إلى غيره إلى أجل مسمى، على أن يأخذ منه كل شهر قدرا معينا، ورأس المال باق بحاله، فإذا حل طلبه، فإن تعذر الأداء زاد فى الحق والأجل .

والقرض من البنك بفائدة حرام، بناء على القول المأثور الذى تدعمه النصوص الصحيحة « كل قرض جر نفعا فهو ربا » .

وقد يقال : إن الفائدة على القرض هى لتغطية نفقات البنك والعاملين فيه، وتقاس على نفقة القرض المنقول إلى مكان غير مكان التعاقد عليه، فعن مالك أنه بلغه أن عمر رضى الله عنه سئل فى رجل أسلف طعاما على أن يعطيه إياه فى بلد آخر، فكره عمر وقال : أين كراء الجمل ؟ فالمقرض طلب من المقرض نفقة نقل القرض إلى البلد الآخر، ولكن عمر كره أن يتحملها المقرض، لأنه مقتضى العقد، والكراهة بمعنى التحريم .

وجاء في فقه الشافعية أن من اقترض من إنسان شيئا وجب عليه أن يرده إلى المقرض في محل الإقراض إذا كان القرض يحتاج نقله إلى نفقة فإذا لم يتحمل المقرض تلك النفقة لا يجبر المقرض على القبول، وإنما يجبر المقرض على دفعها أو تسليم القرض في محل الإقراض. وورد مثله عن المالكية والأحناف. « الأعمال المصرفية والإسلام » ص ٨٣، ٨٤.

وجاء أيضا جواز احتساب الأجر على العمل عامة، كأجر السمسرة وأجر كتابة الوثائق والسجلات والخطابات.

والبنوك الحالية تحتاج في نشاطها إلى تغطية نفقات العاملين بها، فلتكن من الفائدة التي تفرض على القرض.

لكن رُد على ذلك بأن الفائدة لو كانت في مقابل النفقات لكانت موحدة في كل البنوك. لكنها تختلف باختلاف مركز المقرض والضمان المتقدم ومدة القرض، كما أنها تتكرر كل عام طيلة مدة القرض، مع أنها لو أريد إلحاقها بالنفقة فلا بد من أخذها من أول العام فقط، وعلى ذلك فقياس الفائدة على أجرة السمسار ونفقة القرض غير جائز.

وقد يقال أيضا: إن الفائدة على القرض جزء من ربح مضاربة لأن القرض الذي يقدمه البنك إما استهلاكى وإما إنتاجى، والإنتاجى يستثمر عن طريق المضاربة، التى يكون فيها المال من جهة البنك والعمل من جهة المقرض، على أن يقسم الربح بينهما بنسبة معلومة شائعة.

ورد عليه بأن المضاربة لا يجوز فيها اشتراط ضمان المال على المضارب عند الخسارة ولا يجوز تحديد الربح كخمس أو عشرة لأحد المتعاقدين، ونشاط القرض من البنك يتحملة المقرض وحده، والربح محدد وليس نسبيا.

وقد نازع بعض فقهاء العصر فى ذلك فأجازوا تحديد الربح، لأنه لا يشبه الربا

المخرب للبيوت، والتراضى على ذلك موجود بين الطرفين، ولا دليل على جعل الربح بالنسبة، والفائدة المحرمة ما كانت مضاعفة ومركبة .

ورد ذلك بنفى عدم الدليل على المضاربة بشروطها المعروفة، فالإجماع منعقد عليها وأن تحديد نسبة الربح مأخوذ عن على رضى الله عنه، وأجمع فقهاء السلف عليه دون مخالف لهم فإقرار الرسول ﷺ والصحابة أن يكون الربح مشاعا لا محددًا أمر مجمع عليه توارثه الخلف عن السلف .

هذا، وقد قيل : إنه يشك في صدور هذه الآراء المحللة للفائدة على القرض إلى أصحابها، وأن بعضهم رجع عنها، « يراجع في توضيح ذلك الكتاب المذكور » .

س : ما حكم الدين فيمن يحلف بالطلاق ثلاثا ليسهل عمليات البيع والشراء، وما حكم الدين في الأرباح التي يحققها بهذا الأسلوب ؟

ج : معلوم أن أبغض الحلال إلى الله الطلاق، ومعلوم أن الإسلام نهى عن الحلف بغير الله، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليسكت، حتى الحلف بالله لا يلجأ إليه إلا عند الحاجة الملحة، كما قال تعالى ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٤] على ما فسرهُ البعض بالنهي عن الحلف للحمل على البر والتقوى والإصلاح، والتأكيد على عمل الخير.

والذي يحلف بالطلاق من أجل ترويج بضاعة إن كان كاذباً فزوجته طالق على رأى جمهور الفقهاء، ورأى بعضهم أن الحلف به معلق إن لم يقصد طلاق زوجته فلا يقع طلاق، وعليه كفارة يمين إن كان كاذباً.

ونحذر التجار من الحلف مطلقاً لترويج البضاعة، وبخاصة إذا كان الحلف كذباً، فالكسب الذى يأتى من هذا الطريق الكاذب حرام، وأبما عبد نبت لحمه من سحت فالنار أولى به، وقد جاء الحديث ناهياً عن مثل هذا الحلف فقال ﷺ فيما رواه أحمد بإسناد جيد والحاكم وصححه « إن التجار هم الفجار » قالوا: يا رسول الله أليس قد أحل الله البيع؟ قال « بلى ولكنهم يحلفون فيأثمون، ويحدثون فيكذبون » وفيما رواه البخارى ومسلم « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم، رجل على فضل ماء بفلاة يمتعه ابن السبيل، ورجل يبيع رجلاً بسلعته بعد العصر فحلف بالله لأخذها بكذا وكذا، فصدقه فأخذها وهو على غير ذلك، ورجل يبيع إماماً لا يبايعه إلا للدنيا فإن أعطاه منها ما يريد وفى له، وإن لم يعطه لم يوف » وفيما رواه مسلم « إياكم وكثرة الحلف فى البيع، فإنه ينفق - أى يروج السلعة - ثم يمحى » أى يذهب البركة.

س : يحدث أن بعض الأشخاص يدخلون في الإسلام وتنقطع صلتهم بأهلهم ثم يموت هو، أو يموت قريبه غير المسلم فهل يكون بينهما توارث وإذا كان الإسلام قد أحل زواج الكتابية، فهل لو مات أحد الزوجين يرثه الآخر ؟

ج : لا خلاف بين أحد من العلماء في أن الكافر لا يرث من تركته المسلم شيئا إذا كانت بينهما صلة زواج أو قرابة، كأن تزوج المسلم كتابية ومات عنها، أو أسلم كافر ومات والورثة مازالوا مصرين على الكفر حتى قسمت التركة .

واختلفوا فيما إذا مات المسلم ثم أسلمت زوجته أو أحد أقاربه قبل توزيع التركة فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم إلى أن الكافر لا يرث من تركته المسلم شيئا بأي سبب من أسباب الميراث ، لا فرق بين أن يسلم الكافر قبل تقسيم التركة أو لا يسلم، وذهب أحمد بن حنبل إلى أن الزوجة الكتابية ترث من تركته زوجها المسلم، وأن القريب الكافر يرث من قريبه المسلم إذا أسلم كل واحد منهما قبل أن تقسم التركة .

أما ميراث المسلم من الكافر، في مثل الزوج يرث زوجته الكتابية، والمسلم يرث قريبه الكافر، فقد اتفق الأئمة الأربعة أيضا على أن المسلم لا يرث من الكافر شيئا بسبب الزوجية أو القرابة .

وكان معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان وسعيد بن المسيب ومسروق والنخعي ومحمد بن الحنفية وإسحاق بن راهويه يرون أن المسلم يرث من الكافر بسبب الزوجية أو القرابة، وهو رأى ضعيف، وما جاءوا به لا ينهض دليلا لصحة الرأي .

هذا، وأما المرتد عن الإسلام فذهب الشافعية والمالكية إلى أنه لا يرث أحدا من المسلمين أو من غيرهم بأي سبب من أسباب الميراث، ولا يرثه أحد من المسلمين

أو من غيرهم كذلك ، حتى لو ارتد أخوان عن الإسلام إلى النصرانية أو غيرها لا يرث أحدهما الآخر.

وذهب أبو حنيفة إلى أن المرتد لو كان رجلا وبقي على رده حتى مات فماله الذي كسبه قبل الردة تركه تقسم بين الورثة المسلمين ، أما ما له الذي كسبه في حال رده فيكون فينا للمسلمين ، وإن كان المرتد امرأة فجميع ما تركه يكون تركه تقسم بين ورثتها المسلمين ، سواء كسبه قبل الردة أم بعدها ، « محمد محي الدين على شرح الرحبية » .

س : هل الزوج ملزم بأن يدفع تكاليف أداء زوجته لفريضة الحج، ولمن تكون الأولوية إذا توفّر مع الزوج مال يكفى لقيام فرد واحد بأداء الفريضة، وهل له أن يأخذ من مالها ليؤدى فريضة الحج ؟

ج : ١ - لا يلزم الزوج لزوجته إلا بنفقتها الممثلة فى الطعام والكسوة والمسكن، مع اختلاف العلماء فى نفقة العلاج وفى توفير خادم وتجهيز الموت، أما أن يدفع تكاليف حجها فليس بواجب عليه، فالحج فرض على القادر المستطيع، فإن كانت تملك مالا يكفى للحج وجب عليها الحج من مالها هى، ولا يلزم الزوج بدفع أى شىء لها، ولا يعاقب على التقصير، أما إن تبرع بذلك فهو خير، وله ثواب إن شاء الله، وهو من المعاشرة بالمعروف والتعاون على الخير.

٢ - إذا لم يوجد مع الزوج إلا مال يكفى أن يحج به فرد واحد فهو المقدم طبعاً، ويجب عليه الحج لأول مرة، وكذلك إذا احتاجه لنفقته هو وحده، والحديث واضح فى ذلك « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » رواه البخارى ومسلم. وفى صحيح مسلم عن حديث جابر أن النبى ﷺ قال لرجل « ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شىء فلاملك، فإن فضل شىء فللذى قرابتك ».

٣ - إذا كان للزوجة مال خاص ورثته عن أهلها أو ملكته من أية جهة كانت فهو حق خالص لها، ويجب عليها الحج منه لأول مرة، ولا يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً منه ليحج إلا بإذنها ورضاها، قال تعالى ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً، فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُنَّ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ [سورة النساء : ٤] وقال ﴿ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا، أَنْتُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِهَتَانَا وَإِنَّمَا مِيتَانَا ﴾ [سورة النساء : ٢٠] وإذا كان هذا فى الصداق الذى دفعه لها فبالأولى لا يجوز أن يأخذ منها شيئاً لم يأت عن طريقه هو لكن لو استعان بمال الزوجة على سبيل الهبة أو القرض ليحج فلا مانع منه ولها ثواب مساعدتها لزوجها على الحج.

س : ما المراد بالقواعد من النساء المذكورات في القرآن الكريم ؟

ج : سورة النور نزلت فيها أحكام كثيرة خاصة بالمحافظة على الأعراض ، من وضع عقوبات رادعة للتعدى عليها ، ومن آداب تتبع للوقاية من الوقوع في الفاحشة المنكرة ، وقد أمر الله فيها ألا يبدى النساء زيتهن إلا ما ظهر منها ، وأن يضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زيتهن الداخلية التي من شأنها أن تستر - إلا لجماعة مخصوصين لا يخشى منهم السوء غالباً ، كالمحارم - وكل ذلك للحفاظ على المرأة وعلى سمعتها وسمعة أهلها ، وتبعاً بالمجتمع عن الفوضى والفساد .

والمرأة يجب عليها ستر كل جسمها عن الأجانب بما لا يصف ولا يشف ، مع آراء في كشف الوجه والكفين عند عدم الفتنة ، وكل ذلك في الشابة أو غير المتقدمة في السن . أما العجوز فقد جاء فيها قوله تعالى ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة ، وأن يستعففن خير لهن والله سميع عليم ﴾ [سورة النور : ٦٠] .

والقواعد جمع قاعد ، وهي العجوز التي قعدت عن التصرف من أجل كبر السن ، وقعدت عن الولد والعادة الشهرية كما قال أكثر العلماء ، وقال ربيعة : هي التي إذا رأيتها تستقذرها من كبرها . ومعنى وضع الثياب : خلعها ، والمراد أن العجوز لا حرج عليها في أن تخفف من بعض ثيابها الكثيفة التي كانت معتادة عند الخروج لزيادة التصون والستر ، بمعنى أنه يجوز لها أن تخلع خمارها الذي يستر رأسها ، أولاً لتقله عليها وهي المسنة ، وثانياً لأن شيب شعرها لا يفتن من يقع نظره عليه ، وبخاصة أنها في الغالب ملازمة للبيت لا تخرج منه لغير ضرورة ، وقد يدخل رجل أجنبي فلا عليها أن يرى بعض شعرها ، ومع ذلك فالاستعفاف بدوام الستر أفضل ، وكل هذا بشرط ألا يكون هناك تبرج

وظهور بالزينة المغرية، كوضع أصباغ وغيرها من أجل لفت الأنظار إليها على الرغم من كبر سنها، فإن ذلك حرام لسوء القصد.

ومع ذلك فقد قال بعض العلماء: إن العجوز كالشابة فى وجوب الستر الكامل، ومعنى وضع ثيابها هو خلع الجلباب أو العباءة التى فوق غطاء الرأس للتخفيف مع بقاء الرأس مستورا، ومهما يكن من شئ فليكن هناك حساب للفتنة وحساب للقصد والنية وأثر التطور والظروف فى ذلك.

س : ما رأى الدين فى إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس التشريعية ؟

ج : من ضمن ما حصلت عليه المرأة المسلمة حديثاً حق إعطاء صوتها لمن يرشح لبعض المجالس ، فى ظل الحكم الديمقراطى ، وليس فى إعطائها هذا الحق أو ممارسته ما يمنعه شرعاً ، وبخاصة إذا طلب منها ذلك ، فهو لا يعدو أن يكون شهادة بصلاحية شخص أو عدم صلاحيته ، وقضية التواصى بالحق والتناصح تؤكد هذا الحق . لكن العلماء اشتروا فىمن يختارون الخليفة : العدالة الجامعة لشروطها ، والعلم الذى يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتمدة فيها ، والرأى والحكمة المؤدىبان إلى اختيار من هو أصلح للإمامة وتبدير المصالح أقوم وأعرف . وإذا كانت هذه الشروط لم تتحقق حتى فى الرجال ، حيث إن الانتخاب فى الدساتير المعمول بها فى كثير من البلاد الإسلامية لا يحتم وجودها ، فهل يمكن أن تتحقق فى النساء ؟ وإذا أمكن أن تتحقق فهل يوجد ذلك فى عالم الواقع ؟ ذلك يحتاج إلى نظر . « الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦ » .

أقول هذا لأن الدساتير الحالية تعطى حق الترشيح لمن أعطى حق التصويت ، فلو أن الأمر اقتصر على إعطاء صوتها إذا وجدت فيها المواصفات التى ذكرها الماوردي ما كان هناك اعتراض ، لكن الذين ينادون بإعطائها هذا الحق يربطون بينه وبين حق الترشيح لتمثيل الشعب فى المجالس التشريعية ، وبالتالي إذا اشتركت فى انتخاب الإمام أو الحاكم جاز لها الترشيح لهذا المنصب ، فالتصويت سُلّم للترشيح ، والقوانين الوضعية لا تلتزم حدود الدين فى الوقوف عند منح امتياز معين . ومن هنا لا يجوز القول بجواز تصويتها لأنه وسيلة إلى منوع ، كما قرره لجنة الفتوى

بالأزهر ونشر فى المجلد فى يونية ١٩٥٢م، ونصها مذكور فى ص ٤٤٨ من الجزء الثانى من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام، وجاء فيها: أن وسيلة الشيء تأخذ حكمه، وأن حركة عائشة ضد على رضى الله عنه لا تعد تشريعاً وقد خالفها فيها كثيرون، وأن مبايعة النساء للنبي لا تثبت زعامة ولا رئاسة ولا حكماً للرسول، بل هى مبايعة على الالتزام بأوامر الدين ثم ذكرت اللجنة عدم جواز ترشيح المرأة للمجالس التشريعية، لأن فيه معنى الولاية العامة وهى ممنوعة بحديث البخارى وغيره: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» وهذا ما فهمه أصحاب الرسول وجميع أئمة السلف، ووضحت المبررات لذلك، ثم ذكرت أن منع المرأة من التصويت والترشيح لم ينظر فيه إلى شيء آخر وراء طبيعة هذين الأمرين، أما ما يلازم عملية الانتخاب المعروفة والترشيح لعضوية البرلمان من مبدأ التفكير إلى نهايته فإننا نجد سلسلة من الاجتماعات والاختلاطات والأسفار للدعاية والمقابلات وما إلى ذلك، مما نشفق على المرأة أن تترج بنفسها فيها، ويجب تقدير الأمور وتقدير الأحكام على أساس الواقع الذى لا ينبغى إغفاله أو التغافل عنه.

هذا ما قرره لجنة الفتوى بالأزهر سنة ١٩٥٢، فهل يقبل فى هذه الأيام أو يرفض؟ وهل للمادة الثانية فى الدستور المصرى اعتبار فى التشريع؟

س : هل صحيح أن السكين التي عليها دم يمكن أن تطهر بمسحها بقطننة دون غسل بالماء ؟

ج : في فقه المذاهب الأربعة عند الحنفية أن من وسائل تطهير النجاسة المسح الذي يزول به أثر النجاسة ، ويطهر به الصقيل الذي لا مسام له كالسيف والمرآة والظفر والمعظم والزجاج والآنية المدهونة ونحو ذلك ، وفيه أيضا عندهم أن القطن إذا تنجس يطهر بندفه ولا حاجة إلى غسله .

س : خطبنى شاب ووافق أبى عليه وقرأ الفاتحة معه، ثم تبين أنه ليس على ما كنا نظن فيه، فهل يجوز نقض الفاتحة وفسخ الخطبة أم أن ذلك حرام؟

ج : الوعد بالزواج لا يلزم الوفاء به، وبخاصة إذا ظهر ما يسره، وفترة الخطبة فترة اختبار وامتحان واستطلاع، لا ترتب عليها حقوق، ويجوز لكل من الطرفين أن يعدل عن الوعد على الرغم من قراءة الفاتحة، فالفاتحة ليست عقدا، ولكن قراءتها من باب التبرك بها.

ومهما يكن من شيء فإن الوفاء بالوعد - كما قال ابن حجر الهيتمى فى كتابه «الزواجر» الجزء الأول ص ١٠٩ - مندوب عند الشافعية وليس بواجب، ومخالفة المندوب جائزة ليست محرمة ولا عقوبة عليها، والنصوص الواردة بالأمر بالوفاء هى فى العهود والعقود، والفرق بينهما وبين الوعود يرجع فيه إلى الكتاب المذكور.

س : في بعض البلاد غير الإسلامية يصرون على أن المسلم لو تزوج بكتابية فلا بد من عقد الزواج بالكنيسة، فهل يعتبر ذلك حراماً، مع أنه لم ينطق بكلمة مما يقوله القسيس ؟

ج : إذا تم زواج المسلم بالمسيحية على الطريقة المدنية - بإيجاب وقبول وحضور شاهدين مسلمين كان الزواج صحيحاً شرعاً، أما إجراؤه في الكنيسة على الطريقة المعهودة عندهم فلا يصح، وإذا تحتم العقد في الكنيسة فليكن بعد إجراء العقد على الطريقة الشرعية في أي مكان آخر، وإلا فليكن العقد بعد الانتهاء من إجراءات الكنيسة، أما إذا لم يتحتم العقد في الكنيسة فلا حاجة إلى الذهاب إليها والعقد بها .
«الفتاوى الإسلامية - المجلد الخامس ص ١٩٢٧» .

س : يقول بعض الناس إن عقد الزواج في شهر المحرم حرام أو شؤم، فهل هذا صحيح؟

ج : روى البخاري من طريق عروة أن السيدة عائشة رضی الله عنها قالت : تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، وبنى بي في شوال، فأى نساء رسول الله ﷺ كان أحظى عنده مني؟ قال عروة : وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شوال.

لقد حرص كثير من الناس على تحرى عقد الزواج في يوم معين من الأسبوع، أو شهر معين عن السنة، تحرياً يترتب عليه أحياناً نزاع أو تشاؤم ورجم بالغيب عن فشل الزواج إن خولف فيه المعتاد من هذه الأوقات.

وهذه عادة جاهلية تردُّ على بطلانها السيدة عائشة بهذا الحديث، فقد كانوا يتطيرون أى يتشاءمون من شهر شوال، لما فى اسمه من معنى الإشالة والرفع، فيقال عندهم : شال لبن الناقة أى ارتفع وقل، ويقال : شالت الناقة بذنبها إذا امتنعت عن الفحل أن يطرقها. فهم يخافون أن تمتنع الزوجة عن زوجها إذا أرادها، ويقال : شالت نعماتهم إذا ماتوا وتفرقوا، والنعمامة يراد بها الجماعة، فالمهم أنهم كانوا يتطيرون بهذا الشهر ويمتنعون عن الزواج فيه.

وقد ذكرت كتب السيرة أن النبي ﷺ عقد لفاطمة بنته على علي بن أبى طالب بعد بنائه بعائشة بأربعة أشهر ونصف الشهر، وحيث قد علمنا أن زواجه وبناءه بعائشة كان فى شوال فيكون زواج فاطمة فى شهر صفر، وذكر بعضهم أنه كان فى أوائل المحرم.

ومهما يكن من شئ فلا ينبغي التشاؤم بالعقد فى أى يوم ولا فى أى شهر، لا فى شوال ولا فى الحرم ولا فى صفر ولا فى غير ذلك، حيث لم يرد نص يمنع الزواج فى أى وقت من الأوقات ما عدا الإحرام بالحج أو العمرة.

س : رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً ولم يجد مسكناً لأولاده حيث ستكون هي حاضنة لهم، إلا السكن الذي هو فيه، فهل يجوز أن يسكن هو في هذا البيت أم لا بد من الفصل بينه وبينها بمسكن آخر ؟

ج : إذا حدث الطلاق صارت المرأة أجنبية عن زوجها في بعض الأحكام . وإذا كان الطلاق بائناً بينونة صغرى أو كبرى فلا يحل له أن يتمتع بها بأى نوع من أنواع التمتع بل يجرم عليه أن يختلئ بها أو ينظر إلى غير وجهها وكفيها، أما إذا كان الطلاق رجعيًا فله كل ذلك ما دامت في العدة، لأنها في حكم الزوجة .

ومن المقرر شرعاً أن المطلقة طلاقاً بائناً لها الحق في حضانة أولادها الصغار ما لم تزوج، ونفقتهم ونفقة حضانتها على أبيهم، ومن النفقة إعداد المسكن اللائق لذلك، وهو مسكن لها ولا صلة للمطلق به . فإن لم يجد لها مسكناً أو لم يجد هو لنفسه مسكناً يستقل فيه بعيداً عن مسكنها فلولى الأمر تمكينه من البقاء في مسكن الزوجية السابقة، وذلك بصفة مؤقتة - نظراً لازمة المساكن في بعض البلاد - حتى يجعل الله له من بعد عسر يسرا، على شرط أن يكون وجوده في هذا المسكن المشترك كالرجل الغريب تماماً عنها، وذلك من حيث حرمة النظر والخلوة والملامسة وغيرها . فلكل منهما غرفة أو جزء من المسكن مستقل، كأنهما نازلان في فندق، وإن كان الالتزام بذلك صعباً جداً .

وهذا - كما قلت - إجراء مؤقت حتى يستقل كل منهما بمسكن، وللضرورة أحكام ولا تظهر هذه الصعوبة إلا إذا كان هناك أولاد يحق لها حضانتهم، التى قد تستمر سنوات طويلاً، أما إذا لم يوجد أولاد للحضانة فالأمر سهل، وهذا إجراء يجب أن يعطينا درساً في التفكير أكثر من مرة عند الزواج وعند الطلاق . « أنظر فتوى الشيخ أحمد هريدى سنة ١٩٦٥ فى الفتاوى الإسلامية - المجلد السادس ص ٢٢٠ » .

الزوجة تكون في الجنة لأخر أزواجها أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

س : تزوجت امرأة في حياتها أكثر من زوج، أحدهم بعد الآخر، فإذا ماتت ستكون زوجة لأول أم للآخر ؟

ج : هناك رأيان للعلماء في ذلك، رأى يقول : إنها لأخر أزواجها، ودليله أن هجيمة بنت حُجَمٍ الأوصائية أم الدرداء الصغرى خطبها معاوية بن أبي سفيان، فأبت وقالت : سمعت أبا الدرداء يقول : قال رسول الله ﷺ « المرأة لأخر أزواجها » ولست أريد بأبي الدرداء بديلاً، وهو حديث صحيح رواه الطبراني وأبو يعلى برجال ثقات ولغظه : « أيما امرأة توفي عنها زوجها فتزوجت بعده فهي لأخر أزواجها » « المطالب العالية لابن حجر ج ٢ ص ٦٧ ، والجامع الصغير » . وكما فعلت أم الدرداء فعلت زوجة حذيفة « تفسير القرطبي سورة الأحزاب ص ٢٢٩ » .

ورأى يقول : إنها ستكون لأحسنهم خلقاً، وإن خيرت بينهم اختارته، واستأنس هذا الرأي بحديث رواه الطبراني في معجمه الكبير، عن أنس قال : قالت أم حبيبة لرسول الله ﷺ : رأيت المرأة يكون لها زوجان في الدنيا فتموت ويموتان ويدخلون الجنة ، لأيهما تكون ؟ قال « لأحسنهما خلقاً كان عندها في الدنيا ، يا أم حبيبة ذهب حسن الخلق بخيرى الدنيا والآخرة » إحياء علوم الدين ج ٣ ص ٤٥ ، فلتترك الأمر إلى الله ، فهو من المغيبات التي لا نلتزم في اعتقادها إلا بخبر قاطع في ثبوته ودلالته ، ولعل القول بأنها تكون لأحسنهم خلقاً أنسب لما تكون عليه الجنة من نعيم عظيم لا غل فيه ولا هم ولا حزن .

س : هل تجب على الزوج نفقة علاج زوجته، أم أن النفقة عليها هي ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾ [سورة النساء : ١٩] وقال ﷺ « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » رواه مسلم، وحذر من التقصير في ذلك فقال « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » رواه أبو داود وروى مثله مسلم .

وقد فصل العلماء هذه المعاشرة المطلوبة وأنواع النفقة اللازمة، من غذاء وكساء ومسكن ومتعة وخدمة، وما يعتاد في المواسم والمناسبات « يراجع الجزء الثالث من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام ص ٢٠٣ » .

ومن جهة علاجها قال الذين أوجبوا لها ما تطلبه الحامل أثناء الوحم، بوجوب علاجها من المرض، فإن المرض له دخل كبير في التأثير على تمتعه بها، وعلاجها هو من المعاشرة بالمعروف، وللفقهاء اجتهاد في ذلك . وفقهاء الشافعية « الإقناع للخطيب ج ٢ ص ١٩١ » لا يوجبون على الزوج ثمن الدواء ولا أجر الطبيب، متعللين بأن ذلك لحفظ الأصل ولا صلة له به، وكيف يقال ذلك والمرض مانع أو منقص على الزوج متعنه وما يلزمها وما يقوم به الزوجة من واجبات الأسرة ؟ ومثل الشافعية قال الحنابلة « معجم المغنى ص ٩٧٠ » .

وفي القانون المصري للأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ م نصت المادة ٢/ ٤ على أن النفقة تشمل الغذاء والكساء والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضى به العرف « الفتاوى الإسلامية - المجلد الرابع ص ١٣٨٧ » .

وتجهيزها من الموت إلى الدفن بدون إسراف ولا تبذير يكون على الزوج كما ذهب إليه أبو يوسف من الأخفاف، وصدر به قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ « مادة ٤ » الفتاوى الإسلامية - المجلد الخامس ص ١٩٣٨ .

س : ما حكم الدين فى شاب عقد قرانه على ابنة عمه وسافر إلى الخارج منذ خمس سنوات ولم يدخل بها، وفى كل عام يرسل خطابا يقول إنه سوف يحضر ثم لا يحضر فهل لها حق الطلاق ؟

ج : إذا غاب الزوج ولم تصبر الزوجة ولم تحمل وخيف عليها من السوء كان لها أن تطلب التفريق ، ويجبها القاضى إلى مطلبها بطلاق بائن ، بعد عمل الإجراءات اللازمة .

واختلف أصحاب الإمام مالك القائلون بذلك فى الحد الأدنى للغيبة التى تعتبر إضرارا بالزوجة وتسوغ لها طلب التفريق ، فقدّرها بعضهم بثلاث سنين ، وقدّرها آخرون بسنة ، وبهذا رأى جاء القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م كما يلى :

مادة (١٢) - إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضى طلاقها بائنا إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال يستطيع الإنفاق منه .
مادة (١٣) - إذا أمكن وصول الرسائل إلى الغائب وضرب له أجلا وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه - فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يُد عذرا مقبولا فرق القاضى بينهما بتطبيقه بائنة ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضى عليه بلا إعذار وضرب أجل .

س : فى حالة زواج المسلم من كتابية لا تتحدث باللغة العربية وليس لها ولى، هل يكتفى بأخذ موافقتها فقط بالإشارة كالإيماء برأسها، أم أخذ شهادة اثنين من أهل الكتاب حيث لا يوجد شهود مسلمون ؟

ج : جمهور الفقهاء على أنه لا يشترط فى عقد الزواج أن يكون باللغة العربية ، بل يصح باللغة التى يفهم بها كل طرف ما يقوله الطرف الآخر .

أما الولى فهو ضرورى عند الجمهور، وعند الحنفية يجوز للمرأة الرشيدة أن تزوج نفسها بدون ولى .

والقادر على الكلام لا يصح عقد زواجه بالكتابة فقط ولا بالإشارة وحدها ، أما العاجز عن الكلام فإن كان لا يحسن الكتابة بنعقد الزواج بالإشارة المعروفة ، لأنه لا سبيل إلى التعبير عن إرادته إلا بها .

أما إن كان يحسن الكتابة فعند أبى حنيفة روايتان : الأولى - يصح العقد ؛ لأن المقصود معرفة الغرض بأية وسيلة ، ويستوى فى ذلك الإشارة والكتابة ، والرواية الثانية : لا يصح العقد بالإشارة ولابد من الكتابة ، والعمل فى مصر على الرواية الثانية .

وإذا لم يتيسر وجود شاهدين مسلمين صح العقد بشاهدين كتابيين عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، ولا يصح عند الأئمة الثلاثة ومحمد بن الحسن وزفر من الحنفية ، والعمل فى مصر على رأى أبى حنيفة وأبى يوسف « أحكام الأسرة فى الإسلام ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٨ » .

س : ما حكم الدين في العمل بالشركات مع الرجال والنساء الأجانب غير
الملتزمات بالملايس التي تراعى الآداب والأخلاقيات، وإذا لم أجد عملاً
إلا في هذا الجو فماذا أفعل؟

ج : العمل بأية مؤسسة فيها رجال ونساء مثل المشى في الطرقات وإرتياد الأسواق
والاجتماعات العامة، وعلى كل جنس أن يلتزم بالآداب الموضوعة في الشريعة، التي
من أهمها ما جاء في قوله تعالى ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ﴾
[سورة النور: ٣٠] وقوله ﴿ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا
يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ... ﴾ [سورة النور: ٣١]
وما جاء في السنة النبوية من عدم الخلوة المريبة والملامسة المثيرة والكلام الخاضع
والعطر النفاذ والتزاحم إلى غير ذلك من الآداب .

ومع حفاظ كل جنس على الآداب المطلوبة عليه أن يوجه من يخالفها، من منطلق
قوله تعالى ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن
المنكر ﴾ [سورة التوبة: ٧١] وذلك بأسلوب حكيم يرجى منه الامتثال، أو على الأقل
تبراً به ذمته من وجوب الوعظ على كل حال كما قال تعالى ﴿ وإذا قالت أمة منهم لم
تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً قالوا معذرة إلى ربكم ولمعلمهم يتقون ﴾
[سورة الأعراف: ١٦٤] .

ولا يجوز السكوت على مخالفة الآداب اعتماداً على قوله تعالى ﴿ عليكم أنفسكم لا
يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ [سورة المائدة: ١٠٥] فلا هتداء لا يكون إلا بعد القيام
بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما جاء في نصوص أخرى، وإن لم ينتج

النصح ثمرة وجب الإنكار بالقلب، وهو يظهر في معاملة المخالفين معاملة تشعرهم بعدم الرضا عنهم، فقد يفكرون في تعديل سلوكهم .
ومن العسير أن يترك الإنسان العمل في مثل هذا المجال المختلط، فالمجالات كلها أو أكثرها فيها هذا الاختلاط، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، فعلى من يُلجأ إلى هذا العمل أن يلتزم بالأداب مع القيام بواجب النصح بالحكمة والموعظة الحسنة .

س : كيف نوفق بين الدعوة إلى الزهد ودعاء الرسول بالغنى وما كان عليه بعض الصحابة من غنى ؟

ج : معنى الزهد فى كلمة بسيطة : عدم امتلاك حب الدنيا للقلب امتلاكاً يشغل الإنسان عن واجباته ، حتى لا يكون كما عبر الحديث الذى رواه البخارى « نعى عبد الدينار والدرهم والقטיפه والخميصة » .

والزهد بهذا المعنى لا ينافى أن يكون الإنسان عظيم الثروة وافر المال مع معرفته بحق الله عليه ، وحق الفقراء وغيرهم فى ماله ، كما فى الحديث الذى رواه أحمد : « نعم المال الصالح لل عبد الصالح » .

لقد كان أبو بكر رضى الله عنه من كبار الأغنياء ، وأنفق أكثر أمواله فى سبيل الدعوة ، وفيه قال النبى ﷺ كما رواه الترمذى « ما نفعتى مال أحد ما نفعتى مال أبى بكر » .

وعثمان بن عفان رضى الله عنه جهز غزوة العسرة « تبوك » من ماله ، وشّر النبى ﷺ بما قدمه وقال « ما ضر عثمان ما يفعل بعد هذا اليوم ، غفر الله لك يا عثمان ما أسرت وما أعلنت وما هو كائن إلى يوم القيامة » .

وتبرع عثمان أيضاً بتجارته للفقراء عام القحط ولم يستجب لإغراء التجار له بالربح الوفير ، وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه أنفق كثيراً وقال له النبى ﷺ « بارك الله لك فيما أعطيت وفيما أمسكت » إلى غير ذلك من النماذج الغنية التى لم يقل الرسول عنها إنها غير زاهدة فى الدنيا ، بل أثنى عليها خيراً .

فالزهد ليس مقياسه أو مظهره الفقر ، فقد يكون الرجل فقيراً لكنه حريص شره جاد فى طلب الدنيا وإن لم يتل منها ما يريد . وللإمام القشيرى فى رسالته « ص ٩٣ » كلام كثير فى معناه ومظاهره فليرجع إليه من أراد التوسع ، ومن هنا نعرف أن الزهد بمعناه الصحيح يدعو إليه الإسلام ، وبدون ذلك يكون مذهباً مذهباً . كمن يؤثرون الفقر وهم قادرون على الغنى ، وكمن لا يتمتعون بنعم الله وهى فى أيديهم ، فالله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ، وذلك فى تواضع وشكر .

س : هل من الحديث ما يقال : « تعلموا السحر ولا تعملوا به » وهل يتفق هذا مع قوله تعالى : ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢] ؟

ج : لم أعر على حديث بهذا اللفظ ، ولكن معلوما أن العلم بالسحر غير العمل به ، وقد جاء في حديث الصحيحين أن السحر من السبع الموبقات ، أى من الكبائر فهل المقصود هو العمل به أو العلم به ؟

رأى جماعة أن المحرم هو العمل به مطلقا فى الضر والنفع سدا للذريعة ، ورأى آخرون جواز العمل به فى النفع ، قال القرطبي فى تفسيره : واختلفوا ، هل يسأل الساحر حل السحر عن المسحور ؟ فأجازه سعيد بن المسيب على ما ذكره البخارى ، وإليه مال المزنى ، وكرهه الحسن البصرى ، وقال الشعبى : لا بأس بالنشئة ، قال ابن بطال : وفى كتاب وهب بن منبه أن يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضر به بالماء ويقرأ عليه آية الكرسي ، ثم يحسو منه ثلاث حسوات ويغتسل به فإنه يذهب عنه كل ما به إن شاء الله تعالى ، وهو جيد للرجل إذا حُبس عن أهله ، هكذا جاء فى تفسير القرطبي ونقله عنه ابن حجر الهيتمي فى كتابه « الزواجر » ولم يعترض عليه .

ومهما يكن من شئ فإن أية وسيلة تنتج خيرا ولا تنتج شرا وليس هناك نص قاطع يمنعها ولا تصادم أصلا مقررًا تكون مشروعة والنهى عن السحر شديد ، لأنهم كانوا يعتقدون أنه مؤثر بنفسه بعيدا عن إرادة الله تعالى ، وذلك هو الكفر الذى من أجله حرمه الإسلام وجاء فيه قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِضَّآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢] .

هذا هو حكم العمل به .

أما تعلم السحر فرأى جماعة منعه مطلقا وروى فيه ابن مردويه حديثا بسند فيه ضعف وابن حبان في صحيحه أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن والدييات والزكاة، وكان فيه بيان لأكبر الكبائر، ومنها تعلم السحر، وذلك لأن تعلمه سيجره إلى العمل به وسيفرغه بإيقاع الضرر بالناس، لكن جاء في «الزواجر» لابن حجر ج ٢ ص ١٠٣ قال الفخر: واتفق المحققون على أن العلم بالسحر ليس ببيع ولا محظور، لأن العلم لذاته شريف لعموم قوله تعالى: ﴿قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ [سورة الزمر: ٩].

ولو لم يعلم السحر لما أمكن الفرق بينه وبين المعجزة، والعلم بكون المعجز معجزا واجب، وما يتوقف الواجب عليه فهو واجب فهذا يقتضى أن يكون تحصيل العلم بالسحر واجبا، وما يكون واجبا كيف يكون حراما وقيحا؟ ونقل بعضهم وجوب تعلمه على المفتى حتى يعلم ما يقتل منه وما لا يقتل فيفتى به في وجوب القصاص. انتهى.

وابن حجر لم يوافق على رأى الفخر الرازى الذى نقله عنه، وقرر أن تعلمه حرام، وتجب التوبة منه، ويرجع إلى الزواجر لمعرفة وجهة نظره، وإن كنت أختار رأى الفخر الرازى على حد قوله القائل:

صرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه

ومن لا يعرف الشر من الناس يلاقيه

**فهرس المجلد الرابع من كتاب
أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام
لفضيلة الشيخ : عطية صقر**

الموضوع	الصفحة
الإيمان بالله :	
اسم الله الأعظم .	٣
إله واحد .	١٠٩
وضع قدم الله فى جهنم .	٥
ليس كمثله شئ .	٢٨٩
المشيئة الربانية والعقل والهدى .	٢٩٠
أبراج المواليد .	٧
ويعلم ما فى الأرحام .	٣٨٩
سب الديك .	٣٨٧
دارون وأصل الإنسان .	٩
الكتب :	
كتب الأديان السابقة .	٤٠٦
القرآن كله عربى .	٢٩٢

الصفحة

الموضوع

١١٢	الشيعة والقرآن .
١٩٦	سورة الأنعام .
١١	قراءة القرآن في المواصلات العامة .
١٢	التغنى بالقرآن .
٣٩٣	البكاء عند قراءة القرآن .
١٩٣	الجمع بين القراءات في آن واحد .
١٩٤	قراءة غير مشروعة .
٢٩٥	القراءة بالقراءات الشاذة .
١٩٥	رفع القرآن آخر الزمان .
١١٠	كتابة القرآن للشفاء .
١٨٩، ١٣	حمل المصحف المسجل .
١٤	حديث النظر في المصحف .
١٠١	وضع المصحف مع الميت في القبر .
١٦	تفسير: تبديل الأرض والسماء .
١٧	تفسير: إنا عرضنا الأمانة .
١٩	تفسير: يا أخت هارون .
٢٠	تفسير: ما منعك ألا تسجد .
٢١	تفسير: لمن لم يحكم بما أنزل الله .
٢٣	تفسير: ضلال الآخرين .
٢٥	تفسير: الفتح والذنب .

الصفحة

الموضوع

٢٧	تفسير : حياة أهل الكهف .
١٠٣	تفسير : الباقيات الصالحات .
١٠٤	تفسير : الطيبات للطيبين .
١٠٥	تفسير : حياتان وموتان .
١١٧	تفسير : إهلاك القرى .
١١٩	تفسير : القرية حاضرة البحر .
١٩٨	تفسير : الليالي العشر .
٢٠٠	تفسير : الأعراب أشد كفرا .
٣١٤	تفسير : السائق والشهيد .
٣٨٦	تفسير : خطاب الاثنين لواحد .
٣٩٠	تفسير : الطاغوت .
٤٠٣	تفسير : أعوذ بالرحمن منك .
	الرسائل:
٢٠٢	تحديد الفترة بين الرسل .
١٠٧	مهر حواء .
١٠٨	استشفاع آدم بمحمد .
٣٨٨	آدم وحواء لم يشركا .
٣٩٧	شك إبراهيم .
٣٩٩	البرهان لسيدنا يوسف .
١٥	امتحان سيدنا أيوب .

الصفحة

الموضوع

٢٠٤	داود عليه السلام .
٢٠٧	يونس عليه السلام .
٢٧٧	إخوة يوسف .
	محمد ﷺ :
٢٨	نور النبى .
٩٩	ظل الرسول .
٩٧	من الذى سعى الرسول بمحمد .
٩٨	أشياء عليها اسم محمد .
٢٠١	ووجدك ضالاً فهدى .
٢٩٩، ٢٩٠	الصلاة على النبى .
٤٠٢	رؤى الإسراء .
١١٥	المعراج من المسجد الأقصى .
٢٩٧	بين النبى وزوجاته .
١٠٠	إسلام مارية .
٣٩٤	ذات الرقاع .
٣٩٨	النبى بين حياة وموت .
٢٨٨	من أمر الرسول بقتلهم فى فتح مكة .
٣٠	حديث : الأرواح جنود مجنونة .
٣١	حديث : عليكم بدين العجائز .
٣٢	حديث : فضل العامل على المتعبد .

الصفحة

الموضوع

٣٤	حديث : لعن الزمن وغيره .
٩٣	حديث : أنت ومالك لأبيك .
١٠٣	حديث : شعر الرجل والمرأة .
٣٠٩، ١٠٢	حديث أصحابي كالنجوم .
١١٨	حديث : ولادة الأمة ربها .
١٢٠	حديث : داعب ولدك سبعا .
٢١٠	حديث : سيد القوم خادمهم .
٢١٠	حديث : العمل بالعلم .
٢١١	حديث : كل أمر ذي بال .
٢١٢	حديث : من رحمة النبي .
٢١٤	حديث : في كرامة العلم .
٣٠١	حديث الذبابة .
٣٠٤	حديث : المتطوع أمير نفسه .
٣٠٧	حديث الأشهر الثلاثة .
٣٠٨	حديث : اختلاف أمتي رحمة .
٣١٠	حديث : البطيخ والقرى .
٣١٠	حديث : فضل المتصدق والمتصدق عليه .
٣٨٥	حديث : حزام الجوع .
٣٩١	حديث : لا يجتمع في جزيرة العرب دينان .
٣٩٥	حديث : في العشق والشهادة .

الصفحة

الموضوع

٣٩٦	حديث : الشفاء في ثلاث .
٤٠٨	حديث : قصص الأظافر يوم الجمعة .
	اليوم الآخر :
٤٠٩	بغى الموتى .
٣٥	الصلاة على جنازات من الجنسين .
٣٦	قبور من طوابق .
٣٤٧	بناء القبور بالطوب الأحمر .
٣٥٦	ماء البئر بين المقابر .
١٣٨	دفن مسيحية حامل بمسلم .
٣٩٢	سكن الأحياء في المقابر .
٣٤٨	بيع المقبرة .
١٢٩	تعزية غير المسلم .
٣٧	الصلاة عن الميت .
٤٠٠	حساب القبر وحساب يوم القيامة .
٤٠١	حساب القبر لمن أكلته الوحوش .
٤٠	موازين يوم القيامة .
٤٠٤	الشهداء من المؤمنين .
٢١٦	الخور العين ونساء الدنيا .
٣١١	الجنات وأسماؤها .
٣١٣	أبواب الجنة وأبواب النار .

العبادات

الطهارة:

- ٢٢٠ التطهير بماء زمزم .
- ٢١٧ إزالة النجاسة .
- ٤١٧ تطهير جبل الغسيل .
- ٤٥١ تطهير المصقول بمسحه .
- ٤٥١ تطهير القطن بندقه .
- ٣١٥ البول قائما .
- ٣١٦ الاستنجاء من الريح .
- ٤٢١ غسل دهن الشعر .
- ٤١٦ الكلام في دورات المياه .
- ٢٢١ الإسراف في الماء .
- ١٢٣ التيمم .

الصلاة:

- ٢٢٤ الرقابة على المساجد .
- ٤٢ مسجد الضرار .
- ١٣٢ مساجد وأسماء .
- ٤٢٥ محاريب المساجد .
- ٣١٧ مأذن المساجد .
- ٤١٨ المنبر النبوي .

الصفحة

الموضوع

٤١٣	نقل المسجد .
٢٢٣	هدم المسجد .
٢٣٥	مخالفة الطريق للمسجد في العبد .
٤١	الزينة لدخول المساجد .
١٣٩	السلام وتحية المسجد .
١٤٣	الصلاة في زيادات الحرمين .
١٤٠	المؤذن والمقيم .
٢٢٨	إعراب الأذان .
٤٤	الزيادة في الأذان .
٤٢٢	الشهيد تارك الصلاة .
١٣٥	الصلاة والزينة .
٢٣٢	التفريق بين القدمين في الصلاة .
٤٢٩	النظر أثناء الصلاة .
١٣٣	الصلاة بحضرة الطعام .
٤٦	قطع الصلاة للخطر .
١٢١	الجهر بالنية .
١٢٦	قراءة سورة المسد في الصلاة .
١٣٤	نسيان الفاتحة في الصلاة .
١٤٢	الهوى إلى السجود .
٢٢٩	أعطاء السجود .

الصفحة

الموضوع

٣١٩	كشف الجبهة عند السجود .
٢٣١	التكيس في السجود .
٤٥	موعد ختم الصلاة .
١٢٥	إمامة اللقيط .
٢٣٨	التبليغ خلف الإمام .
٢٣٦	فتح المأموم على الإمام .
٤٧	صلاة من يسبق الإمام .
٣٢١	المسبوق وتحمل الإمام الفاتحة .
٢٣٤، ١٣٧	الترقية بين يدي الخطيب .
٤٨	تنبيه الخطيب .
١٢٦	كوب ماء للخطيب .
١٢٧	سلطة الحاكم في تعيين الخطباء .
٤١١	متى يبدأ قصر الصلاة .
١٤١	أفراح العيد .
٤٣١	الاعتكاف .
٤٣٢	الاعتكاف في المنزل .
	الزكاة:
١٢٤	زكاة المال المدخر لحاجة .
٣٢٣	الزكاة في العسل .
٢٣٩	دفع الزكاة للمدين

الصفحة

الموضوع

٢٤٠	إسقاط الدين من الزكاة .
٢٤١	سقوط زكاة الفطر عن الزوجة الناشز .
٣٢٤	زكاة الفطر عن الزوجة غير المسلمة .
	الصيام:
٣٢٨	الترفيه في رمضان .
٣٣٠	فوائس رمضان
٣٣١	كنافة رمضان .
٣٢٦	كفارة الجماع في صيام رمضان .
	الحج:
٤٩	أنواع الإحرام .
٥٢	خطبة الوداع .
٣٣٣	كم حج النبي واعتمر ؟
٣٣٥	الميقات الزماني للحج والعمرة .
٣٣٦	الميقات المكاني للحج والعمرة .
٣٣٧	الحج على الفور أو التراخي .
٣٣٩	الحج المشروط .
٣٤٠	الموالاة في الطواف .
٣٤٢	الموالاة في السعى .
٣٤٤	الجهل والنسيان في محظورات الإحرام .
٣٤٥	نقل تراب من الحرم .

الصفحة

الموضوع

٣٤٦

باب الكعبة مرتفع .

٤٢٨

العمرة في رمضان .

٤٤٦

نفقات حج الزوجة .

المعاملات

٣٤٩، ١٤٥

البيع بشرط المنفعة للبائع .

٢٤٣

بيع الثلجثة .

٣٤٨

بيع المقبرة .

٤٣٤

بيع العربون .

٤٣٥

بيع العينة وبيع ما لم يقبض .

٤٣٦

بيع الوفاء .

٤٣٧

القرض الذى جر نفعا .

٤٤٠

القرض الحسن والقرض بفائدة .

١٥٢

الوديعة والقرض والمضاربة .

٤٤٣

حلف التجار لترويج السلع .

١٥١

إجارة ومزارعة .

١٤٦

زمن الإجارة والتأجير من الباطن .

١٥٤

خلو الرجل .

١٤٨

اختلاط المال الحلال بالحرام .

٢٤٢

استيفاء الحق .

١٤٧

ميراث من حرام .

الصفحة

الموضوع

المرأة والأسرة

٤٤٤

التوارث بين المسلم وغيره .

٥٣

وجه المرأة .

٨٩

تبرج الجاهلية الأولى .

١٥٨

المرأة التي لا ترد يد لامس .

٤٦٠

الاختلاط في العمل .

٣٨٤

مزامحة الرجال للنساء .

٢٦٣

الخلوة بين الجنسين .

٤٤٧

القواعد من النساء .

٢٦٥

شعر المرأة والباروكة .

٢٥٤

احترام ملكية المرأة .

٣٥٤

المرأة على منصة القضاء .

٤٤٩

المرأة والانتخاب .

٩٦

ما تمسه الحائض .

١٦٤

الحائض وسوط اللبن .

١٥٩

عدد الرضعات .

١٦٣

مرضع عجوز .

١٦٢

رضاع المسلم من الكافرة .

١٦٥

البكر واليثب .

١٦٧

دبلة الخطوبة .

الصفحة

الموضوع

٤٥٢	الوعد بالزواج وقراءة الفاتحة .
٤٥٩	عقد الزواج بالإشارة .
٤٥٤	عقد الزواج في شهر المحرم .
٢٤٤	عقد الزواج بالمسرة .
٤٥٣	زواج المسلم بالكتابية في الكنيسة .
٢٦٨	الزواج من حالة الأم .
٣٥٦	توارث الزوجين بالعقد .
٤٥٧	نفقة علاج الزوجة .
٤٤٦	نفقات حج الزوجة .
٢٤٨	من آداب الحياة الزوجية .
٢٥٠	الوفاء للزوج .
٢٥٢	إعفاف الزوجة .
٢٥٦	المحافظة على شرفها .
٢٥٨	المحافظة على شعورها .
٢٦١	وطء شبهة .
٣٥١	الولد الأسود لوالدين أبيضين .
٣٥٣	الأبناء وذنوب الآباء .
٩٢	أسبوع المولود .
٩٣	حديث أنت ومالك لأبيك .
٢٤٧	نية الطلاق .

الصفحة

الموضوع

٥٥	طلاق المدهوش والسكران .
٤٥٨	طلاق زوجة الغائب .
٤٥٥	سكن المطلق مع مطلقة .
٣٦١	العدة بين الرجل والمرأة .
٢٤٦	العدة في الطلاق الغيايى .
٣٥٩	عدة الفراق والإحداد .
٣٥٧	ملابس الحداد .
٤٥٦	الزوجة تكون فى الجنة لآخر أزواجها .

متفرقات

٥٦	موقف الإسلام من المخالف فى رأى .
٥٩	الخدمة العسكرية .
٦٤	العدسات اللاصقة .
٦٧	العلاج عند غير المسلم .
٦٨	الفنون بغير علم .
٧٠	الكلب الأسود .
٧١	أول من تكلم العربية .
٧٣	اليمين الغموس .
٧٤	التوبة والاستتابة .
٧٦	التائب من الذنب .
١٨٦	التوبة من المال الحرام .
٧٧	العلاج بالزوار .
٧٨	التاريخ الميلادى .

الصفحة

الموضوع

٣٧٧	التاريخ بالليلي .
٧٩	شجرة النخل .
٨٠	المسرح والسينما .
٨١	بين حدى الزنا والسرقة .
٨٢	قطع السارق ووصلها .
٣٧٨	اجتماع حدين .
٣٨٠	حديث ادرءوا الحدود بالشبهات .
٨٤	إحياء الموات .
٨٥	الحب .
٩٥	ذبح غير المأكول .
١٠٦	الولى والكرامة .
١٥٦	الأظافر .
١٦٨	البيعة على الإسلام والهجرة .
١٧١	كتمان الشهادة .
١٧٦	ضرب المتهم للإقرار .
١٧٤	الضيافة عند اليتيم .
١٧٧	أنا ونحن .
١٧٩	بيض الطائر الميت .
١٨١	الحزبية .
١٨٤	تحية العلم .
١٩٠	من آداب تغيير المنكر .
١٩١	مصارعة الثيران .
١٩٢	النكتة والمزاح .

الصفحة

الموضوع

٢٦٩	نسب الفاطميين .
٢٧١	أوليات الخلفاء الراشدين .
٢٧٢	أواني الذهب والفضة .
٢٧٣	الثور والأرض .
٢٧٤	الأكل على المائدة .
٣٦٤	أكل الجراد .
٣٦٦	حكم الأكل في الطريق .
٣٦٧	الأكل من النذر .
٢٧٨	نذر وفرض .
٢٧٨	القصاص من الذكر للأنثى .
٤٦٢	الزهد والغنى .
٣٨٣	دعاء الثوب الجديد .
٤٦٣	تعلم السحر .
٢٧٩	نقل جزء من الخنزير إلى الإنسان .
٢٨١	من أحكام الردة .
٢٨٣	تكرير السكر بالعظم .
٢٨١، ج ٣ ص ٢٨٤	الأرضون السبع .
٢٨٥	الطريقة البرهامية .
٣٦٢	أبو ذر في الربذة .
٣٧٠	الأدوية المسكنة .
٣٧٢	مشط العاج .
٣٧٣	عيادة المريض .
٣٧٥	القردة وبنو إسرائيل .
٣٨١	دخول الكنائس .
٣٨٢	الليالي المفضلة .

Bibliotheca Alexandrina



0532909